

وَعَلَى اللَّهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَكْمٌ

نَحْمَدُ اللَّهَ الشَّكُورَ عَلَى إِنْ الْكِتَابِ الْمُسْتَطَابِ الْمَشْهُورِ

عَمَّا عَنِ الْعَمَلِ  
بِحَاشِدِ عَبْدِ

عَلَى حَسْبِ الْإِشَارَةِ مِنَ التَّاجِرِ الْإِقْفَرِ الْعَبْدِ الْمُدْعُوِّ بِهِ عَبْدُ الْأَكْبَرِ

وَالْمُطْبَعُ بِالْحَمْدِ الْحَسَنِ طَبْعُ





## بسم الله الرحمن الرحيم

قوله المحمد مصدر المعلوم أه اعلم ان الافعال المستعينة حاله قائمه بالفاعل فينتزع  
 منها العقل اتصاف الفاعل بها وتلك الحالة متعلقة بالمفعول فينتزع العقل منها من  
 حيث انها متعلقة بالمفعول فتلك الحالة من حيث انها قائمه بالفاعل حاصلة بالمصدر  
 المعلوم والاتصاف بها نفس مصدر المعلوم ويعبر عنه بالمصدر ومن حيث انها متعلقة  
 بالمفعول حاصلة بالمصدر المجهول وتعلق المنتزع عنها نفس المصدر المجهول ثم  
 الاتصاف المضاف الى الفاعل لهم مصدر مبنى للفاعل فيتعلق المضاف الى  
 المفعول لهم مصدر مبنى للمفعول واذا عرفت يتيقن بان الفرق بين الجاهلين  
 باعتبار الحقيقتين ثم المراد بالقدر المشترك بالطلاق عليه المحمد شموله جميع الاحتمالات لا المحمد  
 السانج عن الاضافتين فانه عين الاتصاف والتعلق فلا شمول وانما قدم المصدر  
 المعلوم لاصالته لان فعله اصل انما قال يحل في الاحتمال الثاني لكونه مخالفا للاول  
 اما المصدر المجهول فله واما الاحتمال والقدر المشترك فلنقله اطلاق المصدر عليهما ثم المراد  
 بالمصدر المعلوم والجهول اعم من ان يكون مضافا او غير مضاف فلا حاجة الى ذكر  
 المصدر المبنى للفاعل والمفعول قوله للجنس أه انما قد مر على الاستغراق لكونه صلاحي



وترك العهد لان مقام احمد يستثنى الشمول في العهد ثانياً لان العهد غير مطلق  
المعهود وكذا ساقا وهو متوقف بهذا لان يقال شهرة احمد الكامل في حكم الذكر قوله  
اي كل جملة فيه إشارة الى أنه على تقدير كون اللام للجنس المراد الجنس المحقق  
في جميع الافراد بقرينة المقام اولاً ان اختصاص الجنس لا يتحقق بدون اختصاص  
جميع الافراد وعلى تقدير الاستغراق المراد الاستغراق الحقيقي وهو الشمول لجميع الافراد لا  
الاستغراق العرفي وهو الشمول للافراد المتعرفة والفرق بين الاحتمالين ان في  
صورة الجنس يكون الشمول مستفاداً من امر خارج وفي صورة الاستغراق من اللام  
فلا يرد ان الجنس كما يتحقق يتحقق جميع الافراد فلك يتحقق لبعض فلا يثبت اختصاص  
الجميع وهو النظم فلا يصح جعل اللام للجنس وعلى تقدير الاستغراق تجل ان يكون المراد  
بالاستغراق الاستغراق العرفي فلا يثبت اختصاص الجميع له اي قوله من انزل  
آه إشارة الى قاعدة العدول من الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية وهي الدوام  
والاستمرار فلا يرد ان اصل في التعبير المعنى المحدث في الجملة الفعلية فلا فائدة  
في العدول قوله من اي حامداً آه إشارة الى فائدة ترك الفاعل وهو التصريح بالقيام  
كما تقر في علم المعاني فلا يرد ان اصل هو ذكر الفاعل فلا وجه الى تركه فان قيل  
ان التمييزين الآخرين مستفاد من التعميم الاول لان تعدد الاعراض انما هو بتعدد  
مجاهاً قلنا ان هذا تدقيق فلسفي غير معتبر في عرف النحاة او نقول التصريح بالعلوم  
الضمنية بسحق في مقام احمد قوله من المصدرين آه وكذا بين الحاصلين بين  
المبنى للفاعل والمبنى للمفعول فمختص بالمصدرين لشروع استعمالها فلا يرد  
ان القدر مشترك اعني بالطلاق عليه احمد كما يطلق عليها كذلك يطلق على غيرهما  
فلا وجه للتخصيص بها قوله فان تعليل آه تعليل لارادة القدر مشترك يعني انما  
ارادنا القدر مشترك يعني انما ارادنا القدر مشترك لان مقام احمد يارسى الشمول



الاحتمالات وهو يحصل بدون غير وتحمل ان يكون وليلا المقدمه مطبوعه تعني انما  
 بين الاحتمالات كلها فان آه لكن المناسب ذكره بالبعد الاحتمالات كلها قوله كما يلا  
 الاستغراق اه يعنى اشمول للافراد اشارة الى قرينه الاستغراق فلا يرد ان اصل  
 في اللام الجنس الاستغراق لا بد من قرينه ولا قرينه ههنا قوله الحاصل آه سواء كان  
 حاصلها بالمصدر المعلوم او الجاهل قوله يعنى سباسب آه تفسير للحاصل بالمصدر المعلوم  
 والاكتفاء به لكونه اصلا ثم اختصاص جميع المحامد بالسد تعالى على كل تقدير مبنى على انه  
 لا صدور الا لانه فلا حامد الا هو وانه لا كمال الا منه فلا محمود في الواقع الا هو قوله للحرى  
 اه انما قال ذلك ليل يرد ان الولي يعنى المحب النصير والمتصرف بهذه المعاني لا يقتضى  
 اختصاص المحامد به تعالى وحاصل الجواب ان الولي كما يحى معنى المحب النصير والمتصرف  
 كالحى معنى الحرى يعنى الصالح هو اولى به احرى وهذا معنى يفيده الاختصاص فان  
 قيل ان اسماء السد تعالى توقيفية على اشرع والولى يعنى الحرى لم يورد به اشرع فلا يصح طلب  
 على السد تعالى حسب بيان هذه مبنى على قول من يقول ان صحة اتصاف البارى بالمبدء  
 صحة اطلاق المشتق عليه قوله بجنس آه فيه اشارة الى ان المرجح هو الجنس المذكور صريحا على  
 تقدير كون اللام الجنس في ضمن الافراد على تقدير كونه للاستغراق ليثبت نفى لياقته الغير لكان  
 انكلى في الايجاب الجزئى فلا يرد انه على تقدير كون اللام للاستغراق يكون المرجح جميع  
 الافراد فيكون البارى تعالى لا يقال الايجاب لكلمة واما لياقته للايجاب الجزئى فمخو ان يكون  
 للغير ايضا قوله لا يعنى آه انما قال ذلك ليل يرد انه لم ترك اشرع التصريح مع انه مخالف  
 لما هو مشهور قوله من تعظيم آه قوله وان الوهم آه عطف تفسيرى للدعاء قوله وتعلق المحم  
 آه دليل ثالث يعنى ان فى تركه تصحيح تعليق الحمد بالسد تعالى على وجه يصح منه علت الحمد وهو  
 لياقته لان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية المبدء لك الحكم قوله صريحا آه انما قال ذلك  
 ليل يرد ان تعلق الحمد بلفظ السد تعالى اليه شعرا لعلته لانه اسم لذات مستجمعة لجميع صفات

كون غير دجها  
 الى جنس  
 ليس مبنى  
 على كون اللام  
 فيه للجنس لان  
 معنى الجنس لان  
 يستفاد من كلف  
 لفظ الحمد دون  
 اللام فكونه مجموعا  
 له فلا ينافى كونه  
 للاستغراق دلالة  
 على انه الجنس  
 انه لو كان نصير  
 راجعا الى كل واحد  
 من افراد جنس  
 ان يترجم انه جزئى  
 اياها يكون حريا  
 ببعض افرادها  
 ذلك لا يلزم من  
 جملة اعدادها  
 الى الابد



الكمال فيكون تعلق المحمدي بصفة الكمال فيكون مبدأ الصفة صلة له قوله التي أه فيه  
 إشارة إلى أن حسن الغرابة من حيث أنه تجلب الطبايع إليه والافان الخافعة عن المشهور تقصر  
 قوله أي الرحمة أه انما قال ذلك ليلا يروا ان الصلوة معان اربعة الدمار والاستغفار  
 وتبجح والرحمة فان اريد الكل لطريق الحقيقة يلزم عموم مشترك وان اريد بطريق الحقيقة  
 والمجاز يلزم الجمع بينهما وان اريد البعض من البعض يلزم الترجيح بلامرجح **صلى** الجواب  
 ان المراد البعض هو الرحمة ولزوم الاستحالة ممنوع لقيام قرينة وهو لفظ على لانه صلة لنزول  
 ولا نزول لاني الرحمة ولكن يريد عليه ان الرحمة عبارة عن رقة القلب الله تعالى منزلة عنها  
 اجيب بان الرحمة اذا اضيف الى العبد يراو به رقة القلب اذا اضيف الى الله تعالى يربو  
 الاثر المرتب على الرقة وافاضة الخ والى هذا اشار المحشي بقوله وافاضة أه قوله نازلة آه ان  
 متعلق الجار والمجرور قوله من البوذة ايه بيان وجه العدول من الرسول الى النبي م و  
**صلى** ان النبي م ماخوذ من البوذة بمعنى الرقة فيدل على الارتفاع المطلوب بخلاف  
 الرسول فانه لا يدل عليه قوله النان أه انما قال ذلك لم يقل جل شمل يريم عليها الرحمة  
 فانه قال لبعض بنو بها قوله ويظهر ايه بيان لتكنه ترك التصريح قوله حسن الموافقة يعني في ترك  
 التصريح اذ في الوزن او الشج بالفقرة السابقة قوله اهل بيته ايه ان كان المراد هذا المعنى فذكر  
 صحابه تعميم بعد تخصيص ان كان المراد كل نقي ونقي فذكر صحابه تخصيص بعد تعميم ولما كان  
 المعنى الاول اقرب الى العرف اختاره المحشي قوله جمع صاحب يريد عليه ان مائل الصفة  
 لا يجمع على فعال فكيف يجمع صاحب على اصحاب قلنا هو ممنوع الاترى الى طاهر والى هذا اشار  
 المحشي بقوله كطاهراه وعلى تقدير تسليم قلنا بان جمع صاحب مخفف صاحب باستقاط الالف والحركة  
 او جمع صاحب مخفف صاحب باستقاط الالف فقط والى هذا اشار المحشي بقوله او جمع صاحب وقوله مخفف  
 ايه متعلق بكليهما وقوله بنا راه على الاحتمالين الآخرين قوله كمنراه في بعض نسخ بالتار ومعناه  
 ظاهر وفي بعض نسخ بالنون وهو نوع من الاسد قوله اي الذين ايه انما قال في لك يلا يرو



٤  
ان الجمع المعروف باللام والاضاف يكون لضافي الاستغراق فيكون المعنى ان كل اصحابي  
متأدب بجميع اداب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيلزم مساوات جميع الصحابة برسول وفيما بينهم  
الاغتراف كل منها باطل وايضا يلزم قصر الصلوة على الصحاب المتأدب بجميع ادابه فيخرج غيره وذلك  
الفرد ليس يتحقق فيما بينهم فيخرج الكل حاصل الجواب ان الجمع الاول محمول على الجواز على بعض  
المبهم الى هذا اشار المحشي بقوله بحس ادابه فيكون المعنى الصلوة على الذين ثبت فيما بينهم التأدب  
بادبه فان دفع المحذور ان وقوله الذين اشاره الى قاعدة مشهورة هي ان اللام اذا دخلت على اسم  
الفاعل المفعول يكون بمعنى الذي قوله لضافهم اه انما قال ذلك ليلا يروا ان اداب عليه الصلوة  
واسلام صفة له فلا يضم التصاف لاصحابه بها والاي لزم التصاف لشيء بصفة الغير وحاصل الجواب  
ان الصحابة فانيون في ذات رسول الله شدة المحبة فكانهم شيء واحد والى هذا اشار المحشي بقوله  
لضافهم قوله امي باستيلاءه تفسير للشارح على وجه يصح على تقدير كون الخطبة ابتداءية والحيثية  
وعلى تقدير كون الكتاب اما للمعنى المدلول عليها بالانفاذ او الانفاذ الدالة عليها او المجموع  
لان التداوة عارضة للانفاذ بالذات والمعنى والمجموع بوسطها وبالجمله يكون ما يستلزم عاما  
للامور الثلاثة ثم احده هذه الامور على تقدير كون الخطبة لاحقة بموجوبها لوجوده للفظي وعلى تقدير كونها  
ابتداءية يكون موجودا با لوجود الذي هو الان في الاحتمال الاول يكون الاستقبال بالنظر الى  
حال المخاطب في الاحتمال الثاني يكون بالنظر الى حال المتكلم ايضا وبالجمله يكون ما يستلزم  
عاما لهذين الاحتمالين ايضا ثم خصوصية النقوش او المحل غير معتبر في الكتاب الا يلزم الاشتراك  
او الجواز والقول بالوضع العام والموضوع له الخاص وكل منهما خلاف الاصل في اشارة الى ان  
المشار اليه هو احد الامور لكن لا مطلقا بل من حيث التدوين لان التداوة لا تتعلق بالامور  
وبه الاشارة مقصودة لان المطلوب من الكتاب هو لا يكون الامور متبادلة بين خاص  
قوله گرفته وواحدة شدة قدم الاخذ لا المقصود والاعطاء وسيله له قوله بمعنى الاستيلاء اذ فيه  
اشارة الى ان بابا لافعال بالمعنى اللازم فلا يروا ان الاصل في باب الافعال



هو التقدير فهو الشكل الذي يحمل الشئ مشبهها ولا يكون بنفسه مشبهها والحق الحق الحق ليس كقول  
والنا اه بيان لوجه المناسبة في تسمية الحق الحق بالشكل كقوله والتارة انا قال ذلك لئلا  
يسروا اصل التارة هو التانيث والتانيث ليس موجود في الكافية اذ موصوفه كتاب هو مذكر  
فلا يصح ذكر التارة وحاصل الجواب ان التارة للمبالغة لا للتانيث والمفضل من الوصفه الى الالة  
او للتانيث وان قلت انه ليس موجود قلنا ان موصوفه رساله وهي مؤنثة قوله ولم يطلق  
اه انا قال ذلك لئلا يسروا ان التارة في العلامة ان كانت للتانيث فلا وجه لاطلاقه على  
المص لانه مذكر وان كان للمبالغة فينبغي ان يطلق على الله تعالى لانه اجد ربك كقوله توهم  
التانيث اه لان التارة اصل في التانيث فتكون سمها كقوله كناية اه انا قال ذلك لئلا يسروا  
ان الشهرة مخضرة في المشرق والمغرب لا فيما بينهما كما يفهم من ظاهر العبارة فلا يفيد المصح قوله  
كما في قوله اه اشارة الى ان ذلك الكناية معتبر بوقوعه في كلام الباري تعالى ثم الكناية عبارة  
عن الانتقال من اللازم الى الملزوم وبهذا كذا ان الشهرة في المشرق والمغرب لازمة للشهرة  
في جميع الارض كذا حال ربوتيه قوله وتوجيه الجمع اه انا قال ذلك لئلا يسروا ان كل من المشرق  
والمغرب احد فلا يصح الجمع ولا التثنية والى تصحيح الاول شار بقوله وتوجيه الجمع والى تصحيح الثاني شار بقوله  
وتثنية قوله هي بانه يدلنا على مذهب البعض من الافا المشهورية وثانون قوله فاجابه انا قال  
ذلك لئلا يسروا ان الشيخ هو الذي يتجاوز من سن الكهولة والمص ليس ككاهن مشهور فلا يصح ظم  
عليه مع انه لا يفيد المصح المقص لانه نقص وحاصل الجواب ان المراد بالشيخ هنا صاحب الحسنة بطريق  
الحقيقة بدعوى الوضع او بطريق المجاز المشابهة لتجاوز من سن الكهولة في الحسنات قوله  
قدس سره اه انا قال في كليله ير وان اتجه الى ان كان بمعنى استر فلا يناسب له عار لان  
المقص ستر الذنوب لا ستر ذاته ومنه تفهم هذا دون ذلك ايضا لا يصح سببه لان الغفران ستر  
سبب استر الذات وان كان بمعنى ستر الذنوب فلا يصح سببه ايضا لان الغفران عينه وسببه  
اشئ لنفسه محال والجواب باختصار اشئ الاول بان الغفران معنى مطلق استروا ان قلت انه

[illegible]



لا يستقيم الدعاء وسببته قلنا بان العبارة محمولة على المحذوف فيكون المعنى نعمد بان منه وهو  
الذنوب يستقام الدعاء وسببته والى هذا اشار المحشى بقوله يعنى ستر الله اه فان قيل ان نفي  
الستر الذنوب فيلزم سببته الشئ لنفسه فيعود الاشكال قلنا ان الاضافة للاختصاص فيكون  
المعنى نعمده الله تعالى لغفرانه اللائق بحبائه وهو لغفران العظيم او يكون الاختصاص بان  
يكون المراد الغفران الناشئ من محض فضله فلا يلزم سببته الشئ لنفسه بل سببته الخاص للعالم  
وهو جائز والى هذا اشار المحشى بقوله بغفرانه اه فكله ونظر الى الترويض في التعبير عن الخصوصية  
و يمكن ان يحاجب عن الاصل بان نعمد بمعنى ستر مطلقا وقوله نعمده كناية عن الاحاطة  
باغفران قيا سبب الدعاء واستقام سببته والى هذا اشار المحشى بقوله ويجوز الـ وقوله وصليته  
تفسير للاحاطة ويمكن ان يحاجب بان نعمده بمعنى ستر الذنوب ان قلت انه لا يصح سببته  
قلنا ان نعمده محمول على التجريد بان يراد منه مطلق استرفان قيل فخر لا يناسب  
الدعاء ولا يصح سببته اذ لان الغفران ليس سببا لستر الذنوب قلنا ان نعمد الذات كناية  
عن الاحاطة باغفران فيناسب الدعاء واستقامته سببته والى هذا اشار المحشى بقوله قال  
في التاج الـ ويمكن ان يحاجب بان نعمد بمعنى ستر الذنوب الاضافة للاختصاص فلا يلزم  
سببته الشئ لنفسه كما مر والى هذا اشار المحشى بقوله اذ لم يقصد اه ان نعمده اذ كان بمعنى ستر الذنوب  
فالاضافة لا الـ انا لا يقصد بها الاختصاص فلا بد من التجريد والكناية واما ان يقصد بها  
الاختصاص فخر اذ ان يحيل على التجريد والكناية او التجريد والمحذوف والاختصاص في اما يحيل  
على الاختصاص فقط لكن يريد عليه ان الخاص مؤخر عن العام وسبب بان يكون مقصدا  
على السبب فكيف يستقيم سببته الخاص للعام الا ان يقال يجوز انعكاس بان يكون العام  
باعتبار انه عام متقدما وباعتبار انه سبب كيعن متأخرا وكذا الخاص لتحقيق الاعتبارين فيه  
ايضا قوله كمانى قوله اه مثال للتجريد وهو سلب اللفظ عن بعض المعنى واستعماله في بعض  
الآخر كمانى الآية المذكورة فان الاسرى هو سبب في الليل فالنسخ عن الليل واستعمال



في اسير مطلقا ليلا يكون ذكر السيل بعده قوله يعني آه فيه إشارة الى ان اسكن من سكني  
 لا من اسكن لان النعمة هو ذلك لا هذا قوله وفي هذه الاستعارة آه فيه إشارة الى جهة  
 العدول عن لفظ جمعت الى لفظ نظمت قوله ان بساط كلامه آه يعني ان النظم لازم للدرز فانه  
 لبس الطييد على اسنانها كالدرز قوله انما قال آه يعني انما مخرج الشرح كلامه ترغيبا لا لعل نفسه  
 فلا يروان ظاهريه هذه العبارة يدل على العلوه هو يس بلائق قوله قوله واراد ان آه وفي الاصطلاح  
 ما يتصور با قلبه يظهر باللسان قوله والاضافة آه انما قال في الكلام يروان السلك انما  
 يكون لما يسلك التقرير ليس لك فلا يصح الاضافة اليه وحاصل الجواب ان الاضافة لا ولي  
 مناسبة فيكون المعنى لظنهما في تقرير مثل سلك قوله قوله نقش خطاه وفي الاصطلاح ما يتصور بقلب  
 ويظهر بالقلم والى هذا اشار المحشي لقوله والمراد آه قوله كاضافة السلك له وفائدة تمام في اضافة  
 السلك قوله ارجعناه المعنى الثاني تفسير للاول والثالث لازم بما قوله كضيق البيت آه فيه إشارة  
 الى ان الضيق يعني المضى فصح حمل على الولد فلا يروان الضيق مصدر فلا يصح حمل على الولد  
 والا يلزم حمل النسبة على اطراف قوله كانه بيان لوجه المناسبة في اطلاق الضيق على الولد  
 يعني ان المضى يهتدى والولد ايضا لك يهتدى به الى الدين فلذا اطلق عليه قوله ويرى خورن  
 آه يعني بسبب ان المطلوب الثاني ما يحصل بسبب نزول المكروه او نقول ان الاول ما حصل  
 بسبب الثاني ما حصل بلا سبب فيكون متباينين فلذا افرد المحشي كل تفسيره فلا يروان ان  
 ان معناه هما واحد فلا فائدة في التكرار قوله في سبب آه بيان لوجه تشبيهه قوله فيكون آه فيه  
 إشارة الى ان قول الله لانه تعليل ملائمتا يعني انما نسبت الفوائد الى ضيق الدين لانه  
 ما بعث كالعلة الغاية فيكون من قبل نسبة شيء الى باعته وذلك جائز ثم ما بعث الثاني لئلا يهتدى  
 المؤلف لان المؤلف محال منه فلا يروان انما ثبت في شرح هو كون الولد باعنا للتأليف  
 لا المؤلف فلا يصح نسبة قوله بسنده بودن فيه إشارة الى ان الحسب مصدر في اصل وهما  
 بمعنى اسم الفاعل الا يلزم حمل النسبة على اطراف نقول المحشي بيان اصل المعنى المراد قوله



والجمله اه انما قال ذلك ليلا يروا ان نعم الوكيل لا يخرج ان كان معطوفا على حوسبي فيلزم عطف  
 الاشارة على الجروان كان معطوفا على حوسبي فيلزم عطف الجملة على المفرد وكل منها لانه يجوز ولين ان  
 نعم فعل من افعال الموح فيقضي الفاعل المخصوص بهما ليس المخصوص وحال الجواب عن الاول  
 انه معطوف على حوسبي ان قلنا انه خبر قلنا بما منع ان المقص ان اشارة الكفاية لا اخبار بها فيكون  
 كل منها اشارة والى هذا اشار الحاشي بقوله على جملة حوسبي الجواب عن الثاني على هذا التقدير ان  
 المخصوص محذوف لعني نعم الوكيل هو والى هذا اشار الحاشي بقوله والمخصوص محذوف او لقول في  
 الجواب عن الاول انه معطوف على حوسبي ان قلنا انه مفرد قلنا هو مؤول بحسبه فان قلت ان خبر  
 اخبار فلا يصح العطف اليه قلنا هو ممنوع لما مر من ان المقص اشارة الكفاية والى هذا اشار الحاشي بقوله  
 نفسه والجواب عن الثاني على هذا التقدير ان المخصوص مقدم وتقديم المخصوص حائز على حساب  
 المتصل والى هذا اشار الحاشي بقوله والمخصوص اه قوله اى ترك اه انما قد ذكر ليلا يروا ان هذا  
 ان كان مفعولا لا نفى فيكون المعنى انتهى التصدير مضافا فيفوت شرط انتصاب المفعول له وهو يحتاج  
 الفاعل بين الفعل والمفعول له لان فاعل انتهى بالتصدير وفاعل المضمم وان كان المفعول بالتصدير  
 فيكون المعنى انتهى بتصدير الذي اجل المضمم فيلزم منه نفى المضمم لا نفى التصدير وذلك بناء على تقرير  
 ان نفى اذا دخل على التقدير توجه النفي الى القيد مع ان المقص نفى التصدير لا نفى المضمم وحاصل  
 الجواب باختصار ان الاول ان نفى مؤول بفعل متعدى فيكون المعنى ترك التصدير منه قلنا  
 الفعل والمفعول له وهو المضمم قوله كسر اه انما قد ذكر ليلا يروا ان المضمم معنى الا انك فيكون فاعله  
 وفاعل الترك المضمم فلا يتجدد الفاعل المضمم وحاصل الجواب ان المضمم معنى الا انك فيكون متعديا فيكون  
 فاعله المضمم قوله وذلك كسر فيه اشارة الى ان قول ان تخيل متعلق بالمضمم قوله من حيث اه انما  
 قد ذكر ليلا يروا ان الحثية لا يخرج ان كانت تعليلية او تقييدية فلا يصح لعدم المغايرة بين  
 ما بعد الحثية وبين قبلها وان كانت اطلاقية فلا يصح ايضا لان المعنى ان كتابه من حيث  
 ذاته لا باعتبار امره ليس ككتب السلف وهذا فاسد لانه باعتبار ذاته مساو لها بل اولى منها



وانما النقصان في الاضافة الى **حاصل** الجواب ان الاضافة تقيدية وان الكتاب  
الثاني يعني تصنيف فيثبت المغارة بين ما بعد الحثية وما قبلها قوله لا من حيث اه فيه إشارة  
الى بيان فائدة التقيدي في تقيدهم إشارة الى ان النقصان في الكتاب باعتبار الاضافة  
المهم لا باعتبار الذات قوله وما هو اه وكلمة مانا فيه فيكون المعنى ان السلف يستحيون الجزئية فيما  
هو مقصود عندهم او في مرتبة مقصودهم وهذا الكتاب ليس في مرتبة مقصودهم فلا مخالفة في ترك الجزئية  
فالواو حالية بمعنى او تعليلية وتحمل ان يكون كلمة ما موصولة فالواو للعطف على الموصول الاول  
يعني فيما يعنون وفيما هو في مرتبة اه قوله لكن بقي توهم اه انما قاتوهم لانه قد اندفع بقول الشبان جعله  
حاصله ان المتروك هو تصدير على وجه الجزئية للتصدير والمسامحة مضمرة وانما مورب هذا وتذليل  
هو الجواب لكن لما كان غير صحيح بقي توهم قوله وحاصله انما قاتوهم ذلك ليلا يترتب على عبارة ان  
الما مورب هي الجزئية وهي متروكة فالندفع غير تام قوله وبداهه لما كان التقديم ثابتا في التعريف  
والتقديم دليل على المقصود على التعريف او رد الحثي دليلين على تقديم التقييم وحاصل الاول  
ان التقييم من سمة التعريف والتعريف موقوف عليه المقصود عن بيان الاحوال كما ثبت في الشرح فكذا  
التقييم وحاصل الثاني ان المذكور في الفن كما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام فكذا البحث عن  
احوال انما هو الاول موقوف على التعريف والثاني على حصول الاقام وهي لا يحصل الا بالتقييم  
فيكون ضروريا لغير قوله امي عن احوال اه انما ذلك ليلا يتردد ان المتبادر من احوالها هو  
احوال نفسها مع ان البحث ليس مقصودا عليها لانه قد بحث عن احوال الا قيام ايضا  
**حاصل** الجواب ان المراد باحوالها هي الاحوال المنسوبة اليها سواء كانت احوال نفسها او  
احوال انما هما قوله من حيث انها منسوبة اه انما ذلك ليلا يتردد ان المتبادر من  
عن الاحوال هو البحث عنها باعتبار الذات لا من حيث انها احوال للغير فلا حاجة الى تقييد  
قوله انها انما هما انما قاتوهم ذلك ليلا يتردد ان من احوال الاقام مثلا كونهما حادثا وقائما  
بالغير وسمو عار ان لا يبحث عنها في هذا الفن **حاصل** الجواب ان المراد باحوال الاقام هو



التي تكون ثابتا لها من حيث انها اقربها تلك الاحوال ليس كذلك بل انما يثبت لها من  
 حيث انها اقسام الغرض او بصوت قوله وفيه اشارة الى ان المراد بالبحث عن الاحوال  
 ولم يلقب لها الموقوف عليه للمفهوم مع انه اخر ليكون اشارة الى انها موضوع النحو وهذه الاشارة  
 مقصودة ليكون ردا على من قد يوضع احداهما عن تعدد الموقوف وجه الرد ان الموضوع  
 ما يبحث عن احواله والبحث شامل لهما فيكون الموضوع البض كل منهما فان قلت  
 انه يلزم تعدد الموضوع قلت وان كان متعددا حقيقة لكن لما كان معتبرا باعتبار واحد وهو  
 اعتبار الدخول في معرفة كيفية التركيب كان واحدا وهذا التصديق للموضوعية نقول ان البحث  
 بفائدة الاشارة وقوله لعدم بيان الوجه ثم لما كان يراد على ذلك الجواب الى ذلك بعض انه  
 لو كان الموضوع احدهما فلا يبحث عن احوالها اجابوا بان البحث عن احوال احدهما لا يبحث  
 والبحث عن احوال الاخر ثبوت الكلية والخيرية فروع عليه الحاشي بانه تكلف اذ لا رجحان لاحدهما  
 على الاخر فعمل احدهما اصلا والاخر طبعيا ليس باولى من العكس قوله لم يقصود اياه انما قد ذلك  
 لتلايه وان المراد بقوله لم يغير فالايضا ان كان المراد المعرفة فلا يتم التقريب لان المراد  
 هو تقديم التعريف واللازم من الدليل هو تقديم المعرفة وان كان المراد التعريف فلا يصح للملازمة  
 لان البحث عن الاحوال لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة اجيب باختيار الشق الاول  
 وان قلت انه لا يتم التقريب قلت انه لما وجب المعرفة ولها فروع وان المعرفة بوجه ما والتعريف  
 الجاهل المانع فادنى بالآخر لتحقيق ما هو الواجب المرجح هو الارادة ثم لما ذكرنا المفسر اعني  
 قوله عن احوالها كراي الحاشي لتفسير اعني قوله عن الاحوال المنسوبة بتعاله وفائدة هذا التفسير ما مر قوله  
 عن فاسم التعريف لان المعرفة قوله على تصوره واللا يلزم طلب الجهول بطم قوله لا بالقياس  
 فان تعريفه بغيره لا يتحقق بل هو الواجب قوله الى مخاطبه وكذا بالقياس الى المتكلم قوله اي سؤالا  
 اه انما قد ذلك لتلايه وان المتقدمين لا يخبر ان كان مجموعها وليلا واحدا فذكر المتقدم  
 الاول مستدرك اذ لا دخل لهما في تقديم تعريف لان التعريف انما يكون باعتبار مفهوم



فلا بد من جهة التقديم فيه وهو محلي في المقدمة الثانية دون الاولى وان كان كل منهما وسيلة  
 مستقبلا فالاول لا يثبت المدعى لما في الشق الاول اجيب باختصار الشق الاول في اثبات  
 دخل كل من المقدمتين بان يقال محال الدليل ان الكلمة مقدمة على الكلام في الوجود الخارجي  
 اعني وجود الافراد وفي الوجود الذهني اعني وجود المفهوم ومن المعلوم ان التقدم في الوجود الخارجي  
 اذا قدم في الكتابة توافقت الوجودات الاربعة اعني الكتابي والذهني واللفظي والخارجي في تقدم  
 لان التلطف تابع للكتابة والمصور لللفظ فاذا تحقق تقدم الكتابي تحقق الثلاثة والتقدم الخارجي يستحق  
 فيحقق لكل ومن المعلوم ان تقدم حجب الوجود الذهني فقط اذا قدم في الكتابة توافقت في تقدم  
 الوجودات الثلاثة كما مر في الخارج لانه لو قدمت الكلمة في الكتابة توافقت الاربعة نظر الى كونها مقدمة  
 في الوجود الذهني وكل من التوفيقين احسن فلذا قدم اللفظ في الكتابة فيكون لكل مقدمتين دخل  
 في المدعى فلا استدراك قوله الاشتقاق آية بيان الاشتقاق وهو متسام على وجه يعلم منه  
 فائدة عبارة الشق اعني قوله لتأثيره **ص** لا بد من اشتقاق من مناسبة المعنوية واللفظية وما كانت لها من  
 والآية **ص** لا بد من اشتقاق من مناسبة المعنوية واللفظية وما كانت لها من  
 البنية للكلمة وهو محلي في كون كل منهما فردا للتأثير فلو كان في جميع الحدود وفي بعض الشئ لو روي الحق في بعضها كلمة فهو  
 بعضها والاول عدم الترددية في الضرب والضرب غير مرتب كجذب من الجذب قوله الى بعد هذا آية اعني ان  
 هذه الاشتقاق بعيدا عن مناسبة اللقي مرت ذكرا لان التشبيه مطلق تأثير معانيهما بالخرج  
 غير مناسب لان افراد مطلق التأثير سوى المخرج كثيرة فلا وجه لخصوصية المخرج في كونه شبيها به  
 ان اريد تأثير معانيهما بالالم فلا تعلم انه مدلول بالترامي اليها لانه غير لازم في جميع افرادها  
 لانه يختلف باختلاف الاشخاص والادوات وفيه يرد عليه ما يرد على الشق الاول لان افراد  
 التأثير بالالم بقية كثيرة لان المحشي محل الشق الثاني مناسباً بنسبة بعيدة لقلته الاشتراك بالنسبة  
 الى الاول وفيه يرد ان هذه المناسبة في افرادها لا في انفسها واشتق هو هذا الاذاك  
 اجيب عن الاول باختصار الشق الاول وان قلت لخصوصية المخرج فقلت



ان القدر الضروري في الاشتقاق هو وجه المناسبة بين المشتق والمشتق منه واما اطراف  
 بيان يكون كل ما بوجه فيه وجه المناسبة يكون مشتقا منه فكلا وجيب عن الثاني  
 بان هذه المناسبة موجودة في افرادها لذات وفي نفسها بواسطة قوله مع يعني ان  
 هذه المناسبة بعيدة في نفسها مع ان المناسب ان يقع في وجه المناسبة ان تاثير  
 كل من الكلمة والكلام والكلم في النفوس يقرع الاسماع ونقش الصور واما ترتب عليها  
 الافعال كحذب الملاينات وفتح المنافرات والافعال كالتلوم والتلذذ من مستبغات  
 القوة التي هي مدلول السكاف واليسم فان سببا كلها لا يخرج عن شدة القوة التي ملكه  
 العجين وكل اشئ اذا تم وملكه البير اذا قل ما رما لوتها وملك الرجل اذا كحل وقوى لصره  
 لان هذه المناسبة لازمة وموجودة في نفسها فترك هذه المناسبة القريبة واختيار البنية  
 البعيدة بعد آخر فقوله مع ظرف لا يخفى قوله فالكلمة اه يعني اذا ثبت ان تاثيراتها من  
 مستبغات القوة ومن المعلوم ان تاثير الكلام في كفا الكلمة اه قوله حصة كردن اه يعني ان  
 المخرج معنى مصدر والمجاجة حاصل منه قوله يعني اه بيان لفائدة عبارة اثر حاصله  
 ان ذلك التشبيه علاقة مقبلة والالم يصح اطلاق المخرج على بعض تاثيرات معانيها مع  
 انه واقع في كلام اثر قوله لكن اه انا فاذك ليلا يرد انه لو كان جسا فلم لم يطلق على  
 ما دون الثلاثة مع ان الجنس يطلق على القليل والكثير وحال الجواب ان المعبر في الخبر  
 هو الاطلاق على القليل والكثير بحسب الوضع وهو موجوده وانا المنع بحسب الاستعمال وهو لا يضر في خبر  
 قوله وجب تاينث اه كونه مسند الى ضمير الجمع غير العقلاء قوله فان الصاعدا اه لما كان  
 عبارة الشهور تاويل بالخذف ويرد عليه انه خلاف الاصل فشرحت التاويل بالبناء  
 المراد التاويل بالخذف بل المراد ان الكلم الصاعد من حيث لفظ جمع العقلاء فيجب  
 تاينث ضمير ارجح اليه ومن حيث انه بعض في الواقع فجاز ان يعبر عنه بلفظ البعض فهو  
 بهذا الاعتبار مفرد مذكر فيجوز تذكير الضمير بناه اعلى بالقرن من ان المرجح اذا كان



تذكر باعتبار مؤثما باعتبار آخر فيجوز تذكر الضمير ثانية قوله فتاويله آه يعني اذا ثبت  
 ان تاويل الحكم بثبوت الاعتبارين فيه لا بالتقدير فتاويله كتاويل الرحمة فانه حيث  
 نفس مؤثمت فلا يصح تذكر الجرد من حيث انه احسان وتقدم ذكره فجاز تذكره قوله لان المقام  
 آه يعني ان اشانا قدم لام الجنس وذكر لام العهد بصيغة التثنية وترك الاستغراق لان الاول  
 هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المعنى الاصطلاحي من حيث انه معنى اصطلاحى لانه لا يوجد  
 عنه في العلم وهو لا يحصل الا في لام الجنس فلذا قدمه ولا يقتضي المقام تعريفه بعنوان فرد  
 للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه لفظ الكلمة لانه خلاف التعريف لمصطلح فلو كان اللام للعهد يلزم  
 تعريف الماهية بعنوان انه فرد لا بعنوان انه ماهية وهو خلاف لمصطلح فلذا اورد صيغة التثنية  
 ولا يقتضي المقام بيان الطرد ايضا لان التعريف انما يكون للماهية لا للأفراد فلو كان اللام  
 للاستغراق لكان تعريف للأفراد وهو باطل فلذا ترك ثم بعد العهد ادنى من بعد الاستغراق  
 لان فيه تعريف الماهية بخلاف الاستغراق فلذا ذكره قوله والتعريف آه يعني ان تعريف  
 الاصطلاحى انما يكون للماهية من حيث هي ماهية لا من حيث انها فرد وذلك لا يحصل الا بالام  
 الجنس فلا لام للجنس قوله والطبيعة آه انما قد ذكر ذلك ليلا يرد ان الجنس يطلق على القليل  
 والكثير فلا يكون منافيا للوحدة فلا حاجة الى دفعه وحاصل الجواب ان اللام للجنس معنيان  
 احدهما الماهية من حيث هي وهو بهذا الاعتبار لا ينافي الوحدة والثاني الماهية من حيث  
 العموم والتجريد وهو ينافي الوحدة وهو المراد قوله في المعنى العرفي آه يعني يجوز ان يكون  
 التاويل اصل اللفظ للوحدة وفي المعنى العرفي معنى لفظ وضع ليعنى مفرد المجرد والتاويل للوحدة  
 خصوصاً عند المص لا لانه قائل بعدم ارادة الوحدة فمما وجه العدول عن اللفظ الى اللفظ ولكن  
 سلم ان التاويل للوحدة في المعنى العرفي اليه فيجعل القول تجريدا عن الوحدة واستعمالها في  
 التاويل فقط قوله للفرد المنتشرة آه هو الماهية الشخصية شخص غير معين فجرد في مقام تعريف  
 واستعمل في الماهية من حيث هي لان التعريف انما يكون للماهية من حيث هي لا على تقدير



وصفها للماهية من حيث هي فلا حاجة الى التجريد قوله نصاوه فيه روى على الفاضل الهندى  
حيث منع التجريد مستند بان التاريف في الوحدة وحاصل الرد انما لان ان التاريف في  
الوحدة والالم لكن مجامعة مع المسمى قوله وسليم مانعاه آه ويقال ان يمنع قوله طبيعته  
اي خلقية كالان او صناعية امي اعتبارية كما فيما نحن فيه او غير ذلك كالرومي فانه يضيف  
بالوحدة العرفية لا باعتبار العقل لا باعتبار الخلقية قوله فيه نظرا حاصله ان ما هو مدلول التار  
هو منافع للجنسية وما هو ليس بمنافع ليس مدلول التار في المنافع بحاله قوله ويمكن دفعه آه  
حاصل ان الكلمة اذا نقلت من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي فالنار ايضا تكون مفعولة  
من الوحدة الشخصية الى الوحدة الجنسية فلان يكون مدلول التار منافع للجنس ثم لما يرد  
عليه اعتراض الآتي اورد بلفظ يمكن قوله ويلزم من ذلك آه فانه مع التار وبدونه للجنس على  
هذا التقدير بخلاف مرة فانه مع التار للوحدة وبدونه للجنس لا ان يقال ان التشبيه  
في ان في كل منها مع التار للوحاظ الوحدة وبدونه لا وان كانت الوحدة في احدهما جنسية  
والآخر شخصية قوله يعني آه امانة ذلك ليلامروا ان المقصود دفع المنافع وهو يحصل بقوله يجوز  
التصاف الجنس فيكون قوله واحدا مستدركا وايضا ان المثال الذي هو التركيب الجزئي  
لا يطابق الممثل الذي هو الاتصاف حاصله الجواب عن الاول ان المقصود بيان كون كل من  
الوحدة والجنسية اصلا والآخر وصفا وهذا لا يحصل الا بتدوين فلا استدراك وحاصل  
الجواب عن الثاني ان المراد بالاتصاف هو التصادق في شمل التركيب الجزئي قوله ورى  
الشيء آه لما كان اللفظ في اللغة يطلق على الرمي مطلقا سواء كان من العلم او غيره وعلى  
الرمي من العلم سواء كان رمي لفظ او غيره وعلى رمي اللفظ من العلم هو الكلام والاشاء اورد الاول  
وترك الآخرين اورد بها المحشى ثم في ترك اشارة الى ان المطلق هو الموضوع واستعماله  
في التقديرين باعتبار انهما من افراد فلا اشتراك فلا يجوز بخلاف ما وضع لهما فانه على تقدير  
وصفه للمطلق ايضا يلزم الاشتراك وعلى تقدير عدمه يلزم التجوز لو استعمل في المطلق وكل منهما



خلاف الاصل قوله المفهوم اه فيه اشارة الى بيان فائدة عبارة التلخيص قوله ثم  
 نقل فيه رد على الرضى حيث قد بعدم النقل قوله لا يكون اه لان النقل لا يكون باستعمال  
 اهل اللغة قوله تعريف الكلمة اه لانه ليس بلفظ قوله او حكما اه فالمعنى ان لم يكن  
 لفظ حقيقة لكنه لفظ حكما فيدخل في تعريف الكلمة قوله ولعل اه اشارة الى وجه الرد  
 على الرضى محال ان اللفظ في استعمال اهل اللغة مخصوص باللفظ الحقيقي وفي عرف النجاة  
 شامل للملفوظ الحكمي ايضا فلا بد من النقل قوله ليس اه فيه اشارة الى وجه تقديم اش  
 الطريق الاول على الطريق الثاني يعني ان في الطريق الاول عدم تعدد النقل فيكون  
 اولى بخلاف الثاني فان فيه تعدد النقل فلذا اخذه قوله وهذا اقرب اه لقرب وجهه  
 لان مناسبة العموم والخصوص اقوى من مناسبة السببية والسببية وكذا من مناسبة  
 المتعلقة بقوت الاتحاد في الاولى دون الاخيرة قوله ويجوز اه لما كان اللفظ في  
 اللغة عند المحشى مستغنيا في المعاني الثلاثة وذكر اش النقل باعتبار المعنى الاول ترك اعتبار  
 المعنيين الآخرين اورده المحشى بيته على جواره ايف قوله كفتن اه تحيل ان يكون  
 بيان الاصل المعنى وان يكون بيانا للمعنى المراد بقوله ليس اه نص على انه بيان للمعنى المراد  
 فليس فيه تصريح بما علم ضمنا كما دهم قوله والبار للتعديته لا لسببية حتى يتقضى تعريف  
 بالالسان قوله دوراه انا قد ذلك لسلاير وان ذلك التعريف وورى لان معرفة  
 اللفظ موقوفة على تعريفه ومجموع التعريف موقوف على خبره يعني ان اللفظ موقوف على  
 موقوف على اللفظ بالواسطة ومعرفة اللفظ ايضا موقوفة على معرفة اللفظ لان معرفة اللفظ موقوفة  
 المجردة كقول هذا الادوية اصل الجواب ان الموقوف هو اللفظ الاصطلاحي وهو موقوف عليه  
 هو اللفظ اللغوي فلا دور قوله الذي اه هذا بناء على رأي الرضى بان كون اللفظ  
 معنى لغويا ي او كون العبارة محمولة على الحذف معنى هو متعلق بالكلام والحرف فلا بد  
 ان المعنى اللغوي هو الرمي لا الكلام والحرف قوله كلمة اه وهو بناء على الرضى بناء على

هذا هو المعنى  
 الذي هو المراد  
 من قوله ليس  
 اه



موضوعه للفاعلية والمفعولية والاضافه ولفظة ايض فيكون كلمة قوله شكك عليه  
 اهـ هذا الاشكال انما توجه لو ثبت الوضع فيها وهو في خير لمنع عند صاحب هذا المذهب  
 فاشكال المحشي بناء على المشهور من انما موضوعه قوله من تحقيق آه اعني قوله كفتن فانه  
 وال على ان المعبر في الكلمة هو التلفظ بالذات والحركات ليست بلفظة بالذات بل  
 بواسطة الحروف قوله وفيه بحث لانها وان لم تكن لفظية حقيقة لكنها لفظية حكما لكونها  
 شاركة للتلفظ الحقيقي في الاحكام كاللذات قوله اذ ظاهرا انما لفظ اللفظ وباطنه لا  
 يدخلها لان المراد بالاحكام في تعريف اللفظ الحكمي هو الاحكام المختصة باللفظ والدلالة  
 ليست لك وجودا في الاول الرابع قوله انما قيداه انما قيد ذلك ليلا يروا ان ذكر  
 قيد الانسان موهم لخروج كلمات الله تعالى في ان لا يذكر حاله الجواب ان فائدة ذكره  
 هو زيادة التوضيح في المعرف قوله اي لفظ آه انما قيد ذلك ليلا يروا ان نصب حكما  
 كان على الحالة عن ضمير ما وعن الان فلما يصح عدم الحمل ان كان على المصدر  
 فايضا غير صحيح لعدم شاركة مع الفعل لفظا ومعنى مع انه شرط في المفعول لفظا حاصل  
 الجواب ان نصبه على المصدرية نيابة والاشراك انما يشترط في المصدر الحقيقي لا في  
 المصدر الينائي وهذا المصدرية نيابة بان يكون صفة لمصدر مخدوف ثم لما يراد عليه  
 ان الصفة لا بد ان تكون محمولة على الموصوف والحكم ليس محمولا على التلفظ ايد له  
 المحشي بالحكم قوله وذلك آه يعني التلفظ بالحكم قوله انما قيداه بيان لوجه العدل عن  
 العبارة المشهورة قوله والا اي ان لم يكن مرادهم بالاستعمال هو قوله اي قبل ان يلاحظ  
 آه فيه إشارة الى ان الاستعمال هو اطلاق اللفظ وارادة المعنى منه وذلك لا يكون  
 الا بعد الوضع فلا يتوهم ان الاستعمال جعل اللفظ معمولا ومعنى للمعنى وهل هذا الا وضع  
 فلا يلزم بواسطة قوله فالمستعمل له بيان للعلاقة بين الموضوع والمستعمل يعني ان  
 في العبارة المشهورة مجاز باعتبار الاول اليه اوس قبل ذكر الخاص واردة العام قوله



مصدره وهو يستوى فيه الواحد والكثير ويرد عليه ان اللفظ المراد به ليس بمصدر  
 قال الاولى في وجه اشتمول ان يفة انما يصح اطلاق اللفظ على المركب لصدق تعريفه اعني  
 ما يتلفظ به الان ان عليه والى هذا اشار المحشي بصيغة التمرين قوله اى الملقوط اه انما  
 ذلك ليلا يرو ان التقابل غير مستقيمة لان المنوى اللفظ حقيقة لانه من اقاسنه وصدر  
 المقسم علم الاقسام انما يكون بطريق الحقيقة حاصل الجواب ان المراد باللفظ هو الملقوط لا اللفظ  
 الاصطلاحي اطلاق الملقوط على المنوى مجاز فيصح التقابل قوله اعم من الحرف اه انما  
 ذلك ليلا يرو ان الصوت هو الحرف فيكون ذكره مستدركا حاصل الجواب ان الصوت  
 اعم من الحرف لانه صوت يعتمد على الخارج لا يطلق الصوت فلا استدراك قوله ولا ادرك  
 اه يعنى ان المنوى ليس من مقولة معينة لانه تابع للمرجح وهو قد يكون جوهرا قد يكون  
 كيفا الى غير ذلك فيحمل ان يكون معناه لا ادري انه من اى مقولة بل من مقولة  
 الاعتبار بان يكون اعتبارا محضا حكما كما هو رأى الاشاعرة من مقولة المحدث وكما  
 هو رأى المصنف قوله المصنف اه اشارة الى ان قول المصنف اه روى المصنف قوله فلما  
 اه فيه اشارة الى ان قول المصنف لم يوضع جواب سواله ويرد على قوله صلا وهو ان  
 الضمير المفضل هو المنوى فيكون من قبيل اللفظ باعتبار الموضوع قوله والى با الوضوح  
 والافطوح الاعتبار في الدلالة ليس بمعنى قوله لكن اه انما ذلك ليلا يرو انه لو لم  
 يكن لفظ هو موضوعا للمنوى فلما يعبر به منه قوله كناية اه الاول في مثل ضرب الثاني  
 في مثل ضرب قوله والمراد اه انما ذلك ليلا يرو ان الدوال الاربع مشاركة للملقوط  
 الحقيقة في الاحكام كالدلالة فينتج ان يكون لفظ حاصل الجواب ان المراد بالاحكام  
 هو الاحكام المجوزية في النحو والدلالة ليست كقوله اذ على تقديره انما ذلك ليلا  
 يرو ان المحذوف الواجب الحذف ليس مما يتلفظ به الان في بعض الاحيان  
 فيخرج عن اللفظ وحاصل الجواب انه وان لم يكن مما يتلفظ به الان في بعض الاحيان



لكنه مما يتلفظ به الان ان على تقدير وجوده وهذا هو المعبر في اللفظ قوله لانها آه  
 اعترض سيد اسندان التعريف ليس بجامع لمخرج كلمات الله تعالى منها لانها ليست  
 بالفاظ لان اللفظ مما يتلفظ به الان والتلفظ الاخراج من الفم وكلمات الله تعالى  
 ليست لك فاجاب المحشي بثلاث اجوبة **حاصل** الاول انها خارجة من الفم بالنسبة  
 اليها وان لم تكن كذلك بالنسبة الى الله تعالى وتسميتها كلمات بالنسبة اليها بالنسبة  
 الى سبحانه و**حاصل** الثاني ان المراد بالتلفظ بصلاحية التلفظ وهو متحقق فيها  
 و**حاصل** الثالث ان المراد بالتلفظ اعم من الحقيقة والحكم والثاني متحقق فيها الجريان  
 احكام اللفظ عليها ثم اورد المحشي على الاولين ان صلاحية التلفظ وفعلية انما يتحقق  
 في الالفاظ التي تقوم بذاك ذلك الالفاظ مغايرة بالاشخص تقوم بالحق لان الشخص  
 الاعراض انما هو شخص بحالها فلا يصدق هذا التعريف على الكلمات القائمة بالحق  
 لانتقار الصلاحية التي هي عليه الجواب الثاني والفعلية التي هي عليه الجواب الاول ومنها  
 ثم اجاب بان شخص الاعراض باعتبار شخص المحل انما هو تدقيق فليس غير معتبر عند النجاة  
 فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان فكذلك لا يختلف شيء باختلاف المكان  
 فكذلك لا يختلف باختلاف المحل قوله هذا الاعتذار يعني اختلاف الاعراض باعتبار اختلاف  
 المحل تدقيق فليس غير معتبر عندنا قوله قيا بآه اوضح ثبت اختلاف المحل فيرد الاعتراض  
 فلا بد من الدفع واذ لم يعيم بالحق فلا اختلاف في المحل فلا سوال ولا جواب قوله  
 وهو اى القيام بالحق قوله او نقض آه عطف على ما ثبتت يعني ان هذا الاعتراض انما  
 يرد اذا ثبت احد الامرين اما القيام بالحق او لنقض بالقيام بمحل هو في علم البارئ تعالى  
 وغير معلومة لنا او بالقيام بمحل هو غير معلومة لنا اذ على كل من هذا التقادير يلزم حمل  
 المحل فيرد الاعتراض واما فيما عدا هذا التقادير لا يلزم اختلاف المحل فلا اعتراض فلا  
 حاجة الى دفعه قوله الى اعتبار اخرجه لان الاخراج فرع الدخول ولا دخل له قوله



كما لتفويغ الفاضل الهندي في جوابه حيث قالوا في دفع اعتراض الرضى عن انه كان  
 المص ان يذكر قيد الاخراج الدوال الرابع فاجابوا بان القيد موجود وهو اللفظ  
 عليهم ان اللفظ جنس والجنس انما يكون للشمول لا للاحرار فقصوا بان الجنس والفضل  
 اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جازا للاحراز بالجنس وانه لك يتحقق اللفظ والوجه  
 في الالفاظ الموضوعية وتحقق الاول ون الثاني في المهمات وبالعكس في الدوال  
 الاربعة فردوا الحشى عليهم بان هذا التعسف يحتاج اليه اذا كان الدوال الرابع والحق  
 الجنس وانه ليس لك قوله داخل آه فلو قصد الوحدة لم يخرج عنها لانه ليس بلفظ واحد  
 حاصله ان كان المراد بالوحدة اذ في اطلاق عليه لفظ كنهرة الاستفهام لم يدخل في  
 التعريف الا قليلا من الكلمات وان اريد باله نوع الوحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله  
 بل غير علم وان اريد بخصوص وحدة فلا يدل لفظه عليه مع انه غير بين قوله مشروطا  
 لما ذكره الشرط الواحد وترك الاخيرين لان مقصوده منع لزوم المطابقة وهو يحصل  
 بانتفاء شرط او ردهما الحشى ببيان الشرط مباعدة في انتفاء اللزوم وانتفاء جميع الشرط  
 قوله بامره انه لان اللفظ مصدر فلا يضم فيه كما هو المشهور وغير مشتق انما هو المتحقق  
 ويتوى فيه الذكر والمؤن ايضا قوله وكان الوضع آه بيان للنسبة بين المعنى اللغوي  
 والاصطلاحي فلا يرد توهم عدم المناسبة قوله لمحوطاه تعميم لشيء الاول للمفع  
 توهم ان المتبادر من شيء الاول وكذا من شيء الثاني الذي يكون لمحوطه بخصوصه  
 فيخرج عنه وضع المشتقات والمركبات لعدم خصوصية شيء الاول وكذا يخرج عنه  
 المركبات وامثالها لعدم خصوصية شيء الثاني قوله كهيئة المفردات آه يحتمل ان يكون  
 المراد بها المشتقات لانها لمحوطة بعوم فيكون كلا المثالين للقسمة الثاني وتحتمل ان  
 يكون المراد بها ما سوى المشتقات كزيد مثلا لان بيته لمحوطة بخصوصه فيكون الاول  
 مثلا الاول والمركبات لشيء الثاني قوله المحرف بالفتح آه انما في ذلك ليلا يرد من التعريف



غير مانع لصدقه على الحرف لان الحرف الاول جملته مخصوصا لذلك المعنى مع انه  
ليس بمفهوم وحاصل الجواب انما لان الحرف الاول جملته مخصوصا بل قصد المعنى  
بأنهم انما مخصوص وفيه رد على الرضى حيث اتى بقيد التواطؤ لاخراج الحرفات  
ووجه الرد ان الاخر لا يخرج فرع الدخول ولا دخول قوله ان قلت اه وحاصله  
ان الشئ الاول عبارة عن الدال والشئ الثانى عن المدلول فالبا ان كان دخلا  
على المقصود فيلزم حصر المدلول في الدال فيخرج عن هذا التعريف وضع المرادف لعدم الحصر  
المدلول في الدال بوجوده في دال آخر وان كان دخلا على المقصود عليه يلزم حصر الدال  
في المدلول فيخرج عنه وضع المشترك لعدم حصر الدال في المدلول بوجوده في مدلول  
آخر ثم لما كان الاصل في ايراد الدخول على المقصود كما ذكره السيد السند في شرح المفتاح  
خدمه الحشى على الشئ الثانى قوله في كل وضع اه خروج وضع المرادف على تقدير وضع  
المشترك على تقدير آخر فقوله يوجد رفع لايجاب الكلى لا سبب كلى قوله بتجريد تخصيص المعنى  
انه عبارة عن كلى الشئ بحيث يوجد في شئ آخر ولا يوجد في غيره وه يحل على التجريد  
الجزائرى فبقى كون الشئ بحيث يوجد في شئ آخر فقط وذلك المعنى متحقق في الالفاظ كلها قوله  
وبان اه جواب ثان وحاصله ان المراد بالتخصيص هو تخصيص في وقت الوضع لا تخصيص  
في وقت الاستعمال الذى هو اثر الوضع ولا شك ان في وقت الوضع لفظ واحد ومعنى  
واحد في نظر الواضع وان كان كل واحد منها كثيرا في نظر المستعمل ثم وحدتهما في نظر الواضع  
على تقدير كونه بعد لفظ او لحاظ كثيرة في آن واحد من نفس اعادة محال بساطتها مع نقصا  
هنافى الذات واما على تقدير كونه السد سببانه فغير ظم لحوار ان يكون وضعه للالفاظ كلها  
ان واحد واثار الحشى الى اثبات وحدتهما في حق الواجب ثم ايف وحاصله ان الحكمة في  
احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق افادة ما فى الضميمة فالاصل ان يكون معنى واحد  
لفظ واحد فان العظيمة زائدة عما المقصود وكذا ان يكون للفظ واحد معنى واحد فان العينين



فحل بالبقايم فالبدن ثمانية من علينا اولا لوضع لفظ واحد لمعنى واحد  
 ثم كثير اللفاظ لمعنى واحد تسهيل للفظ واحد ابتداء الفهم الاذنان فيكون  
 الوضع في المشتركات والمترادف مرتبا والى هذا اشار المحقق بقوله  
 لم يتحقق آه قوله اضانه آه جواب ثالث وحاصله ان المراد بالتحصيل  
 هو التحصيل بالنسبة الى بعض ما عداه لا بالنسبة الى جميع ما عداه ولا  
 شك ان اللفظ المراد من مختص بالمعنى بالنسبة الى لفظ اجنبى وان لم يكن  
 مختصا به بالنسبة الى مرادف آخر كذا لفظ مشترك مختصا بذلك المعنى بالنسبة الى معنى  
 وان لم يكن مختصا بالنسبة الى معناه قوله معنى كل آه جواب اربع وحاصله ان قيد الثبوتية  
 مراد لا شك ان معنى المرادف من حيث انه من آثار وضع ذلك اللفظ لا يوجد في لفظ  
 آخر وكذا المشترك من حيث انه محمول لذلك المعنى لا يوجد في معنى آخر وعلمت بما ذكرنا ان  
 اجوبته المحشى يصح باختيار كل من الثقتين قوله وما ذكرناه آه يعنى يريد على تعريف الوضع وضع  
 ما يكون وصينه للجزئيات المتكثرة بمرتبته مفهوم كل وضع انضمت لانه اذا كان الباء دخلا  
 على المقصود يلزم حصر المعنى في اللفظ فلفظ ان معنى الضمير كزيد مثلا ليس منحصرا في لفظ هو لوجود  
 لفظ آخر له بخصوصه انا اذا كان الباء دخلا على المقصود عليه فلفظ ان لفظ هو ليس منحصرا  
 في لفظ زيد مثلا لوجوده في كبر مثلا فلفظ المحشى ان الاجوبه المذكورة واقعة لذلك المعنى  
 اية الا ان الجواب الثانى اذا كان باختيار الشئ الاول فخر بانه في مادة المقصود لم يتقرر  
 لفظ فيها فيمكن لحاظ احد اللفظين دون الآخر في وقت الوضع وان كان باختيار الشئ الثاني  
 فلا يصح اصلا عدم لفظها على تقدير الشئ الثاني بل استعد فيها المعنى على وجه لا يصح  
 لحاظ احد المعاني في وقت الوضع قوله اى حال كون ذلك الشئ قيمة شارة الى ان  
 للملازمة والجوارى مجرد طرف مستقر وقع حالا من الشئ الاول فلا يريد ما يترجم ان الباء  
 للبيته فليد كونه الفهم قبل التحصيل لضرورة تقدم سبب على سبب ان الامر ليس لك



قوله لغرض التركيب آه لانه ليس بمفهوم عن حروف الهجاء عند مجر والاطلاق بل بشرط  
 عروض الهيئة قوله وسمع آه انما قد ذلك لئلا يرد ان الملازمة ثم لجواز ان يطلق ولم يسمع  
 فكيف افهم وحاصل الجواب ان المقدم مقيد بقيد يسمع فلا يرد والمنع قوله بغير سماع آه انما  
 ذلك لئلا يرد اي على المحشى ان المقابلة غير سقيمة لدخول السمع في احساس وحاصل الجواب  
 ان المراد با احساس سوى السمع فوضع المقابلة قوله وفي تنبيه آه انما قد ذلك لئلا يرد ان فكر  
 احساس كاف في التعريف فالفائدة في ذكر السمع مع الاطلاق قوله الالبعد تضام آه  
 لجواز ان يسمع ولا علم بالوضع فكيف افهم قوله كل البعد آه وان كان بعيدا في الجملة لان  
 الحذف ان كان مع القربة لا ينافي في مقام التعريف قوله ان التحضيض علاقة اه الترتيب  
 الفهم عليه كما هو المفهوم من ظهري شرطية لكن يرد عليه ان العلم اذا كان معتبرا في مفهومه  
 فيلزم توقف فهم المعنى على الوضع وعلمه وعلم الوضع انه موقوف على فهم المعنى فيلزم الدور و  
 يمكن ان يجاب ان الموقوف هو فهم المعنى من اللفظ والموقوف عليه هو فهم المعنى مطلقا  
 قوله ان لم يكن مفهوما آه انما قد ذلك لئلا يرد ان الملازمة ثم لجواز ان يسمع اشي الاول  
 ويكون اشي الثاني مفهوما قبل السمع فلا يفهم في وقت السمع والا يلزم تحصيل الجاهل و  
 حاصل الجواب ان الملازمة مقيدة بعدم كون اشي الثاني مفهوما فلا يرد بالمنع قوله او  
 فهم آه جواب ثان وحاصله ان الفهم اعم من قصد التفات وفي مادة انفسن يتحقق الالف  
 قوله وكذا وضع الفعل آه يعني ان الاعتراض كما يرد على الحرف كما يرد على الفعل عتبا  
 المعنى المطابق وكما على الاسم المتضمن لمعنى الحرف وكما يرد على ما كان وضعه عاماما  
 وضع له خاصا كاسماء الاشارة لان وضع هذه المذكورات كوضع الحرف في عدم التلبس  
 بالحيثية المذكورة الا ان الشك لا يعترض بها سوا طرف لاتحاد جواب الكل قوله  
 ولا يجاب آه جواب ثان وحاصله ان المراد بالفهم اللازم للاساس هو الفهم على وجه  
 لم يخط ذلك المعنى به في حال الوضع ولا شك ان معاني الامور المذكورة ملحوظة في وقت



الوضع على وجه كلي بنا على ان فيها وضعاً عاماً وموضوعاً خاصاً والفهم على الوجه الكلي  
 لا يتوقف على انضمام البنية قوله لان اهل ليل لقوله ولا يجاب قوله وهذا الفهم يعني ان  
 الفهم على وجه الكلي ليس بمقصود عن الوضع بل المقصود هو الفهم للخصوصيات قوله يعني آه بيان  
 للفرق بين الجوابين وحاصله ان في الاول حذف وفي الثاني ارتكاب مجاز متعارف  
 ثم لما كان المجاز بعيداً في مقام التعريف وان كان متبادراً في اللفظ الى هذا بقوله ولا يجاب  
 قوله ولا يراى به آه انما ذلك لتلاير وان المتبادر من المقصود هو المقصود بما يخرج عن  
 التعريف ما سوى المعنى المطابقة وايضا المتبادر من المقصود هو المقصود بحسب الوضع فيخرج عنه  
 المعنى الغير الوضعية قوله سلت من اسعالم بمعنى سرتة كردن من حد لفر قوله وادوة به  
 يعني باسعال المفهوم من سلت واما قيد به لانه لو لم يكن الارادة لم يكن المذكور معنى  
 للسعال ثم هذا المعنى غير من المعنى المطابقة واخويه لدخل الوضع فيها لافيه قوله وفي بعض آه  
 فم لاورد ولا شكالين صلا اذا من معنى والا لا يصح ان المقصود شي قوله من المصدر  
 آه اشارة الى ان انظر كما يتق من المصدر المعلوم كك شيتق من المصدر المجهول  
 لوجود علاقة فيها قوله المعلوم آه يعني ان المصدر المسمى كغير المسمى في الشمول للقسامين  
 قوله بمعنى المفعول آه يعني ان ذكر المصدر وادوة المفعول يحل ان يكون بطريق  
 النقل ويحل ان يكون بطريق المجاز لكن الثاني هو الاول ليرفع مؤنثة النقل فلذا اقتضى  
 بمعنى المفعول ولم يقل نقل الى المفعول آه ففي عبارة المحشى اشارة الى وجه اختيار الشتر  
 المجاز على النقل وفي تميم المصدر من المعلوم والمجهول اشارة الى ان المصدر المجهول  
 كما يكون بمعنى المفعول ذلك المصدر المعلوم يكون بمعناه لوجود العلاقة فيها لكن في الاول  
 بالذات لقيامه به وفي الثاني بالعرض لقيام اثره به لان التعلق فرع الاتباع قوله غير  
 قياسي آه اذ لا قاعدة يقتضي ذلك قوله والذي آه انما ذلك لتلاير وان صورة  
 التخفيف مخالفة للقياس فيكون بعيدة فلا وجه لادواتها قوله الى جانب المعنى آه الصيغة



من غير اعتبار نقل والتجوز قوله استعمال أه عطف على ليل يعني ان استعمال  
 بمعنى الخفف شائع فلا بأس في العكس لان الاتحاد من نسب المتكررة فلذا يقع ان اشتد و  
 الخفف احد قوله بدون اشرطية اه انما ذلك لتلاير وان التبادر من عبارة اشر  
 ان التجريد عن المعنى فقط لا عن اشرطية فيخرج حرف التبادر اشرطية المعبرة في الوضع لا  
 المعنى فلا يصح ما سألني من ان من اخراجها بقيد المعنى وحاصله ان التجريد كما يكون من  
 المعنى فلك من اشرطية لا هنا قيد المعنى فتركة مستلزم لتكرار قوله وانما قيل اه بيان لبيان  
 اشر وروما يتوهم وحاصله ان عبارة اشر فذكر المعنى اه جواب عن سوال وهو ان ارتباط  
 المعنى بالوضع غير مستقيم لا شتمال الوضع على المعنى وحاصل الجواب ان الوضع محم على التجريد  
 فلا شتمال وما يتوهم في تحرير سوال من انه لا حاجة الى ذكر المعنى لشمول الوضع له فذكر  
 المعنى يلزم الاستدراك فليس بشي لان الاستدراك انما تارة من ذكر الوضع فلو تجرد  
 في الوضع يلزم نزع الخفف قبل الوصول الى المار والى هذا اشد الحسنى بقوله لا لانه اه قوله  
 وارتكاب التجريد اه يعني ان اختيار اشر التجريد اقرب الى الصواب من جعل الوضع بمعنى  
 الصوغ مجازا كما فعل الرضى ففي جواب اشر اشارة الى الرد على الرضى ووجه الرد ان التجريد  
 قريب من الحقيقة لكونه حقيقة قاصرة بخلاف المجاز وايضا امر التجريد شائع في مثال هذا  
 المقام بخلاف المجاز وايضا على طور التجريد يلزم الاحتراز بكل من جري على الوضع حيث خرج  
 بالاول عن تحقيق شي لمهمات والدوال بالطبع والعقل وبالثاني عن المعنى حرو  
 المجاز بخلاف المجاز افح لا فائدة للاحتراز في ذكر الوضع اذ ما من لفظ الاول صوغ وايضا  
 ان ذكر اللفظ مستغن عن الصوغ لاستلزامه له فلا فائدة في ذكره الا لتعلق المجاز والمحور  
 به بخلاف طريق التجريد فانح لا يستلزم لفظ الوضع فيكون في ذكره فائدة اخرى  
 لتعلق واذا عرفت هذا علمت ان قول الحسنى فلا فائدة متعلق بالوجهين الاخرين علمت  
 بما ذكرنا ايضا ان ارتكاب المص التجريد يتقضى على التقييد والاحتراز به فلا يرد ان ترك المص



المعنى وذكر الوضع فقط سلم واظهر فلا وجه للعديل عنه قوله وكذا اللفاظ آه ولما كان  
 قيداً لتخصيص مخرجها لكلا القسمين وذكر اسم الاول والثاني اشار المحشى الى ان تركه لكلا  
 با لظهور لانه يعلم من الدليل عني قوله اذ لم يتعلق آه اخرج كلا القسمين او نقول ان ما  
 اشر بالالفاظ الدالة بالاطبع ما لا يكون ولا سيما بالوضع بطريق ذكر الخاص واردة  
 محرم لا ترك القسم الثاني ايضاً الى هذا اشار المحشى لقوله وكاك آه قوله اى حروف آه يعنى  
 انما اضيف الحروف الى الهجاء لان الهجاء هو تعداد وتلك الحروف تعد باسمها قوله  
 المقابلة آه لعدم وضعها للمعاني بخلاف المعاني قوله فيه اغماض آه انما قد ذلك لسلا  
 سيرة وان المعترض ان سلم العموم فلا اعتراض والافلا تيم الجواب وحاصل الجواب ان  
 الاعتراض مبنى على الاغماض من العموم بنا اعلى شيوع استعمال المعنى في مقابلة اللفظ  
 والجواب على حضار ذلك العموم قوله بالالفاظ آه اى بالالفاظ الموضوعات للالفاظ  
 كما في انقضى الاول وبالكلمات المفردة الموضوعات للمركبات كما في انقضى الثاني فاعلام  
 في كلام الموضوعين للعبد وفي كلام المحشى اشارة الى ان اسم الاشارة ليس محصور  
 بالاشكال الثاني كما وهم من القرب قوله اى شخصية آه انما قد ذلك ليلا يبرهان مقابلة  
 بين الالفاظ المخصوصة وبين المركبة فينبغي ان يبقا الى الالفاظ المفردة او مركبة ليستعمل  
 وحاصل الجواب ان انقضى الاول لما كان بنفس الالفاظ سواء كانت مفردة او مركبة  
 وانقضى الثاني بالالفاظ المركبة فلا حاجة الى ذكر قيد الافراد واما المقابلة فانما تيم بارادة  
 الاول من حيث الذات بلا شرط زائد وبارادة الثاني بشرط قيد التركيب الى هذا اشار  
 المحشى بذكر الحقيقة الاطلاقية ثم اعلم ان في بعض نسخ الشرح قيد الافراد مذکور فوجه ذكره  
 لحاظ المقابلة فكلام المحشى المبني على عدم واجدانه اياها او بيان منكنة التركيب كخاتمة كما  
 في بعض النسخ واما منكنة الذكر كما في بعض الاخر فتركيها مبني على ظهور فاقع من الفاعل  
 من نسبة السهول الى ذكر قيد الافراد سهو قوله وذلك يعنى ان المراد بالاول مرتبة الدلالة



وبالثاني مرتبة التركيب قوله أي مقام أه يعنى ان الاسم الإشارة ليس مخصوص  
 بالنقص الثاني كما يتوهم من القرب قوله الى الالفاظ المحصورة كما في انقص الاول  
 او المركبة كما في انقص الثاني قوله من حيث أه انما قد ذلك لتلاير وان التعريف غير  
 جامع لخروج معنى حيوان ناطق علما شخص لثاني عنه لانه يدل جز لفظ اعنى الحيوان مثلا  
 على جزء معناه وحاصل الجواب ان قيد الحيثية معتبر في التعريف ولا شك ان الحيوان  
 الناطق ليس سما للغة العلم الا باعتبار وضعه العلم حسب العلم لا يدل في العرف وان  
 امكن بل الدال المحقق على المجموع قوله لانك دليل لاثبات الوهم قوله عن شئ كالمعنى  
 مثلا مما في معنى الوصفية وهو مفرد مثلا وعلمت معنى مصدرى في صيغة فعل كالوضع مثلا  
 فيما نحن فيه قوله حال لخلق أه فيلزم التصاق المعنى بالافراد حال تعلق الوضع به لاسببه  
 بل يكون الافراد سببا له كما في اكرمه رجلا فاصلا وحيث يكون الافراد قبل الوضع قبلية  
 ذاتية تقدم بسبب السبب بالذات فما وقع من افاضل اللاهوتى من نسبة له  
 الى لفظ قبل الوضع فهو قوله وانما أه ذلك لتلاير وان مقتضى القاعدة التحقيق بالاسم  
 فاطلاق الوهم ليس بسديد قوله بطريق أه أي باعتبار ما يؤول اليه فكذلك اطلاق المفرد  
 انما يكون باعتبار ما يؤول اليه فلا يلزم تقدم الافراد قوله من حيث أه انما قد ذلك لتلاير  
 يرو ان التعريف غير جامع لخروج حيوان ناطق وعبد الله علمين عنه لان جزء ما يدل  
 على جزء معناه وحاصل الجواب ان قيد الحيثية معتبر في التعريف ومن العلوم ان  
 جزء الحيوان الناطق علما من حيث انه جزء العلم لا يدل بل من حيث انه جزء المركب لثبوته  
 عليه نظيره قوله المفهوم أه اعترض الرضى بان كلامه يدل على كون الافراد صفة للمعنى  
 عند الحاجة وذلك مخالف عن المشهور عند الحاجة كما بين المحشى بقوله لكن أه قال الفاعل  
 اللاهوتى مقترضا على المحشى ان كلام الرضى سالم عن المخالفة حيث قر مقترضا على المصنف  
 المشهورين المنطقيين حيث الافراد والتركيب صفة للفظ فيقال اللفظ هو المفرد والمركب



فلا ينبغي ان يخترع في الحدود والالفاظ بل الوجه استعمال المشهور المتعارف لان  
 اللغتين انتهت كلام الرضى فعملهم الافراد صفة للمعنى خلاف المتعارف فعملهم  
 من الحدود ولا دلالة له على ان الافراد صفة للمعنى عند النجاة حتى يلزم اقول ان  
 الفصل الاساسي لم يتفق كلام الرضى حق المتفق لان تخصيص المنطقيين بياوي باعلى  
 انذار على ان الامر عند النجاة ليس كذلك فاذ لم يكن اللفظ موصوفا عندهم لا بد ان  
 يكون معنى موصوفا لا متناع الخلو بل هذا الادعوى المحشى فاعلم انه غلط فيه من يدعي  
 التجر قوله وكأنه آه يعني ان النكتة المذكورة في الشرح كما يدل على فعلية الصفة الآه  
 كذلك يدل على تقديمه لموافقة الوضع لطبع قوله وكأنه آه دليل ان التقديم وحاله  
 انه لا حسن لا اعتبار الافراد بالذكر الابداعا لاعتبار الدلالة او الوضع لان الذكر تابع للتحقق  
 فكما لا يتحقق للافراد بدو هنا فكذلك لا حسن لذكره الابداعا لذكر احد ما يوافق الوضع لطبع قوله  
 قدم الوضع في الذكر قوله فاستقراء انما ذلك لتلايمه وان صيغة الماضي انما يدل على  
 التقديم الزماني لا على التقديم الذاتي ولتقصاه هو هذا المتعارف الاول في الوضع بآه  
 الى الافراد كما صرح به بشر عقرب وحاصل الجواب ان صيغة الماضي استعملت اسبق  
 الزماني للسبق الذاتي لعدم المعنى الحقيقة لان سبقتها بالنسبة الى زمان التكلم غير مراد  
 بل بالنسبة الى ما يفارقه وهو قيد الافراد ومعلوم ان السابق الزماني في نوعين الذاتي  
 قوله لكان بجنبه آه أو من التحقق وجوبه في الحال مع فوى الحال عند الاتباس قوله  
 ذلك اني لزوم الولى قوله ولين سلم آه اى لزوم ذلك عند الكل بان يحمل حلا  
 البعض غير معتد به فذلك اى لزوم الولى فيما اذا لم يكن قرنية والله على تعين شيء  
 الحال ولما اذا قامت قرنية كما فيما نحن فيه فيجوز ترك الولى قوله بالذات آه فمميز  
 كونه حالاً من اللفظ وان قرب الى المعنى لان الحال صفة لزمى الحال والافراد صفة  
 للفظ قوله واذا عطف على اذا لم يكن يعنى ان موجب الولى فيما اذا يكون المتعارف



سطر وفيما نحن فيه ليس لك اذبال جعل الحال عن اللفظ والمعنى واحد وهو كون  
 اللفظ مفردا لان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ والى هذا اشار الحاشي بقوله ولا خفاء  
 بعينه لا تغير في المعنى على التقدير المذكور اذ لا خفاء وعلمت ان كلام الحاشي مبني على عدم  
 الضرر لا على عدم الالتباس فما قال الفاضل اللهاجوري ولا التباس عدم تغير <sup>المعنى</sup>  
 ليس لبدي قوله تبع اشار حين اه انما ذلك لسلاير وان الحال لا يصح عن الحركة  
 لان في وقت كونها مكررة محضتها بالصفة او الاضافة او وقوعها بعد التقى او الهني او كون  
 المعرفة شاركة لها في الحال وفيما نحن فيه ليس بشئ من ذلك بشرط فلا يصح جعل الافراد  
 حالا عن المعنى قوله مطلقا اه امي سواء كان مجرورا بآ لاضافة نحو قوله تعالى وانهوا  
 مله ابراهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه اما امتناع التقديم في صورة الاضافة  
 لان الحال تابع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تاليه بطريق  
 الاو والاما امتناعه في صورة حرف الجر فلا ان المجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابع قوله عند  
 اكثر البصريين اه خلافا لابن كيسان وابن بري ان في المجرور بالحرف استدلالا بقوله  
 تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس بان كافة حال من الناس وحاصل الجواب ان  
 التاويل للمبالغة وانه حال من ضمير المخاطبة قوله في الايضاح اه وهذا مختار في هذا الكتاب  
 ايضا حيث قد على الماصح قوله واللام واسطة اه اشارة الى ان قول الله جواب عن سؤال هو  
 ان جعل المفرد حالا عن المعنى غير مستقيم لان المعامل في المعنى اللام وفي المفرد الوضع فلا  
 يتحد عامل الحال وصاحبها مع انه شرط في الحال قوله فان المركبات اه انما ذلك  
 لسلاير وان المركبات خارجة بغير الوضع فلا معنى لاجرائها بغير الافراد كما اشترنا اه  
 في تعريف الوضع حيث قراد بجموده قوله ومثل اه لما ذكره الله المعروف باللام وترك  
 المنون مع انه ايضا من هذا القبيل ذكره الحاشي قوله المتحركة اه احتراز عن تارة التانيث <sup>كلمة</sup>  
 التي تلحق فعل الماضي فانهم عددوا من الحروف وذكرها احوالها في بحث الحروف



خلاف في كونها من الحروف قوله انها ايضاً لا يها موضوعاً للمعاني كالمتون واللام  
 قوله من الحروف المباني آه لا يها متعرباً وكما شاهدك فهو من حروف المباني قوله  
 وجعلوا آه انما قد ذلك ليلاً يرواها لو كانت من حروف المباني فلما كانت في الله على الجاه  
 المقصوح حاصل الاله انما قد ذلك ليلاً يرواها لما لم تكن في الله فلا يصح نسبة الاله لشيء  
 لها قوله كان المراد انما قد ذلك ليلاً يرواها ليعلم من سياق كلامهم ان كان اللات في  
 في مثل الرجل وقائمة ان يعرب بالعربين الا انه بواسطة شدة الاستراج اعرب بالعرب احد  
 وليس الامر كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لا تتعارف الالعاب هو  
 التركيب مع العامل حاصل الجواب ان المراد بالاعراب الحالة اللاتية في كل من الجزئين  
 سوا كانت اعراباً او بناءً قوله فان الحرف دليل التاويل المذكور قوله ولا ينبغي ان هذا  
 آه ابي جريان حال جزء على المجموع ظه في قائمة آه لان الاعراب في الجزء الاخير والآخر  
 الاول بمنزلة الوسط فاجرى حال الجزء الاول على المجموع قوله ودون الرجل آه فان المعرب  
 ليس الا الجزء الثاني والجزء الاول باق على حاله وفي رجل يعرب الجزء الاول والجزء  
 الاخير باق على الكون كما كان في المثنى والمجموع المعرب الجزء الاول والجزء الثاني اعرب  
 له لان المجموع معرب بالعرب احد فقوله وكذا في الاخيرين عطف على قوله وفي الثاني وفي  
 بعض النسخ هكذا بلفظة الفاء فهو سهو من قلم الناسخ او بمعنى الواو قوله وفيه تامل آه ورواه  
 اذا كان الاعراب الحركات يكون الاعراب مغائر المعرب بالذات والاما اذا كان الاعراب  
 بالحرف فلما ليس في ان يكون الاعراب مغائر المعرب بالاعتبار فعلم انه تشبيته وجمع  
 من حيث تشبه الاعراب ومن حيث انها اخذت مع الجزء الاول معرب فيكون المجموع  
 بمنزلة كلمة واحدة ثم مقصود من قوله ولا ينبغي بيان قولهم واعرب بالعرب احد يعني  
 انها بمنزلة الاله لا انتفت في بعض الذكورات قوله في اطلاق واحداه يعني ان تعد الاعراب  
 انما يكون باعتبار تعدد مقتضى ولا تعد في كلمة واحدة في اطلاق واحد لا مستناع كون

الجواب بان لفظ الان الثاني قوله



الشئ فاعلا ومفعولا او غير مفعول بل هذا لا يجمع التقيضين وما قال الفاضل اللائق  
 في دليل عدم التقيض لا متناع تواردا العالمين كتواردا لعلتين مستقلتين فقيده من طبع  
 لان امتناع تواردا لعلتين انما يكون في معد واحد ولا شك ان معلول العاقل هو الاعراب  
 وايضا لا شك في تعدد الاعراب فان استحالة تواردا العالمين في وقت تعدد الاعراب فاعلا  
 قلنا اه يعني سلمنا ان تعدد الاعراب لا بد له من تعدد العاقل نعم من ان يكون باعتبار  
 الوضع الحالي او باعتبار الوضع السابق ولا شك في تعدد التقيض باعتبار الوضع السابق  
 لانه باعتبار كل كلمتان فلا يلزم كون الشئ الواحد فاعلا وغير فاعل بل كون الشئين فاعلا  
 استحالة فيه قوله وقد صاحب اللباب آه جواب ان يعني انما لا يتم تعدد الاعراب بل الاعراب  
 فيه واحد فاعل واحد لان الجزء الاخر اعرابه حكايته ولا حاجة الى تعدد العالمين لكن قد  
 عليه انه لما كان الاعراب احدا وكانت الكلمة ايضا واحدة فلم تظهر اعرابه في الوسط دون  
 الاخر فاجاب الشئ بقوله ولما كان آه قوله وما بعد غير آه يعني ان ما بعد لفظ الغير لما كان  
 لا بالاعراب الحكايته انتقل الاعراب الى الجزء الاول فعلى هذا معنى كلامهم مع انه معرب  
 باعرابين يعني كيف كتيفتين احدهما الاعراب — والآخر الحركة الحكايته ثم قوله في  
 ما بطر النظر لكون الاعراب حكايته للجزء الاخير سوار كان المجموع مبنيا كما هو مذموب الجمهور  
 او معرب باعراب تقدير كما هو مذموب حسب اللباب قوله علم آه بيان للقرض المذكور في  
 كلامهم اجمالا قوله ولا يخفى اه انما قد ذلك سلا يريد ان المفهوم من كلامهم ان النسبة  
 بالنعكس في جميع المذكورات مع ان دخول الرجل في اشارة ما لا يحبري عليها حال واحد  
 بل الحالان في الكلمة غير مناسب لتعدد الاحوال فيها كما في المركب في حال احوال  
 المراد ان النسبة بالنعكس فيما يحبري عليه حال واحد قوله وفيه آه يعني ان المراد بالوحدة  
 المفهومة من التار لا يخبر ان كان المراد الوحدة الحقيقة الغير المنقسمة اصلا فبطل  
 فيه نحو همة الاستفهام فقط دون عفو وان كان المراد الوحدة المطلقة بآه وجه



فمنه شاملة لمثل عبد الله علما انه وان كان مخصوص بوحدة بان كان واحدة من حيث  
 الاعراب حتى يخرج عبد الله علما وبقي قائمة وبصري فلا يدل لفظه عليه قوله ان قلت آه  
 جوابا ختيا لثالث يعني ان المراد بخصوص بوحدة بان يكون واحدا في التكلم  
 بان لا ينقسم فيه ولا شك ان المرة التي هي مدلول اللفظة يفهم منها الوحدة التكلمية  
 قوله فلنا اه اعتراض على ذلك الجواب حاصله ان الوحدة التكلمية جابضة اي في عبد الله  
 علما كما في قائمة بل واجب لئلا يلزم الوقت في وسط الكلمة فيلزم دخوله ايضا قوله اللهم آه  
 حاصله ان المراد بالمرّة الوحدة التكلمية مع عدم صحح التعدد في التكلم وفي عبد الله علما  
 ان وجد الاول لكن انتهى الثاني لاشتماله على صحح التعدد ثم دلالة المرة على الاول نظرو  
 اما على الثاني نعم ولذا قد المحضة اللهم قوله مجاز آه انما قد ذلك لئلا يبرر ان بقاء الدخول يقتضي  
 سببية الدخول لا دخول سابقا عن اللفظ وحاصل الجواب ان المراد نفس الدخول باعتبار  
 المسامحة ويحتمل ان يكون تقرير السؤال بكذا ان قائمة واشتماله لفظان حقيقة فلا يصح  
 دخوله في اللفظة الدالة على الوحدة وحاصل الجواب ان الدخول باعتبار عدة لفظية  
 واحدة واما باعتبار الحقيقة فلا دخول قوله لم يظهر دلالة آه يعني ان السمع ان كانت  
 علته نامة للعلم على اللفظ كما مشاهدة فيمنع اجتماعها بان يكون كل منهما علته وان كان  
 العلة المفهوم المدعوين مجعولها وبين احدهما فخر لا باس في الاجتماع في وصف سببية بان  
 يكون المجموع سببا فعلى الاول لا دلالة اذ العلم بالمشاهدة اقوى من العلم بطريق دلالة  
 الاثر فاذا امتنع اجتماعها في سببية يتبع الضعيف للضعف ويتبع القوي للقوة وعلى الثاني  
 لم يظهر سببية لاحتمال ان يكون المفهوم المدعوين متحققا في ضمن اشارة فلا يتيقن دلالة  
 الاثر وما قال الفاضل اللاهور ان العلم اذ حصل بطريق اشارة كان به سببا  
 والبرهي لا يمكن استفادته بطريق انظر اعني الاستدلال من الاثر على المؤثر انتهى  
 فخصه اما اولان هذا دليل موقوف على توقف اشارة على التسلسل واما في صورة مغايرة



هما فلا وجه لعدم الدلالة لعدم سبقيةها بل علم البديهي وانما ثانيا فلجواز ان يكون احكاما  
 متفاوتة فما يحصل بالبدئية يجوز ان يكون اجماليا وما يحصل بالاستدلال يجوز ان يكون  
 تفصيليا فلا انفاد للدلالة الا ان خصوص الكلام في علم زيد مثلا بطريق واحد بان يكون  
 كل منهما سبب لعلم واحد قوله اسره انما قد ذلك ليلا يرد انه ان اريد الاقسام الاربعة  
 فيها اثنان عن مستقل وغيره وان اريد الاعم فلا وجه للمحصر زيادة الاعم الثلاثة **حاصل**  
 الجواب ان المراد بالاقسام ما يكون مختلف في الاحوال لكن يرد عليه ان الاقسام المختلفة  
 في احوال الفيزائية على الثلاثة كما لعرب البني المثني والجميع وغير ذلك فلذا قال **الحج**  
 واختلافها عطف على البنائين يعني ان اسير في الثلاث اختلاف احوال الاقسام واختلافها  
 في كونها مادة وتخصيلها صورة للكلام بان يكون الاعم ثمانية باعتبار جزئية وبفعل مادة  
 باعتبار احدى جزئية والآخر مادة ضيقة بان يكون جزء جزئية وبان يحصل باسمية الجزء الاول  
 كون الجملة اتمية وبفعلية كونها فعلية وغير هذا الاختلاف الصورة فهما في القسمين ولما اختلفا  
 في كونها مادة ففي الاقسام الثلاثة كما عرفت وبالجمله المراد بالاقسام هي التي تكون  
 مختلفة في احوال في كونها مادة للكلام وفي تخصيلها صورة له وهل هذا ان ثمانية قوله عنهم  
 آه انما قد ذلك ليلا يرد ان التقدير لا بد له من قرينة ولا قرينة آه **حاصل** الجواب ان  
 المقام مقام بيان الاقسام وسكوت في معرض البيان بيان لعدم ما سوى المذكور ولو  
 كان لذكر قوله ويتعلق آه يعني ان مقتضى ان هذا التقدير بيان ان قوله لانها لا يتعلق  
 بالانقسام لانه عبارة عن ضم قبو وتخالفة الى امر مشترك فهو تصوير محض لا دليل الا  
 في التصديقات بل يتحقق بالانحصار لكونه تصديقا **وما قال** انما هو اللامع فهو تصوير  
 محض لا يحتاج الى دليل فحينئذ انه يوجب ان اقامته الدليل يمكن في التصورات لكن  
 لا حاجة مع انه مخالفت لما تقر في مدارك العقول قوله عقلي آه اعلم ان المحصر  
 لا يخفى ان كان حاصله مجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بامر اخر بان



يكون دأبر بين النفي والاثبات يكون عقليا وان كان حاصله من دليل يدل  
 على امتناع قسم آخر فقطع اى يقينه وان كان حاصله بالنتج فاستقر اى ان كان  
 حاصله من اعتبار القاسم تخالف الاقسام وحصر ما يجنبه وما قال لفاضل اللاهور  
 في تفسير الجبل حاصل من ملاحظة تناز و تخالف اعتبر بالقاسم انتهى فمقتضى اعتبار  
 التخالف بدون اعتبار الحصر ليس بحصر اصلا فلا تكن من القاصرين ثم لما كان الحصر  
 العقل انما يتصور بين الاثنين لا بين الاكثر والاقسام الحاصلة منه لا تكون الاثنان  
 لكونه دأبر بين النفي والاثبات والاقسام المذكورة آه ثلثة فلذا وجه الحشى بانتهى  
 قوة القسمين كل منهما دأبر بين النفي والاثبات كانه قيل اما حرف اوله وليس بحرف  
 فهو اما اسم او لا قوله وان ابيت آه لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثانى للدأبر  
 بين النفي والاثبات يجوز ان يكون اعم من الفعل قوله وليس آه يعنى ان القاسم  
 الحاصلة اعنى الحرف وغير الحرف والاسم وغير الاسم ليس الا مفهومات مستحقة  
 سوى الاسم والفعل والحرف وان كان غير الاسم اعم من الفعل بحسب الاحتمال العقلي  
 لكن ليس فريضة سوى الفعل فلذا قال الحشى مفهومات محصاة و ما قال نهال  
 اللاهور ليس تلك الالفاظ مفهومات متعينة وضع هذه الالفاظ باذارها سوى  
 المفهومات التى حصلها التقيدان المذكوران انتهى فقيه انه يدل على حصر الاسم  
 والفعل والحرف فى الاقسام الحاصلة من التقسيمين مع ان لا كلام فيه بل هو  
 سلم عند الكل وانما الكلام فى حصر الاقسام الحاصلة فى الاسم واخويه كما صرح به  
 نفسه سابقا ان القسم الثالث مفهوم سلبى يجوز ان يكون واذا عرفت ما ذكرنا  
 علمت ان المراد بالاقسام الحرف وغير الحرف والاسم وغير الاسم وبما اخرج به تقيدان  
 الاسم واخويه قوله قيل آه يعنى فى عبارة اشرود على هذه التاليفين ووجه الرواى الحشى  
 بقوله وما آه قوله فلما يناسبه لكنه حركه يكون التقسيم للحال او الدلالة بالذات للكلمة



بالعرض قوله بان الثاني اه لان الثاني والاول على هذا التقدير عبارة عن  
 حال الحرف والاسم لا عن أنفسهما ولتقدير الحال فيما قبل الاسم والحرف غير ظهري  
 عدم صحته آه على تقدير الحال لان الحال غير منحصر في الدلالة وعدمها قوله على ان  
 آه يعني على تقدير الدلالة هذا كلام طاهري لان المهم في اللفظ عدم الدلالة واما في  
 الواقع فالهم هو الدلالة في غير ما كما يفهم من الشرح حيث قد اوتدل على معنى في  
 نفسها على معنى في غير ما قوله مع آه يعني ان الضرورة انما تأت من الجزاء لا  
 التقدير فيه لاني المتبدروا لا يلزم منزع الحذف قبل الوصول الى الماء قوله زيادة آه  
 يعني ان تاويل بعض تقدير الذات يخالف اقتضاء ان مع الفعل لان الكلمة ان  
 مع الفعل انما تدل على التجدد والذات انما تدل على الاستمرار قوله بمعنى الدال آه يعني  
 ان تاويل بعض يحمل الدلالة بمعنى الدال اي يخالف اقتضاء ان مع الفعل وهو لا يتجدد  
 لان اسم الفاعل يدل على الثبوت قوله قد السيد لمقم منه الاعتراض على قول  
 السيد قوله احيته اه لا متناع حمل المصدر الذي هو نسبة على الطرف الذي هو الكلمة  
 فكذا ما كان في تاويل المصدر يحتاج حمله الى التاويل قوله اذ ليس آه اذ معنى المصدر  
 المحدث السافج ومعنى ان مع الفعل المحدث مع نسبة التامة الى الفاعل فيجوز ان  
 يحمل الثاني على الكلمة دون الاول وان قلت ان الثاني ماول بالاول  
 فيكون في حكم قلنا ليس كل مؤل حكم مؤل به قوله ولا يخلو آه يعني ان  
 قول السيد ان كلمة مع الفعل والته على المحدث مع نسبة التامة محذور  
 والا لم يصح جملة مستدالية والا لم يربك فكيف نعلم ان معناه المحدث السافج  
 كما لمصدر فاجته الى التقدير قوله او مركب اه انما قد ذلك ليلا يرد ان تعريف  
 الحرف غير جامع وتعريف الاسم غير مانع لان الحروف المشبهة بصدق عليها  
 انها غير متحاجة الى ضم كلمة اخرى بل تحتاج الى ضم مركب ايها فيخرج عن الحرف



ويدخل في الاسم حاصل الجواب ان المراد عدم الاحتياج الى انضمام كلمة اخرى وكبر  
 والاقتضار على الاول اقتضار على الاقل لمتيقن قوله استئناف آه قوله ذلك ليبدأ به وان  
 الاصل في العبارة الاتصال بما سبق فلا وجه لترك العطف حاصل الجواب ان العطف  
 بان لا يكون شدة اتصال ولا شدة انفصال بل يكون بين بين وه شدة انفصال  
 لكون المذكور جملة متأنفة ثم لما كان استأنفاً عن النجوين عبارة عن الجملة الواقعة جوبا  
 لسؤال سائل اشار لشيء الى كون الجملة المذكورة جواباً لقوله لانه آه قوله معطوف آه  
 يعني يحتمل ان يكون الاستئناف مقدماً على العطف فيكون الجامع بين المعطوفين  
 باعتبار كونهما جواباً لسؤالين وباعتبار اشتماها على بيان حال المتقابلين فيكون المتأني  
 بينهما باعتبار الوصف نظر الى الاول وباعتبار الذات نظر الى الثاني كما ان الجامع  
 في السؤالين كونهما ناشئين وبذا مناسبة وصفية وباعتبار كون كل منهما سؤالاً عن حال  
 المتقابلين وبذا مناسبة ذاتية ويحتمل ان يعتبر العطف مقدماً على الاستئناف وح  
 المناسبة بين المعطوفين مضمرة في الذاتية ولكون الاحتمال الاول ابلغ لاشتماها على المناسبتين  
 اعني الوصفية والذاتية واظهر من العبارة لان النظر لتقديم الاستئناف لتقدمه في الذكر  
 قدمه لمحتش على الاحتمال الثاني وما قال الفصل من اشتمال الاحتمال الاول على  
 المناسبة الوصفية فقط والثاني على المناسبة الذاتية وبني على هذا كون الاحتمال  
 الثاني ابلغ ليس لشيء لان المناسبة لا يكون الا لازمة للذات والذات تتحقق  
 في كلا الاعتبارين فكذلك لازمها لا يتنوع انفكاكها عن لازمها واذا عرفت فساد الاول  
 بقيت بفساد الفرع وما قال الفصل اي ان المناسبة بين السؤالين على الاحتمال  
 الاول كونهما ناشئين عن سابق وعلى الاحتمال الثاني كون كل منهما سؤالاً عن  
 حال المتقابلين يتحقق الاحتمال الاول ايضاً فلا وجه لتخصيص بالاحتمال الثاني قوله  
 وكذا الحال آه يعني ان قوله الثاني آه جملة متأنفة وقوله الاول آه معطوف عليها



بطريق تقديم الاستئناف على العطف او بالعكس قوله اى فى جانب اه مع انه المقيد  
 لموافقته حرف الروى قوله لما اه بيان لفائدة عبارة الشرح واصله ان قيد لفهم مخرج  
 لما يكون مقارنا فى التحق كضرب مصدر او قوله عن الكلمة مخرج لما يكون مقارنا فى لفهم لا  
 كلمة بل بطريق الاتفاق كما اتفق مع الضارب فهم الزمان قوله وما يكون اه يعنى ان  
 ضارب اس خارج بقيد المقارنة اذ لا مقارنته فيه بل الترتيب فما يقال انه خارج  
 بقيد الكلمة اخرج المخرج قوله من اسمواه الضميتين وتشد يد الواد مصدر سما يسمى  
 قوله اى سمي ه انا قد ذلك ليلا يروا ان خوذ منصوب فى الشرح ولا وجه نصبه  
 لا كونه حالا ولا غير ذلك واصله الجواب نه حال والعامل فيه الفعل المفهوم من  
 حمل الاسم على الثانى قوله لو بركات اسين اه اعترض عليه الفاضل بقوله  
 ولا يجوز ان يكون اصل الاسم سموا بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح  
 المعين يجمع على افعل وفعل كفلس وفلوس والاسم لا يجمع بهذين الجمعين اقول  
 المعبر فى بحث الجمع هو الوزن الحالى لا الوزن الاصلى والاسم باعتبار الوزن  
 الحالى فعل لا غير فلو كان وزنه الاصلى فعل بفتح الفاء او غيره لا ضرر فى الجمعته على  
 افعال قوله حذف الواو المحذوف من تخفيف من غير علة قياسيه فيكون الزايل فى  
 حكم المنسئ ولذا جرى الاعراب على آخر الباقى وناق الفاضل الا هو كما حمله  
 ترتيب جريان الاعراب على آخر ما بقى على كون التخفيف غير قياسى فقيده وسمى لان  
 جريان الاعراب على آخر الباقى مرتب على كون الزايل سببا لا على كون الحذف غير  
 قياسى قوله يصح الوقف اه لان الوقف باسا كان وهو لا يتصور بدون الحركة  
 لان الاسكان عبارة عن ازالة الحركة وهو يقتضى ثباتها قوله رافع اى يرفع  
 السمع عما عداه بان يتأخر قوله ويدفعه اه يعنى ان هذا القول ضئيف لمخالفة عن  
 ضئيف التفضيل والجمع من هذا الفعل لانها منقوصة لا مثال قوله دارك اى آه انا

مقيد



ثم ذلك ليلا يروا ان الامثلة المتخالفة لما قلنا محمولة على القلب بان اصل معنى  
 وسم فانقلب الفاء الى موضع اللام وانقلبت ياء او كذا حال اسما وحاصله  
 الجواب ان القلب بعيد كونه خلافا لاصل قوله باسم المدلول اه امي التقضي  
 لان المصدر جزء مدلول الفعل لاتمامه وتحمل ان يكون العلاقة تسمية الكل باسم  
 الجزء والمال واحد قوله لعدم ذكر المعطوف عليه صريحا والجملة المعترضة ما يذكر في انشاز  
 الكلام او بين كلامين متصلين معنى بان يكون بينهما مناسبة معنوية كما فيها نحن فيه  
 فان الكلام الاول مشتمل على بيان حال الكلمة والكلام الثاني مشتمل على بيان  
 حال الكلام فيكون بينهما مناسبة لكون كل منهما مشتملا على بيان حال موضوعه  
 فلا حاجة في كون الجملة معترضة الى المحل على مذهب صاحب الكشف كما فعله القائل  
 ثم الجملة المعترضة انما تذكر لفائدة وهي ان البيهية لمن لا يجديها الاشارة لمفهومته من  
 وجه الحصر وهذه النكته وان كانت مذكورة في الشرح لكن من حيث انها فائدة الاخر  
 والمذكور في الحاشية هي من هذه الحيثية والاعراض لا بد له من نكته متوقفة عليه  
 الربط لا يخفى لولا له لا متع فما قال القائل اللاهوتي ان هذه النكته لذكر هذه الجملة  
 غير مختصة بحال الاعراض ومذكورة في الشرح فالاولى تركه ليس بشيء كما عرفت  
 قال في الجواب لا ان يقال انه تعريف للاشارة الى ان الاشتمال على النكته  
 معتبر في مفهوم الاعراض انتهى عجيب جدا لان القول بالاعراض مع كونه قابلا  
 باعتبار النكته فيه عدم ذكره باليس من شان العاقل فكيف يظن هذا على محشي  
 المحقق قوله على اخفرت اه هي جملة متناففة جواب ال انشاز من لقسمته كانه قيل  
 لم كانت الكلمة مسخرة فيها فاجاب بقوله اخفرت لانها ولذا ترك العطف في الجملة المعترضة  
 المفهومة عنى اخفرت ثم العطف عليها باعتبار ذاتها والمناسبة بين المعطوفين  
 باعتبار ان الاول مشتمل على بيان نفس الحصر والثاني على بيان فائدة الحصر وسر



العطف باعتبار كونها جملة متألقة والا لوجب الاشتراك في الاستيناف والجملة  
 المعطوفة ليست بمبتدئة قطف قوله اي علم اه نهذه الجملة نتيجة لما قبله فلذا ترك  
 العطف فيها لكونها اشـ الاتصال با سابق والمناسبة بين المعطوفين كمن  
 الاول على نفس الاختصار والثاني على فائدة قوله وعلى هذا تقديره اي يعني اذا كان  
 المعطوف عليه يعلم بالاختصار يجوز ان يكون قوله وقد علم حاله عن الاختصار للمفكر  
 بين علمين فيكون عامل الحال مقارناتها بخلاف ما اذا كان المعطوف عليه نفس  
 الاختصار فلا يجوز الحالية لعدم المقارنة بين الاختصار والعلم الثاني ثم لما كان  
 المعنى آتيا عن التقيد اذ المقص معلومية الاختصار مطلقا لا على تقدير معلومية حد  
 كل الحال يفيد اشار الى ضعف هذا القول بقوله تحيل اه قوله البارة اه انما قد ذلك  
 ليلا يرو ان البارة بمعنى مع فيكون المعنى معلومية المحر مع معلومية المحر والامر ليس  
 بك قوله ووضع اه انما قد ذلك ليلا يرو ان اسم الاشارة انما يستعمل في المشارقة  
 المحسوس المشاهد ووجه المحر ليس لك فينبغي ان يذكر الضمير وحاصل الجواب  
 وجه المحر لزيادة المعلومية بمنزلة المشاهد قوله واختياره انما قد ذلك ليلا يرو ان  
 لفظ ذلك انما يستعمل في البعيد ووجه المحر قريب فينبغي ان يذكر لفظ هذا وحاصل  
 الجواب ان لفظ ذلك موضوع للبعد المكاني فاستقرة البعيد الرتبة المشار إليها  
 في مطلق البعد قوله وجوده اه لكونه شتما على اليقين وعلى المعاني التي وضعت  
 الاقسام الثلاثة لها وعلى علة صلاحية الحروف لكونه عمدة في الكلام وهي عدم  
 الاستقلال قوله اضافة الحدا لما حور وعلى تقدير كون اضافة كل معنى اللام  
 انه لو كان لك يعيم التفسير باللام والامر ليس لك فاشار المحشى الى ان تقدير  
 الضروري هو افادة الاختصاص على كونه الجرد مرتببا بما قبله سوى الظرفية  
 كما في الاضافة بمعنى في والجنسية كما في الاضافة بمعنى من لا التفسير باللام ثم لما كان



إضافة الحد اليه لامية اشار الى بيانه اي بطريق البيع او لا توهم فيه قوله فان الحد  
 اه يعني يتحمل ان يكون نقطة اشارة الى الفن ويكون لفظ الحد من قبل الحقيقة  
 الاصطلاحية ويكون اطلاق الحد على المعنى المذكور مبني على اصطلاح المخبرين  
 ويتحمل ان نقطة اشارة الى هذا المقام فيكون لفظ الحد مجازا ولا يكون اطلاقه  
 على المعنى المذكور مبني على الاصطلاح المذكور قوله لا يستلزم اه مجازا ان يكون  
 المشترك عرضا عاما واهمير خاصة فلا يكون حد الوجوب اشتراكه على الذاتيات قوله  
 وقوله اه اذ به معاشم فيكون سببا للخير فاريد به مجازا من قبل ذكر سبب ارادة <sup>السبب</sup>  
 واحتمال كونه منقولا من ترك ما تقر ان المجاز اولي من النقل فاذا دار الكلام بينهما  
 يحمل على الاول فلذا اجزم لمحيى بكونه مجازا وما قال الفاضل اللاهوري من  
 كونه مجازا لغويا او منقولا لغويا فذهب عن هذا اصل قوله اي الكثرة اه فيكون  
 الاول <sup>الاول</sup> المعنى الكثرة والثاني المعنى الجزئي لا يلزم الاستدراك ويستند الى  
 لفظه وبما هو الباعث على تاويل لمحيى قوله وذلك امي كونه مفيد للمعنى ثابت قوله  
 وقد يقر اه وعلى هذا يكون الكلام من قبل الحقيقة والتعجب مستفاد من النسبة  
 الى الله تعالى فعلى هذا التقدير لتعجب مع كونه حقيقة وعلى التقدير الاول لتعجب مع  
 كونه مجازا لا ترمى ان قول لمحيى في التقدير الاول اذا عطاوه دل على ثبوت  
 التعجب فيه لان اعظمه لا ينجم عن التعجب فاعترض الفاضل بان التعجب لا اختصاص  
 له بالتقدير الثاني فلذا وجه للتخصيص اعراض بالهم يفهم قوله لانه اه انما ذلك  
 ليلا يرد ان الاصل في العبارة ربط مع السابق فلذا وجه لترك العطف قوله  
 لتضمن الكل اه انما قد ذلك ليلا يرد ان المتبادر هو تضمن الكل للجزئي مع ان  
 الكلام ليس بكلّي لكن بين عدم صدقه عليها قوله فاما الثانية اه انما ذلك ليلا  
 يرد ان الثانية عدد فلا بد فيه من البنية الاجتماعية عروضها ودخولها فلا يصح



قول ان المتضمن باللفظ كل واحد من المتضمن هو المجموع وحاصل الجواب  
 ان التثنية اختصار لعطف فلما ان في العطف حكم على كل واحد من اعتبار الخلق  
 فلهذا في التثنية قوله قيل آه القائل السيد وحاصل كلامه ان الباء اذا كان للاستغناء  
 فلا ورد للاستكمال لان المتضمن بالكسر هو مجموع الامور الثلاثة والمتضمن بالفتح هو  
 مجموع الكلمتين فقط وان كان مع اجتهاد الى ان يؤول بان المتضمن بالكسر هو مجموع  
 الامور الثلاثة ويكون المتضمن بالفتح هو كل واحد منها فكل تقدير لا حاجة الى  
 تاويل ثم فقط المحشة من النقل الاعراض على ان قول ولا يخفى اه جواب لذلك  
 الاعراض وحاصل ان ما قاله السيد ان الباء اذا كان للاستغناء آه مبني على  
 جعل الاسناد جزء الكلام وهذا باطل اذ يلزم على هذا التقدير ان لا يكون الكلام  
 لفظ حقيقة مركبة من غير لفظ والمركب من غيره غيره بل يكون لفظا مسامحة باعتبار  
 اكثر الاجزاء وكلام المحشى مبني على عدم الجزئية وكون الباء بمعنى اسبعية من قبل  
 سببية الشرط للشرط فخر يلزم لتضمن اشي لفظ اذ الكلام على هذا التقدير ليس الا  
 الكلمتين ويصح التاويل انما قلنا ان كلام السيد مبني على الجزئية اذ لو لم  
 يكن الاسناد جزءا لم يكن المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد فلا وجه لقوله صلح  
 بتغير المحشة عن الاسناد بلفظ الهيبة لكونه والا عليها وليس باشارة الى ان الاسناد  
 عند القائل بالجزئية عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى كما وسم القائل  
 الا هو يرى اذ الفهم مدلوله مساويان في كون كل منهما لفظا فلا وجه لتخصيص  
 الحق بعدم الجزئية لما مر سابقا وقال القائل الحق هو الجزئية لا اعتبار بسببية المفردات  
 في الوضع واختلاف المعاني بسبب كاختلافها باختلاف الكلمات لفظها بل  
 احدهما داخل والاخر خارجا تحكم كيف وقد حكموا الجزئية الهيبة في المفردات واعتبروا  
 في تعريف المفرد والمركب لاجزاء المرتبة في السمع ليلا يتقضى تعريفها بالاشتقاق



انتهى اقول اعتبار هيئة المركبات بطريق الشرطية لا بطريق الجزئية وان  
 سلمنا فالكلام في جزئية المدلول لاني جزئية الدال وما قال من احتمالات  
 المعاني اقول ان جعل احدهما دخلا والاخر خارجا ليس مبني على الاحتمال  
 بل الدخول مبني على عدم الاخلال في اللفظية وهو مفقود في الاسناد والهيئة  
 وما قال من حكم الجزئية في الهيئة فسامحة من قيل تشبيه شرط بالجزء المرتبة فينظر  
 الى تقييد الجزئية في المفرد والمركب من الحقيقة والتشبيه والهيئة جزء تشبيه وبالجملة لا  
 يلزم مما ذكر الجزئية الحقيقية التي هي محل النزاع فالحق مذهبهم قوله فيما آه انما تم  
 ذلك ليلا يروا ان قولهم استضمن مجموع الكلمتين منقوض بخوضرت زيدا  
 اذا استضمن فيه هو مجموع الكلمات وحاصل الجواب ان الاعراض فيما اذا كسب  
 الكلام من كلمتين فقط فيكون الجواب ايضا محصاه واما في مادة النفس فلما روي  
 ولا جواب قوله ويجوز آه لما ورد عليه انه يلزم ان يكون غلام زيد في غلام زيد  
 قائما بكلام لانه يصدق عليه انه متضمن بكلمتين ه لكونه ملاصقا لاسناد قائم له  
 مع ان مركب اضافي اشار الى صنفه بقوله يجوز آه وان امكن الجواب بان  
 المراد بالاسناد استناد احدي الكلمتين الى الاخرى قوله اى ضم آه انما تم ذلك  
 ليلا يروا ان نسبة عبارة عن البتة والانتفاء وهي صفة المدلول فلا يصح  
 اضافتها وحاصل الجواب ان المراد بالنسبة المعنى اللغوي اى يضم او العبارة  
 محمولة على حذف المضاف قوله الكلمة الحكيمة آه انما تم ذلك ليلا يروا ان المتبادر  
 من الكلمة الحكيمة هو اللفظ الحكيم فلا يكون التقييد موجبا لدخول زيد قائم في الكلام  
 فلا يصح قولهم حيث آه وحاصل الجواب ان الكلمة الحكيمة يصح وقوع مفرد موقفة  
 سواء كان لفظا حقيقيا كما به قائم في المثال المذكور او حكما كما استتر في اضرب  
 قوله نخرج آه لكونه اسنادا بين الكلمتين اى شرطه الجزئية بين الكلمتين قوله



لان اشرط اه دليل ينبغي يعني ان اشرط عند اخذ وعند اخذ من قيد الخبر والاسناد  
 فيه فيكون بين الكلبيين والاجل ان اشرط قيد الخبر والاسناد لان الاسناد اليه من خبر من  
 الاسم وقال لهم لا يماي ذلك ذلك كان اشرط سند اليه لم يصح بدان القولان نعم  
 مير والاعراض على من يذهب لمنطقين القاكين يكون الحكم بين اشرط والخبر اذا لا  
 يصح التفسير على طريق اشرطية بمفرد او بعين لم يبق الحكم اشرط على بصيرة حليا والدليل  
 على هذا المذهب صدق اشرطية مع كذب التالي فلو كان الخبر هو التالي لم يصح صدقها  
 مع كذب التالي ضرورة استلزام اتقار المطلق اتقار المقيد والتفصيل مقام آخر  
 قوله اي من سائاه انما قد ذلك ليلا يرو ان المتبادر من الافادة بالفعل  
 يخرج عنه اسناد الجمل القاكية في وقت عدم المخاطب لان الافادة بالفعل  
 يقتضيه وجوده فحيث انتفى انتفى وايضا يخرج عنه اسناد الجمل التي تقع خبرا وصفة  
 او صلة او تكون مضمونها معلوم المخاطب لعدم افادة بينها وحاصل الجواب ان  
 المراد صلاحية افادة وهي متحققة في جميع هذه الصور فقول قد دخل بغيره على هذا التفسير  
 قوله يصح السكوت اه تفسير للنسبة التامة انما قد ذلك ليلا يرو ان المتبادر من  
 التامة ان لا يحتاج الى ذكر شيء آخر اصلا فينبغي ان لا يكون في ضرب نسبة تامة  
 لا حاجة الى ذكر المفعول قوله اي لو سكت انما قد ذلك ليلا يرو ان امكان السكوت  
 مستحق في النسبة الناقصة كنسبة التوصفية او لاضافية فينبغي ان تكون تامة قوله  
 الصرفة اه انما قد ذلك ليلا يرو ان النظر من كلام اشرط خروج المهمات مطلقا  
 كانت مهمات صرفة او مركب من مهمل وكلمتين مخوريد قائم بحق مع ان المركب  
 كلام فلا يصح اخراجه وحاصل الجواب ان المراد بالمهمات المهمات الصرفة  
 فلم يخرج المركب قال الفاضل اللاهوري ان مقصدا لمخشي الاعتراض على اشرط  
 لعدم خروج المركب فاجاب بانه لا خير لانه كلام الاله مشتمل على حتم ولا يخفى انه خلا



الذوق قوله اى محكية آه لتفسير الجوز بعبارة فارغة عن الشكوك التى ورد  
 على تعريفها المشهورين اعنى الجوز باحتل الصدق والكذب والشارح واضح  
 لاحداث امر فورد عليها ما رايت فى مقامه قوله لان نسبتة اه انما فذلك ليلا  
 مير وان الجمل المذكورة دالة على نسبتة المقصودة منها وعلى الطرفين المفرد  
 لا يدل على التعدد فكيف يصح تغير عنها به وحاصل الجواب ان نسبتة مع الطرفين  
 فى تلك الجملة ملحوظة بالمحاذرة عند انك اذ البديهة شاهدة على ان نسبتة ليست  
 لا يكون الا كك فنجوز التغير بالمفرد لان المفرد لا يمكن دلالة على التعدد  
 تفصيلا لا على التعدد والملحوظ اجمالا لكونه امر اوجدانيا فى اللحاظ والفصل  
 لما لم يطبع بان المراد نسبتة مع الطرفين تحميم فى كونها جملة ومفصلة لا بانها  
 انما يتصور فى المشتل على التعدد ونسبة ليست كك ككف بان معنى كون  
 النسبة ملحوظة مجلا انها ملحوظة بقاى ضمن المجموع ومعنى تفصيل بانها ملحوظة قصدا  
 فورد عليه اولا ان اطلاق الاجمال بمعنى اللحاظ لا يعنى لم يسمع فى كتب القوم  
 وثانيا ان نسبتة فى القضايا كلها ملحوظة بقاى كونها معنى خرفيا فيكون نسبتة  
 جملة فيها فينبغى ان يصح التغير بالمفرد عن القضايا كلها مع انه خلاف القوم  
 قوله او ذا آه يعنى هذا اللفظ قوله ولا يصح آه روى على بعض حيث زعموا ان  
 الانفاظ كلها موضوعة لالفها لا لغيرها منها عند اطلاقها فهى دالة على  
 الفها وليست دالة على عقلية لا تتعارض علما قسمة التاثير ولا طبيعة لعدم عقلية  
 الطبع فتعين الوضعية فلا احتياج الى تاويل اهل المذکور بجملة كلمة حكمت  
 حقيقة على هذا التقدير قوله لما حق آه دليل هذا الرد وحاصل ان الدلالة  
 نسبة يقتضى الطرفين المتغايرين ولا تغاير بين الشئ ونفسه ما قرأ المتوهم من  
 خدشة الانفهام فنقول فى وضعا انما هو بواسطة حضور ذواتها لا بسبب حضور



الدوال عليها والغمام الشيء بحضوره بنفسه ليست بدلالة قوله فيحكم عطف  
على قوله تحضر بنفسها في ذهن اسامع فيحكم اسامع على تلك الالفاظ باحوالها كما  
زيد ثلثي اوباحوال مدلولها كما في زيد قائم قوله ولكن سلمنا آه انما قد ذلك لئلا  
ان الدلالة تقتضي تغاير الطرفين بالاعتبار وهو متحقق فان زيدا من حيث  
انه دال غير نفسه من حيث انه مدلول فيصم الدلالة وحاصل الجواب سلمنا الدلالة  
على زعمكم لكن لانم انها وضعية حتى انتفى الاحتياج لبثوتها في المهمات مع انها  
ليست بموضوعه والالم تكن مهلة وان قلت ان المهمات موضوعه بالنسبة  
الى نفسها وتسميتها مهمات بالنسبة الى معانيها قلت هذا مما لا يقدم عليه من  
انه يعقل الوافر في مباحث الالفاظ فانهم في جميع مباحث الالفاظ اعتبروا احوالها  
بالقياس الى معانيها بالقياس الى نفسها والوضع والاهمال من الاحوال  
ثم تفاعل هذا المذهب ان لا يخبر العقلية في علاقة التأثير عذة فتكون تلك  
الدلالة عقلية على تقدير ثبوتها وقال الفاضل في بيان كونها عقلية انها  
في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه تغاير وهو حال من احواله  
يرد عليه ان الكلام في كون اللفظ والاعلى لفته مجوابه خارج عن محل النزاع  
بل الحق في الجواب ان المحصر في علاقة التأثير على رامي هذا المذهب مم قوله  
فكيف آه اذا لاخبار عن شيء ولحقق التبيين من خواص الاسم هذه قياس  
استدلالي على اثبات وضع المهمات لانفسها وتقريره ان الالفاظ المهملة  
موضوعه لانفسها والالم تكن اسما لا اعتبار الوضع فيه والثاني باطل لبثوت خواص  
الاسم فالمقدم مثله اعني عدم كونها موضوعه قوله قلنا آه حاصل ان الخواص  
اللاحقة لها يقتضي كونها انما حقيقة او حكما فيكون من قبيل الثاني وضرورة  
الوضع انما هو في الاول فلا يثبت الدعوى قوله او ان آه جواب ثان حاصل



ان المذكور خاصة اضافية بالنسبة الى بعض ما عداه اعني الغير موضوعا لمعنى  
 فلا يستلزم تحقق الاسم بجوار ان يوجد في الغير لا بالنظر الى المعنى كما في  
 من حرف جروبا الجملة ان مطلق الاسناد الى اشئ ولحق التنوين لا يوجد في غير  
 الاسم باعتبار كونه موضوعا للمعنى واما باعتبار ذاته فيوجد فيه كما يوجد في الاسم قوله  
 وسيملا آه فيه إشارة الى ان لحوق الخواص في الاسم نسخ الاستعمال  
 قوله لا يخفى آه يعني يلزم على المصارت كتاب تحقق ثلاث افراد من الكلام وهي  
 ضربت وضربت زيدا وضربت زيدا قائما في هذا التركيب مع وحدة الاسناد  
 حقيقة فلا بد من القول بتعدد الاعتبار وتحقيق الكلام بدون الاسناد  
 والاول تكلف بلا باعث والثاني ظم البطلان قوله ومجمله آه لما كان البعض  
 من مادة الافتراق الجملة القسمية والشرط وتركها اسم بينهما المعنى فليس شئ آه  
 لعدم الاسناد وفيها قوله الى الكلام آه فيه إشارة الى ان في كلام اسم رد  
 على البعض وبين المعنى وجه الرد بقوله لان الكلام يعني ان العبارة مسوقة  
 ببيان الكلام فالإشارة الى ما هو المقص بالسوق اولى قوله ولبعده آه  
 ودليل ثمان يعني ان الكلام بعيد من المذكورات في الذكر وللفظ ذلك موضوع  
 لمبعد فينبغي ان يراد به قوله ولان آه دليل ثالث وحاصله ان عبارة  
 المناسبة بالسابق تقتضي ان يكون ذلك إشارة الى الكلام ليكون هذا  
 تقريبا بعد التعريف كما سبق وحاصل الجواب انه فرق بينهما لكون الاول  
 حصرا قطعيا فلا احتمال لقم آخر فلا حاجة الى ادات المحصر بخلاف الثاني فان  
 فيه احتمال ستة اقسام وللفظ اثنان منها فاستجمل الى ادات المحصر قوله حقيقة  
 آه انما قد ذلك لئلا يرد ان المحصر في القسمين ممن لوجود قسم ثالث بخلاف  
 الجواب بان المراد بالاسمين



اعم من الحقيقة والحكمي والمذكور وان لم يكن اسمين حقيقة لكنه اسمان حكما قوله  
 وذلك آه انا قد ذكر ذلك سلاير وان الكلام ليس الاسمين او اسما وفعلنا فليدبر  
 طرفية الشيء لنفسه وحاصل الجواب ان المنظور عام والمطرف خاص قوله  
 لاستحقاق خبريه آه لكونها اشرف من خبرتي اعلم الثاني لكونها اسمين حقيقة  
 او حكما بخلاف الثاني فان احد الجزئين فيه بالفعل قوله مع آه انا قد ذكر ذلك سلاير  
 يريد ان الفعل يقدم في التحق في الجملة الفعلية فينبغي ان يقدم في الذكر وحاصل  
 ان تقديم الاسم نظر الى شرافته ان قلت فامى وجه في تقديم الفعل في  
 بعض النسخ قلت موافقة الذكر لواقع قوله استقول آه انا قد ذكر ذلك سلاير  
 ان ادعوا اخبار وباريد ان يشار فكيف يكون احدهما تقدير الآخر مع تناهيهما و  
 حاصل الجواب ان ادعوا قبل التقدير او بعده انما يطرق المجاز فمراة المحنة  
 من نقل المعنى اللغوي لما مر من اولوية المجاز قوله والاه لما كان في التقدير  
 ضرورة الامر من انى الباعث والمصحح اشار الى الاول بقوله والاد الى الثاني  
 بقوله والعقبة آه ثم المراءى بالكتاب سوى الجملة الفعلية اذ لا يدخل بها لثبوت  
 الا قرآن فيها وان توهم عدم دخول الجملة الاسمية لكونها غير مستقلة فذفع  
 بابها مستقلة في الواحد انى او المراد به بهذا اعتبار قوله الى ما لكما هو رامي  
 الى شارح او الى المعنى كما هو رامي الاسم قوله ولم يجعله اه يعنى في عبارة الشرح  
 رد على الثائمين يكون الطرف طرفا لدل او يكونه حالا من ضمير دل فوجه  
 تخصيص الحالية بضمير الكلمة في كلام المحققين بناء على ان بعض الشارحين فيها  
 اليه لا الى الحالية من المعنى والمقصود به وادوجه تخصيصه في كلامهم توهم  
 تقدير العامل على تقدير الحالية من المعنى لان العامل فيه بحسب النظم هو حرف  
 الجوز في الطرف الفعل المذكور بخلاف الحالية عن ضمير الكلمة فان العامل



على هذا التقدير في الحال وذو الحال هو الفعل فلا تعد قوله على الاول اى على  
تقدير كونه ظرفا لدل فحينئذ احتمالان الاول ان يحبل الفاء بمعنى الباء لا للمعنى للفظ  
اذ الطرف اما زمان او مكان واللفظ والمعنى — ليس شئى منها والثاني ان يحبل  
الفاء للطرفية التجوزية بان يشبه ثبوت الدلالة في مرتبة ذات اللفظ والمعنى بثبوت  
المطروف في حق عدم الاحتياج الى الغير فعلى الاول تكون المعنى بنفسه وعلى الثاني  
في حد ذاته قوله وعلى الثاني اى على تقدير الحالية قوله لان اوه دليل للرد وحاصل  
ان الفاء ان يحبل بمعنى الباء بطريق الحقيقة يلزم خلاف المذهب المختار وهو ان  
الكلام اذا دار بين الاشتراك المجازي والحمل على الثاني اولى وان يحبل بمعنى الباء مجازي  
او يستعمل الفاء في الطرفية التجوزية يكون مجازا غير مشهور في التعريف ان قلت  
انه على تقدير كون الطرف ظرفا مستقرا يلزم المجاز في التعريف وهو كون الفاء للطرفية  
التجوزية قلت انه مجاز مشهور لانه على هذا التقدير يكون الشئ ظرفا لنفسه مجازا و  
ذلك شائع كما في الدار في نفسها او بخلاف ما يكون الطرفية لامر آخر فانه لا نظير له  
في كلام العرب ثم هذا الوجه انما يستقيم اذا كان الضمير راجعا الى المعنى واما اذا كان  
راجعا الى الكلمة فيكون الطرفية لامر آخر على تقدير صفة الغي فيلزم المجاز الغير المشهور  
على وجهين فاما قال الفاضل ان في تقدير شئ مجازا لانه مشهور ليس شئى  
وبالحجة مقم المحشى بالوجه الا هو اثبات الصفة على تقدير كون الضمير راجعا الى المعنى  
واما رجحان طود شئ مطلقا فكلا بل هو ثابت بالوجه الامة قوله دلان دلالة  
آه لما ثبت بالوجه الاول اولى الصفة على تقدير كون الضمير راجعا الى المعنى على  
الطرفية للدلالة اثبت بهذا الوجه اولى الصفة مطلقا على التقديرين الباقين وحاصل  
على تقدير الطرفية والحالية يكون الطرف قيد الدلالة لان الطرف والحال قيد  
ان لهما فيكون المعنى ان الدلالة ثابتة للفظ في حد ذاته والامر ليس لك



بل هي ثابتة باعتبار الاستعمال فعلى هذا المراد بالوضع في كلام المحققين بالقياس  
 الى الوضع الاستعمال بطريق ذكر سبب ارادة السبب فلا يرد ان الوضع معبر  
 في مفهوم الكلمة والدلالة باعتبار الوضع فيكون في مرتبة الذات لان الدلالة تنبع  
 على الاستعمال لا على الوضع وهو ينسج مرتبة الذات وما قد انضمل في الجواب ان  
 معبر في مفهوم الكلمة لا فيما فيه انه يلزم ان يكون اللفظ مصداقا لها بدون الوضع  
 انه لا يقول به احد قوله مع آه متعلق بقوله لان جملة آه دليل ثالث لا دويته طريق  
 اشم بطلان على طريقين الباقيين حاصل ان الطرف على هذين التقديرين يدل  
 على قصور دلالة الحرف والامر ليس كذلك لا قصور في دلالة الحرف بل في معناه  
 لان الدلالة متفرع على الوضع والاستعمال فاما متساويان في اكل قوله بالوضع  
 آه يعني ان الاحتياج هو المقصود في معنى قبل الوضع مع انه لا دلالة قبله فعلم ان القصر  
 في المعنى لا احتياجه في تعطل الى غير فان قلت انه يجوز ان ثبت بسبب الوضع  
 احتياج آخر فيكون ذلك سبب بقصور الدلالة قلنا لم يتحقق وفي مادة انقضى لا بد  
 قوله بالذاه آه وانما قيد به لان الاحتياج قوله من ذلك اى من الاحتياج الذي  
 ثبت للمعنى انما قد ذلك ليلا يرد ان تصور المعنى مستلزم بقصور الدلالة فثبت ما  
 ادعاه وحاصل الجواب منع الاستلزام لان كثير من المعاني الاسمية قاصرة لا تحتاج  
 الى ما غير مع انه لا قصور في الدلالة الاعيان عندكم قوله وبالمجدة آه يعني خلاصة ما  
 ذكرنا من عدم القصور في دلالة الحرف ان توقف فهم المعنى في نفسه على شرط لفظ  
 كان ذلك كما مرجع في ضمير الغائب وغيره كما لمخاطب في المخاطب لا يستلزم قصورا  
 في الدلالة كما ان توقف تحقيق المعنى على القابل والفاعل لا يستلزم قصورا  
 الدلالة فالتصهير في قوله توقف راجع الى اسمى الى اعينهم كما وهم الفاعل  
 بتم التثنية ويحتمل ان يكون المعنى وبالمجدة اى خلاصة منع الاستلزام المراد

الثابت للمعنى ثابت للدلالة بالمتعلق فلا يلزم الا احتياج



بقصور الغير هو الاحتياج في التصور فقط بدون الاحتياج الى الذكر والمراد  
 بالاحتياج في الفهم الاحتياج الى تحقيق الغير لا الى تصوره والا دل كل لسان  
 الاضافية تحتاج الى تصور متعلقاتها لا الى ذكرها والثاني كالضمير فانه يحتاج الى  
 تحقق تقدم المرجع لا الى تصوره فبتم المقابلة ثم التشبيه على اني القابل انما يكون  
 بين توقف الفهم على شرط وبين توقفه على القابل واما على رأينا فبين توقف  
 الفهم وبين توقف التحقق ليكون التشبيه بين المتغايرين حقيقة ويكون من قبيل  
 تشبيه المعقول بالمحسوس فيكون مفيد للتوضيح وتخصيص القابل مع القابل  
 على طور الفاضل ظهر واما على طورنا فلانه لا توقف للتحقق الخارجي الا عليها فافهم  
 وهذا مشت قوله اي لمحوظة اه بالجر انما قد ذلك ليلا يرد ان عبارة المعرف  
 باعتبارها في نفسها في ان الطرف قيد للدلالة باعتبار يتعلق فردا عليه سمي  
 وحاصل الجواب ان عبارة المعرف عن المحوضية في حد ذاته وذلك صفة المعرف  
 قوله لاني ضمن غيره اه يعني لا بالبعية فلا يرد ان المتبادر من المحوضية في  
 حد الذات ان لا يكون المعنى مدلولاً لضمين او المعنى — المحرف في ايضاً لك كونه  
 مدلولاً لمطابقاً فلا فرق وقال الفاضل ان في قوله لمحوظة اشارة ان  
 المراد كينونة المعنى في نفسه في اعتبار العقل لاني الخارج ولا ينبغي ان الاعتبار  
 عبارة عن اللحاظ لا عن التحقق الخارجي فلما فائدة في تفسير المعنى قوله اي الدار  
 اه يعني ان الطرف يحتمل ان يكون صفة في تقدير متعلق مع قابلاً للام لكونه  
 معرفة واما لم يقدر الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض اصدان  
 قيل ان اللام الدالة على اسم المفعول يكون موصولاً فيلزم المخذول المذكور  
 قلنا سلنا اذا كان اسم المفعول بمعنى الحدث واما اذا كان بمعنى البشوت فلما  
 لكت ويحتمل ان يكون حالاً عن البند ومنه في الحال عنه في لا حاجة الى تقدير



الفصل في تحليل ان يكون حالاً عن المفعول للفعل المستفاد من نسبة الجز الى المبتدأ  
 عند من لم يخبر الحال عنه فعلى هذا التقديرين الآخرين بقدر المتعلق نكرة لما تضمن  
 نكرة الحال قوله لا باعتباراه متعلق بالاحتمالات الثلاثة قوله من كونه بيان  
 لامر خارج قوله واعتراض محال ان التشبيه غير تام اذ يقال في مقابلة في نفسه  
 في غيره ولم يقل في مقابلة الدار في نفسها الدار في غير ما بل يقع في نفسها فكل  
 بل في عبارة المشتبه لا ضرب قوله ويمكن اه جواب عن ذلك الاعتراض واصله  
 ليس مقصود ان مودى في في الموضعين يعني في المعنى وفي الدار واحد وهو نسبة  
 المشتبه الى نفسه فكلية في في وقت كونه مثلاً للحكمة وعدم الاحتياج الى الغير ونسبة  
 المشتبه الى الغير بها في وقت كون ذلك الغير مثلاً للحكمة بل لا يمكن الاتحاد فضلاً  
 عن المقصود به لان المعنى مع كونه غير ملزم النظرية والخطية لا يتقبض العقل عن  
 تجويز تبعية للغير فيقال لفسه في غيره بخلاف الدار فانها لكونها ملزمة النظرية  
 والخطية يتقبض العقل عن تجويز تبعيتها للغير بان يكون الغير مثلاً للحكمة فيضم  
 في نفسه ولا يقع في غيره ولا حكمها في غير ما لالتها على التبعية المتخيلة للعقل  
 فكلية بل في قوله بل لا يتصور لثمة في قوله بل المقصود اه اضراب عن قوله ليس  
 يعني ان المقصود من التشبيه بين الدار والمعنى انهما قد يلاحظان باعتبار الذات  
 وقد يلاحظان باعتبار الخارج وان استازابان يكون المعنى منسوباً الى لفسه والى  
 غيره بكلمة فاذ بخلاف الدار قوله اى كما آه انما قد ذلك ليلامير وان لظن  
 من عبارة اسم هو تشبيه الذهن بالخارج مع ان المقصود هو وجود الذهن في  
 توضيح النفس الذهن واللفظ سببه عليه ان القيام نسبة يقتضى الطرفين المتعاينين  
 فكيف يتصور بين الشئ وذاته فلا يصح قول اشتراح قائم بذاته واليضم ان المتباين  
 من القيام هو الوجود والاعراض لهما وجود في لفسه غاية الامر انه هو الوجود



غير كما توهم العينة من عبارة شيخ الفلاسفة فلا يصح المقابلة وحاصل  
 الجواب ان المراد من عبارة الشئ تشبيه الموجود بالذي ينسب اليه بالوجود الخارجي فلذلك  
 الاول وان المراد بالقيام بالغير التجبئة وبالقيام بذاته سلب البقية للغير فاذن  
 الاخير ان شئ قدم الجواب نظر الى شرافته والمحشى بما قدم الغرض نظر الى كون  
 مفهومه وجوديا قوله وفيه آه بيان لفائدة عبارة الشئ لا يخفى ان المقام الشئ لا تشبيه  
 المعقول بالمحسوس تنوير المقام قوله ويظهر آه يظهر من تشبيه وجه آخر سوى ما قد  
 الشئ بقوله هذا هو المراد آه وسواء المعنى المحرف لما شابه العرض وهو تابع للمحل فيكون  
 المعنى المحرف في غير ما يباين في ذكره غيره للدلالة على التجبئة والمعنى الاسمي  
 لما شابه الجوهر وهو غير تابع فيكون المعنى الاسمي ايضا غير تابع فيصح ان يقال  
 لغيره للدلالة على عدم التجبئة فقوله التتابع صفة للمعنى وقوله العرض مفعول  
 شابه وقوله التتابع له صفة للعرض والضمير في له راجع الى الجوهر وما قال  
 الفاضل ان مشابهة المعنى المحرف للعرض والمعنى الاسمي للجوهر مصحح استعمال  
 كلمة في الموضوعين بمعنى التجبئة في الملاحظة وعدم التجبئة فيه كما يستعمل  
 في العرض والجوهر بمعنى التجبئة في الحصول وعدم التجبئة فيه لئلا يفتقد فيه ان  
 استعمال في في الجوهر بمعنى عدم التجبئة غير مذكوري كلام المحشى به ولا في كلام الغير  
 اذ يقال في قولهم بل الحق في التقرير قلنا من ان المقام اثبات اشركة في عدم التجبئة  
 لا في استعمال في قوله بهذا المعنى آه انما قد ذلك ليلا يرد ان التبادر من الالتماس  
 ان يكون عنوانا للمعنى الاسمي والعنوان لا بد ان يكون ملحوظا قصد فكيف يصح لقوله  
 بالآلية وحاصل الجواب ان المراد بالآلية ان تكون تابعا في الملاحظة بان  
 يكون الملحوظ بالذات هو الغير قوله والمراد آه انما قد ذلك ليلا يرد ان التبادر  
 من الغير ما هو بغايه مطلقا فكيف يكون التجبئة مع تبائن كلي وحاصل الجواب



ان المراد بالغير المتعلق بان يكون المعنى الحرفي حالاً من احواله قوله اذا الصالح  
 آه يعني ان الحرف في وقت التصور كنهه لا يحكم عليه به لكونه امر غير مستقل واما  
 مقصوده بالكنه فمستغ لانه عبارة عن كون الشيء مقصوداً بالذات بمرتبة الذاتيات  
 والمعنى الحرفي برئى من المقصودية واما المقصود بالوجه ما يقع متمنع لانه عبارة عن  
 كون الشيء مقصوداً بمرتبة العرضيات وقد عرفت استقرار المقصودية واما المقصود به  
 فقد يكون الوجه مستقلاً بالمقنونة صالحة لان يحكم عليه اذ به وقد يكون الوجه غير مستقل  
 فلا يصلح لشيء منها وبالمجمل لقسمان من العلم اعني بالكنه وبما لوجه متمنعان في المعنى  
 والقسمان الاحيزان منه اعني بكنهه وبوجهه فكما ان فيه عدم اقتضاها المقصودية  
 لان العلم بكنهه عبارة عن كون الشيء حاصل بنفسه هو لا يقتضيه المقصودية وبعلمه  
 بوجهه عبارة عن حصول وجه الشيء قصد او حصوله متغافلاً يكون الشيء فيه مقصوداً بغير  
 واما قلنا ان المعنى الحرفي برئى عن المقصودية لانه فرع الاستقلال وهو ليس بتقيد  
 اتى لحاظ كان لان الاستقلال عبارة عن عدم الاحتياج في التحقق الذهني و  
 عدم الاستقلال عبارة عن الاحتياج فيه الى امر فكما ان الاحتياج وعدمه في  
 التحقق الخارجى من لوازم الذات فكذلك الاحتياج وعدمه في التحقق الذهني من لوازمها  
 ومن التحقق ان الذات في اي لحاظ كان لا ينفك عن لوازمها فعلم ان المعنى الحرفي  
 الغير مستقل لا يكون مستقلاً واما فاذا كان معلوماً بكنهه لا يحكم عليه ولا به لعدم  
 استقلاله لا بعنوانه ولا باللعنون الذي هو عينه في وقت هذا التصور واذ كان  
 معلوماً بوجهه وكان الوجه مستقلاً فحكم عليه به لاستقلاله باعتبار عنوانه وان لم يكن مستقلاً  
 باعتبار لعنونه اذ دار الحكم على استقلال العنوان واما المعنون فلا يجب لصوره  
 فضلاً عن الاستقلالية والذليل على هذا صحة الحكم في قولنا كلما هو محسوس شائد  
 يوضع له لفظ هذا الحصول بعنوان في الذهن مع ان المعنون لكونه غير متناه سائر



بما حصل في الذهن فمضى كل موضع يكون الحرف محمولا عليه به يكون معلوما بوجهه  
ومراد المحتشئ بقوله شئ منها يعني وقت تصوُّه كنهه كما عرفت وقوله ملقت بالذات  
يعني باعتبار العنوان واما باعتبار المعنوي فكلما كان مرادها عرفت ما ذكرنا علمت  
بالمباينة الذاتية بين المعنى الاسمي والحرفي فكل من يتحقق ولا يكن من المقلدين  
قوله تفسيره لما ورد على قوله مستقلا بالمفهومية ان المتبادر منه ان لا يكون  
المعنى مدلولاً تفسيرا والمعنى الحرفي اللفظي كفاية الفرق اشارت الى ان المراد  
بالاستقلال هو المحوطة قصد هذا ليس يستحق في المعنى الحرفي قوله لان المتعلق  
اه دليل لعدم الاحتياج قوله من لفظ الابدال يعني بطريق الاتساع قوله  
ولما اه انما ذكركم ليلا يروا انه لو كان متعلق الاجمالي كافيا في الفهم فانه  
حاجة الى ذكره في المعنى الحرفي وحاصل الجواب ان المتعلق في المعنى الاسمي غير  
ملتفت بالذات فكيف تصور الاجمالي بخلاف المعنى الحرفي فان المتعلق فيه ملتفت  
بالذات فلا يكفي تصور الاجمالي بل لا بد له من الذكر ليحصل تفصيل فذكر المتعلق  
في المعنى الحرفي لفهم اصل المعنى وفي المعنى الاسمي لفهم الخصوصية ما سياتي فما قال  
الفاضل في شرح قوله من ذكر متعلق الفهم الابدال لفهم ذلك المتعلق ليس بشئ  
فان الكلام في المعنى الحرفي وذكر متعلق فيه لفهم اصل المعنى كما عرفت قوله وله  
ما كان دلالة بمعنى كون شئ والا وبمعنى جعله والا والا اول مرتبة على الثاني  
فتوقف الفهم مرتبة على توقف الثاني والتوقف بالذات انما هو الثاني اشار المحتشئ  
الى ان المراد هو الثاني وقال الفاضل المراد من هذا التفسير رفع توهم لزوم تقييد  
الشئ بنفسه ففهم ان قول شئ يدل على دلالة فيلزم تقييد الشئ بنفسه فذبح  
المحتشئ بان الاول متعدد الثاني لازم وهذا توهم من الفاضل لان قول شئ يدل  
على لفهم لا للدلالة فاين الاعتراض بالجواب قوله يعني اه فيه شارة الى ان المقصود



من هذه العبارة دفع اعتراضات الاول ان المتبادر من كون المعنى في نفس الكلمة  
 كونه مدلولها فلا فائدة في ذلك التقيد اذ كل معنى لك والثاني انه يدخل فيه الحرف  
 والثالث ان انفار للظرفية ونظرف انما يكون زمانا او مكانا او كلمة ليست بشئ  
 منها والرابع ان المتبادر من كون المعنى في غير كونه مدلول وغير المعنى الحرفي  
 ليس لك وحاصل الجواب ان المراد من كون المعنى في نفس الكلمة عدم الاحتياج  
 الى الغير فاندفع الاول فيكون المعنى في غيره الاحتياج اليه فاندفع الرابع ثم المعنى  
 الاسمي لما لم يحجج الى شئ آخر فكان قابله كطرف مال والمعنى الحرفي لا احتياجه الى  
 الغير قابله كطرف خال فاندفع الثالث وبما ذكرنا ظهر تحرير كلام المحشي بان قوله بل  
 اضرب عن ليس قوله فكان إشارة الى دفع الاعتراض الثالث والثاني ظاهر قوله  
 من حيث هو هو يعني ان في التقيد المذكور احتراز عن الابتداء مثلا في مرتبة  
 الذات لانه معنى اسمي قوله وهو تفسير لقوله من حيث هو حاله يعني ان الابتداء  
 الحرفي عبارة عن الابتداء الذي هو نسبة بين اسير البصرة وقال الفصل انه  
 تفسير لقوله هو هو فان الابتداء بهذا الاعتبار معني اسمي ونسبة الى اسير والبصرة  
 ملحوظ بتجاوز لا يخفى انه لو كان لك فامضى حاجته الى ذكره وايضا لفظ التيام وال  
 على كونه نسبة حرفية قوله اى لتعريف آه انا فاذك ليلا سر وان المعنى الحرفي حال  
 المتعلقين فلو كان الله لما يلزم الية الشئ بنفسه وحاصل الجواب ان الآلة  
 هو الابتداء مثلا من حيث انه حال خاص ذو الحالة هو لكن لا من حيث الخصوص بل  
 من حيث هو حال فيلزم الية الخاص للعام والقلت ان الآلية تقتضي تقدم  
 والخصوص التاخر فبينها منافات قلنا سلمنا اذا كان العام ذاتيا للخاص وفيما  
 نحن فيه يجوز ان يكون عرضيا فاقضاه الخصوص ايضا التقديم يكون الخاص  
 معروضا وان سلمنا مطلقا قلنا جواز انعكاس بين شيئين بالتقدم والتاخر



بالاعتبارين قوله اي معنى آه انما ذلك ليلا يرد ان المتبادر من غير عقل  
 ان يكون مدلولاً تضمننا والمعنى الحرفي ليس لك قوله اي لا يمكن آه انما ذلك  
 ليلا يرد ان توقف العقل انما هو على تصور متعلق لا على ذكره وحصل الجواب ان  
 المراد بالعقل هو عقل اسامح ولا شك ان تعقله موقوف على تصور متعلق بخصوصه  
 وتصور متعلق بذلك الطريق لا يمكن الا بذكره صريحاً لكونه متضمناً بذات فقوله وذلك  
 المتعلق إشارة الى تعقل المتعلق وقوله لكونه دليل لذكره بصريح وقوله ولعموم آه عطف  
 على قوله لكونه آه يعني ان الحرف وضعه عام والموضوع له خاص لا يفهم بدون ضم  
 ما يدل على الخصوصية قوله وهي متغايرة بمعنى إشارة الى انه لا فرق بين المعنى الحرفي و  
 بين المعنى الاسمي اللتي يكون الوضع فيه عام والموضوع له خاص لان المعنى الاسمي هو الجاهل  
 وهو لا يفهم بدون ضميمة كما لمعنى الحرفي واقول الحق بانه المحشى لكن المعنى المذكور من  
 الاسم لجريان حكم الاسم عليه لكونه مستنداً وسنداً لوفى وقت تصور لوجه وان  
 قلت ان المعنى الحرفي ايضا قابل لذلك الاحكام في وقت ذلك التصور كما مر فينبغي ان  
 يعده من الاسم قلنا ان علة العدم كثره جريان الاحكام لاصحة والكثرة انما يكون  
 المعنى المذكور لا في المعنى الحرفي فالحق ان المعنى الحرفي شامل للمعنى المذكور لان  
 عده من الاسم كثره جريان الاحكام عليه قوله لا بناه دليل للوضع يعني ان لفظ  
 من موضوعات الجزئيات استعماله فيها وفهمها منه ولولا الوضع لما كان لك قوله  
 والقول آه انما ذلك ليلا يرد انه يجوز ان يكون لفظ من موضوعاً للمعنى اليك استعماله  
 في الجزئيات فيكون من قبيل مجاز لا حقيقة له لانه فرضنا عدم استعماله في  
 اليك واللفظ انما يتصرف بالتحقيق بعد الاستعمال كما هو المذهب المختار واما على ما  
 من يجعل اللفظ قبل الاستعمال حقيقة ومجازاً فالمنفرد هي الحقيقة المستعملة بمعنى كمال  
 المحشى على الاول انه حقيقة له اصلاً وعلى الثاني انه لا يستعمل حقيقة اصلاً قوله ثم انظر



أه انما ذلك ليلا يروا ان المعنى الاسمي عندكم هو المعنى اليك والمعنى الحرفي من  
جزئياته ومن المحقق ان اليك محمول على جزئياته فيلزم حمل المعنى الاسمي على المعنى الحرفي  
فانتفى التباين بينهما وحصل الجوابان المراد بالجزئيات الجزئيات التي خصوصيا  
باعتبار دخول التقيد لا باعتبار حقيقة فيكون باسمة الجزئيات هو المعنى اليك مع التقيد  
وماهية المعنى الاسمي هو المعنى اليك فقط فلا يصح الحمل مراد الحشوي بها لجزئيات الاسماء  
هي التي يكون خصوصيا باعتبار دخول الإضافية وبالجزئيات الحقيقة هي التي تكون  
خصوصيا باعتبار حقيقتها قوله لانها اه دليل لكون الجزئيات اضافية يعني انها  
محصلة المفهوم الابدائي ولا شيء ولا شيء من المحصل مخفي

حقيقة فلا شيء من الجزئيات المذكورة بخبري حقيقي قوله لو خطبته اه دليل ان يعني  
ان الجزئيات المذكورة لمحوطة بقافي وقت التصور كنهه ولا شيء من المحفوظ البقي  
في ذلك الوقت بخبري حقيقي فنتج ما ذكرنا قوله واشبات الافراد اه يعني اثبات الجزئيات  
الحقيقة اه دليل ثالث يعني ان اثبات الجزئيات من الحقيقة مما لا دليل عليه فكيف يمكن  
عدمه نعم لا بد للمثبت من دليل قوله والظاهرة دليل ابع يعني والظاهر ان تلك الجزئيات  
الحقيقة بخبران تلاحظه قصداني وقت التصور كنهه فلو كانت الجزئيات المذكورة خبريات  
حقيقية لجاز ان تلاحظه قصداني ذلك الوقت والتالي باطل فالمقدم مثله والدليل على  
باطل ان التالي انها لو كانت لمحوطة قصدالم يتبع معنى حرفها لما تقرر عدم استقلال معنى  
الحرفي داما كما مر فيك داما عن افراده قوله قبل جوابان وحاصل ان معنى من يسر  
من جزئيات الابداء بل الابداء من لوازمه والدليل على هذا ان معنى من باعتبار  
وانه يابني عن الالتفات قصد الابداء لا يابني فلو كان معنى من جزئياته لما كان  
مخالفا في مقتضيات الذات او مقتضى ذات اليك محفوظ في الجزئيات وبها لجله ان  
الحمل سلم كنه من قبل حمل العوارض على المعروض فبينها ما بينهما تباين وهذا هو المظهر والاعلم



الاول ففتح المحل وقال انما قلنا لا بد من ان تقول المحشى ثم الطهارة وضع  
 المحل في المحل للمحصل فان المحصول يدل على ان ابتداء امر واحد اذا لاحظ المحل  
 قصدا كان مدلولها شيئا واذا لاحظ من حيث انه حال بين البصرة كان مدلولها  
 حرفيا والمحل انما يدل ان الابتداء يكمل مدلوله في جزئيات مدلولات حرفية ولا  
 ان الجزئيات مغايرة للمحل وحاصل المدعى ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية  
 لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد من الابتداء ان حيث انه عرض له خصوصية كونه  
 حالة بين البصرة وتلك الخصوصية لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على غير  
 شتى والخصية هي التي تضمن ان الابتداء لم يطل مدلوله اسمي ان الابتداء من حيث  
 انه حالة بين البصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا لها شبهة اقول لا نعم  
 للمنفات اذ الثابت من المحصول المغايرة الاعتبارية ومن المحصل ايضا الفرق بين  
 الكل والجزئي باعتبار ان الشخص ليس بجزء ذاتياتها فالا فرق باعتبار  
 كما هو مذموب تحقيق وعلى تقدير تسليم نقول انه من دفع محيل عبارة اسم من قبل استخدام  
 الغير المشهور اي بان يراد بالابتداء الاول في المحصول معنى الكل وبالابتداء  
 الثاني معنى المفرد في قوله واذا لاحظ العقل الابتداء الجزئي فاما مفهوم المحل  
 هو مفهومه وفي الجواب الذي ذكره الفاضل ليس لفظ من كلام المحشى حيث قد  
 في الدليل لانها حصص لانه يدل صراحة على كونها جزئيات اعتبارية لا على كونها  
 جزئات اضافية بالمعنى الاصطلاحي والجزئي الاعتباري في الاتحاد مع الكل كالجزئ  
 الحقيقية فلما فائدة في العدول وما قاله الفاضل لاحتمال الوقوع آه فهذا ايضا غير ثابت  
 من كلامه فانهم قد ثبت قولهم وعلمت آه لما ذكر اسم الاتحاد الكمال على تقدير كون  
 النصير اجبا الى كلمة والمعنى في لفظ وترك اتحاده في غيره بله المحشى قوله اي كون  
 المعنى آه انما قد ذلك لبيان وان تفسير لفظ لاخير بقوله وهو ارجع لفهم آه



غير مستقيم لان المعنى الاخير هو كون المعنى لمحوط في نفسه لا ارجاع الصير الى  
 المعنى بل على كون المعنى لمحوط في نفسه فكون المراد بهذا قوله اى لم يصر فآه  
 انما قد ذلك ليلا يروا ان الطه ان قوله عدم سبق قتها دليل بقوله ظاهرة فح لا يتم  
 التقريب لانه يدل على عدم ظهور المعنى الاول وهو لا يستلزم ظهور المعنى الثانى  
 وحاصل الجواب انه دليل لحدوث قوله لازمة النظرية اى لا يستعمل الاطرافا  
 قوله ولا يفتح اه يعنى ان المعنى المستقل يقتضيه صحة باعتبار الذات فلا منع فى  
 عدم الصحة باعتبار العارض قوله داخل اه فان متى موضع للزمان الذى هو ظرف  
 بخلاف قدام فانه موضع للشئ المقدم الا انه يستعمل فى المكان المقدم وكذا حال  
 اخواته قوله يعنى اه انما قد ذلك ليلا يروا ان المتبادر من عبارة اشم ربح استعابها  
 فى المفهومات المضافة ونهبا منها ويعلم الوضع بها فعلم انها مضمونة للمفاهيم ايضا  
 ويل هذا الاخصوصيات حرفية فانتفى الفرق وحاصل الجواب ان تلك الالفاظ  
 مستعملة فى مفهوماتها الكلية فكمون مضمونة بها واستغارة الخصوصية من الالفاظ  
 فليكون معانيها الاصلية مستقلة فان قلت يجوز ان يكون لك فنتفى الفرق ايضا  
 قلت ان الوضع يعلم بالاستقلال والحرف ليس مستعمل فى المطلق والاصح  
 الاخبار عنه فليس بموضوع له وفيه تامل يجوز ان يكون الحرف مستعملا فى المطلق  
 وموضوعا له ومنع صحة الاخبار عنه لعارض الخصوصيات كما فى الطرف المذكورة  
 والحق فى الدليل ان يقال ان الحرف ليس مستعمل فى المطلق لعدم فهمه منه قوله  
 يعنى اه فيه إشارة الى قول اشم جواب عن سوال هو ان المتبادر من المعنى  
 المطابق للفعل باعتبار غير مستقل لدخول نسبة فيه فيخرج بالصفة الاولى  
 فلا حاجة الى الثانية قوله وشبهة اه انما قد ذلك ليلا يروا انه كان على اشم ربح  
 للتبديل لارفته الثلاثة فلا وجه لتركه قوله وهو بعيد اه لانه ان يكون فيه للدلالة

المعنى حاصل الجواب ان ارجاع الصير الى



وتقيدها بهر كيك قوله وعدم اقتران المعنى آه انما ذلك ليلا يروا ان الفعل ال  
على معنى غير مترن هو المعنى المطلوب اذ لا اقتران فيه والا يلزم اقتران الزمان بنفسه  
وحاصل الجواب ان المعبر في الاسم هو عدم اقتران المعنى المستقل بفعل معناه المستقل  
يعنى الحدث مترن قوله اى الوضع اه انما ذلك ليلا يروا ان الاول عبارة عن  
السابق الغير سبق وهو يقتضى التحد فيخرج عن التعريف الاسم الذي لا يتعد فيه  
الوضع وحاصل الجواب ان الاول محمول على التجريد بان يراود منه الغير السابق فقط  
سواء كان سابقا ولا قوله وضع اسم كريد او وضع فعل كعسى او وضع مركب نحو اناك  
قوله فذل آه تضييع على ارادة الوضع الاول ولما كان المنقضى وارد على يزيد ويشكر  
علمين ايضا بان معانيها مترن باعتبار الوضع الاول مع انها اسمين اجاب المحشي برج  
بان اسميتهما باعتبار المعنى العلمى ولا شك انه غير مترن في الوضع الاول لان  
وضع الوجود ولا وجوده فيه قوله غير مترن لما مر ان الاقتران في الوجود ولا وجوده  
شادات في الوضع الاول قوله بان المراد اه وحاصل ان المعبر اقتران مستقل  
الحدث وهى موجودة في وقت الوضع وان لم يعرض له الاثا وقوله ذلك اه جيا  
ثمان وحاصل ان المراد بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بحسب  
الوضع فذل فيه يزيد ويشكر علمين لانها بحسب الوضع العلمى غير مترن ودخل فيه اسماء  
الافعال ايضا ولا وضع لها باذار المعاني الفعلية بل بفعل فيها استعمالا ثانيا  
بحسب صارا المعاني الوصفية متروكة واما الوضع ما فيها للمعاني الغير الفعلية وهى  
غير مترن وخرج عنها الافعال المستلحة بان معانيها الوصفية اعنى المعاني الاخبارية  
مترن واما المعاني الاثائية وان كانت غير مترن لكنها غير وضعية ولكن يروى على  
هذا الجواب ان تسمية اسماء الافعال اسماء غير صحيح فانها بحسب الوضع قد تكون مركبا  
كأناك و اجيب بان الحكم بالاسمية بطريق التغليب قوله ولما آه بيان بوجه عدم



تقرض اسم لهذا الجواب قوله بعيداه لان الاستعمال بلا قرينة دليل الوضع  
قوله ظم عبارة آه حيث قال افعال المبح ما وضع لاثاء مبح وافعال المقاربة ما  
وضع لدخول الجز واسماء الافعال ما كان بمعنى الامر واما قال ظم لا مكان التناويل بان  
اللام ليس صلة للوضع بل لام الغرض وان المراد بما كان في الاستعمال قوله واما  
آه اى لاجل البعد وعدم رضا الله قوله بفتح آه بان يكون موضوعه للمعاني البصيرة  
وستعلم فيها الا انه لو حطت معها الافعال العامة فلذا قيل اسماء الافعال قوله قال  
اشبه آه تاني لصنف الجواب لاخير قوله اسكت آه فعلم انه ليس موضوعا له ثم اضافته  
الاصل الى الوضع ببيانته يعنى بحسب الاصل الذي هو الوضع فذكره كمال الاحراز  
عن الاستعمال اذ قد يطلق الوضع عليه كنهه ليس بهل بل طار قوله الذي آه انا  
ثم ذلك ليلا يرد ان تسمية اسماء الافعال اسماء مع كون معانيها معان الافعال  
عدول عن الظم بلا باعث قوله اى رفق آه بيان لاصل الفعل مع حذف الزائدة قوله  
لتصغير ترقيم آه بان نجدت لا الف مع الهزة الا ومع وتجرى الراء قوله ولو كان صغيرا  
آه انا قد ذكر ذلك ليلا يرد ان التصغير والى على التقليل وانه ليس لك قوله انا لم تثبت  
آه انا قد ذكر ذلك ليلا يرد ان دليل اشر في كلا الموضوعين اى صريحا وغير صريح غير مثبت  
للمدعى لان المتبادر من النقل الصريح ان يكون النقل مصححا عليه ومن غيره ان لا يكون  
لكم واثابت ما بدليل ليس هذا بل الاستعمال في المعنى المصدرى وعدمه وحاصل  
الجواب ان المراد بالنقل الصريح هو الاستعمال في المعنى المصدرى اذ لا يتحقق فكانه صرح  
عليه وبغيره عدم الاستعمال فيه مع قيام دليل على النقل اذ لا يتحقق النقل بل يكون  
بمحض الاعتبار فكانه غير مصرح عليه فيتم التقريب قوله قام دليل آه وهو مخالفتها  
عن الافعال صيغة وخواصا قوله واشبه يعنى انه لا بد ان يكون معانيها اصلا  
لما مر وذلك الاصل لا بد ان يكون مصدرا للمناسبة من اسم الفعل الذي كل ما فيه



نحو مبيهاً وبين المصدر نحو قوفاً في الوزن ولا يلحقها باخواتها مثل سويد  
 فان اصله مصدر قطعاً فينبغي ان يكون اصل مبيهاً ايضاً كك ثم الوجه الاول عين  
 ما قاله ثم وتفصيله في الوجه الثاني دليل مستقل قوله مبيهاً فان قلب الياء الفاعلية  
 والنقلح ما قبلها وهكذا حال قوقية قوله اي يصححها بالفارسية او ازمنع خانه  
 قوله على وزن فعلل آه يعني قوفاً على وزن فعلل فاصله  
 قوتى فان قلب الياء الفاعلية قوفاً على وزن فعلل فاصله  
 قوقية كما عرفت وقفاً على وزن فعلل فاصله قوقى فان قلبت الواو الساكنة ياءاً  
 فكسرها ما قبلها وقلب الياء المتحركة همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة قوله اي تقديم  
 بصيغة الامر وكذا حال قرينه قوله وهو الراجح آه انما ذلك ليلا يرد انه لم ترك  
 اسم القول بالحققة والمجاز مع ان الكلام اذا دار بينهما وبين الاشتراك فالمحل  
 عليها اولى من المحل عليه وحاصل الجواب ان الاشتراك راجح في وقت القرينة الدالة  
 عليه ذلك لان فهم كل من الحال والاستقبال بدون الاحتياج الى قرينة من  
 اللفظ دليل الاشتراك قوله جزاءه انما ذلك ليلا يرد ان قوله ومن خواصه ان  
 كان جزاء فلا وجه لتقديمه وان كان مبداء يلزم كون الحرف مسند اليه وذلك  
 غير جائز **حاصل** الجواب انه جزو وجه التقديم كون الخبر جارا ومجروراً ثم لما ورد  
 عليه انه كونه جارا ومجروراً يجوز التقديم لا باعث وموجب له اجاب بقوله للاهتمام  
 يعني ان الباعث على التقديم كون الجزء مقصودا ولقصر الخواص على الاسم بان  
 لا يوجد ذلك في غيره لان تقديم ما حقه التأخير يقتضي المحذور يكون الاختصاص  
 المستفاد من التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص ومن لا يتوهم  
 وجود هذا الخواص في الغير فلا يرد ان القصر مستفاد من لفظ الخواص فلا فائدة  
 في التقديم واذا عرفت ما ذكرنا علمت ان كلام المحشى في الباعث وترك المصحح

محشى



الكشاف بالظهور فلما يرد ان الاعمية لا يصير سببا لم بين وجه التقديم ويمكن ان  
 يسحاب بانه متبدل بتاويل من يلفظ بعض ثم لما كان وقوع الحرف بالتاويل متبدا  
 غير شايخ اليه يقول صاحب الكشاف قوله ولا يعدها يعني يفهم حين كونه متبدا  
 ان المذكور اقل من المتروك لان كلمة من حين من ما ولا يلفظ البعض وانشاء  
 فيه استعمال في التقليل بخلاف ما اذا جعله جزافا انه يفهم ان يكون المذكور كائنا من الخواص  
 سواء كان اقل او اكثر واما قال الفاضل انه يفهم ان يكون المذكور كائنا من الخواص  
 على وجه البعضية ففيه ان البعضية يستلزم الاقلية في العرف فيفهم من تقدير الجزاء  
 يفهم من تقدير المتبدل ثم في كلام المحشي اشارة الى ان كونه متبدا وان كان غير شايخ  
 لكنه متضمن لفائدة لا يحصل على تقدير الجزئية قوله التي اه انا في ذلك ليلا يرد انه  
 يجوز ان يكون كثرة الخواص بحيث لا تبلغ العشرة ولا ما فوقها فلا يصح استعمال  
 صيغة جمع الكثرة لان مدلوله عشرة وما فوقها قوله قالوا اه تأيد لتجاوزه عن عشرة  
 قوله بقرينة اه يعني ان كلمة من بغيرية لا ابتداءية بقرينة دخولها على الجمع اذ  
 من المحقق ان من الدخلة على الجمع بغيرية وعلى المفرد ابتداءية قوله لزوم ذلك  
 اي لزوم صحة الحكم بتقدير عدم ذكر من لان التبيين على الفائدة لا ينافي ان يكون  
 لذكر من دخل في صحة الحكم قوله ولين سلم بناء على ان ذكر معلق بالتبيين لا يفتقر  
 فافتاد الذكر يستلزم افتاد التبيين لا افتاد الصحة قوله في جانب القلة بان يكون  
 مرتبة الكثرة في جمع الكثرة ما فوق عشرة وفي جمع القلة ما فوق ثلث واما مرتبة  
 القلة فالكل سواء فيها قوله لين سلم اه يعني سلمنا ان الفرق بينهما في جانب الكثرة  
 كما ذكرنا وفي جانب القلة بان يكون في جمع القلة الثلثة وفي جمع الكثرة العشرة  
 فنقول ان استعمال كل منهما في معنى الآخر مجاز غير قليل قوله لتفسيره انا في ذلك  
 ليلا يرد ان المختص بالشئ لا يوجد فيه ولا يوجد في غيره فذكر قوله ولا يوجد



بعد ذكر الاختصاص لغو وحاصل الجواب انه تفسير للجزء السلي من الاختصاص  
 وقائمه دفع احتمال ان يكون الباء داخله على المقصور كما هو شائع في الاستعمال  
 فليزيم قصر الاسم في الخواص والمقصع العكس فلذا قال لا ولا يوجد يعني المقصص  
 الخواص في الاسم لا حصه فيها قوله وانما لم يقل آه انما ذلك ليلا يرد ان الاسم  
 ان يقر ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره ليلا يتوهم الاستدراك قوله وبأخذه اي بأخذ  
 المعنى اللغوي وهو ما تحيض البشئ في المعنى العرفي وهو ذلك مع قيد زايده وهو كونه غير  
 محمولاً قوله ولم تجاش آه انما ذلك ليلا يرد انه اذا كان المعرف الخاصه العرفه  
 يلزم التعريف بالاعم شموله لما يكون خارجا غير محمول كما السابهي مثلا ولما لا يكون  
 خارجا كالفضل وحاصل الجواب ان التعريف بالاعم جائز اذا كان المقص متبنا  
 المعرف عن بعض ما عداه وهكلك اذا المقص تميز الخاصه عن الجنس والعرض العام شموله  
 لفصل العرض الغير المحمول لا يضر لحصول المقص واذا عرفت هذا علمت ان المقصر في  
 تفسير احوال على دخول المبادي الغير المحموله كما وقع من افاضل تقصير قوله ذلك  
 اه خائبان وحاصل ان لفظة ما عبارة عن الخارج المحمول يلزم التعريف بالاعم  
 قوله ولا ينبغي آه انما ذلك ليلا يرد ان عدات المذكورات من الخواص غير صحيحه  
 لعدم حملها وحاصل الجواب ان المراد بالخاصه المعنى اللغوي فحاجبه الى  
 التاويل لعدم اعتبار محل فيه ولو كان المراد المعنى الاصطلاحي فالذكرات  
 في المتن من قبيل ذكر المبدأ واردة المشتق بان يراد بالداخل مثلا مدخول اللام  
 ولا شك في حمله قوله كما هو اظهره لان الاصل في الاطلاق الحقيقة والمعنى  
 اللغوي معنى مجازي عند اهل العرف قوله لفظ المداه فان ذكر ما مع الحد قديمه  
 لكونها بال المعنى العرفي كلفظ الى سوار كان معنى الخاصه معنى الخاصه عرفيا عند  
 النحاة او عند المنطقيين قوله اي الاسم انما ذلك ليلا يرد ان المراد هو اختصاص



اللام لا اختصاص مضافه والمفهوم من العبارة هو هذا الاذاك قوله — وانما  
 ذلك الدفع توهم ان يقال لو كان المراد اللام باعتبار دخولها فلم يكيف تذكر  
 اللام بدون ذكر الدخول مع انه احضر وانظر وحاصل الجواب ان المتبادر من اختصاص  
 الاضاف ولا انضاف الالباب لدخول وانما قر المتبادر لانه يحتمل ان يراد بالاختصاص  
 الخصوصية بحسب التحقيق لا بحسب الاضاف لكنه غير متبادر ثم على كل تقدير لو كان  
 المراد الخاصة الاصطلاحية فالمراد مدخول اللام وان ذكرت الدخول او اللام  
 قوله ولا يفرق بينهما لغير الجرح قوله احتمل ان يفسر ان قوله اشارة الى دفع ما توهم  
 ان بعض من اللام هو لام الامر ولام الابداء مع انها ليست بمختصين بالاسم و  
 حاصل الجواب ان المراد لام التعريف لا مطلق اللام وطريقة ذلك الارادة  
 بان تجعل اللام في قوله دخول اللام بدل من المضاف اليه او تجعل اللام للعهد  
 الخارجى اشارة الى اللام الذى يستعمل فيه مطلق اللام لطريق الشيوخ وهو لام الامر  
 بخلاف لام الامر وغيره فانه لا يستعمل فيه مطلق اللام بل يستعمل فيه المقيد كلام  
 الامر مثلاً او يجعل الام للعهد الذى بان يكون اشارة الى فرد مبهم من جنس اللام  
 محمى يكون تفسيره بيان المقصود بان المقصود من الفرد المبهم هو لام التعريف لا بيان  
 لما يستعمل لفظ اللام فيه لان المستعمل فيه على هذا التقدير هو الفرد المبهم بخلاف تقدير  
 السابق فان تفسيره فيها بيان المستعمل فيه قوله لكنه اه انما قد ذلك لئلا يرد انه  
 لم لم يتعرض لاسم بضم الهمزة بحرف التعريف بحرف النداء مع تعرضه لاسم بضم الهمزة  
 الجواب انه لم يتعرض له لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلاً لا بحسب من  
 جانب المضاف ان يقول ان اختصاص حرف النداء بالاسم معلوم عقلاً فلا حاجة  
 للشمول بخلاف اسم فانه لا يحصى فيه هذا الجواب بالجملة الجواب فى حرف النداء  
 فلذا ذكره اسم وذكره المحشى ببناء على كونه خاصة للاسم مع ذكره فيما سياتى



قوله ان بعض الاسماء مثل غير ذى اللام قوله في جواب آه انما ذلك ليلا يرد  
 ان كلام المحشى يخالف من الشرح حيث قد ان الهم مختص ببلغة حميري وفي الشرح  
 انه جار في قول رسول عليه السلام مع انه ليس من حميري وحاصل الجواب ان  
 المحشى في قول رسول عليه السلام لمطابقة الجواب لبوال حميري قوله في الخصام  
 في آه انما ذلك ليلا يرد ان عدم الشهادة عم والالم لصيل لينا قوله امي في  
 ضمن آه يعني ان قول الشاعرة في اختياره يحتمل ان يكون وليا ثانيا لا اختيار اللام  
 على حرف التعريف فيكون اختياره للعلم السابقة وفي ضمنه يحصل التشبيه المذكور  
 وتحتمل ان يكون كلاما لرفع التوسم انه لم قال المصحة اللام ولم يقل الالف  
 واللام فجزء يكون علمه مستقلة فلذا ذكر لفظ ضمن في الاول دون الثاني قوله  
 لان نقض آه دليل لذهب يسويه وحاصله ان النقيضين كالاخوين لكونهما  
 مولودين من ام واحد وهما ناقض فيكون المناسب بينهما امراسها ونقض التعريف  
 التكرار وليد حرف ساكن عني الشون فينا سب ان يكون دليل التعريف كك  
 عني اللام ليتوافق النقيضان في الدال فتوافق دليلها واذا درست هذا علمت  
 ان الفاء في قوله فتوافق للتفريع والواو في قوله توافق للحال والجملة حال عن النقيضين  
 والواو الحالية بمعنى اذ التعليلية فتوافق الدليلين دليل لتوافق النقيضين متقنا  
 والتوافق انما يطلب في المناسبين لا في المتباينين لما مر ان النقيضين كالاخوين  
 ثم هذا دليل لاثبات كون اللام اداة التعريف بالنسبة الى الالف فقط او بالنسبة  
 الى مجموع الالف واللام واما بالنسبة الى سائر الحروف فكلا بل هو ثابت بالاجماع  
 فلما يرد ان التقريب غير تام لان البدعي هو كون اللام وحده اداة التعريف وليد  
 انما يدل على اثبات كون اداة التعريف حرفا ساكنا سوار كان اللام او غيره قوله  
 مضوحة آه انما ذلك ليلا يرد ان القول يكون الهمة للوصول مع كونها مفتوحا



حرق للاجتماع لانهم اجمعوا على كسر همزة الوصل وحاصل الجواب انهم جوزوا لفتح  
 في همزة الوصل في موضع اتخفيف قوله وايضا فيه شارة الى ان قول الشيخ  
 دليل للمذهب الثاني والمذكور في كلام المحشي دليل اخر له حصل دليل الشيخ  
 ان ال قياس على بل فكما ان بل مجموعه اداة استفهام فكذلك ال مجموعه اداة  
 تعريف وحاصل دليل المحشي انه لو لم يكن المجموع اداة التعريف بل كانت اداة  
 التعريف بل كانت الاداة اللام وحده والالف للوصل كان المناسب اكثر التام  
 باللام فالقدم مثله واذا درست هذا علمت ان المقص ليس بعدم كون المجموع اداة  
 التعريف مطلقا بل بان يكون اللام للتعريف والهمزة للوصل فلا يريد ان الامة  
 لم يجوز تحقق عدم كون المجموع اداة التعريف بان يكون الالف للتعريف اللام  
 لضعف الاستدلال مع انه مناسبة لكسر همزة ثم هذا الدليل لا يثبت كون المجموع اداة  
 التعريف بالنسبة الى اللام فقط لا بالنسبة الى الالف فقط فلا يريد ان الدليل  
 لا يثبت المدعى لانه يثبت بالباطل المذهبين الاخيرين والدليل لا يبطلها بل يطل  
 الاول فقط لان المقص من دليل المحشي هو اثبات المدعى بالقياس الى المذهب الاول  
 فقط لا بالقياس الى المذهب الثاني ودليل الشيخ يقيد اثبات المدعى بالقياس  
 الى كليهما فهذا ضعف اخر في دليل المحشي مما بينه بقوله وفيه آه وحاصله ان التام  
 لم يجوز فتح همزة الوصل في موضع اتخفيف كما مر فاين مناسبة الكسرة وبالمجمل دليل  
 المحشي ضعيف لا يخفى ضعفه فلذا تركه الشيخ قوله الى انها الهمزة لان سبقته من سبابه  
 الترجيح قوله لضعفه آه اعترض على المذهب الثالث ويمكن الجواب عنه  
 بان العلامة قد تحذف اذا قام شيء مقامه كتار المونث المفرد تحذف في الجمع  
 المونث السالم لقيام تار اخر في مقامها قوله ان اللام آه كلمة ان مفتوحة وتوقعها  
 بعد سمعت التي هي بمعنى علمت بالسمع ومفعولها قدام حذف بقرينة المذكور



وقال الفاضل بانها مكسورة لكونها مسفولة ناقلا ونهقل بمعنى القول على سبيل  
 الحكاية ولذا دخل الفاء في جزاء انته ولا يخفى ان عمل الفعل اولى من عمل شبهه  
 منها امكن جعل الشيء معمولاً للفعل جعل معمولاً له فالقول بانها معمولته لنا قلا تريحه المرحوم  
 من العجائب انه فرع ودخل الفاء في الخبر على كونها مكسورة مع ان سيويه  
 قائل بالنعية المكسورة لدخول الفاء والنعية المفتوحة وان كانت منقولة عن  
 بعض لكنه ليس بمقتضى شبهة ومن المقرر ان دخول الفاء متفرع على تضمن التبدل  
 معنى الشتر لا على كون الخبر المكسورة او المفتوحة وبما لم يكن المذكور مكسورا  
 مالت احصاء قوله في تعيين اه اعتراض على الشتر وحاصله ان حصر لام التعمير  
 مطلقا سواء دخل على اللفظ الذي اريد به معناه او دخل على اللفظ الذي اريد به  
 لفظه في تعيين المعنى ثم لجواز دخول اللام على اللفظ الذي اريد به لفظه مع انه  
 لا تعيين للمعنى في هذه الصورة لانه فرع ارادة المعنى واذا فلا واجيب بان  
 اللام الدخول على المعرف اللفظي لتعيين ان المراد بلفظ اللفظ لا معناه كما في الرجل  
 جالس وكون اللفظ مرادا وادون المعنى بتعيين باللام فلا ورد وواضح  
 عليه فاضل بان ذلك المعنى مستفاد من خارج لا من اللام والالكان اللام  
 للجنس او للعهد والتالي باطله فالمقدم مثله فم لا يكون اللام لتعيين المعنى انتهى حمله  
 اقول كون المعنى مستفادا من خارج ثم عدم الخارج غير اللام وقوله في الدليل  
 والتالي باطله ايضا ثم لان من يحزم يكون ذلك اللام لتعيين المعنى يحزم يكونه للجنس  
 او للعهد لطريق الاولى ويمكن ان يجاب عن الاول بان مقتضى اختصاص اللام  
 باسم الذي اريد به معناه بالقياس الى الغير الذي اريد به معناه فمقرر شرح  
 بكذا ان اللام الدخول على اللفظ الذي اريد به معناه مختص باسم لان ذلك  
 اللام لتعيين معنى اه ولا شك في استقامته ثم لام الجنس على تعيين احد هما اللام



اشير به الى الماهية سواء كانت من حيث هي او حيث العموم ويقال له لام الطبيعة  
 والاول لام الجنس في الاغلب وهو علم من الاستغراق والعهد بمعنى ولام العهد  
 ايضا على متين احدهما اللام الذي اشير به الى الماهية من حيث التحقق في بعض  
 الافراد وهو داخل في الجنس بالمعنى الاعم والآخر اللام الذي اشير به الى حصة معينة  
 من الماهية وهو خارج عن الجنس بالمعنى الاعم وهو المرادة واذا درست هذا مقام  
 المحصر والتقابل فلا يرد ان المراد بالجنس لا يخفى ان كان الاول فالتقابل محم  
 لدخول لام العهد فيه وان كان الثاني فالخبر في الاثنين لوجود الاستغراق في  
 وفيه حاصله ان المراد بالمدلول المطابقة لا يخفى ان كان مصطلح اهل العربية  
 اعني المعنى الحقيقي لازم عدم جواز دخول اللام على الاسم حال كونه مستغنياً عن  
 المجازي لانه ليس يستعمل في المدلول المطابقة بالمعنى المذكور وان كان على  
 مصطلح المنطقيين اعني المدلول القصدى لازم جواز دخول اللام على الاسم عن  
 الزمان ونسبته لانه لفظ مستعمل في المعنى المطابقة بالمعنى المذكور والجواب  
 ان المراد هو الثاني وان قلت بلزوم جواز دخول اللام المذكور قلنا قد تعبنا في  
 المجازات الحالة الاصلية والفعل باعتبار الحالة الاصلية مانع عن دخول اللام  
 لعدم استقلال المعنى ثم لما كان اعتبار الحالة الاصلية وترك الحال الحالية بعيد  
 عن الطبع جدا اشار الى ضعف هذا الجواب بصيغة التمريض والجواب الثاني  
 ان مادة النقص لا بد لها من التحقق والفعل المجرد عن النسبة ليس بتحقيق ثم عدا  
 التجرد في الاعتراض عن الزمان لتحققه يقينا فيه تقريبا الى الذين وعن النسبة  
 لتصميم الاعتراض فلا يرد ان مدار الاعتراض ان الاستقلال يحصل بالتجرد  
 عن النسبة فلا حاجة الى التجرد عن الزمان قوله اعلم ان تلك الامور  
 على المص ان المتبادر من الخاصة هي اشاعة والمذكورات ليست كذلك



عدلها و اجاب الشرايين بثلثة و لما وزو عليه اليهم ان السباد من  
 الخاصة هي الحقيقة والمذكورات ليست لك فلا يصح عدلها اليهم وترك الشرايين  
 اشار المحشى آية بان المراد هي الخاصة الاضافية وانما قرأنا نقض الكلمة بالاضافة  
 بمعنى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر قوله اذ لم يكن المراد آه نحو جوق مهمل من  
 حرف جر وضرب فعل ماض فلما سلب في الاول صادق لعدم المعنى وفي الاخيرين لعدم  
 ارادة قوله نعم آه انما ذلك ليلا يتوهم انها لما كانت موجودة في غير الاسم فلا يصح  
 جعلها خواصا اضافية اليهم وحاصل الجواب انها خواص اضافية بالنسبة الى الغير  
 الذي اريد به المعنى وهي ليست بوجوده فيه ثم المراد بارادة المعنى من الغير ارادة  
 منه بلا ضميمة فلا يروا ان في قوله معنى من غير مستقل معنى ضرب بقرن غير الاسم  
 محكوم عليه مع ارادة المعنى منه فكيف يصح جعل المذكورات خواصا بالنسبة اليه  
 لان ارادة المعنى منه بضم المعنى وتحمل ان يكون كلام المحشى به وقع لقص وهو ان  
 الخاصة لا بد ان يكون مطردة ومنعك والمذكورات ليست لك لوجود كثير من الاشياء  
 به وهما وجودها في غير الاسماء كما عرفت وحاصل الجواب ان الاطراد والاعتكاف  
 انما يشترط في الخواص اشارة الحقيقة لافي الخواص الغير اشارة الاضافية والمذكورات  
 من قبيل الثاني وقوله لذلك صريح في هذا الاحتمال واما دلل عدم تناول الخواص  
 لافرادها هي خاصة له ترك بيان الاطراد ودلائل عدم التزام افرادها هي خاصة  
 له لجميعها هي خاصة له لوجودها في غير ما ترك بيان الانعكاس ففیه نشر على ترتيب  
 اللف فالحمل على نشر غير ترتيب اللف كما وقع من الغافل ترجيح المرحوح قوله  
 اعلم آه انما قد ذلك ليلا يروا انه لم ذكر المسمى بهذا المحنة وترك البواقي ولم يعكس الامر  
 لاختصاص آه لان الاختصاص بالنسبة يستلزم اختصاص الطرفين واختصاص  
 المؤثر يستلزم اختصاص اثره فثبت المدعى قوله موصوفا آه لان كلامها



مستدالية الاول بالنسبة الى الصفة والثاني بالنسبة الى الحال والثالث  
 بالنسبة الى الفعل المجهول الرابع بالنسبة الى النسبة اليه في مادة يكون لتمييز  
 عن نسبة الفاعل لانه فاعل كما تقرر قوله وايضا آه يعني في ما عدا الجولان الخاص  
 مبنية في علم المعاني من التقديم والتأخير والذكر والحذف لا يجري فيه ثم المراد بالآه  
 في قوله تلك الخواص خواص معنوية وفي قوله خواص كثيرة خواص نحوية فلا يتوهم  
 التكرار قوله اراد آه انا في ذلك ليلا ويراد ان الجرم مصدر من جرو وهو لمعنى المدخل  
 انا يكون في الالفاظ دون المعاني فلا يصح اضافته اليه وحاصل الجواب ان  
 المراد بالجر بالمعنى الاسمي الال على الاضافة وهو لفظ فيهم اضافة الدخول  
 اليه نعم لو كان المراد بالمعنى المصدر كان معطوفا على الدخول والى هذا اشار  
 بقوله ولو اريداه فالعطف في الموضوعين بمعنى المعطوف ولما ورد عليه انه لما لم  
 يجعل اسم الجربا بمعنى المصدرى ولم يعطف على الدخول كما فعل في الاضافة  
 اجاب بان الجربا في اصطلاح النجاة هو الال على الاضافة والالفاظ المستعمل  
 في العلوم محم على المعاني الاصطلاحية فيكون المعنى الاسمي ظاهرا فلا حمل عليه و  
 عطف على اللام والى هذا اشار بقوله كما هو اللفظ قوله مجهولا آه انا لم يجعل مصدا  
 معلوما لان الاختصاص انا يكون بطريق التحقق والانتصاف والمصدر المعلوم  
 انا يتحقق في الفاعل اعني الحرف الجار دون المفعول اعني الاسم بل يتحقق فيه  
 انا هو المجهول اعني كون اشئ مجزورا اليه ثم الجربا بالمعنى الاسمي يحتمل ان يكون مجزورا  
 او تاما لالفاظ لكون المعطوف عليه مجزورا في اللفظ ويحتمل ان يكون مرفوعا  
 وتابعا للمحل لكون المعطوف عليه مرفوعا لكونه فاعلا قوله المتنون آه يعني  
 ان كان المراد به المعنى الاسمي فهو معطوف على اللام وهو نون ساكنة و  
 ان كان المراد بالمعنى المصدرى فهو معطوف على الدخول وهو كون



الاثم مؤنثا والاول هو الالاف فلذا ذكره اسم مؤنث في قول الثاني قوله وانا قد اتممت  
 انا تم ذلك ليلا يرو ان المتون مناسبة للام مناسبة تقابل فينفي ان  
 على الجرح حاصل الجواب ان المتع لا حظ مناسبة الذكر بالوجود والتمون مؤنث  
 عن الجرح في الوجود فلذا اخره في الذكر وهذا هو الوجه في تقديم اللام عليها قوله  
 على الاختصاص اه لانه نسبة وظهور ما انما يكون بظهور الطرفين ففي اللفظية كل من  
 الطرفين قد تكون نسبة كسجالات المعنوية فان احد الطرفين عنى الجرح  
 غير طه قوله كثيرة اه وهي كون اشئ سببه او فاعلا وموصوفا وذا حال ومفعولا  
 ومميزا قوله اي حرف اه انا تم ذلك ليلا يرو ان الاضافة انما تكون مناسبة  
 ولا مناسبة بين الحرف والجرح حاصل الجواب ان الاضافة لعلاقة الاثر  
 والمؤثرية ثم الجرح ان كان بالمعنى الاسمي يكون المعنى حرف اثره الجرح وان كان  
 بالمعنى المصدرية يكون المعنى حرف بحر الفعل وليؤكد الاصل حرف الجرح لان  
 معناه حرف اثره الجرح وليس معناه حرف يحرم الفعل لان الجرح بالمعنى المصدرية  
 القطع والحرف لا يقطع الفعل الا ان يقال انقاط الحركة بمنزلة القطع وهو تكلف  
 قوله واما الجراه انا تم ذلك ليلا يرو ان الجواب لا يدفع اسوال لانه ينقص  
 بالجرح على قاعدة انه اثر حرف جرحي وسيل الاختصاص لانه قد لا يكون اثر حرف  
 جرحي كون الاضافة انه اللفظية فرع للمعنوية لا يدفع ذلك وحاصل الجواب ان  
 مراد اسم ان الجرح الذي ليس باثر حرف جرحي في الاضافة اللفظية وهي فرع  
 للمعنوية واختصاص الاصل يستلزم اختصاص الفرع واختصاصه يستلزم خصا  
 اثره الا ان اسم اكتفى عن ذكر الاثر في ذكر المؤثر بظهور الاثر ثم ذكر كاف التمثيل  
 بالنسبة الى مطلق الجرح بالنسبة الى المقيد بقيد الاثر فلا يرو ان المقيد مخف  
 في الاضافة اللفظية فلا يصح ذكر كاف التمثيل قوله اولاه اه وسيل ثان وحاصل



ان المقيد انما يكون في فاعل او مفعول ولا شيء منها بفعل او حرف فلا شيء  
 من المقيد فيها قوله بيان المخالفة اه انما قد ذكركم سبلا يتوهم انه بيان لنفي المخالفة  
 فلا يطابق الاجمال تفصيل قوله بقسم مقابل التفسير للشرح على وجهه يزيل الاشتباه  
 فعلى هذا التفسير للشرح هكذا بان يحصر الفرع بقسم مقابل اعني الفعل لما يختص به  
 الاصل اعني الاسم ولما ورد عليه ان مقابل الاسم لا ينحصر في الفعل فلا يصح  
 للتعبير به فقط اجاب ان المراد المقابل لصالح للاضافة والمحرف لعدم استقلاله  
 غير صالح لها قوله لا كون الاسم اه فيه إشارة ان المقصود هو خصائص الاسماء  
 المطلق لا اختصاص المقيد ونظمه هو هذا اذ ان وصلا الجواب ان المراد من  
 هذا العبارة هو كون الشيء مسندا اليه لا غير فاندفع السؤال ولما ورد عليه ان  
 ذلك المراد انما يستقيم اذا كان الضمير اجبا الى الشيء لا الى الاسم وهو خلاف ما  
 اشار الى دفعه بقوله وتوجيه ذلك امي توجيه المراد وحاصله ان ذلك المراد كما يستقيم  
 يرجع الضمير الى الشيء كما يستقيم بروجه الى الاسم بان يحكم عليه باعتبار نوعه لا باعتبار  
 ذاته او يحكم على شيء يكون لغوا باعتبار اخذه باعتبار ذاته ومفيدا باعتبار اخذه  
 بنوعه كما في الاثبات ان ما شرب لقوة فنوع الاكل اعني الشيء لا يستلزم الشيء فيكون  
 الحكم مفيدا اذا ذاته فهو يستلزم الشيء فبا اعتبارنا كلاهما اذا عرفت ما ذكرنا علمت  
 ان المراد بالاسم المطلق الاسم مطلقا فلا يراد ان الشيء ليس بنوع الاسم قوله  
 وفائدة اه انما قد ذكركم سبلا يراد انه لو كان المراد كون الشيء مسندا اليه فلم يذكر  
 هذا مع انه انظر وحاصل الجواب ان المذكور احضر وايضا هو خال عن الاجنبى اعني  
 الشيء فقوله وان لا معطوف على قوله انه قوله وان الحكم آه عطف على قوله ان  
 الخاص وهو توجيه ثان للارادة وحاصله ان الحكم على الاسناد بالاختصاص  
 قبل لحاظ الاضافة وضمير اليه راجع الى الاسم فالإضافة تأكيد الحكم بالاختصاص



فيكون المعنى هكذا والاسناد الى شئ من خواصه وذلك الشئ هو الاسم فاستقام  
 المراد على هذا الظهور ايضا الا ان تقييما يكون الشئ على الاول بيان المراد  
 من مرجع الضمير على الثاني للارزاق نسبة قوله وبالجمله آه يعني حاصل التوجيه  
 ان المقصود هو نوع الاسم اعني شئ يكون الحكم مفيدا سوار كان ذلك للحاظ قبل  
 الحاظ الاضافه كما في التوجيه الثاني او بعده كما في التوجيه الاول فالمراد بخصوص  
 المضاف اليه المحضو حاصل به اعني الاضافه قوله والقول آه فيرد على  
 ما قيل في توجيه المراد بان ضمير اليه راجع الى شئ ووجه الرد ما من مخالفة  
 لان سوق الكلام لبيان الاسم لا لبيان الشئ قوله ان العرب آه لان معنى  
 الفعل الحدث اسند الى فاعل ما فلو جعل اسندا اليه لزم خلاف وضعه قوله  
 بخلاف آه انا قد ذلك يتوهم من المقايمة ان الاسم موضوعا لان يكون اسندا  
 اليه فينتج ان لا يكون اسندا وحاصل الجواب ان معنى الاسم لمخوط من حيث  
 هو هو بل الحاظ شئ فلذا يصلح لتقابلين قوله والمراد آه انا قد ذلك ليلا يرد  
 ان التبادر من تخصيص التقيد وهو يجري في الفعل ايضا تقيد بالظرف و  
 الحال فلا يصح قولكم ان الفعل لا يقبل لتخصيص وحاصل الجواب ان المراد بالتخصيص  
 تقليل اشراك الافراد وهو فرع وجود ما في الفعل مما لان الفعل موضوع للتفهم  
 من حيث هو عدم الحاظ الافراد فهو بمنزلة الجزئي الحقيقي في عدم الحاظها ثبت قلنا  
 من عدم قبول لتخصيص ثم الفرق بين التقيد وتقليل اشراك الافراد ان  
 الاول عبارة عن تقليل الاحتمالات والثاني عن تقليل الافراد واثرا للاضافه  
 هو هذا اذ ان الجار في الفعل هو ذلك ويرد عليه ان لا يتم ان اثر الاضافه  
 لتخصيص بمعنى تقليل الافراد لانهم يقولون ان الاضافه في ضرب يوم مديا به  
 نفس الطبيعة لتخصيص لا شك ان تخصيص اشراك الافراد غير مخصوصه كما في



الفعل فاعلم ان المراد من تخصيص التقيد ولا شك في صحة التقيد في الفعل  
 بالحال وانظر فبطل قولكم من عدم تخصيص في الفعل في هذا اشارة بقوله  
 فيه تامل وجيب بانه سلمنا ان تخصيص بمعنى التقيد وان قلت بغيره في  
 الفعل اي قلنا انه باعتبار المعنى المصدرى وهو معنى اسمى فلم يوجد تخصيص  
 الا في الاسم فيثبت ما قلنا والى هذا اشارة بقوله ان قلت ولكن يريد عليه  
 ان المعنى المصدرى في قالب الفعل صالح للتقيد لتقيد ما بالزمان الذي هو بطل  
 الفعل وهو معنى فعل فلزم وجود تخصيص في غير الاسم فبطل قولكم وايضا لو صح اختصاص  
 تخصيص بالاسم بان تخصيص الفعل باعتبار المعنى المصدرى وهو معنى اسمى يصح  
 تخصيص الاضافة مطلقا به باعتبار اضافة الفعل في مرتبة زمنية باعتبار المعنى  
 المصدرى وهو معنى اسمى فلا حاجة الى تقيد الاضافة بتقدير حرف الجر والى هذا  
 اشارة بقوله قلنا والجواب عن الامل ان تخصيص الذي هو اثر الاضافة بمعنى  
 تقليل الاثراء وان قلت انه لا يتموز في ضرب يوم قلنا ان الكلام في التركيب  
 الواقعة في لسان العرب لاني انحرعات العقلية والعرب اذا قصده اضافة  
 اشئ الى نكرة اضافة معنوية لم يقصد واسن المضاف نفس الطبيعة وبالمجمل  
 مادة النقص ليست تتحقق في لغة العرب قوله وذلك آه دليل لاختصاص  
 التخفيف بانه يحذف التنوين او نون التثنية او الجمع وحذفه فرع الوجود ولما  
 وجود شيء من ذلك في الفعل والحرف فلا حذف فلا تخفيف منها اي قوله  
 ان حسن الوجه انه انما في ذلك ليلا يروا لانا لائم ان فائدة الاضافة مختصة في  
 الثلاثة تال في التركيب المذكور اضافة مع عدم افادتها شيء من التلاشي  
 لان التعريف يسقط التنوين فيه انما جاز باللام لا بها او تخصيص بمعنى  
 بالكلية وهذا هو الجواب ان جواز الاضافة في هذه الصورة للمحل على حد



صورة القنوين اعني حسن الوجه فالضمير المحرور في عليه ارجع الى الحذف ثم  
في السؤال الثاني اذا فسر التحفيف بما فسر المحشي واما اذا فسر بحذف القنوين  
او ما يقوم مقامه او بضمير من المضاف اليه واستاره في المضاف فكل  
الحصول ذلك لتحفيف في التركيب المذكور قوله بمعنى ناعما آه امي بمعنى يصح ان  
يؤخذ فيه نقابا واحدا محال بمعنى شامل بها قوله وانا آه انا قد ذلك ليلا سر وانه  
لم يجعل المحشي كون اشئ مضافا متقابلا لكون اشئ مضافا اليه وجعله مقابلا للمعنى  
العام وحاصل الجواب ان المعنى الخاص لا يساويه لمتن لانه لا يفهم الاستبعاد  
اليه ولا دليل عليه فلا حاجة الى اعتذار عدم ارادته بخلاف المعنى العام فانه  
يساويه لمن فلا بد من وجه عدم ارادته وان قلت ان عطف الاضافة على  
الاسناد دليل تقدير اليه فلم قلتم انه لا دليل قلنا انه بعيد لو كان كذلك  
تأخيره منها واليف ان يشركه انما يجب في السابق على المعطوف عليه لا في اللاحق  
عنه فعلى تقدير العطف لا يفهم تقديره في الاضافة قوله ولقوله آه دليل ثان للجمل  
المذكور وحاصلها انما يجعل كون اشئ مضافا متقابلا للمعنى العام دون الخاص لان  
اشئ متفعل بهذا حيث قد فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا واما فالاضافة بمعنى كون  
اشئ مضاف اليه قوله لان لم يرد آه دليل ثالث له وحاصلها انما جعلنا بهذا المتبادر  
المعنى لانه فعل مثل هذا حيث قد ارا والمضاف او اراد الجميع واما كون اشئ  
مضافا اليه والمراد من المضافات من حيث هو مضاف اعني كون اشئ مضافا  
لان الكلام فيه لاني ذات المضاف قوله وان قلت آه لان ارادة المعنيين من  
لفظ واحد في آن واحد متنع سواء كان بطريق الحقيقة او المجاز او الاختلاف  
والا لزم توجه الدرس الى معنيين في آن واحد وهو باطلا بساطة الذهن قوله قلنا  
آه حاصله آن توجيه الاشياء انما يمنع اذا كان كل منها ملحوظا على الاستقلال



واما اذا كان لمخوطا في ضمن مفهوم مشترك بينهما فكلاوه لكان كل منهما لمخوط  
 في ضمن قدر مشترك اعني النسبة بواسطة حرف جر والى هذا اشار بقوله حالة مقبلة  
 قوله فلعله آه انما قد ذاك ليلا يرد ان تصور القدر مشترك ممتنع لان الاشتراك  
 انما يثبت بدون لحاظ الطرفين وتصور النسبة بدون لحاظهما محصل الجواب  
 ان المقصود يدعي ان تصور النسبة باعتبار مفهومها بدون تصور الطرفين جائز الا ان  
 غير مسموع من الجمهور فلهذا اقم انه دعواه وقال لفاضل انما يدعي لان تصور  
 مجردة فرع ان يكون حالة مقبلة الى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقبلة الى  
 طرف آخر وهو مسموع ليجوز اختلافها بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في مجرد  
 لفظ الاضافة انتهى وفيه انما لائم الفرعية لجواز ان تكون الحالتان المقبلتان <sup>حقيقيتين</sup>  
 مقبلتين ويتصور كل منهما باعتبار مفهومه دون ظرفه قوله وان لفظه آه عطف على  
 قوله انما آه انما قد ذاك ليلا يرد ان القدر مشترك غير مفهوم من لفظ الاضافة  
 فكيف يفهم الخاصتان في ضمنه وحاصل الجواب ان المقصود يدعي ان لفظ الاضافة  
 موضوع للمشارك فكيف لا يفهم منه وانما يدعي لان علامته الحقيقة التبادلية  
 في كون اشئ مضافا لا في القدر مشترك قوله او يدعي انه يعني ان المقصود يدعي ان  
 لفظ الاضافة مجاز متعارف في القدر مشترك فيفهم منه ايضا وانما يدعي لانه على  
 هذا يلزم استعمال اللفظ في المعنى المجاز على طور من اراد الجميع من لفظ الاضافة  
 بدون قرينة وهو قبيح الا ان المقصود تكلم والقرينة انما يشترط في حق اسامع فلا يابا  
 في دعواه قوله وكل الجميع آه روى على من اجاب من جانب المص عن اصل  
 الاعتراض بان المراد من الجميع هو ارادة كل واحد على سبيل البديل فلا يلزم  
 ارادة اثنين معا وجه الرد انه بعيد لان لفظ الجميع يدل على لحاظ الاجتماع  
 والبديلية خال عنه والنظم مقابلة كون اشئ مضافا بكل منهما على سبيل البديل



راجعة الى مقابلة الشيء مع نفسه قوله شارة آه انما قد ذلك ليلا يروان المقصود  
 اختصاص كون الشيء مضافا اليه بالاسم وهو يحصل بكون الفعل مضافا اليه  
 فلا حاجة الى التزديد وحاصل الجواب ان في التزديد اشارة الى اختلاف  
 القولين قوله كما قلنا آه حيث قد فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل لم  
 يقل الى الجملة قوله ثم الشيخ الرضوي اه دليل للمذهب الثاني وحاصله ان الجملة  
 الفعلية قياس على الجملة الاسمية فكما انها تباها مضافا اليها فكذلك الجملة الفعلية <sup>للدليل</sup>  
 على ان المضادة اليه في الجملة الاسمية المجموع لا الجزاء الاول كونه مرفوعا اذ لو كان مضافا  
 اليه لكان مجرورا في اللفظ لا متناع الجزاء المحلى في المعرب فان قلت ان زيدا  
 في ان زيدا قائم مرفوع محلا مع كونه معربا فكذلك يجوز ان يكون الجزاء الاول مرفوعا لفظا  
 ومجرورا محلا مع كونه معربا قلت ان المرفوع المحلى هو مجموع ان وزيدا وهو ليس بمعرب  
 قوله واما من حيث المعنى لان المضاف اليه للزمان هو منطوقه والمنطوق هو <sup>المضمون</sup>  
 اعني المصدر المسند للمضاف اليه مسند اليه فبقي ان يكون المضاف اليه ايضا  
 المصدر وقوله ينبغي آه تأييد لمن قد يكون الاضافة مطلقة من خواص الاسم لا  
 فرق بين كون الشيء مضافا وبين كونه مضافا اليه باختصاص الاول دون الثاني  
 ان المحقق بالاسم هو الجزاء لفظا او تقديره لا محلا والموجود في الفعل على تقدير اضافته  
 اليه هو الجزاء المحلى والمعروف فياسية الاسم المضاف اليه لا مطلقة بدليل ان الكلام  
 في مباحث الاسم ومعنى الفعل انما يمتنع الاضافة اليه اذا كان حدثا فقط واما  
 اذا كان حدثا مع اسناد الى فاعل فامتنع الاضافة اليه كما لا يمتنع الاسناد  
 اليه في شمع بالمعيد خير من ان يراه قوله كما ذكرنا اه من ان العرب لا خطت  
 الفعل شرا قالوا امرا فلا يصح ان ينساق اليه امر قوله ثم الشيخ الرضوي اه رد على من  
 اورد دليلا على ان المضاف اليه هو المصدر يكون اليوم في المثال انه كونه مرفوعا



تعرف الصفة اعني الجار او الباء فلو كان المضاف اليه فعل لما كان اليوم  
معرفة لمخلو الفعل من التعريف ووجه الروان صحة هذا المثال ومجيبه في كلام العرب  
هم وكلامنا فيما جاز في كلامهم قوله بمعنى الاظهاره انما قد ذكرنا في الروان المعرب  
ماخوذ من الاعراب العربيه وهو جامدا ما عدا ما عدا انهم فلانه فسر بانه الاختلاف ولا شك  
في كونه جامدا لانه حركة او حرف وكل منهما جامد وما عدا ان محترى فلانه فسر بانه  
الاخر وهو وان كانت جسته من المصدر لكنه ليس بمصدر لعدم الاشتقاق عنه  
فيكون جامدا فلا يصح الاشتقاق عنه الا باعتبار التحق ان يكون المشتق على صيغة  
اسم الفاعل كما في ليل مقتر فينتهي ان يكون المعرب بكسر الراء لا بفتحها وحاصل  
الجواب انه ماخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار فيكون الهزلة للتقديرية او بمعنى ازالة  
الفساد فيكون الهزلة للسلب او بمعنى جعل الاعراب في الاسم فيكون الهزلة للتصغير  
وهو على كل من التقادير مصدر والاسم محل له فيصح فتح الراء قوله والوجه اه  
الوجه في كونه محلا للجعل والتصغير قوله وفيه اه يعني ان المشتق في الاشتقاق باعتبار  
التحقق كما يكون على صيغة اسم الفاعل فكذا يكون على صيغة النظم كما في سبع  
لما كان تحقيق فيه سبع فلانم مناسبة الكسر على تقدير اشتقاق المعرب من الاعراب  
العربي باعتبار التحق اجيب بان تلك القاعدة انما هي في المجرور وانما في المجرور  
فلانما بان يكون المشتق باعتبار التحق على صيغة اسم الفاعل ليس عليه في المفضل  
فصم ما ذكرناه قوله من النباهه انما قد ذكرنا في الروان المعرب ماخوذ من النباهه  
وهو انما يتصور في المبهمات والالفاظ ليست لك فكيف يتصور فيها النباهه وحار  
الجواب انه ماخوذ من النباهه بعد نقله من المعنى الاصل الى صيغ كلمة في قالب معينة  
لا يتغير وذلك المعنى يتصور في الالفاظ ولما كان الفعل لا بد فيه من مناسبة  
اشار اليه بقوله المقصود يعني مناسبة الاشتراك في الغرض بقوله وذلك دليل



لاثبات النقل يعني ان النقل ثابت لانه شبه صوغ الاسم بالنهار الاصل في  
 القرار وعدم التغير قوله الفاداه انما ذلك ليلا يتوهم ان الفاء للجزاء وهي  
 تقتضي ببقية الشرط مع انه ليس به قوله والمصحح اه انما ذلك ليلا يدور ان  
 الفاء موضوعه للتعقيب لا لتعقيب الا لازم تقدم الشئ على نفسه وحاصل  
 الجواب ان العرب باعتبار الاجال تقدم على نفسه باعتبار تفضيل فيرجح  
 تقدم الاجال على التفضيل لا الى تقدم الشئ على نفسه قوله يعني اه فيه إشارة  
 الى ان غرض الشئ دفع الاعتراضين الاول ان العرب علم من الاسم لوجه  
 في النقل فلا يصح جملته فاما ضرورة خصوصية قسم الشئ منه والثاني ان اظهر  
 اللام للجنس فيكون العرب بعين العرب وهو ليس باسم فيلزم الخروج عن  
 البحث لان كلامنا فيه وحاصل الجواب عن الاول ان العرب قيد للقسم لان  
 قسم وبما الجملة ان القسم هو الاسم العرب لا العرب فقط والى هذا اشار البحث  
 بقوله على قيد القسم واسم بقوله الذي هو قسم من الاسم وحاصل الجواب عن  
 الثاني ان اللام للعهد للجنس فلا يلزم الخروج عن البحث والى هذا اشار البحث  
 بقوله للعهد قوله وذلك اه انما ذلك ليلا يدور ان اللام في اللام للجنس والعهد  
 خلاف الاصل فلا يراد الا بعينية والماقرنية وحاصل الجواب ان قرينة  
 المقام وقال القائل ان ارادة العهد ليلا يلزم التعريف بالانحصار في العرب  
 المطلق شامل للمضارع مع ان التعريف لا يصح قاعليه لكونه معراجا للرفع بدون  
 التركيب انتهى اقول المراد بالتركيب في التعريف تركيب يتحقق معه عامله لا تركيب  
 مع العامل ولا شك في تحققه في المضارع فينبغي ان يكون ارادة العهد رعاية البحث  
 لما ذكره قوله ويندفع اه انما قد ذلك لان التقدير لا بد له من قرينة مصححة وباعثته  
 فاش راني الاول بقوله بعينية والى الثاني بقوله ويندفع قوله بقوله تركيبا اه يعني



ان مبنى الاصل كما يخرج بقيد الاسم فكذا يخرج بقيد العامل اذا العامل انما يكون  
 للاسم او لفعل المضارع ومبنى الاصل ليس بشئ منها فان اخرجهما بالاسم فالقيد  
 للاختراز وان اخرجهما بالعامل فالقيد لتوضيح ما يميز المعرف بالاشتغال على  
 القسم والاخراج لفعل المضارع لا دخوله في التعريف مع فروع عن المعرف كما عرفت  
 قوله انما لازم اه يبنى ان مبنى الاصل خارج بقيد لم يشبه ثبوت المشابهة فيه وان  
 قلت يلزم مشابهة شئ بنفسه قلنا ان له اقسام ثلاثة فلا يصح في مشابهة بعضها  
 ببعض فلا حاجة الى اخراج مبنى الاصل بقيد الاسم او العامل قوله والا لازم  
 اه لا يخرج يكون بناء كل موثوقا على بناء الآخر وهل هذا الا دور قوله بنفسه اه  
 فلما يصح اطلاق مبنى الاصل عليه قوله ليطلق اه فيه إشارة الى ان المقام اش  
 من زيادة قوله ركب مع غيره تعيين احد العنين للمركب لانه بالمعنى لما خرج  
 التعريف جمعا بزيد ومنعا بقام زيد قوله كما يقر اه يبنى ان لفظ المركب كلفظ النرج  
 يقع لاحد الجزئين تارة وللجموع اخرى قوله فان انظر اه بان المعنى الغير المتبادر  
 قد يراد في التعريف بقرينة وهكلك لان العرب من اقسام الاسم وهو مفرد فينبغي  
 ان يراو بالمركب بالانثاء فيه وهو المعنى الاول ودون الثاني قوله لم يقل اه  
 مع انه اقل تقدير فينبغي ان يقع بهذا قوله ما عا له معنى اه كالمبتدأ والخبر على  
 يذهب اليه قوله ويبعد اه انما قد ذلك ليلا يرد انه يجوز ان يقول مع عامل وير  
 منه مع عامل فيكون احضر مع الصحة وحاصل الجواب انه بعيد لان المتبادر من  
 العامل انضمام شئ معه لا ان ينضم مع شئ آخر ويتحقق العامل قوله لان المع  
 اه يبنى ان تفسير اسم المطابقة المصداق وقفيه ليلا يلزم دخول بعض المينات  
 في المعرب كترال وفجاز واين لعدم المشابهة فيها قوله ولذا هي دلجل ان  
 المانع العام لا الخاص اخذ ذلك العام في المبنى ليتم المقابلة قوله مبنية في المبنى



اه انا قد ذكرك ليلا يرد ان المناسبة المؤثرة مجهولة فيلزم في التعريف جهالة  
 وحاصل الجواب انها مبينة في بحث النيات فلا جهالة لغم يرد ان معرفته  
 تعريفية قوية على معرفة تعريف المبنى اجيب ان المصدر قدم العرب الزيادة  
 الاهتمام بشانه لكثرة مباحثه قوله كما يلزم اه فيه رد على من فر المناسبة بالمتى  
 لها قوة وجه الرد ان القوة بقيادة فاحشة ومطلقاتها ليس بمراد فيلزم جهالة  
 قوله لم يفسره انا قد ذكرك ليلا يرد انه لم يحبل لثم الاضافة بياينة ولم يجعلها  
 لامية مع ان الاصل هذا بان يكون معناه مبنى اصله النبار وحاصل الجواب  
 ان كلامنا في المبنى الاصل الذي يختص في الثلاثية وما اصله النبار ليس كما هو في  
 في المضارع ايضا لان اصل جميع الافعال النبار عند البصريين واما الكوفيون فنقول  
 الاصل في المضارع الاعراب لانه كالاسم في توارده المعاني قوله ولان فيه  
 اه جواب ثان وحاصل ان المتبادر من مبنى الاصل وهو الانصاف بالنبار  
 ينافي المتبادر من اصل النبار وهو اصله النبار سوار تحقيق علل تفسير بقية الاشياء  
 وانا قلنا ان المتبادر من الاول الانصاف لان المشتق انما يطلق حقيقة على ما  
 يقوم به المبدى في الحال واما على غيره فنجاز لما رعمه المصدر انا قد ذكرك ليلا  
 يرد ان المحصر في الثلاثية ثم لوجود قسم رابع اعني الجملة وحاصل الجواب ان  
 الكلام مبنى على مذهب المصدر وهو ليس بقابل لقسمة رابع ثم ذكر الزعم انا المخالفة  
 عن الجمهور لانه محكي بمعنى ايتين قوله من حيث هي اه انا قد ذكرك لان الجملة من  
 حيث الوقوع في موقع المفرد معربة محلا فلا تكون مبنى الاصل قوله يعني اه انا قد ذكرك  
 ليلا يرد ان العلامة اعتراف الاختلاف في العرب وهو لا يكون الا في الاعراب  
 بالفعل فكيف يصح قول لثم ان العلامة اعتراف الصلاحية وحاصل الجواب ان  
 العلامة اعتراف الصلاحية في تحقق العرب في المصادقات بمعنى ان الاسم



يكون مصداقاً للمعرب اذا كان صالحاً للاستحقاق واعتبر الاختلاف في مفهوم  
 المعرب فلما اعتراض الاتحقق المصداقات بدون الكل لوجود الصلاحية بدون  
 الفعلية الا انه كلامه على العلامة لا على الشئ ولما ورد عليه ان المتبادر من  
 الصلاحية الاستعداد والمقابل للفعل فينتج ان لا يكون الاسم الذي فيه  
 بالفعل معرباً اشار الى دفعه بقوله قابلاً يعني ان المراد بالصلاحية المقابلة المطلقة  
 سواء كانت مع الفعلية او بدونها ولما كان الاستحقاق في اللغة نزواً وروياً  
 بعينه معنى الصلاحية فارتفع النزاع بين العلامة والمسلمة اشار الى دفعه بقوله  
 وجود الاسباب يعني ان المراد بالاستحقاق هو وجود جميع اسباب الاعراب  
 لا الصلاحية المحضة فاستقام النزاع ولما ورد عليه ان المتبادر من مجرد  
 الصلاحية الصلاحية لشرط لا فينتج ان لا يكون الاسم الذي فيه صلاحية مع  
 الاستحقاق معرباً اشار الى دفعه بقوله سواء وجدت يعني ان المراد من المجرد  
 هو لا بشرط شئ لا بشرط لا قوله بل زاده انا اعتبر القابلية مع وجود الاسباب  
 مع انه مستلزم لها للتيه على ان المقابل على فحين اصدى بالاقابلية فيه ولا يوجد  
 اسباب كالحروف الهجاء والثاني ما فيه به قابلية بدون وجود الاسباب كاسماء  
 المعهودة فحصل النزاع يرجع الى هذا القسم بانه معرب عند العلامة وليس معرباً  
 عند المصداق الان عنده وجه النصار فيه عدم التركيب لما في المبنى ثبوت تشبه  
 وفي مبنى الاصل عدم العاطل لانه ليس له بالمراد المعاني قوله وقوا آه  
 يعني ان الباعث عليهم في هذا التعريف امر ان احدهما ان المعرب مستلزم للاعراب  
 والاختلاف معتبر في الاعراب فاعتبر فيه والثاني ان اكثر افراد المعرب لا يخرج  
 عن اختلاف لان الاعراب التقديرية والمحلى قليل فيها فظنوا ان الاختلاف  
 حقيقتهما قوله المتعارفة تسلموا بعض الافراد عنه كالاسم الذي ركب مع المعاني



ولم اجزى عليه الاعراب قوله اى معرفة انما ذلك ليلا يرد ان كان  
 العارف مستغن لا محل له من الاعراب الا ان المشار اليه مثنى عنى التبع والسمع  
 واسم الاشارة مفرد فلا تطابق وحاصل الجواب عن الاول ان كك مفعول  
 مطلق للعارف باعتبار المعنى مستغن وعن الثانى ان المشار اليه هو معرفة الحق  
 بالتبع او السماع وهو واحد قوله بخلاف آه انما قد ذكر لك ليلا يرد وان استغنى  
 من النحو والاحتياج اليه انما يترتب على ثبوت التبع وعدمه فلا حاجة الى قوله  
 لم يعرف وحاصل الجواب ان التبع يدون العرفان لا يوجب الاستغناء فلا  
 ذكر قصة العرفان قوله الى تعلم المدون فيه اشارة الى ان المراد بالنحو فى الشرح  
 المدون سوا تسمى اسم النحو ولا فلا يرد ان المفهوم من الشرح النحو يعرف به حال  
 لغة العرب وليس بذا مسائل في العلم الدول عبارة عن مجموع مسائل الدلائل  
 لا عن احدهما فقط على ما هو المختار قوله وذلك تعلم آه يعنى مقصدا شارح هو الاحتياج  
 الى تعلم المدون اما انه علم النحو فكل بل هو مختلف فيه فخذ من سجل الدلائل  
 جزءا من العلم علم والا فلا بد على تقدير عدم الدلائل فى التعلم واما على تقدير  
 وجودها فهو نحو اتفاقا قوله اشاراه فيه اشارة الى ان قوله فالتقصير اه  
 على الصريح ثم فى وجه العدول انه يلزم على طور الجمهور والدور لانه ليس بمقصر  
 مطلقا اختلاف الآخربل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة موقوفة على  
 معرفة العرب فلو عرف العرب به يلزم توقف العرب عليه لتوقف المعرف على  
 المعرف فيلزم الدور وروى على صاحب المتوسط الا ان حيث تم فى وجه العدول انه  
 على طور الجمهور يلزم تعريف اثنى بالاخص لان معرفة الاختلاف الذى يصح لغة  
 موقوفة على معرفة العرب فيكون الاختلاف اثنى من العرب وجه الرد عليها  
 انما لا يتم ان معرفة الاختلاف يصح موقوفة على معرفة العرب بل الموقوف



هو متحقق ذلك لا اختلاف فمن جزم بتوقف معرفة الاختلاف لم يعرف بين المعرفة  
 وتحقق الاختلاف هذا فانه من سوانح الوقت قوله وببانه اه وحاصله ان المقصود  
 من تعريف موضوعات سائل العلوم تحقيق وجه صلاح لان يكون حدا وسطا  
 في اثبات احكام المقصود الجزئيات الموضوعات كالفاعل مثلا يعرف بوجه يجعل  
 حدا وسطا في اثبات الرفع الجزئيات ومن الموضوعات المعربة الاحكام  
 المقصودة الاختلاف فينبغي ان يعرف المغرب بوجه صلاح لان يكون حدا وسطا  
 في اثبات الاختلاف لجزئيات المعربة بهذا الوجه حاصل من تعريف المم دون  
 تعريف المجزئ قوله ابتداءه يعني ان النتيجة متوقفة على الدليل وهو على الصغرى  
 فيكون الصغرى مقدمة على النتيجة فان لاحظنا التقديم فقط بدون لحاظ توقف  
 الدليل على النتيجة لزم تقدم شيء على نفسه لاني ضمن دور يكون الصغرى عين النتيجة  
 ومقدمة عليها وهذا معنى قوله ابتداءه وان لاحظنا التقديم مع لحاظ توقف الدليل  
 على النتيجة لكونه متوقفا على الصغرى على النتيجة مع العينية وتقدم النتيجة على الدليل  
 وبالعكس وهذا معنى قوله او بواسطة الدليل فحينئذ على ترتيب اللف قوله وقد شأناه  
 يعني ان بيان المحشى مستفاد من شرح قوله ان هذا او ذاك اه انما قر ذلك ليلا يرد  
 ان الصغرى لا تكون الا قضية ومعرفة المعربة مفهوم لقوري فكيف يصح  
 قوله انه اشارة الى الصغرى حاصل الجواب من ان المراد من معرفة المعربة  
 معرفة ان هذا الاسم معربة ولا شك في كونها قضية قوله اي ما عرف  
 انه انما قر ذلك ليلا يرد ان ضميره لا يخفى ان كان راجعا الى مصداق احزاب  
 فلا يصح لعدم تمام التقريب لان الكلام في مفهوم المعربة لاني مصداقه وان كان  
 راجعا الى مصداقه فلا يصح اليه لان اختلاف الآخر انما يكون في المصداق لا  
 في المفهوم وحاصل الجواب ان الضمير راجع الى المصداق بلحاظ انه يصدق  
 تقدم الصغرى

المعربة منها هي عين النتيجة متوقفة عليها  
 فيكون تقدمها على الدليل فيكون تقدمها على الدليل



هذا المفهوم والى هذا اشار بقوله انه معرب قوله الى الوسط اه اذ معنى حصول  
 معرفة المتقدمه بالاختلاف ان يكون مفهوم محم الضعفى دليلا لوسط  
 قوله اى بسببه لما كان المستبدر من اسم الاشارة الاختلاف الخاص <sup>والتعريف</sup>  
 انما يكون بمفهوم لا نجوا <sup>اشار الى</sup> وفيه بان اشارة اليه بمفهوم الاختلاف  
 وادفع توهم الاصاق لعناد المعنى على تقديره صرح بالنسبية قوله وتعريف  
 مفهومه انما قد ذلك لان التعريف انما يكون للمفهوم لا للافراد قوله فان التصديق  
 اه انما قد ذلك لئلا يرد ان المعرفة المتقدمه تصديق لكونه علم الضعفى ومعرفة  
 الاختلاف تصور لكونه علم مفرد فكيف يحصل ذلك عن هذا اذا التصديق لا يحصل  
 من التصور وحاصل الجواب ان معنى اشرح هكذا حاصلة متوقفة بمعرفة هذا  
 الاختلاف وبالمجمل ان المراد بالحصول التوقف في الحصول عليه ولا شك ان <sup>التصديق</sup>  
 على متوقف على تصور مفهوم المحم فلو كان الاختلاف مفهوما للمحم الضعفى لكان  
 التصديق بها متوقفا على تصور والى هذا اشار بقوله بسبب تعريفه بالاختلاف  
 قوله لا يقدح اه واما السؤال لعدم افادة الكبرى فلا يرد لان الفرق بالاجمال  
 والمقتضيل بين المحم والمفوض كاف في الافادة قوله فان الحكم اه يعنى ان ثبوت  
 الاختلاف بخبريات المعرب موقوف على ثبوت الاوسط لها سواء اخذ ذلك الثبوت  
 مجملا او مفصلا فلا دخل لاعتبار الاجمال <sup>والتفصيل</sup> في التوقف وبالمجمل ان في  
 كل موضع يكون الموقوف لنفس الذات فالفرق الاعتبارى لا يدفع الدور  
 في هذا الموضع وفي كل موضع يكون الموقوف هو الشئ باعتبار الفرق الاعتبار  
 ادفع له فيه قوله المراد اه تفسير للتبدل الحقيقة والحكمة واشارة الى ان نصب  
 حقيقة وحكم على المصدرية نيابة بان يكون صفة لمصدر محذوف ولما كان  
 محل الصفة على الموصوف ضروريا وحقيقة وحكما لا يحل ابدالها بالحقيقة والحكمة ليصح



الحمل قوله فان هذا آه انما قد ذلك لئلا يسيء ان الدلالة متغير ذات الدال فكيف  
 يكون لتبدل الدلالة تبدل الذات الموصوف وحاصل الجواب ان الدلالة  
 مفهودة من الدال وتبدل في حكم تبدل قوله اي حاله انما قد ذلك لئلا  
 يسيء وان اختلاف الصفة بتغير عن اختلاف الحركة وهي ليست بصفة للحرف لعدم  
 قيامها به وصفة اشيء بالقيام به فكيف يصح اطلاق الصفة عليها قوله لكنها آه انما  
 قد ذلك لئلا يسيء وان الحركة كما لا يكون صفة حقيقية فكذلك لا يكون شبهة فلا  
 يصح اطلاق شبهة عليها **حاصل الجواب** انها وان لم يكن حقيقة لكنها شبهة  
 بها في التعيين في اقيام قوله اجيب آه يعني ان الفاعل الاسمي يرجع على <sup>ال</sup>ع  
 كالكامل على كوال <sup>ال</sup>عامل على <sup>ال</sup>عوامل ان كان صفتيا في الال الا انه صار في  
 اصطلاح النحاة اسما لما يقوم به المعنى ليقضيه قوله صرح به آه فيه إشارة الى  
 من تعيد اسم بقوله الداخلة لاخراج اختلاف متواوينا ومنى والحاصل ان المقصود  
 هو فتح اعتراض وهو ان حكم اشيء مختص به والاختلاف ليس مختصا بالعرب بل هو  
 في المبيات كما في المثال المذكور وان قلت ان المختص هو اختلاف آخر <sup>هو</sup>  
 وهو ليس بمختص في المبيات بل المستحق فيها هو اختلاف الآخر مطلقا قلنا ان  
 التضمين في آخره راجع الى نوع العرب الال لم يفد الكلام فيكون المختص هو اختلاف  
 آخر الاسم ولا شك في صحة في المبيات فورد انقص فلا بد من تعيد اسم قوله  
 ليجازي آه وانما لم يتجد الفاعل والمفعول والمجرور احراز عن التكرار اللفظي ثم  
 موافقة الاستفهام بالتفهم عنه انما يجز اذا كان استفهم عنه نكرة وانما اذا كان  
 معرفة فغير مسموع فينبغي ان يذكر رجل بدل زيد واسمالة الا ان المقصود مجرور  
 في المثال الموافقة لبيان ضابطة الموافقة وكيف في المثال مجرور فرض ثم تعيد  
 اسم بالدخول بالنظر الى العامل المعنوي بطريق التخليب او باخذ المعنى الغير



المستبادر اعني الاعتبار والافعال المعنوي ليس بدخل لان الدخول عبارة  
عن الحق بالآخر والذكر في الاول وذلك لا يتصور في افعال المعنوي فغيره  
المبتدأ والمجزع عن هذا الحكم قوله كما ينبغي اه لان ترتيب الامل على العوازل المشتقة  
سحب الامل يدل على ان علة الاختلاف هو اهل فيكون الاختلاف فيه  
قوله امي صورة انما قد ذلك ليلا يرد انه قد تقرر اذا كان التمييز متعلقا بمتنصب  
عنه فحين جعل في ك التمييز فاعلا بنا على القاعدة المشهورة بجعل ذلك المتنصب  
عنه مضافا اليه واذا كان التمييز متميزا لمتنصب عنه فحين جعل ذلك التمييز فاعلا  
لجعل المتنصب عنه بدلا او عطف بيان كذا فهم من الرضى واللفظة متميز عن المتنصب  
عنه اعني آخره لاختلافه معه فلا يصح جعله مضافا اليه حين جعل اللفظ فاعلا حاصل  
الجواب ان المراد باللفظ الصورة فلا شك في كون التمييز من متعلقات المتنصب عنه  
فيصح جعل الآخر مضافا اليه حين جعل اللفظ فاعلا وانما لم يجعل اللفظ مصدر اجبة  
للفظ مع انه على هذا التقدير لا يكون من متعلقات الآخر لان الاختلاف  
بالذات انما يكون في الملفوظ ولا يتصور في الملفوظ الا بالاتباع هذا حاصل ما قر  
الفاضل ويحل ان يكون قولهم لفظ آخره يتوحد لفظا وبدلية آخره عنه و  
قوله وتقديره بتاويل وتقدير آخره فيصح البدلية فيه اليه فحول ورد لا يصل  
الا عراض الذي ذكره فالاولى ان يقال ان اخذ الصورة من اللفظ لصحة  
التقابل بالتقدير لان اللفظ اعم من اللفظ والتقدير فلا يصح التقابل واذا  
اخذنا الصورة اعني اللفظ مع التقابل ويؤيد هذا احتمال تاويل اللفظ بالصورة  
على تقدير جعل لفظ مصدر مع عدم ذلك الا عراض قوله بحسب تقديره إشارة  
الى ان التقدير بمعنى الفرض لا بمعنى المفروض حتى يكون التمييز نفس المتنصب عنه  
فلا يصح الاضافة على تقدير جعل التمييز فاعلا هذا على طور الفاضل واما على طورنا



فائدة وقع وهم وهو ان المتبادر من تقديره هو تقدير نفس الآخر فقط فيخرج  
 عنه تقديره مع تقديره صفة او تقديره صفة فقط ويؤيده قوله سوا كان قوله  
 كما في عصاه فان آخره اعني الواو مقدر رعاية الاصل وصفة اعني الحركة  
 ايضا مقدره لعدم قابلية الالف لها بخلاف جيل فان المقدريها الحركة فقط  
 لا الحرف اذ لا اصل لا فيها حتى يقدر رعاية قوله فان آخرها آه انا قد ذلك  
 ليلا يروا ان التقدير انما يمكن اذا كان جيل مثلا قابلا له والامر ليس كذلك لعدم  
 قابلية الالف للحركة وحاصل الجواب انه فرق بين الفرض والمفروض فان  
 المفروض ان كان محالا لكن الفرض يمكن لعدم المانع منه بخلاف المبني فان  
 فيه كالمفروض لمانع عنها اما عن الاول فهو المناسبة والاعن الثاني فهو عدم  
 الاسباب وبهذا ظهر الفرق بين الاعراب التقديرية والمجمل قوله بحسب الفرض  
 فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى الفرض لا بمعنى الحذف المقابل للذكر لان  
 الاعراب التقديرية ليس بخدوف والا لظهر في بعض الاحيان قوله متواليا  
 الى الصورة فيه اشارة الى ان الاضافة الاختلاف الى اللفظ لامية فلا يتوهم  
 البيانية لعدم الاتحاد بينهما وفي جعل اللفظ بمعنى الصورة ليقهر للتقابل كما مر  
 فتذكر قوله لم يقل آه يعني ان المصدرية ثابتة كما يكون بخدوف المضاف فلما  
 يكون بخدوف الموصوف فواجه الترجيح للاول على الثاني قوله باعتبار  
 سلبه آه يعني ان الاختلاف لكونه امرا معنويا ليس بلفوظ الا باعتبار طريقته  
 وسببه اعني الحرف والحركة عند من فسر اللفظ بما يلفظ به الا ان جعل  
 الحركة لفظا واما عند من فسر اللفظ بصوت معتد على الخارج من حرف فصلا  
 او لم يجعل الحركة لفظا فلفظة الاختلاف باعتبار الحرف الاعرابي فقط  
 وبالحكمة ان الاختلاف لفظي مجازا فحق جعله موصوفا لللفوظ ارتكاب



مجاز غير مشهور اليهم فيه اتركاب مجازين الاول جعل اللفظ بمعنى الملقوط  
 ليصير المحل على الاختلاف والثاني جعل الاختلاف لملقوط قوله لتفصيل  
 للعوامل آه ان كان لفظا او تقدير بمعنى الملقوط او المقدر ويجعل كلاهما غير  
 النكان المقدر اسم ضمير الراجع الى العوامل مع ان هذا الاحتمال اظهر بقرب العوامل  
 من الاختلاف قوله لا ينحصره لان المتبادر من المقدر الذي هو قسم العامل المحذوف  
 فيخرج المعنوي وحمله على المعنى الاعم من المحذوف والمفروض خلاف المتبادر  
 قوله ولانه آه دليل ثمان لعدم جعل لفظا او تقدير التقصيدا للعوامل وحاصله  
 ان ح لا يناسب في سياقي لان التقديرى واللفظى فيا سياقي عبارة عن  
 الاعراب ولفظا وتقديره آه يكون اشارة الى العامل على هذا التقدير المناسب  
 لازمة لان اللام فيا سياقي في التقدير للعهد فتنبه ان يكون اشارة الى ما  
 ذكره قوله ورايت حمله لما ذكر اسم الاختلاف المحكم في الاعراب اللفظى وترك  
 في التقديرى مع انه خفي فهو اجد ربا بالذكرة المحضة قوله اى مدلول هاتين اماق  
 ذلك ليلالير وانه ان اريد بذلك الصورة المشتهية فيخرج الجمع وان اريد الجمع  
 فيخرج المشتهى فلا يصح جعل قوله مشتهى او مجموعا حالها وحاصل الجواب ان  
 المراد مدلول هذه الصورة وهو اعم منها قوله هى المصيب فيه اشارة الى ان  
 الاضافة بيانية فلا يتوهم اللامية لاصالتها قوله دال آه فيه ثبات لتبدل  
 الدلالة ثبت الاختلاف المحكم في الدال ان قلت آه يعنى في وضع الاعمال  
 واما كان الاعراض ناقضا على الشمول بالصورة المذكورة كانت بصورة  
 وليلا فلم يجيب ن منعه باحتمال باعتبار تحقق عوامل مختلفة فلما ير د ان الجيب  
 مستدل الاثبات الشمول والاحتمال كيف للنازع لانه قوله سبق بالكسب  
 اى بجنبه فلما ير د ان تحقق عاملين مغنيين متتبعين في تركيب احد للزوم



لو ارد العليتين المستقلتين على معناه واحد وهو قوله عالمان مختلفان في  
 العمل بينهما مع العال الفعلي الظاهر فلا يرد ان الحكم هو اختلاف باختلاف القول  
 وتحقق العالمين لا يتلزم اختلافهما قوله واجب آه دفع ذلك التوجه وحاصله ان  
 العال المعنوي ليس محله الا الرفع واجب بان مراده بالعال المعنوي باليعتم  
 من لفظه و مرادنا بالعال المعنوي باليعرض من غير استنباط من شئ فلا تناقضات  
 قوله حاصله انما في ذلك ليلا يرد ان جواب الشبهة اعني تغاير الحكمين لا يرفع  
 السؤال اعني انهم على الشمول لانه انما يدفع باثبات الشمول لا باثبات تغاير  
 بين الحكمين وحاصل الجواب ان مقصودنا منع لزوم الشمول وهو يدفعه وبما يقتضيه  
 التغاير فهو تهديد قوله ان قلت آه يعني في دفع الاعتراض بان المراد بالاختلاف  
 هو الاختلاف في احد الازمنة ولا شك في كونه شاملا لجميع افراد المعرب لان  
 ما يتركب ابتداءا يتخلف آخره في وقت التركيب ثانيا وثالثا قوله وان لم  
 يكن قبل تقيده لان المتبادر من اختلاف آخر المعرب اختلاف آخره في  
 وقت كونه معربا لما تقر ان تعلق الفعل بما فيه معنى الوصفية دل على تقدم الاتصاف  
 على التعلق وعلى لزوم التعلق بالاتصاف ولا شك في عدم لزوم الاختلاف في  
 وقت كونه معربا مع كل معرب واما اذا قيد الاختلاف بوقت ما فهم منه ان  
 الاختلاف في وقت بالازم مع المعرب ولا شك في صدقه لان صدقه  
 المطلقة المنشأة لا يقتضيه صدق الحالى وقال الفاضل ان لزوم الاختلاف  
 المطلق يقتضيه عدم انفكاكه عنه في شئ من الازمنة وهو مفارق عنه في زمان  
 التركيب اتمه ان الاختلاف المختلف باحد الازمنة فانه يقتضيه عدم انفكاكه  
 عنه في جميع الازمنة اقول قوله لزوم الاختلاف المطلق يقتضيه عدم انفكاكه عنه  
 في شئ من الازمنة انما يصح لو كان مدلول المطلقة الدائمة وهو محال لما تقر ان



التقضية الحالية عن الجمعية مدلولها المطلقة العامة والمطلقة العامة اعم من المطلقة  
 المنتشرة وزوم الاخص مستلزم للزوم الاعم فكيف يصح القول بلزوم الاول دون  
 لزوم الثاني قوله عن الظاهر لان الظاهر من القضية الحالية عن الجمعية المطلقة العامة  
 اما المطلقة المنتشرة واما التقيد بوقت كونه معربا فيضم من تعلق الاختلاف بما فيه  
 وصفية فلا يكون غير ظ قوله بلا ضرورة اه انما قد ذلك ليلا يرد ان الصرف عن  
 الظاهر قد يكون للضرورة فينتج ان يكون له كمال الجواب انه لا ضرورة له لان  
 الحكم قد يكون غير شامل قوله غير لازم اه لان صدق المطلقة المنتشرة يتوقف على صدق  
 القضية في شئ من اللازمه فاذا لم يتحقق هذا في الصورة المذكورة لم يتحقق ذلك قوله  
 نعم اه اشارة الى جواب اصل الاغراض وحاصله ان المراد بالاختلاف هو قابلية  
 ولا شك في كون القابلية لازمة لكل معرب وان قلت لما كان هذا الجواب  
 دفع نقض فلم تركه ثم قل ان خلافا المتبادر لان المتبادر من المطلقة  
 المطلقة العامة لا يمكنه هذا مع قوله ولما كان قوله قيل اه جواب آخر لا يصلح لان  
 وحاصله وان المراد بالاختلاف الاول التغير عن حالة سابقة سواء كانت اعم  
 او بنائية وباختلاف العوال وجودها بالتجريد عن التغير عن الحال السابق وبالعمل  
 جنباً لا لبطاين اللام معنى الجمعية فيكون التقدير هكذا وحكمه تغير عن حالة سابقة بوجود  
 العامل فان قلت لما كان المراد باختلاف العوال الوجود فلم عبر بالاختلاف  
 دون الوجود قلت لرعاية المشاكلة بالاختلاف السابق وهو ان يعبر عن معنى  
 بلفظ مجاورة الى هذا اشارة بقوله وقد عبر بلا اه قوله ولا يخفى اه ما بعد الاول  
 فلان المتبادر من الاختلاف بعد كونه معربا فيشور للتغير عن الحالة البنائية خلافا  
 لما بعد الثاني فلان التجريد خلاف الظاهر واما بعد الثالث فلان اللام مطلق  
 الجمعية اذ لم تدل قرينة على ارادتها ليس كذلك لان الاختلاف لا يكون



اللابين المتعد فيكون قرينة الجمعية قوله بل من خواصه الاضافية كلمة بل للترتيب  
 بان يكون المعنى لا يكون من خواصه شاملة بل من خواصه الحقيقية لانه من خواصه  
 الاضافية ويحل ان يكون للاضراب عن التقي بانه من خواصه شاملة وعلى كل تقدير  
 فيه دفع لما يرد من ان حكم الشيء مختص به وهذا الحكم ليس مختص بالاسم المعرب جو  
 في الفعل المضارع وحاصل الدفع ان الحكم قد يكون خاصة اضافية وهك  
 قوله ولذلك آه اى ولاجل ان هذا الحكم خاصة اضافية والمتبادر من لفظة انما  
 الحقيقية لم يقل خاصة قوله لا يخفى اه انما قد ذلك ليلاير وان مدلول اختلاف  
 الآخر الفعلية مطلقة وهو لا يقتضيه صدق الحالى فيكون الاختلاف في وقت كونه  
 شاملا للصورة المذكورة بعد التركيب ثانيا وثالثا وبالجملة انه فرق بين التمثول  
 واللازم بان الاول عبارة عن عدم خلو فرد عنه والثاني عبارة عن عدم خلو  
 فرد عنه في وقت عنه فهذا الحكم وان لم يكن لازما لكل معرب لكنه شامل وكلامنا  
 فيه فلا يصح القول بكونه غير شامل وحاصل الجواب ان التمثول للصورة المذكورة  
 على تقدير تحقق التركيب ثانيا وثالثا وحصل ان هذا الحكم غير شامل على تقدير عدم  
 تحقق التركيب ثانيا وثالثا في شئ من الازمنة ولا شك في عدم التمثول على هذا  
 لتقديره وما قررنا من الفرق بين التمثول واللازم ظهر عدم المناجاة بين كون  
 الاختلاف الآخر في وقت كونه معربا شاملا وبين كونه غير لازم ثم التمثول انما هو  
 في اختلاف الآخر في وقت كونه معربا والاختلاف في جميع اوقات كونه معربا  
 فهو ليس شاملا كما انه ليس بلازم قوله وكان القرينة آه انما قد ذلك لان ذكر  
 العام والاداة الخاص مجاز لا بد له من قرينة قوله ولا يخفى بعده آه لان القرينة  
 لا بد ان تكون سابقة او لاحقة مستقلة وما سئذ كر ليس شئ منها قوله ولعلم  
 آه انما قد ذلك ليلاير وان الوزن خبر لهما قبله والتنفوين ...



كلمة براسة فكيف تشبيهه ايض النون تجمع مع اللام واما التثوين فكلما وحاصل  
 الجواب ان حيثية التشبيه في بعض الاوقات والامور كوقت الشكارة السقوط  
 بالاضافة قوله اي تحوله اه انما قد ذلك ليلا يرد ان الاختلاف لا بد ان  
 يكون فاعله متعددا لفظا او معنى وه ليس كذلك لان في الاختلاف الداتي  
 وان تعدد الامر معنى لكنه ليس بمتعدد لفظا وفي الاختلاف لصفة الآخر  
 ليس متعددا لفظا ولا معنى وحاصل الجواب ان المراد بالاختلاف التحول  
 وهو لا يقتضيه تعدد الفاعل بل يقتضيه شيئين ليكون احدهما منقولاً منه والآخر  
 منقولاً اليه وقال الفاعل في فائدة التفسير ان نسبة الاختلاف الى  
 الطرفين على السواء فان كان الاسم في احد الطرفين معرباً لزم ان يكون  
 في الطرف الآخر كذلك فمما للتكم فينبغي ان يكون زيد في حال عدم التركيب ايض  
 معرباً بخلاف التحول انتهى حاصله اقول يقال اختلف زيد فمراد مع عدم  
 مشاركتها في الاوصاف فدعوى الاستواء فضول لا قول قوله كونه معرباً يعني  
 صلاحية وجود الاسباب على طور العلامة او وجودها بالفعل على طور اللفظ لانه  
 من مواد انقص قوله في الحاشية اه انقص منه ترجيح الجواب الثاني وكون الاول  
 محذوفاً في قول العاقل الذي يكون على حرف واحد وما قال الفصل ان الحاشية  
 بخلاف اشرح فلا حقيقة لان اشرح لا يدل على اولوية الجواب الاول ومدلول  
 الحاشية هو عدمها فلما تنافي قوله فالاولى اه انما لم يقل فالصواب لان  
 مقابلة الخطاء والجواب الاول ليس كذلك لانه يجوز ان يخرج العاقل المركب  
 من حرفين فصاعداً او يقتضيه ايض والعاقل الذي يكون بحرف واحد يختص  
 كلمة ما وصف المعربة بالسبيبة القريبة الا انه تكلف فلم يكن اولى بل الاولى  
 هو الجواب الثاني لخروج الكل بقيد واحد قوله الموكلة يعني صورتها او الوصول



الله منى وهو في قوة النكرة او اشارة الى تجويز الاحتمال الآخر اعني الموصولة  
 فلا يراد ان تفسيرها بالنكرة اعني حركة او حرف مناد على انها موصوفة فكيف  
 يصح اطلاق الموصولة في الحاشية قوله ولك آه جواب ثان يعني ان كلمة ما  
 عامة والعامل والمقتضى وكذا وصف المعربة خارجة يجعل الباب للاستعانة بها  
 تدل على ان الاعراب الذي يكون آله للاختلاف والعامل ليس بالآلة  
 لانهم جعلوه موثرا في الاختلاف لا آله له وكذا المقتضى ووصف المعربة  
 بآلة في وسط الاعراب بينهما وبين الاختلاف والآلة لا توسط شيء بينه وبين  
 ذمى الآلة الا ان المحشى لم يذكر اخراج وصف المعربة في الجواب بظهوره ولما ثبت  
 ان آله ليس علة موثرة آه يعني انما قلنا ان العامل مثبته ولم نقل انه علة  
 لان العلة الموثرة في الحقيقة المنكلم والعامل علامات تأثيره قوله ولا يخفى اعراض  
 على استدلاله لاجابة الى اخذ سببية القربية في دفع النقوض لانه يدفع بجواب محيل  
 يدل من تمام الحد وقيد المحر جا لواء ينقض فلم لم يفعل كذا مع انه حسن لسلامته  
 عن التكلف قوله لكن آه جواب له وحاصل ان استيعاب المعنى في محل ليدل خارجا  
 عن الحد قوله السببية اجزاء ما آه يعني ان العلة التامة عبارة عن جميع ما  
 يتوقف عليه اهم باعتبار الكثرة المحضة بدون اعتبار التشبيه الاجتماعية والكثرة  
 المحضة عين الاحاد سببها سببها وقال الفاضل ان العلة التامة ليس  
 لها سببية اصلا وان سلمنا سببها عين سببية الاجزاء من جواب المحشى جواب  
 على تسليم وقال في دليل عدم سببية العلة التامة انها ليس بتقدمة على امر  
 واسبت لا يكون الا لك لا عدم تقديمها فلانها عبارة عن جميع ما يتوقف عليه  
 فالامادة والصورة من جعلها فتوقفت على اهم لازم تقدم مجموع الامادة والصورة  
 عليه بل هذا الاعمى فيلزم تقدم شيء على نفسه انتهى حاصله اقول ان العلة



التسمية عبارة عن الكثرة المختصة فقطعها انما يستلزم تقدم المادة والصورة  
 باعتبار الكثرة لا باعتبار الاجتماع والبطون هو هذا اذا كان فائز يلزم تقدم شيء على نفسه  
 كما ذكرنا من عين الكثرة لا اجزاء ولا بطون ان كانا جسيمات بنيت بسببته الاحاد <sup>علا</sup>  
 قوله من قريب بعيد المركب منها ليس بقريب لان المراد بالمركب الكثرة المختصة وهي  
 ليست بقريبة ولا بعيدة قوله لزوم ان لا يتحقق اه فهم المقرض ان سبب القريب يستلزم  
 السبب لو كان الاعراب سببا قريبا للاختلاف لزوم عدم تحقق الاعراب بدون الاختلاف  
 واتالي بالتحقق الاعراب دون الاختلاف في الصورة المذكورة وايضا ان حملها  
 على سببته القريبة يستلزم عدم جارية التعريف فكلما لم يحتش ابطال الحمل الاعراب  
 سببا قريبا لاستلزام عدم تحقق الاعراب بدون الاختلاف وعدم جارية التعريف  
 وبطلانها فالاقصاء على عدم جارية التعريف كما وقع عن الفضل في قصير قوله  
 لانا نقول اه حاصله ان سبب القريب لا يكون بينه وبين سببه سببه يستلزم  
 سببه فالاعتراض غير وارد وقوله بدل ما اختلف اه لان صبغة الماضي تدل على  
 تحقق الاختلاف مع الاعراب وليس يلزم بخلاف صبغة المضارع فانها تدل  
 على تحقق في الازمنة الآتية فالانسان في تلك قوله لم يرداه يعني ان يصنع  
 يستعمل في التعريفات مجردة عن الزمان فيكون الكل سواء قوله ان يحجب  
 اليه عن سوال الذي يريد على كون الاعراب سببا قريبا بان المراد بالاختلاف  
 التحول عن حالة الى حالة ولا شك في صحة في الاسم الذي ركبت متبادر فيكون  
 الاعراب مستلزما للاختلاف فيثبت ما فهمه المقرض قوله من عدم الدلالة فان  
 واذا هو كذا في وقت التركيب على الفاعلية وفي عده لا قوله ومن علامته  
 الى علامته فان عينا في مسلمين بعد الجار علامته للضاف اليه وبعد انما صلب  
 علامته للمفعول وكذا افتحاح قوله علامته الامر من فان الفت المشيئة علامته في



وقت عدم التركيب وله وللفاعلية في وقت قوله غير مرضي لانه قهرا الاختلاف  
هو التحول من حركة او حرف الى غيره فالجمل على المعنى الاعم منه خلافاً لقوله فان  
المبتداه لان الحكم اذا تعلق بما فيه وصفيته فهم منه ان التعلق بعد الانضمام كما مر  
مراراً قوله وان تحول اه انما ذلك ليلا يرد ان المبتداه من الاختلاف هو  
اختلافه بعد كون الاسم معرباً والاختلاف الحاصل بحركة غلامى ليس بعد كونه معرباً  
لانه اختلاف من الوقت الى التكون فيخرج بحل الاختلاف على المعنى المبتداه فلا  
حاجة الى قيد الحيثية وحاصل الجواب ان الاختلاف الحاصل بحركة غلامى اذا  
كان من حالة تباينة فهو خارج بالمعنى المبتداه وان كان من حالة اعراضية  
فهو خارج بمقتضى الحيثية ولا يرد على المحشى ان المناسب كقوله فيا فى مواضع  
الوصلية لان قيد الحيثية يخرج تلك الصورة فقط لا لها وبغيرها ومفاد كلمة ان  
التعظيم واذا ليس به فالانطباق التبدل ويمكن ان يجاب بان ذكر ان باباً  
الى مطلق الخروج لا بالنسبة الى الخروج بالحيثية فيكون المعنى ان حركة غلامى  
حاجة وان تحول من الاعراب ففي هذه الصورة بقيد الحيثية وفي غير ما بالمتحيز  
المبتداه وانما قوله حركة نحو غلامى ولم يقل نحو حركة غلامى ليشمل اليباء قبل ياء  
المتكلم في نحو مرات بسطة لانه اعراب فيكون خروجه مضراداً بالياء في حالة الرفع فهو  
وان كان ليس باعراب لكنه خارج بالحيثية المذكورة لان المراد بحركة نحو غلامى  
الشيء الذى جئ به لاجل مناسبة ياء التكلم فيشمل اليباء في حالة الرفع في جازى  
سلياً من قال ان المناسب نحو حركة غلامى لم يأت مناسبة قوله وكذا خرج  
جاء الجواراه ولما ورد الاعتراض بالحركة المناسبة والجواراه ايضا وذكر ان  
الاول دون الثاني للاتحاد الجواب ذكره المحشى لانه ايضا من مواد انقضاء بغية  
تعريف الاعراب وحاصل الجواب انه ايضا خارج بقيد الحيثية لان كسرة اللام



في حكم ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه مجاور لمجاور اعني روسكم ولما  
 لم تكن الكسرة اعرابا لم تكن جوابا لان انتفاء العام مستلزم لانتفاء الخاص فاطلاق  
 الجوايف بطريق التشاكك اعني تسمية اشئ باسم مجاوره اعني الكسرة في روسكم قوله  
 واما الحركات اه انما قد ذلك ليلا يروا انه غير مانع لصدقه على حركات ما قبل تار  
 التانيث واثابه مع انها ليست باعراب لما تقر ان الاعراب جارية على هذا الادب  
 او عينها **ومحل** الجواب ان تلك الحركات خارجة بوجه الضمير الى المعرب لان  
 بها يختلف آخر ما قبل الادوات وهو ليس بمعرب وان قلت انه قد تقر فيها  
 سبق ان امثال ضاربه في حكم كلمة واحدة في جريان حاله واحدة فاقول كقول  
 ما قبل الادوات مبنيا وجريان الاعراب عليها هم ما سبق قلت في الجواب  
 عن الاصل ان هذا الحركات خارجة بقيد النحيثية قوله لوجوده آه يعني ان الحركة  
 مقدرة على العاقل تكون مقدرة على النحيثية لانها بعد العاقل ثم تخصيص العاقل  
 بالجرح تعينه للدلالة على من زعم ان اعراب غلام في حاله الجرح لفظا ما يكون  
 الكسرة اعرابا ومحل الرد ان الاعراب انما يكون بالعاقل والكسرة مقدرة عليه  
 يكون اعرابا قوله في الصورة يعني في صورة جوار لانه انما موجود قبل العاقل  
 فلو كان اعرابا لم يكن لك قوله يعني يقوم به فيه إشارة الى ان المراد بالمعاني  
 القائم بالغير لا ما يقصد به شئ لانه لا يستلزم الاعتقاد والقيام بالغير فلو اخذناه  
 لانياسب سياتي من كون المعاني معنوية وقاية لمسلم قوله معطوف اه انما  
 قد ذلك ليلا يثبوتهم انه معطوف على انفي فيكون المعنى الاثبات فلما يصح قوله  
 فانه بعيد قوله في الاسماء بقرينة البحت انما قيد بذلك ليلا ينقض بالفعل  
 المضارع لان وضع الاعراب فيه ليس للدلالة على المعاني لان الدلالة عليها  
 فرع وجودها واذ ليس فليس قوله وتيفر به اه انما قد ذلك ليلا يروا ان الدلالة



على المعاني يكون باعواب احد انهم فلا حاجة الى التثليث وحاصل الجواب ان  
التثليث توصيح المعاني ان قلت ان التوضيح يحصل بالعامل ايضا فلا حاجة  
الى التثليث قلنا ان العامل لا يفيد التوضيح في كل المواد كما في ضرب موسى عليه  
السلام قلت ان العامل مع القرينة يفيد فلا حاجة الى التثليث بل قوله  
وذلك آه انما قد ذلك ليلا يرد انه لم يكتفى في توضيح المعاني بالقرائن وحاصل  
الجواب ان المعاني مقصورة فينبغي ان يكون موصفيها لارثته والقرائن ليست كذلك  
فلذا لم يكتف بها قوله اذ لا نظراء فان استظهر بيان المعنى العرفي ولا يتعلق له  
بالوضع اصلا وفي التصريح بالتعظيم اشارة الى وجه كونه في غاية بعده قوله  
لكان الاعراب آه لانه هو الدال على المعاني وهو على هذا التقدير الاختلاف فيكون  
الاعراب ايها كقول وفي غيره من كتب الجمهور لا يسمو صرحوا الاعراب بانه انما  
قوله اللهم حاصله ان الدال هو الاعراب الا انه لما كان والابا اعتبارا لا حكمة  
صحيحة الدلالة اليه ولما كان اسما محتملا لظهور اشارة الى صفته بصيغة التثنية  
قوله ووجه ذلك آه انما قد ذلك ليلا يتوهم انه لا بد من اسما من علاقة ولا  
علاقة آه حاصل الجواب ان الصفات المعاني بالمعتورة دل على ان  
المدلول هي من حيث الاعتوار والاختلاف ولا شك انها من هذه الحقيقة بل  
للاعواب من حيث الاختلاف لا من حيث الذات فمع نسبة الدلالة اليه  
مقصود من الترويض ان المدلول ان كان بنفس المعاني وقيد المعتورة  
بيان الواقع فالدال عليها نفس الاعراب الى هذا اشارة بقوله او ما به انما  
وان كان المعاني من حيث الاعتوار ويكون الصيغ لا حراز فيكون الدال  
عليها الاعراب من حيث الاختلاف والى هذا اشارة بقوله ليدل الاختلاف  
ولما كانت الاول غير مضمون الفائدة في التقيد اطراه ثم قوله واما آخرت

فلا يقصود به التوضيح  
من غير حاجة الى شيء  
فارجع من الاسماء  
بالتثليث وحاصل  
قوله في الاسماء



آه وجه للعدول عن تعريف بعض المتأخرين للأعراب باختلاف آله قوله الوجود  
 آه لان العلامة بالظهور في العلامة والوجود في الخارج اقوى في ذلك انما  
 ثم ان الاختلاف ليس بوجوده نسبة وكل نسبة لا تحقق لها الا في الذهن  
 قوله من حركة لان الاختلاف من خواص المعرب ما يختص به هو التحول من  
 حرف او حرف او حركة دون التحول مطلقا لان التحول من السكون الى الحركة  
 يتحقق في ابني اللفظ كما في غلام في قبل التركيب قوله ركب اولا لعدم التحول في  
 من حرف او حركة بل من سكون الى حركة قوله ويكون آه دليل ثالث للعدول  
 لكن لما ورد عليه ان الاعراب عبارة عن اوضح الاختلاف وان لم يكن موضحا  
 بالادلة لكنه موضح بواسطة ما به الاختلاف فكيف لا يصح اطلاق الاعراب عليه  
 الى ضعف بصيرة التمرير قوله قال الشيخ الرض دليل لنسب المتأخرين **حاصل**  
 ان الاعراب ضد انباء وهو عدم الاختلاف فينبغي ان يكون الاعراب بنفس  
 الاختلاف ليثبت التقابل ثم المراد بالضد التقابل لا المعنى الاصطلاحي فلما  
 سري وان الضد ان الوجوديان اللذان لا يجتمعان في زمان واحد في مكان  
 واحد من جهة واحدة والبناء ليس بوجودي لانه عبارة عن عدم الاختلاف  
 فكيف يصح اطلاق الضد عليه قوله وفيه نظرا آه وحاصله ان في المعرب  
 اختلاف وسببه الاول ليس بصالح لان يسمى بيا الاعراب فتعين التماثل  
 المعنى فانه ليس فيه الاعداد الاختلاف فتعين لان يكون بنارا قوله لا يناسب  
 اى على الوجه الاول من ان الاختلاف ليس بوجود قوله بل لا يصح اى على  
 الوجه الثاني من ان الاختلاف هو التحول قوله اى البقاء آه انما ذلك لئلا  
 يرد ان المنه يقتل الاعراب المحل فكيف يصح القول بعد الاختلاف في  
**حاصل** الجواب ان المراد بعدم الاختلاف البقاء على حاله واحدة والآخر



المحل انما يوجب الاختلاف في النسبة فلا ينافي في عدم الاختلاف بهذا المعنى وتحمّل  
 ان يكون كلام المحشّ إشارة الى ان العدم في البناء في التعبير لا في المعبر عنه باعتبار  
 فيكون تقييما لقضاد الاصطلاح فيكون كل من الاعراب والبناء وجوديين فلا  
 يراد السؤال الذي مر ذكره فتذكر قوله اذ لا حاجة اه انما قد ذكر ذلك ليلا يثبوت ان  
 عدم الاختلاف محتاج الى سبب فكيف يصح القول بعدم الاسباب في البناء  
**محل** الجواب ان عدم البناء لا يستدعي علة بل يكفي عدم علة الوجود قوله وليس  
 الحركة اه انما قد ذكر ذلك ليلا يرد ان يكون في آخره سبب لعدم الاختلاف  
 فكيف يصح القول بعدم سبب البناء **محل** الجواب ان يكون ليس بسبب  
 لعدم الاختلاف لان سبب الشيء ما يقتضيه وكونه لا يقتضيه عدم الاختلاف  
 قوله والتقابل اه انما قد ذكر ذلك ليلا يرد انه لما كان الاعراب عبارة عما به اتصفا  
 والبناء عن عدم الاختلاف فلا يكون بينهما تقابل لعدم التقابل بينهما بان يكون  
 احدهما رفعاً للآخر **محل** الجواب ان الضروري هو التقابل مطلقا لا كون  
 احدهما رفعاً للآخر والقدر المذكور كاف في سطر التقابل قوله قال شيخه اه فيه  
 إشارة الى ان في تفسير المعاني بقوله يعني الفاعلية اه روي عن الرضوي ووجه  
 الرد انه لا وجه على طور الرضوي لكون الفاعل اصل المرفوعات لاستوار الكل  
 في كونه عمدة وكون المفعول اصل المنفوعات لكون الكل مساوية في لفضية  
 قوله كما توهم بعضهم اه فيه إشارة الى ان قول الشيخ على صيغة اسم الفاعل  
 روي عن الفاضل البغدادي حيث قد ان المحورة على صيغة اسم المفعول  
 وجه الرد ان التوصيف بالاعتراف ليس الا لان المعاني تقتضي الاعراب  
 باعتبار هذا الوصف ليكون في التقييد فائدة وذلك الوصف انما يقتضي العلامة  
 اذا كان مخاه كون احد المعاني طاريا لان الطاربي لا بد له من علامة



وهذا المعنى الثابت على تقدير الكسر فتختص الكسر والنقل عن لم سلمه ايضاً بواقفها  
 واما على تقدير انفتح فيكون المعنى الوصف كون احد المعاني مطرد عليه وهو لا يقتضي  
 العلامة فعمل تقدير الفتح لا دخل له في اقتضاء الاعراب فلا يكون في التقيد فائدة  
 قوله وكون احدهما فيه اشارة الى ان مقتضى لاخت العلامات هو تعدد المعاني  
 مع طريايها ولزوم طريايها فلا يرد انه لو كان الطاري مقتضياً لاخت العلامة  
 فلم لم يعين الاعراب علامة كون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره وحاصل  
 الجواب ان مقتضى العلامة هو تعدد المعاني ولا تعدد ايضاً لا يرد انه لو كان الطاري  
 يقتضي العلامة فينبغي ان يقرر الاعراب علامة كون الشئ مثني او بكراً ومصغراً  
 او مضافاً وحاصل الجواب ان مقتضى لاخت العلامات هو لزوم الطرياي <sup>طرياي</sup> <sup>طرياي</sup>  
 الاشياء ليس بل لازم بالنسبة الى المفرد فيكتفي فيها بعلامة غير حقيقة كتغير حقيقة  
 للمصغر والمكبر وزيادة حرف للشئ والضم كونه اخرى للمضاف فهو كونه احداً  
 اشارة الى تعدد المعاني وطريايان الى طريايها وابد الى لزوم طريايها وهذه الامور  
 الثلاثة يتضح من كلام الرضي حيث قد يطرأ بعضها على بعض فيفهم منه تعدد المعاني  
 وقد وان كان الطاري اللازم احد شيئين او الاشياء فيفهم منه التعدد وطرياي  
 ولزومها من قوله ويرشدك آه قوله ومن ثم اى ولا جمل ان الطاري لا يرد  
 من علامته قوله فيما تركب منه ومن غيره ان كان المراد بالعمدة هو العمدة  
 في نفسه بان يكون ركن للكلام فالمراد من الغير هو مطلقه لان الفعل سوار كان  
 مع الاسم او الفعل طرف ركن للكلام وان كان المراد العمدة من الغير فالمراد  
 به هو الحرف لان الفعل ليس بعمدة من الاسم قوله بالحكمة اى الادراك الخطاب  
 للواقع قوله احث علامة آه تمكن لانه تمكن على صيغة التانيث وصفة  
 العلامة ولازمة صفة بعد صفة فيكون المعنى يطلب علامة حقيقة مهما امكن



انما اعتبر التحفيف لان لزوم الطاري عن علامته قوله ومثل هذا يسمى آه اي  
شرايط الاعمال مع تعدد ما ولزوم الطاري انما يكون في الاسم لان الفعل لم يجر  
ليس فيه تعدد المعاني لانه ليس فيها الا كون احد ما عمدة وكون الآخر غير  
عمدة وهو معنى واحد قوله فجلت آه يعني اذ القرانه لا بد من علامته خفيفة بقدر  
الامكان فطلب التحفيف بان جعل العلامة الباعض حروف المد التي هي  
احرف الحروف في نفسها وان كانت تنقل تحل الحركة او نفسها فيما لم يكن  
الا بفاض فلا يبرر وان التحفيف انما هو في الابعاض فينبغي ان يكون اعراب جميع  
الاسماء بالحركات لان التحفيف انما يطلب بقدر الامكان فبما لا يمكن هذا  
التحفيف يطلب تخفيفا نقص منه اعني حروف المد التي لم تكن زائدة والى  
هذا اشار بوضوح العلامه بالامكان قوله لم تجلب اي لم ترد على الكلمة لان  
جعل الجوزة اعرابا بتخفيف من جعله حروف زائدة والتخفيف مطلوب بقدر الامكان  
قوله ومن هذه التفسيرات اي بافكرنا من ان مقتضى الابعاض هو تعدد المعاني  
مع طريقتها ولزوم الطريان ونحوه اي انما يكون في الاسم يظهر ان الابعاض  
لا يكون الا في الاسم وفي الافعال مشابهة قوله فان اخذت شي آه انما هو في  
الاسماء وان يقتضيه العلاقة والاعلاقه وحاصل الجواب ان  
العلاقة هو لزوم فان معنى الاعتوار انما هو مستلزم للاستعداد والاستعداد  
قوله وشلا للطريان اي مثل الورد والاستعداد في العلاقة مع الاعتوار  
فلكس ان تجعل الاعتوار مستقنا للطريان ففهمه شارة الى ان مقتضى اسم من  
زيادة لفظ مثل عدم الحذف لتضمين فيما يجازه للطريان قوله مستعار للمثابة  
في اللازم اعني المناوية قوله او مجاز مرسل على من قبل ذكر الكل اعني اخذ  
وعلى سبيل المناوية واردة الجزء اعني التناوب فقط فقوله عن التناوب يتعلق



بمخروف يفتح مجازا مرسل معجزة عن التناوب فلا يرد ان الظاهر ان الجواز  
صلة المجاز فيكون المعنى مجاز عن التناوب وهو يدل على ان التناوب معنى  
حقيقه والامر ليس لك قوله الذي هو الاصل آه انما قر ذلك ليلا يرد ان  
الاعراب قد يكون نفس الآخر كما في الاسماء استتد وقد يكون ما قبله كما في المشعر  
والجمع فكيف يصح قول الشرحل الاعراب في آخر الاسم وحاصل الجواب ان  
المراد بالاعراب الاعراب الذي هو الاصل اعني الاعراب بالحركة ولا شك في  
حصوله في آخر الاسم او نقول ان المراد بالاعراب مطلقه الا ان المراد بالاعراب  
اعم من ظرفية المحل للحال كما في الاعراب بالحركة ومن ظرفية الجزئية للكل كما في  
الاعراب بالحرف لكن يرد عليه ان اعراب المثنى ليس متحقق في الآخر كطلا  
والخوين الا ان يحاجب ان الوزن كالنوين بمنزلة كلمة بينهما فيكون  
الاعراب في الآخر بالخواتم الثاني او يحاجب عن الاصل بتقدير المضاف في  
انظروا امي في جانب الآخر وذلك نعم من ان يكون نفسه او ما قبله اوفيه  
قوله لا لزوم آه يرد عليه ان موضع الاعراب بالحركة هو الآخر وموضع الوجود  
بالحرف هو ما قبله فلهذا تقدم الفرع وتأخير الاصل اجيب ان رعاية الاصل  
انما يجب بقدر الامكان والتقدير الممكن هو جعل الفرع في جانب الاسفل  
والى هذا اشار المحقق بقوله بقدر الامكان قوله امي صفة المسماة فيه  
اشارة الى ان في جعل اسم المعاني من صفات المسماة على الرضى حيث جعلها من  
صفات الدال وذلك النزاع بناء على النزاع في تفسير المعاني فان فسرنا بتفسير  
اسم فقه من صفات المدلول وان فسرنا بتفسير الرضى فقه من صفات الدال  
فتذكر ما سبق ثم ترديد المحشى بين اسمي المدلول للتبيين على اتحادهما فيجوز ان  
يرجع ضمير صفة الى اسمي فيكون المعنى صفة المسماة الى المدلول فيكون المعنى



صفة الدلول فالترديد في ارجاع الضمير قوله بعد الموصوف آه لان  
الدال على الوصف تابع له وهو متأخر عن الموصوف فيكون الدال عليه ايضاً  
متأخر عنه قوله فلم يتأخر الدال آه لان الدال على الموصوف هو مجموع الحروف  
فقدومه انما يكون باعتبار جميعها ومن جعلها الآخر وهو لا يتقدم على نفسه وعلى ما  
سعه فلا يتقدم المجموع اليه قوله لا يجاب آه رد على من اجاب عن الاعراض  
بان المراد بيان حال الاعراب الاصلية اعني الاعراب بالحركة والمراد بالتأخر  
التأخر الذاتي ولا شك في ان الحركة متأخرة بالذات عن الحرف ووجه  
الرد ان التأخر الذاتي لازم لها من اوصفت وان كانت في الاول في اللفظ  
فلا يتعين الموضع ولتقم بهذا قول كما ذكر من الاصلية قوله لكنها آه انما قد  
يلما يروا انه لما كانت الحركة بعد الحرف فلم يقل هنا معه وحاصل الجواب ان  
توهم المعية لكثرة الاتصال قوله واذا اشبهتها آه تأييد للبعدية يعني ان  
لك الحركات اذا ظهرت ظهوراً كاملاً صارت بعد الحرف باليقين فكذلك في حال  
عدم الظهور الا انها في هذه الحالة يتوهم المعية لكثرة الاتصال قوله ويمكن  
آه جواب بتقييد التأخير بقيد الامكان والامكان في الاعراب بالحركة دون  
اعداه قوله او التأخر آه جواب ثالث بتقييد التأخير بما بعد الحرف الاخير  
ولما كان الجوابان مبنيين على التقدير وهو خلاف الاصل يشار الى ضعفها  
بلفظ يمكن قوله فان التأخر آه انما قد ذلك ليلما يروا ان الحرف الاخير متأخر  
من مال الموصوف فكيف يتصور تقدمه على دال الصفة بدون جزياء وحاصل  
الجواب ان نسبة التقدم اليه مجاز باعتبار اكثر اجزائه قوله ليصح الحمل آه فيه  
اشارة الى ان مقام اسم من زيادة ثلثة ورفع ما يرد من ان حمل رفع على  
انواعه حمل مفرد على متعدد فلا يصح قوله مقدما هي سبب المعنى واما السبب



متأخر عن الحمل لان العطف لا بد فيه من مشاركة في الحكم فيقضى سبقت  
 وان كان في المحاط متأخر عن العطف فعلى هذا مجموع الامور الثلاثة  
 جزوا واحدا بحسب المعنى واما بحسب الصورة فكلما جز على حدة قوله اعرابية أه تعميم  
 لغير بناءية يعني ان الغير البناءية على نوعين اعرابية وغير اعرابية وان كان  
 غير الاعرابية اعم من غير البناءية لكن لا بأس به — لان قسم مجموع غير البناءية  
 غير الاعرابية لا غير البناءية فقط لان القسم لحوظ في الامتياز فاما الفصل انه  
 تعميم للحركات بعد تعميم لان غير الاعرابية تشمل البناءية فهو بعد هو قوله عموم  
 من وجه لتحقيق الاول بدون الثاني في ضمة تفل والثاني بدون الاول  
 في واو ابوك وتحقيقهما معا في ضمة زيد في جاري زيد وفتح البوات في ضم  
 الشفتين فلذا اسمى ضمة ويتبعها فلذا اسمى رفعا وفتح عليه حال البات  
 قوله اى اقت اه فيه إشارة الى ان الضب متعدى فلا يتوهم كونه لازما  
 حتى لا يصح تعدية بدون حرف الجر قوله وخففة فلذا اسمى الحركة الاعرابية  
 جرا وخفضا قوله لكسر الشئ أه يعني انما سميت الحركة البناءية كسر المشاركتها  
 في الميل الى الاسفل قوله قطع الحركة الا انه بعيد ما سبق من ان معنى  
 حرف اثره الجزم لان يجزم انقطع قوله عند البصرية انا قد ذكرك ليلا  
 يريد ان الكوفية يطلون كل الاقارب في كل الحركات فلا يصح النفي و  
 حاصل الجواب ان النفي عند البصرية قوله بل في الحركات أه انا قد ذكرك  
 ليلا يريد ان قولهم يدل على انها مستعمل في الحركات البناءية فينبغي  
 ان لا تستعمل في حركات الاوائل والاواسط قوله بالقرينة انا قد ذكرك  
 ليلا يتوهم صحة الاستعمال بدون قرينة قوله اذا كان الاسم أه يعني ان الظاهر  
 الحكم ما يشارك الفاعل في هذا الوصف واما جعلنا الفاعل اصلا مع كون



الكل عمدة لانه عمدة من كل وجه حتى لا يجوز حذفه بخلاف باقي المرفوعات  
 فانها ليست كذلك قوله لكن آه انا ثم ذلك ليلا يروا ان هذا الوصف لما يستند  
 الرفع فينبغي ان يكون اسم ان مرفوعا لكونه عمدة ويستند عا الوصف الرفع  
 يعلم من ان كلما يشارك الفاعل فيه يكون علم الرفع هو الوصف فقوله وهذا  
 الوصف تعليل لكونه شاركا للفاعل في الوصف مرفوعا والتقدير بهذا و  
 انا جعلنا المشارك مرفوعا لان هذا الوصف يستدعي الرفع قوله هو الحق لانه  
 ح يكون الرفع علامة لكل المرفوعات بالاصالة وذلك حق بديل استوار  
 الكل في استعمال الرفع فيه بدون التفاد في التبادر وهذا وجه بعد ما قيل  
 من ان الرفع في الفاعل بالاصالة وفيما عداه بطريق الاستعارة لان  
 علامتها عدم التبادر عند عدم القرينة وهو ليس به قوله نعم بيان لنتار  
 غلط الفاعل بانه لم يفرق بين كون الرفع احق في الفاعل لقوة الوصف المستند  
 له وبين كونه اصلا فيه والمتحقق هو الاول دون الثاني قوله المحصلة آه انا  
 قدما ليلا يتوهم انه اذا كان الارتفاع نسبة فلا وجه لا يرا دلتا والفي ان شئ  
 المنسوبات الى الفاعل والمفعول هو الفعل بطريق الصدور والوقوع مع ان الرفع  
 والنصب ليس بعلامتين له فاذا قدر المحصلة يكون التار تانيث الموصوف  
 ويكون شئ المنسوب هي فضلة الفاعل والمفعول اعني كون شئ عمدة وكونه فضلة  
 ولا شك ان الرفع والنصب علامتهما لهما قوله بحسب المعنى آه لان معنى كلامهم  
 ان الرفع علامة لكون شئ فاعلا حقيقة ادعيا بان يكون عمدة فالحال  
 ان الرفع علامة لكون شئ عمدة وهذا بعينه قول من جعل الارتفاع للنسبة وانا  
 قيد الاتحاد بالمعنى للتخامر في التعبير قوله وتوجيه الشرح آه انا قد ذلك ليلا  
 يروا انه لما كان المال واحدا فلم يجعل اسم الارتفاع للنسبة وحاصل الجواب



ان توجبه الشرح اقرب لان المعنى المصدرى ليعنهم من غير احتياج الى التقدير  
 بخلاف المعنى النسبي فانه محتاج الى تقدير الموصوف وتخصيصه قوله وذلك  
 انه تفسير للمفعول المحكى يعنى ان المفعول المحكى ما يكون مشاركا للمفعول المحقق في  
 الفصلية قوله بقرينة المقابلة اه انا قد ذكرنا ذلك ليلا يرد ان الاضافة كما تكون  
 بمعنى كون اشئ مضافا اليه فكذا تكون بمعنى كون اشئ مضافا فلا وجه لتعين  
 الاول وحاصل الجواب ان المقابلة قرينة له لان المضاف قد يكون فاعلا  
 او مفعولا فلا يكون مقابلا لها قوله انا لم يقل اه انا قد ذكرنا ذلك ليلا يرد ان  
 الاصل مطابقة اللاحق بالسابق وفي السابق قد اتى بالتعظيم فنتج ان يوتى  
 به في اللاحق وحاصل الجواب ان الرفع والنصب لما كانا موجودين في  
 غير الفاعل والمفعول فلا بد من تعظيم واما الجر فلا يوجد في غير المضاف اليه فلا  
 حاجة الى التعظيم قوله واما نحوه انا قد ذكرنا ذلك ليلا يرد ان الجر قد يوجد في غير  
 المضاف اليه كما في يجبك زيد وكفى بالبد فلا بد من تعظيم المضاف اليه وحاصل  
 الجواب ان الجار في هذين التركيبين لما كان زائدا فانه ليس بوجوده لم يقيد  
 بهذا الجر او لقول ان الجر وان كان موجودا لكنه ليس بعلامة لشيء يكون  
 عاملا زائدا فلا ينافي قولنا الجر علم الاضافة والى هذا اشار بقوله او كان زائدا  
 وما وقع في بعض النسخ فكان بدل او فهو سهوا والظاهر معنى او ثم ذكر كان اه لعدم  
 التصريح قوله فهم لعدم كون ذلك الجر علامة فلا يرد ان ذكر كانه دال على  
 الشك ولا شك في عدم كونه علامة فالانصب حذف كان قوله مبنى اه  
 اعترض على اسم السمع وحاصله ان الدليل لا يطابق المدعى بوثبات الرفع في  
 الفاعل المحقق والمحكى والدليل انما يدل على اثباته في الفاعل المحقق فقط لان  
 الوحدة انما يكون فيه وحاصل الجواب ان المراد بهذا ان الرفع ثبوت انما



مطلقا قليل بحسب الاقسام لان الفاعل الحقيقي اسم واحد والنصب خفيف والمفعول  
 مطلقا كثير بحسب الاقسام لان المفعول الحقيقي خمسة وقلة الفاعل الحقيقي من غير  
 الحقيقة تنبئ عن قلة المطلق عن المطلق بطريق القياس نحو الحكمين فاعطى ثقيل للقليل  
 والخفيف للكثرة غاية ما في الباب ان عبارة الشرح من قيل الاستحزام بان يكون  
 الفاعل اصرحي اعم والمفعول اخص وهكذا الحال في المفاعيل قوله ذلك دليل  
 ثمان للاختصاص وحاصله ان الرفع قوي كالفاعل فيناسبه قوله مجولا آه انا  
 ثم ذلك ليلاير وان الاعطاء يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه فلا حاجة الى  
 اللام وحاصل الجواب ان الاعطاء متضمن للجعل ليدل على ان ذلك اعطاء  
 بحسب الوضع في الكل فيثبت اصالته الرفع فيه ويجعل يتعدى الى المفعول الثاني  
 باللام قوله وكذا اليه للتبادل قوله انا احيته آه انا ثم ذلك ليلاير وان المنصاف  
 اليه فضله فيكفي في علامته لنصب فلا حاجة الى علامة اخرى وحاصل الجواب  
 ان المنصاف اليه وان كان فضله لكنه بواسطة حرف الجر فلا بد من علامة تميز  
 من فضله بلا واسطة حرف الجر واما انه فضله فلما قام الحشنة من انه اقتضاه المفعول  
 قوله وليس آه انا ثم ذلك ليلاير وان اقتضاء الفعل لشي لا يستلزم كونه  
 فضله لجزا ان يكون فاعلا وحاصل الجواب انه ليس بفاعل لعدم الاستواء  
 اليه فتعين ان يكون فضله قوله ولما كانت آه تأيد كونه فضله بواسطة حرف  
 الجر قوله ولذا اى ولا جل اعتبار العلمين قوله على لفظه واما جعل عمل الجار  
 في اللفظ لقربه قوله ويظهره عطف على جبال يعني ان اعتبار العمل لا جل مجموع  
 الحرف والفعل فاذا عدم الحرف تعين عمل الفعل قوله ثم يخرج الجرا آه انا ثم ذلك  
 ليلاير وان احتياج المنصاف اليه لما كان الاجل انه فضله بلا واسطة حرف  
 الجر فلم لم يقل المجر علم الفضله بلا واسطة حرف جر وحاصل الجواب ان الجرا



قد يكون علما للمضاف اليه من غير اعتبار الفضلة كما في الصوتين المذكورين فلذا  
 جعل المجر علما للمضاف اليه مع قطع النظر عن افضله ثم احتياج المضاف اليه  
 باعتبار انه فضلة بلا واسطة حرف جر في الجملة وان كان بعض المواد فلا يروا ان  
 احتياج المضاف اليه لما كان باعتبار افضله فيلزم ان لا يكون المضاف اليه  
 الذي لا يكون فضلة محذور لعدم علمه الاحتياج اعني فضله الى المجر قوله سناد  
 الفضلة انما يثبت بالعمل فاذا اتفق اتفق قوله كمرز يد على صنعة المجر قوله قياس  
 المستثنى اه انما ذكره في الجواب وان المجر لما كان علامته افضله بواسطة حرف فينبغي ان  
 المستثنى بالاولا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه محذور لان كل منهما فضلة بواسطة حرف  
 وحاصل الجواب ان اصل الواو العطف هو غير مختص بالاسم فضلا عن  
 الفضلة والا في غير مختص بالفضلة لوجود في اسناد اليه كالمستثنى المفرغ فيما  
 كان المستثنى منه فاعلا فاذا لم تحيض بالفضلة لم يظهر عليها وكان مدخولا كما  
 بلا واسطة فجعل المصوب علامته له قوله احتجوا به انما قر ذلك ليلا يروا ان المقم  
 بيان احوال المفعول والعامل ليس فيها ذكره فتعال بالايضه وحاصل الجواب  
 ان ذكر تعريف العامل لا جل انه موقوف عليه للمعرب وحكمه وبها مقصود ان اما توقف  
 المعرب عليه فلانه مراد في تعريفه لان المراد بالتركيب المذكور فيه تركيب يتحقق مع  
 عامله واما توقف الحكم عليه فلانه مذكور فيه قوله واما اخره انما ذكر ذلك ليلا يروا ان  
 العامل يؤثر في الاعراب اثر فينبغي ان يتقدم عليه وايضا ان الموقوف عليه للمعرب  
 وحكمه هو العامل دون الاعراب فينبغي ان يتصل بها وحاصل الجواب ان العامل  
 سبب بعيد للاختلاف الذي هو مقصود الفرض لانه مؤثر فيه بواسطة الاعراب  
 والاعراب سبب قريب لان تاثيره في الاختلاف ليس بواسطة شيء تقدم  
 الاعراب لشرفه واما قال الفاضل من ان التقديم لموافق الوضع الطبع



ففيه ان العامل ليس بموقوف على الاعراب بل الامر بالعكس فيكون تقدم  
الطبيعي بعكس ما قال قوله واما لاستيفاء آه ويل ثلثان بيان العامل وحاصله ان ذكر  
العامل للملاحظة بالعلل الاربع الاليتي هي مقاصد هذا الفن لان مقصوده رعاية  
سببية لازمة للكلمة بعد التركيب بالعامل لدفع التباس بعض المعاني بال بعض  
وهذه الرعاية مشتملة على العلل الاربع وتفضل في الحاشية قوله واما آه  
بيان لكلمة التاخير عن المعرب والاعراب بائنا من ودخل اسم بخلاف العامل  
عاملة الوجود والمماثلة مقدمة على الوجود لكونها معروضة له فكذا عليها لعل قوله  
واما تاخيرها انما ذلك ليلا يروى ان الدلالة على المعاني معلولة لمعلولها  
فينبغي ان يتاخر عنه وحاصل الجواب ان الدلالة موقوفة عليها للصورة في  
توضيحها والصورة مقدمة فينبغي ان يقدم متعلقاتها ايضا ونقول ان الدلالة  
مقصودة بالذات تقدم شرفها لكن يريد انه ينبغي تقديمها على المادة وبهوت  
ايضا لكونها وسيلتين الا ان السكينة للفار لا للفار ومقدمها قار قوله والمراد  
انما قد ذلك ليلا يروى ان التعريف غير جامع على المذهب المختار اعني مذهب  
البصريين لمخرج عامل المضارع على رأيهم لا يعم قولان ان الفعل ليس تقابل  
بطرآن المعاني عليه وحاصل الجواب ان المعروف هو عامل الاسم فلما  
صير في خروج عامل الفعل قوله وينبغي آه انما قد ذلك ليلا لان المذكور كان  
تعريفا لعامل الاسم فلا بد من تعريف مطلق العامل لعدم التقييد عنهم واما على  
مذهب الكوفيين فالتعريف جامع فلا تردد لانهم يقولون بتوارد المعاني  
المختلفة على الفعل لا تشارك الحروف الداخلة بين المعاني كلابين النفس  
واللهي الا انهم لا يخصصون المعاني بالفاعلية واخواته وهذا هو الوجه في بيان  
التوارد في الفعل قوله ما اقتضاه كمان في الاسم قوله او شبهه التام كمان في الفعل

فيكون انزال بالنسبة اليها او لا تنزل عنها



المضارع قوله وايضا المراد انما قال ذلك ليلا يرد ان التعريف غير جامع لمخرج  
 بارحسبك لانه لا يتقوم به المعنى لكونه زائدا وحاصل الجواب ان المراد عامل الاسم  
 الذي له تاثير في المعنى والبار ليس لك فلا ضمير في خروجه قوله تقدم الجاراه انا  
 قد ذلك ليلا يرد ان الجار والمجرور معمول متعلقه فحق للتاخير كما سيأتي وتقديم  
 ما حقه التاخير انما يكون المحصر كما تقرر والحصر لا دخل له في التعريف لانه تصوير محض لا حكم  
 فيه والحصر لا بد له فيه من الحكم فينبغي ان لا تقدم الجار والمجرور وحاصل الجواب  
 ان تقديم ما حقه التاخير قد يكون للاهتمام لكونه مقصودا بالبيان وده لك لان معمول  
 لا شمالة على عامل الذي هو المقصود على العامل قوله ان قلت آه هذا بناء على  
 ان اليا السببية فيكون العامل ما يكون سبب لتقوم والسبب ما يتوقف عليه لا شك  
 ان كلا من الاثنان والمركب منهما والمركب من العامل ومن احد اثنائه موقوف عليه  
 لتقوم والامور المذكور ليست لك ولما ورد عليه ان العامل انما يستدعي انما  
 باعلية باعتبار الاسناد فيكون الاسناد آلة فلا يكون التعريف مانعا اجاب بان  
 المراد يكون العامل آلة انهم لا يدونه لانه فيكون التعريف بهذا العامل ما يعدونه آلة  
 لتقوم والاسناد فيكون وان كان واسطة لاسناد المعنى الا انهم لا يعدونه آلة  
 قوله اى اعتقده وآله انما قد ذلك ليلا يرد ان النجاة ما يعدون العامل آلة بل يعيدون  
 فاعلا كما مر عن قريب فلا يصدق التعريف عليه ايضا وحاصل الجواب ان المراد بالاعادة  
 الاعتقاد ولا شك ان النجاة يعتقدون العامل آلة وان لم يسمونه واما الاسناد  
 فلكونه امر معنويا يعتقدون كونه آلة وان كان واسطة في الواقع وبما الجمله انما  
 بين العامل والاسناد باعتقاد الآلة في الاول دون الثاني للظهور في الاول  
 وعدمه في الثاني قوله فيقول الغرض اه حاصله ان معرفته ما يعتقدونه آلة  
 موقوف على شئ كلامهم فيقول الغرض من تدوين النسخ اعني الاستغناء عن نسخ



قوله ويطلب آه لان اشتر قال وجه العدول عن تعريف الجوه ان المقدم من تعريف  
الموضوعات تحصيل وجه صالح لان يكون حدا وسطا لاثبات احكام المقصودة لبيان  
الموضوعات في حق غير المتبع وذلك لوجه حاصل من تعريف المص لا من تعريف الجوه  
فلو توقف معرفة العاقل على المتبع لتوقف معرفة العرب عليه ايضا لاختذه فيه كما في كلام  
عدم حصول وجه صالح في حق غير المتبع فالتعريف للمص يكون كتعريف الجوه فلا وجه  
لعدول قوله قد كفى آه حاصله ان الضمير يعود منه راجع الى النخلة لا الى العرب  
فمعرفة العرب موقوفة على كلامهم لا على كلام العرب وكلامهم المدون فكيف ضبطت  
معرفة فلا حاجة الى تتبع كلام العرب فلا يبطل غرض النجود وجه العدول قوله من  
الاخر اض الاول المصدر بقوله ان قلت قوله لانه نص آه لان اسناد الفعل  
انما يكون الى الفاعل والآلة واذا علم استعار كون العاقل فاعلا بداهة تعين كونه  
آه لان المص لم يقل بهذا التوهم صدقه على التوهم لانه مفهوم للمعاني في الواقع  
وان لم يكن مقوما في اصطلاحهم قوله اعلم انما قد ذلك لتعين موضع العاقل بالتقديم  
في التركيب على العرب والى هذا اشار بقوله ويضرب عليه قوله من حيث هي انما  
تم ذلك لان ذات العلامة لا يقتضيه التقديم قوله ليظهر ايضا بيان الاصلية كون  
العاقل لفظيا قوله لا يتصور لان الاعراب بالنفس اخر العرب او مقارن مع فلا  
يتصور التقديم عليه يدونه على العرب قوله ولما ثبت اه بيان كولا متناع كون  
شي واحد عاملا ومحمولا بالنسبة الى شي واحد بجهة واحدة قوله فسر التوهم آه فيه  
اشارة الى ان مقصودهم رفع سوال وهو ان تقوم ما خود من القيام الذي  
يقتضي قيام العرض بالمثل فيكون البارصلة له والعاقل محلا للمعنى والامر ليس كذلك  
فالمراد بقوله لاشتهاقه لاختذه لكونه مريدا له وقوله وذلك بشارة الى السوال الذي  
حرره قوله وانا قيد المعنى ببيان لقيد اسم المعنى بالاعتراف قوله كما ذكر في التفصيل



الذي نقله عن شارح الرضي في تحقيق كون المعنوية على صيغة اسم الفاعل قوله  
 لان له آه لاخذ نسبة في مفهومه وبه يعلم ان العامل انما يستدعى باعتبار المعنى  
 باعتبار الاسناد كما ذكرنا قوله بفضل آه انما قد ذلك لكلا من وان اللفظ ان ضمير  
 به راجع الى رايت فيكون العامل هو مجموع الفعل والعامل وهو خلاف المذهب  
 المختار عنى مذنب البصريين لانهم يقولون ان العامل في المفعول هو بالفعل فقط  
 ثم النزاع بين الفريقين بناء على ان معمولية المفعول باعتبارانه متعلق بالفعل  
 عند البصريين ولتعلق انما هو بالفعل فيكون العامل هو فقط والى هذا اشار بقوله لان  
 آه وعند الكوفيين معمولية باعتبارانه فضلة وفضلة انما تتحقق بمجموع الفعل والعامل  
 لان ما لم يقرر فاعل لم يتبين كون شئ فضلة لاحتمال ان يكون اسندا اليه  
 فيكون العامل ايضاً هو المجموع قوله اي في لفظ آه انما قد ذلك لكلا من وان لا يقرر  
 من الحشنة فيما سبق ان الفضلة بسيطة حرف معمول للفعل وهو مخالف لما قاله  
 لانه صرح ان العامل هو الحرف وحاصل الجواب ان مراد ايشان ان الحرف عامل  
 في الحمل فلا منافات بينهما قوله هذا انما قد ذلك لكلا من من مثال ايشان وعدم  
 مقصود به الخصوص ان كل مجرور يكون العامل فيه الحرف فيه والمقتضى لعلام  
 زيد وحاصل الجواب ان عاطية الحرف فيما كان مذكورا واذا لم يكن مذكورا  
 وكلا قوله لوقوع المضاف آه انما قد ذلك لكلا من وان المقدّر ضعيف فكيف  
 يعمل في المذكور وحاصل الجواب ان ضعف المقدّر انما ثبت اذا لم يعم شئ  
 مقامه واما اذا ثبت فكلا قوله ولذا يكتب آه يعني ان الكتاب التعريف والتخصيص  
 في عوض العمل بناء على اعطائه واتصال المضاف بالمضاف اليه فاذا لم يعطى  
 المضاف العمل ولم يكن متصلاً بالمضاف اليه لكون حرف الجر مراداً لم يكتب  
 التعريف والتخصيص ومن المضاف اليه قوله لما ذكر الاعراب آه انما قد ذلك لكلا



يتوهم ان الفا جزائية وهو يقتضي سببية شرط ولا شرطه وحاصل الجواب  
 ان الفا تفصيلية لان انواع الاعراب لما كانت مذكورة مع عدم ذكرا قسامها  
 وحال اقسامها وورد الفا تفصيل لانواع باعتبار الاقسام ومجاها وما قد يقال  
 ان الفا نصيحة لا تفصيلية اذا لم يخل غير مذكوريا سبق فلما حصله لان الجمل هو  
 انواع الاعراب باعتبار الاقسام ومجاها ولا شك في ذكر الانواع فيما سبق فيجوز  
 ان الفا نصيحة تكلف تقدير شرط ظهور تفصيلية دبل هذا لا ترجيح المرجح قوله  
 المفرد في المشهوره فيه اشارة الى ان تفسير شرط المفرد بالذم لم يكن مثنى ولا مجموعا  
 اشارة الى المرادة هو مقابل المثنى والمجموع لا مقابل المركب ولا مقابل الجملة  
 واللازم دخول المثنى والمجموع فيه مع خروج عن الحكم والعار ذكرهما فيما بعد قوله  
 بقرينة انما ذلك لان تعين اصل المعاني المشتركة لا بد له من قرينة قوله خارج  
 عن الحكم لان اعراب كلام مضافا والواد عشرين والاسماء الستة ليس بالضميمة  
 والنصحة والكسرة قوله فلا يجاب آه ر ومن اجاب حاصلا ان دخول المواد المذكورة  
 انما يكون اذا كانت القضية كلية ونحن نجعلها مبهمة وهي في قوة الجزئية فكانه قيل  
 بعض المفردات تصنف في معنى سوى مواد النقص حكمه كذا انما لا تكون المواد داخلية  
 في الحكم فكذا لا تكون داخلية في الموضوع قوله او ان الاسماء الستة عطف على انها  
 فيكون المعنى او يجاب ان الاسماء الستة ورد على من اجاب عن بعض مواد النقص  
 عن الاسماء الستة وبعض ملحقات المثنى عنى كلاً واما اشتتان والوا فلا يجري  
 فيها هذا الجواب لان اعرابها بالحر في جميع الاحوال فلذا قيد ملحقات المثنى  
 ببعض وترك ملحقات الجمع باسرها وحاصل الجواب ان المعبر في الكلية هو  
 شمول الحكم لجميع الافراد واما شمولها لجمعية جميع الاحوال فكلما ولا شك ان  
 الحكم شامل للاسماء الستة وكلا في بعض الاحوال عنى حال قطع الاضافة



والإضافة إلى منظر فلا نقص بها قوله لأن مقامه دليل رد الجوابين  
 حاصله أن مقام الضبط بالجمع عن كون القضية مبهمة وعن عدم الإرادة التام  
 في جميع الأحوال فينهدم قصر الجوابين قوله مع أنه رد للجواب الثاني وحاصل  
 أن شمول الحكم شيء وإن كان في وقت لما كان معبراً في الكليّة فذكر قيد المنصرف  
 يكون لإخراج غير المنصرف الذي لم يصف ولم يعرف في شيء من الأوقات لا  
 لإخراج غير المنصرف مطلقاً لأن القيد إنما يخرج مقابله لا حض مقابله قوله بل  
 يجب أن حاصله أن مواد النقص خارجة بقربية الذكر فيما بعده قوله فكان  
 ينبغي فإن الاكتفاء في بعض القيود بالذكر فيما بعده التصريح ببعض لا يخرج عن التحكم  
 قوله الجيب أنه وحاصل أن غير المنصرف غير محصور ومواد النقص محصورة  
 فالتفريق في الاحتراز عنها باويني شيء هو الذكر فيما بعده وعلى تقدير عدم فهم المخاطب  
 يقع الغلط في أمور قليلة بخلاف غير المحصورة إذ على تقدير عدم فهمه فيها  
 يقع الغلط في أمور كثيرة فينبغي أن يتحرر عنه بالتصريح للاعتناء بالكثرة لكن  
 يروى عليه أن الغلط هو شمول الكليّة لما لا حكم فيه وهو لا يتفاداة بالتعدد والكثرة  
 أجاب ثانياً أن الاكتفاء بما سيأتي للاختصار وإن قلت أنه يكفي في قيد  
 الأمر أيضاً بما سيأتي فينبغي أن لا يذكر قلنا النكته للفارق قوله أنا لم يقل  
 مع أن المناسب لهذا الاختصار قوله نوع تلمب يعني أن بعضهم ان لم يسمي كل  
 قسم يثبت وفي المذكور امتياز في الألقاب فيكون أدنى قوله أنه بين الصنفين يعني  
 أن الطريق المتروكة لا يلزم انفصال بين الصنفين أي المنصرفان وموضوعها أي مجموع  
 المفرد والجمع باليسبغ الصنف أي كسر لأنه ليس بصنف للمجموع بل لأحد الجزئين أعني  
 الجمع قوله أو لتوهم يعني أن الطريق المتروكة لتوهم فيها أن المراد بالمفرد هو المفرد  
 مطلقاً لكن غير عنه بالمنصرف تعليقه على غير المنصرف قوله وهو بعيد عما قيل



في وجهه ان مقام الفرق يابى عن توهم التغليب لوسلما انه  
 لم يابى عن توهم التغليب فتوهمه باق في الطريق المذكورة بان يكون المراد المفرد  
 مطلقا وغير عنه بالمنصرف للتغليب على غيره وايضا ان المقام لو لم يابى عن توهم  
 التغليب في الطريق المذكورة لم يابى عن توهم المشاكلة في الطريق المذكورة بان  
 يكون المراد المفرد مطلقا وغير عنه بالمنصرف لوقوعه في صحة جمع المكسر المنصرف و  
 المشاكلة التعيين شئ بلفظ غيره لوقوعه في صحة قوله فسات مرتقا فان معناه  
 موضع الارتفاق في النار لانه عبارة عن نصب الفرق تحت الحد للاستراحة  
 استراحة في النار لانه غير لوقوعه في مقابلة قوله تعالى فحسنت مرتقا قوله  
 يظهر آية في اشارة الى ان المواد المذكورة خارجة عن تعريف اسم ونحو ذلك  
 جمعا لنفسه اخل فيه الا انه ليس بظاهر وهو الحق لان المراد بعدم سلامته الوحد  
 اعم من ان يكون حقيقة او حكما وفي ذلك ان لم يكن عدم سلامته حقيقة لكن  
 يكون حكما لان صفة اذا كانت كصفة تفل يكون غير نفسه فاذا كانت كصفة  
 يكون دخلا وان لم يراد بعدم سلامته هو عدمها عند الجمعية وفي ضربات وسنين  
 يكون المفروض ضربات وسنين فيكون الواحد فيها سالما عند الجمعية الا انه  
 غير بعد ما يحدف تاء الواحدة للنفات فلما كان الدخول والخروج محتاجين الى  
 تاويل كانا غير ظاهرين وعلى طور المحشى غير محتاجين الى تاويل كانا ظاهرين قوله  
 ولانها البعض قد فهم المحشى تقريره بهذا ان الحركات اجزاء للحروف والجزء  
 بالنسبة الى الحروف فاعترض عليه باسقاطي ومثل ان يكون تقريره الدليل  
 بهذا ان الحركات البعض للحروف بمعنى انها توابع لها فينبغي ان يكون الدال  
 على المعاني التي هي التوابع للذوات هي الحركات لا اعتراض عليه قوله  
 ليست ابعا فاكون البعض مقوما للكل والحركات ليست كذلك لكونها كيفيات



تخرج من تخرج الهماء على نحو مخصوص من بعد الحروف والجزء ليس لك فليت لجزء  
الالتوهم حصول الحروف من اشباع الحركات قوله ولو سلم بنا على ان المشهور  
ان الالف مركب من فحتين والواو من ضمتين والياء من كسرتين قوله يقتضي الاصل  
يعني ان اصالة الجزاء يقتضي اصالة بحسب الادة واماني كونه علامته فكلا فلا يثبت  
كون الحركة اصلا في الاعراب والمط هذا قوله بهذا التركيب اه انما ذلك ليدل  
الا بهذا التركيب من قبل عطف العمولين على محمول عالمي مختلفين وهو غير جائز  
الجواب ان عدم الجواز في العلم كين المجزوء مقدما واه المجزوء مقدم قوله وذلك  
يعني تقديم المجزوء ثابت قوله والقرينة اه انما ذلك ليدل على ان التقديم  
خلاف الاصل فلا بد له من قرينة قوله ذلك اه يعني تحيل ان يكون العاقل  
في رفا الاعراب المقدر بصيغة الفاعل يعني اعراب المفرد فعا وتحيل ان يكون  
الاعراب نحو خط بدون التقدير بقرينة المقام وان قلت انه يعمل بدون  
التقدير والذكر قلت ان الملاحظة كافية في كونه عالما لان رفا اما مصدر  
او ظرف او حال والاولان من لوازم الفعل فيكفي في العمل فيهما راحة وان  
كا الثاني كونه مولا به فيكفي في العمل فيه ايضا راحة وقال الفاضل ان كفاية  
الملاحظة انما يكون على تقدير كونه ظرفا او حالا دون كونه مصدرا اقول ان  
المصدر لو تضمن للفعل والظرف مدلول استراحي له فالقول بان الملاحظة  
الفعل كافية للعمل فيه دون في المصدر مع ان مدار العمل على العلاقة ابعد من  
العقل قوله ذلك ايضا يعني تحيل ان يكون الاعراب للمخوفا المقدر على صيغة المصدر  
ويكون العاقل في رفايا يكون عالما في الظروف مستقرة من الافعال لانه  
فيكون التقدير هكذا اعراب المفرد كائنا ما كانت رفا فاعلى التقديرين الاول  
يكون العاقل في رفا متعلق الجار والمجرور هو صيغة الفاعل عن اعراب



وعلى هذا التقدير يكون العامل والمتعلق كائناً وملاحظة الاعراب او تقديره لرعاية  
 المقام فقط قوله في الحاشية آه المقصود منه رفع ما يردان الحال لا بد ان تكون  
 محمولة على ذي الحال ورفعا لا يحل على المفرد والظن ان المفعول المطلق لا بد له من  
 فعل مشارك لفظا ومعنى وليس **هـ** وحاصل الجواب عن الاول ان رفعاً بمعنى  
 مرفوعاً فيصم المحل وعن الثاني ان رفعاً بمصدرين متتابعين بمعنى انه مضاف اليه المصدر  
 واشتركة انما يشترط في المصدر الحقيقة لا في غيره ولما كان ذي الحال متعيناً ببدل  
 رفعاً الى مرفوعاً يصم المحل وليكون إشارة الى ان رفعاً حال من كلمتها بدون  
 التبديل ومعها قولها قد اشاراه انما قد ذلك ليلا يرد ان ما ذكره المحشي  
 من ان عامل رفعاً يحل ان يكون كائن لا الاعراب بخالف قولهم لا يصح  
 ان العامل هو الاعراب على صيغة الفعل وايضاً ان كلامهم دل على تقدير  
 صيغة الفعل في نظم فقام المحشي سابقاً انه يحل ان يكون العامل هو ملاحظة الاعراب  
 بخالفه **و** وحاصل الجواب ان قولهم دل على معنى إشارة الى ملاحظة الاعراب  
 سوار كان في قالب المصدر والفعل وسوار قد رتب في نظم الكلام اولاً ولاحقاً  
 أهم من التقدير وانما قلنا ان لفظ على معنى إشارة الى ملاحظة الاعراب مطلقاً  
 لان معناه حال كون المتن على معنى والمفعول منه هو ملاحظة الاعراب مطلقاً لا خصوص  
 تقدير صيغة الفعل فلا منافات بين الحاشية وشرح قوله ولا ينبغي اه اعتراض  
 على تقدير الحاشية وانظر في **حاصل** ان المقصود عينه الاعراب بالضم مع الرفع  
 وبهذا لا يفهم على يدين التقديرين لان المعنى عليهما الاعراب بالضم في حالة  
 الرفع لا انه عين الرفع بخلاف المصدرية فان المعنى عليه ان الاعراب بالضم  
 اعراب رفع نبار على ان المفعول له للتعريف فيثبت العينية وتنت عليه حال الرفع  
 والكسرة مع ايضا ونجا قوله فان الاعراب آه دليل لا يفيده **و** **حاصل** ان مجرد



وهذا العبارة على تقدير الظرفية والحالية لا يفيد العينية بل يفيد ملازمة الضمة بالرفع  
ملازمة المألوفة بالظرف وكون الحال مألوفة بالظرف فلا كانت الضمة  
مبينة بالرفع كان الرفع ايضاً متلباً بالضمة لان التيسر من انب التكرار قول  
وكان تلك الملازمة اشارة الى الجواب وحاصله انه لما كان المعنى على تقدير  
الحالية والظرفية ملازمة بالضمة بالرفع وبالعكس علمنا ملازمة الرفع بالضمة ملازمة  
بالخاص ملازمة الضمة بالرفع ملازمة الخاص بالعام فثبتت العينية المطلوبة وبما  
ان الباء في بالضمة واخويه صلة للاعراب على كل تقدير لانه على تقدير الحالية والظرفية  
يفهم تلبس من الظرفية كما عرفت واما على تقدير المصدرية فلا يفهم الملازمة لان  
الباء ولان المصدرية فمراد المحشي بقوله اذا كان متلباً بالتلبس المفهوم من تلبس  
المفهوم من الظرفية لان الباء على تقدير الظرفية والحالية للملازمة كما فهم الفاضل  
حيث تم ان مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية ان الاعراب تلبس بالضمة  
والفتحة والكسرة حال الرفع والنصب والجر لان المحشي صرح بملازمة الرفع بالضمة  
فلا ملازمة للاعراب بالضمة بعد من مطلوبه مبرحل وايضاً بداهة العقل شاهدة  
على ان الباء صلة للاعراب على كل تقدير فالفرق فرق في البديهة قوله قد  
آه انما قد ذلك لتلايه وان غير المنصرف مخالف عن الاصل في عدم حركة واحد  
وكذا الجمع المؤنث السالم فما وجه الترجيح للجمع المؤنث على غير المنصرف بان  
قدمه عليه وحاصل الجواب ان المقصود بيان اقسام المعرب وعراياها وغير المنصرف  
القص في المعربة تشبيه بالفعل فلذا اخره عن الجمع واما تقديمه على المعرب فحرف  
فلا صالة الاعراب بالحركة قوله بخلاف الجمع المؤنث آه لان المتروك فيه هو الحركة  
فقط لا التنوين قوله مقابل الاول والتقابل نوع مناسبة فيكون تقابل المعرب  
بجميع المؤنث تناسب قوله باعتبار الجزء الاول يعني في الجمعية قوله باعتبار الجزء



الثاني يعني في التكرار السلامة بخلاف غير المنصرف فانه أقل ارتباطا اذ لا يثبت  
 له بالقسمة الاولين الا باعتبار المقابلة قوله ذكر مقابليها يعني ان الجمع مقابل  
 المفرد وغير المنصرف مقابل المنصرف فاذا قدم المفرد على المنصرف لكونه موصوفا  
 له قدم مقابله على مقابله ايضا للنسب قوله السالم مرفوع انا قد ذكر ذلك لكلا يرد  
 ان الظاهر ان السالم صفة للمؤنث فيكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغير عن  
 الجمعية مع انه خلاف الاصطلاح لانهم سمو الجمع الى السالم والمكسر دون المؤنث  
**وحاصل** الجواب انه صفة للجمع قوله اذا جمع آه فيه اشارة الى ان المعبر  
 السالم هو سلامة الواحد حين الجمعية فلا يخرج مصطفىون لان واحده سالم حيل  
 الجمعية وان تغير بعده بالاعمال قوله وجازاه انا قد ذكر ذلك لكلا يرد وانه لا يخرج  
 توصيف المضاف الى ذي اللام يذمى لام لما تقر ان الموصوف اقوى او سادى  
 مع اصفته في التعريف والمضاف الى ذي اللام او منى منه لكونه مستعرا منه **وحاصل**  
 الجواب ان المضاف والمضاف اليه في درجة واحدة عند الجمهور فيثبت المساواة  
 ونقصية المضاف هو عند المبرد وفرد عليه الاعتراض الا انه اجاب بسجل مثل هذه  
 الموضع بدلا لاصفة والمبدل منه يجوز ان يكون الفص من البديل فلا اعتراض  
 عليه ايضا وهذا معنى قوله ومثله بدل عنده قوله سوا كان آه فيه اشارة الى ان  
 في عبارة الشافعي وقع اعتراض هو ان المتبادر من جميع المؤنث ما يكون مفردة  
 مؤنثا فيخرج عنه سجلات ومفردات لانه ليس لهما مفرد مؤنث وايضا يخرج عنه غفلة  
 لعدم المفرد له مع تحقق الحكم في هذا المواد ويدخل فيه سنون لان له مفرد مؤنث  
 اعني سننة وكذا الرضون مع عدم الحكم فيها **وحاصل** الجواب ان المراد بجمع المؤنث  
 ما يكون بالالف والتاء فيدخل فيه ما يكون داخل في الحكم ويخرج عنه ما يكون خارجا  
 عنه قوله ولا يخفى آه فيه اشارة الى ان في تفسير الشافعي من قد اصاب



عن صيغة الجمع او المعطوفات عن او ما كان على صيغة الجمع لا دخل مدخل  
 في الحكم وعلى من قدر المضاف فقط لاخراج ما يخرج عنه وجه الرد ان كلام الامة  
 قام بالتفسير فلا حاجة الى التقدير ثم تفسير الامة بالحقبة العرفية بناء على ان  
 جمع المؤنث في عرف النحاة ما يكون بالالف والتاء او بالهمزة او بالواو او بالياء  
 ان المعنى الحقيقي جمع مفردة والمعنى المجازي جمع ليس له مفرد مؤنث او لا والى  
 هذا اشار بقوله سوار كان بحسب العرف ثم الاكتفاء بتقدير المضاف في اخراج ما يخرج  
 لان تقدير المعطوف لا يخرج له قوله في المعطوف عليه قوله اذا دخل اى اذا دخل عن  
 جميع العوارض مترد كما بطبيعة كان بالضم والفتحة قيد بذلك لانه اذا دخل الاسم  
 او الاضافة يخرج بالسكر قوله لا بخصوصها امانة ذلك لتلاير وان التبادر  
 من اسم الاشارة هو خصوصية البوك فيلغوا الحكم عليه بالواو والاضافة لاخذها  
 في جانب الموضوع ولا يصح الحكم بالالف والياء لان ما يكون بالواو ولا يكون بالياء  
 والياء وحاصل الجواب ان المراد من اسم الاشارة الاسماء الستة مطلقا في  
 الافساد وتوجيه الارادة ان كثير ما يجري الحكم على شخص يكون اقصى حريانه على  
 النوع كما مر غير مرة قوله ان اللفظ يعني ان المراد بالبوك هو نفس فيكون على الف  
 والعلم يصح ما دله بصفة اشهر سامة بها ويسمى عنى البوك واخواته مشهور بكونها  
 اسما الستة فصح ان يؤول البوك واخواته بالاسماء الستة قوله وفيه يعني قد مر  
 تحقيق الوضع ان كون اللفظ موضوعا لف ليس مسموع من اهل اللغة وايضا كان  
 اللفظ موضوعا لف كان المبهلات في حتم مل موضوعا لف في القول بالوضع في  
 المبهلات ليس بلاتي بالعقل قوله لا بالحركة التقديرية آه يعني في المتن رد على  
 مذهب سيوري حيث قل ان هذه الاسماء معربة بالحركات التقديرية لان اصل  
 البوك اباك وبك ابو وبو ابو ثم حذف الضمة في حالة الرفع للاستثقال فيكون



الاعراب بقدر اوتى حالة الجركيون ما قبل الواو ايضا كسوا المتابعة فحذفت الكسرة  
 من الواو لتثقل **والن قتل** الواو سكونها وانكسارها قبلها يافكيون الاعراب **تقديم**  
 يافى هذه الحالة للاصل فلا يصار اليه مع الغنى عنه لان المقصود من الدلالة هي المعاني  
 وهي تحصيل الحروف فلا حاجة الى التقديم قوله او اللفظية آه فيه إشارة الى ان  
 في المتن رد على مذهب الكوفيين ايضا لانهم قالوا ان هذه الاسماء معرفة بالحركات اللفظية  
 وهي حركة ما قبل آخر حرف المد وجه الرد انه يلزم الاعراب في وسط الكلمة وحرف  
 الاطلاع ففي قوله للزوم الاعراب آه شر على ترتيب اللف قوله امي ما يصغره انما قد  
 يؤكدها ليرى وان النظم من عبارة اشرح ان جميع الاسماء الستة يصغر والامر  
 كذا لان ذواتها مع انه لا يصغر قوله وحرف العلة آه انما قد كذا ليرى وان  
 لم لا يجوز ان يكون لام المتحرك اعرابا فيكون اعراب لمصغرا ايضا بحرف قوله تقديم  
 على العامل المعنوي بنابر اعل مذهب سيبويه من انه لا يجوز تقديم الحال على العامل **نظم**  
 مطلقا وما على مذهب النحش فيجوز تقديم الحال على العامل لظرفه بشرط تقدم المبتدأ  
 كما سباني في بحث الحال قوله اولان اه انما قد كذا لانه في السابق انه يجوز ان يكون  
 الحال حالا عن الاسماء الستة ويكون للاعراب بقدر في صورها فيكون التقديم كذا  
 اعراب الاسماء الستة كذا لكونها مضافة فلا يلزم تقديم الحال على العامل فيجوز لاجابة  
 على القلب حاصل ان المتغير من اسم لانه خارج لعبارة لمتن حيث زاد  
 وعطف مضافة عليه فكانه من كلام من لفته فله وصفه اينما شئت قوله  
 كما العناية اه لان العناية بذكر الحال فلا قيام الذين بما مقصود ان في هذا المقام  
 اكثر من العناية بالشروط فلذا اقدم الاسماء الستة التي هي الحال والواو **لها**  
 والالف التي هي الاقسام على الاضافة التي هي شرطه قوله احسن الموضع هو  
 كون شروط الاعراب مذكورة معا قوله وموافقة الاسلوب لان في السابق



الجرح المذكور بعد المبتدأ بل الفصل فينبغي ان يكون **قوله** الى غير ذلك يكون  
 الجرح محل الفائدة فينبغي ان يقدم على شروط **قوله** ولا ينبغي آه اعتراض على الوجه  
 الاول للعدول ومننا تفصيله **قوله** تفصيله آه اى تفصيل الفرق بين هذا الشرط  
 والشرط السابق حيث اكتفى في السابق بالتمثال ولم يكتف به ان خصوصية المضاعف  
 اية اعني كونه ضمير المخاطب المذكور الواحد غير معتبرة لان الشرط هو الاضافة الى غير  
 ياء المتكلم سواء كان ضمير المخاطب او غائب فعلم ان خصوصية ضمير المخاطب لغو  
**ان قلت** انه يجوز ان يقصد من اشتراط الاضافة الى ضمير المخاطب لغو الاضافة  
 الى ياء المتكلم قلنا انه في غاية الخطا لان القيد يفهم منه تقي مقابلة لا تقي حض  
 مقابلة **قوله** وليس الا حرازاه لان صيغة المكبر معتبرة لانه يفهم منه تقي المخالف صراحة  
 اعني المصنف فلا حاجة الى التصریح **قوله** كك اى غنيا **قوله** ولان الحروف آه دليل  
 ثمان لكون اعراب الاسماء استبة بالحروف وحاصله انه ليلا يلزم مزنية لرفع  
 اعني المثنى والمجموع على الاصل اعني المفرد **قوله** ان سبت اى سيق **قوله**  
 دون غد فيه إشارة الى ان في جعلنا مدار الاعراب بالحرف المشابهة بالمثنى  
 دون جرح حرف صالح في الاحراز عن نحو غد لانه وان وجد في آخره حرف  
 صالح وهو الواو والا انه لم يجعل اعرابا لعدم المشابهة **قوله** وليطرا آه انما قد ذلك لئلا  
 يروا انه لما كان مدار الاعراب بالحرف على التشبيهة بالمثنى فلا وجه تخصيص  
 الاعراب بالحرف بحال الاضافة **وحيث** الجواب ان تخصيص لظهور التعدد  
 الذي هو مدار المشابهة في حال الاضافة **قوله** فاسترحوا آه انما قد ذلك لئلا يروا  
 ان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فينبغي ان يجلب من خارج كالاصل  
**وحيث** الجواب ان اقيم من الاعراب الدلالة على المعاني مع التخصيف فاد **وحيث**  
 التخصيف مع الدلالة لا حاجة الى اجتناب حرف اجنبى وان سلمنا ان الاجتناب



ضروري لقول ان اللام في الاربعة كالمحبوب للاعراب لكونه متغيرا على وفق  
 العامل وانما في نو ك فائعين محبوب للاعراب لكونه متغيرا في حال الاضافة على  
 وفق العامل وانما في ذوا فاما المحبوب للاعراب العين ان كان اللام محذوفا واللام  
 ان كان المحذوف العين فاللام فيه شكوك فلذا خص لام الاربعة بكونه محبوبا  
 للاعراب قوله قال الشيخ الرضي آه بيان للختلف بين الرضي والمصنف بان مذهب  
 الرضي ان عين اللام في الاربعة الاول وعين العين في الباقيين اعراب فتح  
 والالف في حالة النصب الياء في حالة الجر بدل من اللام والعين ومذهب  
 المصنف ان الحروف الثلاثة مبدلة ودليل الرضي ان المقص من الاعراب الدلالة  
 على المعاني مع التحفيف وهو حاصل بما يكون جزا من الكلمة فلا حاجة الى التبديل و  
 دليل المصنف ان الاعراب ال على الصفة اعني المعاني والمعرّب على الذاة فكما يكون  
 المدلولان متغايران يكون الدالان ايض متغايرين فينبغي ان لا يكون الاعراب  
 جزا من الكلمة قوله علم الفضلة اى بلا واسطة خروجه لقيم المقابلة قوله دليل  
 الاعراب اى الدليل الذي هو الاعراب فالاضافة بيانية قوله تعديده انا قد ذكر  
 سلاير وان البديل في حكم المبدل منه فاذا لم يصلح المبدل منه للاعراب فكيف  
 يصلح البديل له قوله ولا يبقى اى انا قد ذكر ذلك سلاير وانه اذا لم يكن الاعراب جزا  
 من الكلمة يبقى ذو وفاء على حرف واحد مع انه لا اسم في كلام العرب لك وحاصل  
 الجواب ان الاتباع على حرف واحد انما لم يحجز اذا لم يقيم البديل مقام المحذوف  
 ليس لك لقيام البديل مقامه قوله واعترض اى اعترض الرضي على المصنف بان  
 كتبك ان الاعراب لا يكون جزا من الكلمة منقوصة بالمشنة والجموع لكون الاعراب  
 فيها جزا منها وايضا انهم انهم من الاعراب الدلالة على المعاني مع التحفيف وهو حاصل  
 الجواب فكيف لا يكون اعرابا والجواب عن المصنف ان مرادنا بالجزا ما يكون دخلا في



الكلمة ولا تشك ان اعراب المشي والجموع ليس لك ان قلت بحدوث التحفيف قلنا  
انه لا يفوت بغير الابدال بل انما يفوت بزيادة حرف في اللفظ ونحن لا نقول به  
قوله وهو ليس اه انما قد ذلك ليكون رد على الكوفيين حيث قالوا الالف في كلا كلمتا  
للتثنية ولزوم حذف نوها للزوم الاضافة وصلها كل لفيد للاحاطة فحذف احد  
اللامين عند زيادة الف التثنية للتحفيف ووجه الرد اني الحاشية وايضا فيه ورفع  
لما يرد من كلا المشي فلا حاجة الى ذكره بعد ذكر المشي قوله في المفرد ولو كان مشي  
لم يكن الالف فيه في حالة النصب الجوفان المشي يعني لو كان متني لم يصح لغيره  
قوله وايضا بدل اه بيان للحدوث بين جمهور البصريين والسيدي في بعد الاتفاق على  
كونه مفردا فذهب الجمهور الى الضم بدل من الواو لوقوع التاء في موضعها في الموش  
والتاء انما يبدل من الواو دون الياء فحلم ان الالف انما يبدل من الواو فالبصريين  
في منها راجع الى الواو قوله ولم يبدل التاء اه فان قلت ذكرني لمفصل  
ان ابدال التاء من الياء اللتي هي فار الكلمة نحو استرو ولام الكلمة نحو سنة و  
استنان قلنا مراد المحسن ابدال التاء من الياء اذا كان لا مالا ان الكلام  
فيه فلا يرد نحو استرو واما نحو سنة وستنان فقد اختلف فيه و مراد المحسن ابدال  
الاتفاقي وذهب السدي الى انه بدل من الياء لوقوع الالة فيه ولا يميلون الى  
ثلاثيا الا اذا كان الياء يبدل من الياء واما قيد بالاسم لوقوع الالة في الفعل  
مطلقا سواء كان الضم بدل من الواو او الياء واما قيد بالثلاثي لوقوع الالة  
في الاسم الثلاثي اذا كان الضم بدل من الواو كما في العلى الا انه على سبيل  
اشد وقوله على وزن فعلا رانا قد ذكرنا لك لتلا متوهم ان التاء للتثنية الا ان  
لام الكلمة فيكون وزنه فعلا وهو ليس من اوزان التثنية وايضا فيه رد على من زعم



ان التاء لجود التانيث والالف بعد لام الكلمة ووجه الرد ان تاء التانيث  
 لا يكون في وسط الكلمة ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعلنا ليس من انبيهم قوله وانما  
 جئنا آه انما ذلك لئلا يروا ان التاء موضوعة للتانيث فذكر الف التانيث بعد  
 لغو وحاصل الجواب ان اللغوا ما يلزم اذا كان المحض التانيث وهـ ليس كل  
 بدل من اللام قوله فلذا هي دلالة ان التاء ليست لمحض التانيث جاز كونه  
 التاء لان تاء التانيثية لم تقع في وسط الكلمة قوله بل اضرب من قوله لم تحض  
 قوله ولهذا هي دلالة على عدم التحض لم يفتح ما قبلها لان ما قبل تاء التانيثية  
 يكون مفتوحا اذا قوله ولم يقلب انما ذلك لئلا يروا ان تاء التانيث يقلب  
 حال الوقف كما نقرر فيتقضى باجتناب ونبت لعدم انقلاب تاءها ما را في الوقف  
 وحاصل الجواب ان الانقلاب انما يلزم اذا كان التاء لمحض التانيث وهـ  
 ليس كذلك لان التاء في المثالين بدل من اللام بقية ان الكلام في تاء كلتا  
 ان تاء التانيث يبدل ما را في الوقف ام لا قد كثر اختلف وحكمه ليس في موضعه  
 الا ان يتكلف ويقال ان عدم تحض تاء كلتا يتفرع عليه عدم انفتاح ما قبلها و  
 قلبها ما را في الوقف وقوله لم يقلب عطف على لم يفتح واضمير مستتر فيه يرجع  
 الى التاء وكان تمثيل محذوف فيكون التصدير بهذا لم يقلب تاء كلتا ما را  
 في الوقف كذا اختلف ونبت فيقع في الكلام بطوله وكذا الالف اي مثل التاء  
 في عدم التحض للتانيث الالف انما ذلك لئلا يروا ان الالف اذا كان علامة  
 للتانيث فينبغي ان لا يتغير بالعوامل لان علامته التانيث لا يقبل تغييرا  
 وايضا ان الفاء التانيث لا يجمع مع تاء فلو كان الالف للتانيث لم يصح جمعه  
 التاء قوله والحق التاء آه بيان موضع ذكر التاء في كلامه ان في كل موضع  
 يكون كلاما فاما الى مؤنث فذكر التاء فيه افصح من تركه وفي كل موضع يكون



كلاما فإلى مذكر يكون ترك التانيه اقصم لان كلا متحر مع المضاف اليه تذكيره  
 مذكيره وتانيته تانيته قوله وفي قوله يعني قول الرضى لان ما سبق من قوله على  
 وزن فعلا الى قوله من تجريده عبارة الرضى قوله رد للمصنف عليه ان المصنف  
 للرضى في ان التار التانيه يكون المحض التانيه لا يكون في وسط الكلمة وهذا مسلم عند الر  
 ايه فكيف رد الا ان يجاب ان ترك المص لفظ المحض من تار التانيه يوجب ان تار  
 التانيه يكون للتانيه في الجملة سواء كانت متحضة له او لا يكون في وسط الكلمة  
 فيتوجه جهرا والرضى بان تار التانيه لا يكون المحض التانيه جاز تبسيطها قوله  
 لا يجوز تفرق المشي بان يعبر عنه مفردين لان كلا يقتضيه الاضافه الى المشي وفي  
 وقت التعبير مفردين لا ينفك المشي مشي قوله يجب مزج كلامه بكلام شارح بان  
 يجعل كلامه جزاء شرط قوله قيل في وجه اختصاص الاعراب بالحرف بحال اضافته  
 الى المضمرة قوله فالاعراب اه انما قد ذلك لجواز تخلف كافي رايت رحلين وجابدين  
 كلاهما قوله جاريا اه بان يكون تأكيد له نحو جازي الرحلان كلاهما قوله موافق  
 للضرورة التوافق بين الواو كما ان المعنى في ذاته والمان في اللفظ في الضمير  
 قوله واصل المشي يعني ما ينبغي به ان يكون معربا بالحرف ليتوافق الخرج بخرج  
 قوله ثم طرد ذلك اه انما قد ذلك ليلا يرد ان اعرابه لما كان لا عراب متوعد  
 فينبغي ان لا يكون كلا معربا فيما كان متوعد منبيا وحاصل الجواب ان اعرابه  
 في تلك الصورة لطرد الباب قوله لا يخبري اه لانه لا يكون تأكيدا للمعنى فهو  
 مفرد منفرد فيكون اعرابه بالحركات الثلاث الا انه لما كان متقوصا جعل  
 اعرابه تقدير يا قوله اصلا هي في شئ من المواضع قوله مذكرا ان بكسر الميم  
 والذال السجدة ورايه بطله طرفا لا يتبين ليس لهما واحد لانه لو كان ه واحدا  
 وكان مذكر فينبغي ان يكون تثنيه مذكرا لان المقصور الرابعي اذا



كان باياد على كل حال في المراد ينبغي استعمال المفرد في كلام الرضى لفي  
 بعد الموضوع قوله فان زعم آه يعني في الجواب انه مثني حقيقة لوجود مفرد  
 في التقدير وان لم يكن في الواقع والقاعدة المذكورة في المقصود الواقع لا يقتضيه  
 التقديرى قوله لم يكن آه رد للجواب بانه لا يقطع مادة الاشكال لعدم جريانه  
 في ثنيان اذ ليس له مفرد في الواقع ولا يمكن فرضه اليه اذ لو فرض كان  
 متشاهرا ويكون متناه طرف الجبل لان معنى ثنيان طرف الجبل ليس في  
 طرف واحد معنى الثنائية بل هو في مجموع الطرفين فلا يمكن فرض مفرد بل  
 الجواب لتقاطع المادة الاشكال ان العبارة بحذف المعطوف اعني ثنيان  
 نحوه فلا حاجة الى ذكر نذر وان وامثاله قوله فلا يكون جمعا دليل لذكره  
 بالاستقلال قوله فينتج آه اعترض على التمس بان ادلاء معربا عراب جمع  
 السالم مع انه ليس بجمع المؤنث السالم فينتج ان يذكر في عراب جمع المؤنث  
 والجواب بان من تقدير المعطوف قوله واما ذواها انا قد ذكركم ليلا يرو  
 ان من لمحات الجمع المذكور ذوا فينتج ان يذكر كالمو وحاصل الجواب ان ذوا  
 جمع مذكر لا يلحق به فلا حاجة الى الذكر قوله واما قدم آه انا قد ذكركم ليلا يرو  
 غير ان السبب بالجمع المذكور في الصورة فينتج ان يقدم على الو وحاصل  
 الجواب ان الواجب ولا يدل على عدد معين ان لم يكن سالما فيكون السبب  
 بالجمع المذكور في المجبة وعدم الدلالة على معين بخلاف غيرين فانه ليس  
 كذلك فلذا اخره عنه قوله قال الشيخ الرضى اه انا قد ذكركم ليلا يرو انه لم يجعل الالف  
 علامته للتثنية والواو علامته للجمع ولم يعكس وحاصل الجواب ان الالف خفيف  
 فيناسب المثني لكثرة استعماله وقلة عدده والواو ثقيل فيناسب الجمع لقلة استعماله  
 لكثرة عدده فقوله ثقله وكذا لكثرة اثبات لكثرة الاستعمال وثقله لان قلة العدد



يستلزم كثرة الاستعمال والعكس لعكس قوله وهذا الحكم أهى جعل الالف علامة  
 للتثنية والواو علامة للجمع شاملا لجريان في المثني والجمع سواء كان منظرين او  
 ضميرين متصلين مرفوعين كقرا وضربوا ومنصوبين كها وهما او مرفوعين متصلين  
 كاتما وانتموا او مجرورين ككما وكوا او لم يوجد في المثني والجمع ضمير مستمر قما  
 وقع من الفاضل من بيان التعميم مستترين او رابزين ليس له وجه قوله  
 ولان كراهه دليل ثان لا عطاء الالف للمثني في حالة الرفع والواو الجمع في حالة  
 الرفع وحاصله ان ذات العرب تقدم على الاعراب لتقدم الموصوف على الموصوفة  
 والالف والواو داخلان في بنائها لكونها علامتين لهما واما الياء في حالة  
 النصب والجر بدل عنها كما سيأتي واسبق الاعرابات الرفع لكونه علامته العدة  
 فاخذ ما ثبت في الكلمة عند طرايه اعني الالف والواو قوله من حرف اللين  
 أه اعلم ان حروف العلة اذا سكنت تسعة مدة سواركان حركة ما قبلها من  
 جنسها او لا واذا سكنت ما قبلها وكان حركة ما قبلها من جنسها تسعة لينا  
 قوله وهي التي أه انما قد ذكركم ليلامروا انه لم يجعل اعراب المثني والجمع في حالة  
 النصب بالحرف الصحيح فلا حاجة الى الحذف وحاصل الجواب ان حروف العلة  
 اشبه بالتحركات التي هي الاصل في الاعراب لكونها متولدة من اشباعها  
 بخلاف الحرف الصحيح فانه ليس كذلك قوله والجر اولى أه انما قد ذكركم ليلامروا  
 انه لم يجعل النصب بغير الرفع قوله قال الشيخ الرضي أه دليل آخر لكون  
 ما قبل الياء مفتوحا في المثني وكما وان في الجمع وحاصله ان علامته التثنية  
 لما كانت الفاء والياء بدلا عنه وما قبل الالف يكون مفتوحا فيكون قبل  
 الياء ايضا مفتوحا بقا الحركة الاصلية فان قلت ان علامته الجمع الواو  
 والياء بدل عنه وما قبل الواو مضموم لمسايسة بضممة ما بالواو فينبغي ان يكون



ما قبل الياء ايضاً مضموماً قلنا ان الفتحه قبل الياء غير ثقيله فلا يباس في الالف  
 بخلاف الضمه قبل الياء فانها ثقيله فقلت كسر او الى هذا اشار بقوله مع عدم تثنيها  
 قوله والقباس الرفع آه انما قر ذلك ليلا يورد انه لم يبدل الياء واو الضمه ما  
 قبلها مع انه على هذا التقدير الرفع يدفع الثقل وحاصل الجواب انه على هذا التقدير  
 يلزم القياس الرفع بالنصب الجواز لانه لا يعلم ان الواو اصله او يبدل من الياء  
 الضمه ما قبلها وايضاً فيه بطلان سمي الاعراب لان المقص منه دفع الالف القياس وهو  
 لا يحصل وايضاً على هذا التقدير يلزم تغير الحروف رعايه الحركه وفي انكسار قبلها  
 تغير الحركه رعايه الحرف وهو اولي من الاول لان تغير الضمير اولي من تغير  
 القوي قوله ان حذف انما قر ذلك ليلا يورد انه لا القياس بين المشني والجمع لانه  
 كسر النون في المشني ونحوه في الجمع فلا حاجه الى كسر ما قبل الياء وحاصل الجواب  
 ان المقص هو دفع الالف القياس عند حذف النون بالاضافه وهو لا يحصل الا بكسر  
 ما قبل الياء في الجمع قوله وكسره بيان لكون نون التثنيه مكسوره ونون الجمع  
 مفتوحه وحاصل ان نون التثنيه ساكنه في الاصل تكون عوضاً عن التثنيه  
 وحركه لا لتقاء الساكنين في الاصل في تحريك الساكن كسر ان قلت  
 انه ينتج كسر نون الجمع ايضاً لبيان الدليل فيه قلنا الفتحه في نون الجمع للفرق  
 فان قلت الفرق يحصل بعكس فلم يعكس قلنا المقص الفرق مع عدم  
 وهو لا يحصل في عكس قوله واما الياء آه انما قر ذلك ليلا يورد ان ثقل الجمع  
 من المشني مسلم في حاله الرفع واما في غير ما فكل لان في غير ما الياء في كل من  
 المشني والجمع فلا ثقل لاحدهما على الآخر وحاصل الجواب ان اعتبار الحاله الاصلية  
 وهي في المشني بالالف وفي الجمع بالواو واما الياء فهو يبدل عنهما كما مر فلا عبره به  
 قوله اي في ضمن آه انما قر ذلك ليلا يورد ان المذكور فيما سبق هو تقسيم الاختلاف



لا تقسيم الاعراب فلا يصح الحوالة **وحصل** الجواب ان المذكور فيما سبق ان كان  
 تقسيم الاختلاف لكن يعلم في ضمنه تقسيم الاعراب لان الاعراب في ال على الاختلاف  
 لفظية وتقديرية انما هي بلفظية الاعراب وتقديرية فيضم الحوالة قوله المعروف بلام  
 العهد اه انما حل المحشى اللام على العهد لعدم صحة الاستغراق لان تقدير العالم لمع  
 ليس فيما تقرر الاعراب فيه والحل على المحشى العهد انه ينبغي بوجوب جهالة الحكم بجهالة  
 الموضوع فتعين نون اللام للعهد الخارجي وما كان لام العهد لفظية كون ال  
 مذكور فيما سبق وانه ليس كالثابت الا ان الاعراب التقديرية واللفظية مذكوران  
 فيما سبق بالاشارة ولما ير وعليه ان كلمة ما فيما تقرر لا يخرج الكانت موصوفة فلا  
 من العائد في الصفة كانت موصوفة فلا بد من العائد في الصلة واجاب بكلمة ما موصوفة  
 وتقدير العائد ور وعليه انه لم يحل كلمة ما مصدرية حتى يستغن عن تقدير العائد  
 فاجاب المحشى بان جعل كلمة ما موصوفة لرعاية الاتصال باللاحق السابق لان في  
 السابق بيان محل الاعراب بالحركة والحرث وهذا الكلام لبيان محل الاعراب التقديرية  
 واللفظية على تقدير الموصولة فيشت الاتصال واما على تقدير المصدرية فيكون هذا الكلام  
 لبيان نفس الاعراب اللفظية والتقديرية لا لبيان محلها فلا يثبت الاتصال بقوله  
 انما في ذلك اشارة الى مجموع كون اللفظية والتقديرية مذكورين سابقا قوله فعلى  
 هذا التوزيع على كون كلمة ما موصوفة او تعليل لاثبات الاتصال على تقدير الموصولة  
 وقوله كما قيل للاشارة الى ان في جعل اسم كلمة ما موصوفة رد على من جعلها مصدرية  
 وتفضيل سياقي ويحتمل ان يكون ذلك في قوله وانما في ذلك اشارة الى كون  
 الاعراب اللفظية والتقديرية مذكورين فيما سبق ويكون متصل معطوفا على صحيح  
 وكلاهما وليين على امر واحد ويكون تقدير كذا انما قرأتم الاعراب اللفظية  
 والتقديرية مذكورين سبق ليصح جعل اللام للعهد وتقبل للاحق الكلام



بسابق ما هو المقسم من اللاحق اعني تقسيم الاعراب من السابق اعني تقسيم  
 الاختلاف وقوله فعله هذا اي على ان الاتصال بين الكلامين امر مهم يكون  
 قوله التقديرى بيان لمحل لتقسيم بتصيل بالسابق اعني قوله فالامفرد المنصرف  
 وامثاله الا انه على الاحتمال الاول يكون اسبق عبارة عن قوله فالامفرد المنصرف  
 وامثاله وعلى الاحتمال الثانى يكون عبارة عن تقسيم الاختلاف الحق عندى  
 الاحتمال الثانى لان النظر ان اشارة الى ذلك مع الجزء الاول فقط فمجموع  
 الجزئين لا يخرج عن تكلف قوله سهل لضبطه فيه اشارة الى ان تقليل انما يتحقق  
 التقديم لكونه كالجزء من الكثير او لكونه باعتبار التقديم يستلزم سهولة الضبط  
 وما قال الفاضل ان القلة سبب للتقديم باعتبار لازمه وهو قول عن الجزئية  
 قوله والا اشارة الى ان مقصداً دفع ما يرد ان الانسب لتقديم اللفظ  
 لكونه اصلاً في العلامة فلم يقدم التقديرى قوله اشارة بيان لفائدة جعل  
 كلمة ما موصولة قوله كما قيل القائل الفاضل الهندى قوله الى جعل فى لعدم  
 صحة ظرفية التعذر للتقدير فلا بد من ان يعذر الوقت قبل التعذر لظرفية  
 او يجعل فى معنى اللام التعليلية ولا شك ان التعذر علة للتقدير وكل من كان  
 تكلف قوله والى لزوم تقدير لطابق الامثلة بالمثل قوله ولقوة الملازمة لا  
 فى السابق بيان محال الاعراب وه بيان نفس اقسامه لا بيان محالها قوله  
 ولا يخفى فساد هذه لان الاعراب اللفظى ليس لكل ما يغاير التعذر والاستشغال  
 بل للعامل وانتفاء التعذر والاستشغال قوله ذلك اه فمجرد الحاجة الى  
 حذف العائد بل العائد هو ضمير المستتر الراجح الى لكونه قائماً مقام الاعراب  
 الذى اضيف اليه الا ان اسم ترك هذا الجواب لان فيه حذف العدة وفى  
 الجواب الاول حذف الفضلة وهو ايهون منه قوله اى فى موضع آه انما



ذلك ليلاير وان ظرفية الآخر للاف غير صحيح لانه يستلزم ظرفية الشيء لنفسه  
 لان الالف هو عين الآخر قوله والاولى اولى الاله يعلم وجه تسميته مع تسميته  
 واليف المقصود في الصورة محتم به بخلاف المنع عن الحركة لانه ليس يختص به وانه اشار  
 بقوله وعدم اختصاص آه قوله وهي في حكم الثابت آه انما قد ذلك لتلايتهم  
 ان المحذوف شيئا من باب فجرى الاعراب على ما قبله وهو قابل للحركة فلا ثبت  
 التعذر قوله ولحقار آه انما قد ذلك ليلاير وانه لم ذكر المص المقصور الذي يذكر فيه  
 الالف ولم يذكر ما لم يذكر فيه الالف وحاصل الجواب ان تعذر الاعراب في المقصور  
 الذي حذف منه الالف مخفي لاحتمال ان يكون المحذوف في حكم الساكن ويكون  
 محل الاعراب ما قبله فحذف لا تعذر فلذلك ذكره لهم واما تعذر الاعراب في  
 المقابل فظهر فلذلك لم يذكره قوله خبر متبدا به بيان للتركيب المحتمل الاول  
 ان يكون كعصا خبر متبدا محذوف والتقدير ما تعذر كعصا ولما كان كالتشبيه  
 يقتضي عدم الاختصار ثبت الحكم في الامثال بدلالة لان الكاف بمعنى مثل  
 والالكان اسميا وهذا معنى قوله وامثاله والثاني انه صفة لمصدر محذوف  
 والتقدير تعذر كعصا ولما ورد عليه انه يلزم تشبيهه بالنسبة بالذات وهو لا يصح  
 اجاب بتقدير مضاف قبل عصا والثالث ان يكون الكاف بمعنى مثل  
 بدلا من ما تعذر والرابع ان الكاف بمعنى مثل بيان لما تعذر ثم الجزئية و  
 الصفة ليست من خواص الاسم لجواز كون الفعل جزا وصفه وكذا الجملة والمركب  
 من الحرف والاسم فلذلك لم يقتض الاولين يكون الكاف اسمية واما البديل  
 والبيان للاسم فلا يكون الاسماء فلذلك اقتيد الاخرين يكون الكاف اسمية  
 قوله على التقدير الاول يعني ان كان كعصا جزا فمطلقا حال عن عصا لا ظرف  
 ولا مصدر لان العامل فيها الفعل وليس ح والالتقدير والتعذر فيما



بعيدان فاذا كانا عالمين يلزم الفصل بالاجتناب فعله جعل شتم مطلقا طرفا  
 بيان الحال يصل المعنى لا لوجه الاعراب وان قلت ان عامل الحال الغير لا يكون الا  
 الفعل ولا فعله فينتج ان لا يكون حالا قلنا ان الحال كيفها المعنى لفعله  
 المستفاد وان كان كعصا صفة لمصدر محذوف فمطلقا حال من عصي الذي  
 اضيف اليه التعذر المحذوف لكونه مفعولا للتعذر او طرف للتعذر المحذوف والتقدير  
 تعذر كتعذر عصا حال كونه مطلقا على الاول او تعذر كتعذر عصيا في زمان مطلق  
 على الثاني او مصدر للتعذر المحذوف والتقدير تعذر كتعذر عصا تعذرا مطلقا  
 ولما كان الطرف اما زمان او مكان او مطلق ليس شئ منها فلا يصح الطرفية  
 اجاب بتقدير زمان والفرق بين هذا الاحتمال اعني كون كعصا صفة والاحتمال  
 الاول اعني كونه جزا ان في الاول لا فعلية فلا طرفية ولا مصدرية وفيه المعنى  
 الفعل مقدر فيصم طرفية مطلقا ومصدرية كما مر من ان عامل الطرف المصدر  
 قوله وعلى التقدير الثالث اه يعنى ان جعلنا الكاف في كعصا بمعنى مثل جعلنا  
 عصا بدلا من كلمة ما مطلقا حال من مثل لا طرف ولا مصدر لعدم المعنى  
 الفعل بعد الكاف كما مر في التركيب الاول وان قلت ان العامل في الحال  
 لا يكون الا الفعل او معناه ولا شئ منهما فكيف الحالية وانظر ان العامل في  
 المثل لفاء لكونه بدلا من ما وحرف الجر لا يعمل في الحال فلا يتحد عامل الحال  
 وذى الحال قلنا ان العامل فيه ثابت او كائن الذين هما عاملان في نظر  
 وذلك العامل في مثل اليض والفار وسطه فالتحد عامل لهما والتقدير تقدير الاعراب  
 ثابت في مثل عصا حال كونه مطلقا قوله او طرف اه يعنى ان مطلقا طرف  
 والتقدير تقدير الاعراب ثابت في مثل عصا في زمان مطلق لا مصدر حتى يكون  
 التقدير التقدير ثابت في مثل عصا ثبوتا مطلقا لان الثبوت مقيد بالطرف



اعني في مثل فلا يصح توصيفه بالاطلاق فعلى كل تقدير يكون مطلقا ظرفا يكون  
بيان اثنان بيان لوجه الاعراب وعلى كل تقدير لا يكون مطلقا ظرفا بل حالا او مضافا  
يكون بيان اثنان بيان الى اصل المعنى لا لوجه الاعراب فيقوم المحنى سلمه من بيان  
الاحتمالات في مطلقا وفتح توهم تعيين كونه ظرفا كما يتوهم من ظه عبارة اثنان  
قوله ما دام الفاء انا قد ذكرك لان الالف يقبل الحركة على تقدير التبديل  
بالهمزة قوله الجمع المكسر نحو نصيرى وسليما تى فلو قد في الاسم المفرد لخرجت جاعنة  
مع دخولها في الحكم اعني التقدير لا اشتغال ما قبل الياء بالكسرة قوله كان اولى  
وانا قد اولى ولم يقبل اصبوح صحى الاول لخرجت نحو عصاى بالمقابلة او بان  
المراويناى انكلم الياء الساكنة بقرينة المثال مثال عصاى ليست بمضافة  
الى الياء الساكنة واللازم اتفاق الساكنين قوله قبل الاضافة اه لان التقدير  
انا يثبت بالاعلال وهو مقدم على الاضافة فكذا ما يثبت به قوله اعلم اه بيان  
للخلاف بين الجمهور والمفسر ودليلهم ان الاضافة الى المبني يوجب البناء  
ورد المصنف بالنقض لعل ما مى انه مضاف الى المبني مع انه معرب لقلب الالف  
ياء احواله المنصب الجرف لو كان مبنا لم يتغير بالاعمال المنع بان الاضافة الى  
انما يوجب البناء اذا كان الاضافة في حكم العدم ولم يبدل من المضاف اليه  
شئ فاشبه الحرف في الاحتياج الى الضميمة وليس كذلك لان المضاف اليه  
فلا يكون الاضافة في حكم العدم واجابوا عن المنقذين ان الاضافة الى المبني  
انما يوجب البناء اذا كان المضاف اليه حرفا ساكنا على تقدير كونه حرفا وفي  
علما مى ليس كذلك عن المنع بانه تقدير الضم فلا حجة علينا قوله لان لعل اه  
يعني ان دخول العامل انما يكون على الاسم فهو مرفوع لثبوت الاسم والاعلام  
باعتبار الاضافة فيكون اعتبار الاضافة من مقومات الاسم الذي هو المقوم



على العالم الكسرة من لوازم الاضافة ولقد تم الملزوم يستلزم تقدم اللزوم  
 لا متناع الانكسار فكشبت ان الكسرة مقدمة على العالم قوله تفريع اها  
 ثم ذلك ليلا يروا ان النظم ان التفريع تفريع على شرطية ومدلولها لزوم  
 اعني امتناع الدخول لا امر اعني اشتغال ما قبل بامر اكلم ومول يستلزم تحقق الملزوم  
 فلا ثبت ان كون الاعراب الجرمي لفظيا غير مرضي لان عدم المرضية انما ثبت  
 الملزوم لا يثبت اللزوم **وحاصل** الجواب انه تفريع على تحقق الملزوم مستفاد من  
 كلمة لما لا ينافي التعليق امر ثابت بامر ثابت للتبعية على ان ثبوت التالي لا يصلح  
 المقدم ثابت ويفرع عليه ثبوت عدم المرضية لانه اذا ثبت اشتغال الاسم  
 بالكسرة قبل العالم الذي هو قبل الاعراب ثبت مغايرة الكسرة للاعراب وثبت  
 عدم مرضية العينية والالزام تقدم اشي على لفظه الى هذا اشار المحشي بقوله وتو  
 وانما عبر المحشي عن تحقق الملزوم بالمقدمة الاستثنائية للتبعية على ان كلامه  
 قياس استثنائي يستثنى عن المقدم للتبعية عن التالي اعني امتناع دخول حركة  
 اخرى تليها من بعد اكمل اشتغل ما قبل الياء بالكسرة المناسبة قبل العالم  
 امتنع دخول حركة اخرى عليه لكنه اشتغل قبل العالم بالكسرة فثبت امتناع  
 دخول حركة اخرى قوله لم لا يجوز ان يحسن ان ما ذكرتم يدل على امتناع العينية  
 لا على امتناع زوال السابقة عن عروض اللاحقة فيجب ان يكون الاعراب  
 لفظيا على هذا التقدير فلا يثبت عدم المرضية قوله لبقاء سببها اعني ياء اكلم فلو  
 زالت الحركة المناسبة لزوم عدم المعنى وجود العلة وهو محذور ان قلت  
 لم لا يجوز ان يكون الياء سببا بشرط عدم عروض كسرة اعرابية فافازالت  
 الشرط جاز زوال المعنى قلنا ان الجواب عن الاصل ان زوال الاولى خلاف  
 الاصل لان الاصل البقاء اشي على ما كان فلا يثبت بغير احتمال بدون دليل



والى هذا اشار بقوله مع آه ولما كان المعترض باننا لا استدلالا والمانع يلقى  
 له مجرد الاحتمال فلا يصح الجواب بان مجرد الاحتمال لا يثبت خلاف الاصل  
 اجاب عن الاصل بان العناية بالكسرة المناسبة اكثر من العناية بالكسرة  
 الاعرابية لكون الاولى متعلقة بزيادة الكلمة لان الياء صارت كالجزء من الكلمة  
 لا متراج والكسرة لاجلها بخلاف الثانية فانها عارضة لاجل العامل فالقول  
 بزوال الاول عن عرض الثانية قول بزوال القوى عند عرض الضعيف هو  
 لا يجوز ولما ورد عليه ان الاعراب اكثر غناية لتوقف فهم المعاني في المحاورات  
 عليه وربما يكون اعرض لبعض اقوى من الذاتى اخبر بقصم فلا يلزم ما ذكرتم اجاب  
 بقوله خصوصا وحاصله سلمنا كثرة العناية بالاعراب لكنه انما يوجب زوال الاول  
 عند عرض الثانية اذ افات جانب الاعراب عند رعاية الاولى بالكلية وه ليس  
 لك مجاز تقدير الاعراب فاذا لم يفت جانب الاعراب كانت الاول منقوضة فلا يصح  
 بقول بزوالها قوله لا يجوز اه يعنى ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع ثبوتية الحركة  
 المقترنة بالحركة الساخرة ولا يدل على امتناع ان يكون الكسرة قبل دخول العامل  
 المناسبة وبعد دخول العامل للنسبة وللاعراب معا كما في علامته اثبتية فاما  
 قبل دخول العامل علامته اثبتية فقط وبعده علامته للثبوتية والاعراب معا  
 فلا يثبت عدم المصنعية قوله توارد المؤثرين آه اعنى الياء والعامل قوله على اثر  
 واحد اعنى الكسرة قوله وكما يستحيل آه انما قد ذلك ليلا يروا ان توارد المؤثرين  
 يستحيل اذا كانا حقيقيين للزوم المحل عن تحصيل الحاصل بوجودهما معا بعد  
 وجوده بالآخرى بدون تداخل عدم واعادة المعدوم على تقدير تخلله وخلاف  
 المفروض على تقدير وجود المعجمين معا واما بعد ما فقط افى حالم لم يكن كل منهما على  
 مستقلة وانا اذا كانا اصطلاحيين فكلا لعدم جريان الدليل لعدم التاثير في الواحد



اية المؤثران اصطلاحان فلا بأس في التوارد وحاصل الجواب ان المؤثر  
 الاصطلاحي كالمؤثر الحقيقي غير محكم قوله دون في التثنية ليس من صور التثنية بل هو مؤثران  
 الاصطلاحان بل احدهما حقيقة اعني المتكلم والاخر اصطلاح اعني الكمال ولا  
 بأس في هذا التوارد ولسان اثر المؤثر الحقيقي الوجود الواقعي واثار المؤثر الاصطلاح  
 الوجود الاعتباري ولا بأس في ان يكون احدهما مفيد الاخر كما هو الآخر كما هو  
 بخلاف ما اذا كان كل واحد منهما اصطلاحا او حقيقة فانه لا يتحد لمفهوم فلا يجوز  
 لتوارد اعلل قوله طرف انا قد ذلك لئلا يتوهم ان عامل الطرف بفعل وفعل  
 اه فكيف الطرفية وحاصل الجواب ان المعنى الفعلي مقدر اه اى الاستشغال  
 وايضا فيه اشارة الى ان الطرفية انا ليستقيم اذا قدر الاستشغال بعد الكاف  
 وهذا على تقدير جعل كفاض صفة لمصدر محذوف فالطرفية ايضا على هذا التقدير  
 واما اذا جعل كفاض جزا مبتدأ محذوف فمرد لا حاجة الى تقدير الاستشغال بعد  
 الكاف ولا يستقيم الطرفية وبها الجملة ان حال كفاض كحال عسى حال  
 رفعه وجرا كحال مطلقا وتفسيره ابا بيان وجه الاعراب الذي يصح حمل بعض  
 الاحتمالات او بيان لمحصل المعنى على تقدير عدم الطرفية ووجه الاعراب على تقدير  
 صحة وتفصيل ما مر في شرح كصا قد ذكر قوله وقت مرفوعة اه انا قد ذلك لئلا  
 يرو ان الطرف لا يكون الا زمانا او مكانا او حالة ليس بشئ منها وحاصل  
 الجواب ان الحالة بمعنى الوقت ولما ورد عليه ان المتبادر من رفعه وجرا  
 المصدر المبني للفاعل اعني الرفعية والحاجرية ولا شك ان وقت الرفعية  
 والحاجرية ليس من اوقات قاض اجاب بجعل المصدر مبني للمفعول فلا  
 شك ان وقت المرفوعة والحجورية من اوقات قاض الى هذا اشارة بقوله  
 وقت مرفوعة والجواب الثاني سلما ان المراد المدة والمسمى للفاعل



وان قلت ان وقت ليس من اوقات قاض قلنا ان المصدر المبني للفعل  
اذا قيد بوصول الاثر الى المفعول كان وقت من اوقات والى هذا اشار بقوله  
او وقت رفع الحال قوله اي استتقال الرفع اه انما قد ذلك لان المصدر  
يقضي المشاركة بالفعل لفظا ومعنى ولا مشاركة فاشارة الى ان المشاركة انما  
يشترط في المصدر الحقيقي لا في المصدر النيابي وه المصدر نيابي بان يكون مضافا  
اليه المصدر وكذا مطلقا اذا كان نيابيا بان يكون صفة لمصدر محذوف فلذا  
قد الموصوف فيما سبق ولما كان الحمل ضروريا في الحال ورفعا وجرا لا يحل  
فلما يصح الحالية ابدل بمرفوعا ومجورا قوله المكسورة اه انما قد ذلك ليلا يرد المنقصر  
لنطية وكرسى لان الكسرة فيها ليست ثقلية على الياء قوله وذلك اي استتقال  
الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها محسوس غير محتاج الى دليل قوله مرفوعا  
اه يعني ان كان كقاض مرفوعا بان يكون جرا او منصوبا بان يكون صفة لمصدر  
محذوف او بان يكون ظرفا لاستتقال بوسطة في بناء على ان كقاض بدل او  
بيان من ما منصوب محلا كان نحو قاض مثل ذلك في الاعراب فالمراد بان المنصوب  
اعم من ان يكون منصوبا لفظيا كما في طور المصدرية او معنى محلا كما في طور ظرفية  
فلما سري وان كقاض كما يكون مرفوعا ومنصوبا فلذا يكون مجورا على تقدير البدلية  
من كلمة ما قلتم لم يذكر المحشة هذا الاحتمال ثم مرفوعا حال عن كقاض مجعلا حالا عن نحو  
مسلم عطفت على قاض فيكون مدخولا للكان فيلزم الاستدراك لاتحاد مفاد  
الكان والنحو وحاصل الجواب انه عطفت على كقاض فلا يكون مدخولا للكان  
فانطلقت فاما فائدة زيادة لفظ النحو وترك العطفت على قاض مع انه اخبر  
قلت فائدة البينة على تبائن النوعين كما اشار اليه ثم بقوله تقدير الاعراب  
لاستتقال قد يكون بالتحركة اه قوله اذ لو قصده انما قد ذلك ليلا يتوهم



انه يجوز ان يقصد بالركاف تمثيل تقدير الاعراب وبالنحو كون اللفظ جمعا  
 سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم فجزا لا استدراك اذا عطف على قاص  
**وحاصل** الجواب ان المقصود بالتمثيل ان المذكورات مع انواتها المذكورات  
 فقط فلا حاجة الى ذكر النحو لشمول سلبه لاختاره قوله ولهذا هي لاجل عدم مقصود  
 خصوصية المذكورات لم يجمع في التمثيلات بين الركاف ونحوها كما اقبل وشبهه ونحو  
 وانظر حتى يكون ذكرا واحدا بالتمثيل الحكم وذكر الآخر للبيان على الخصوصية لشمول الاخر  
 قوله ثم الفاضل السدي اعترض بانه لا فرق بين عصا وسلب اذا اعراب قبل  
 الاعلال فتقبل فيها وبعد متعدي فيها فالقول بالتعذر في عصا والاعلال  
 في سلب تحكم قوله ولكن آه جواب له **وحاصل** ان المتعذر في عصا حالته هي بعد الاعلال  
 فثبت التعذر في سلب قبل الاعلال فثبت الاستقبال وان قلت فادع  
 اختيار هذا من بعكس قلنا المؤثر في التقدير في عصا حالته التي هي بعد الاعلال  
 لانه قبله قائل للاعراب للفظي فعلم ان التقدير فيه بعد الاعلال ولا شك  
 في التعذر بعده والمؤثر في تقدير الاعراب في سلب الحالة التي هي قبل الاعلال  
 لان الاعراب بالواو ولا شك ان الواو قبل الياء ثقيل فلذا اعلل وقدر  
 الاعراب بالثقل ولا شك في تحقق ثقل قبل الاعلال وان قلت ان تقدير  
 الاعراب في عصا ايضا ثقل الحركة ولا شك ان ثقل مستحق قبل الاعلال  
 فيكون المؤثر في تقدير الاعراب فيه ايضا ما قبل الاعلال قلنا ان اعراب  
 عصا بالحركة وثقله يوجب ابدال الحذف لا تقدير بالحركة فالثقل لا يوجب  
 تقدير الاعراب بل سوجه هو عدم قابلية الحرف بعد الاعلال فثبت ان  
 المؤثر في التقدير ما بعد الاعلال بخلاف سلبه فان اعرابه بالواو وهو قبل  
 الياء لثقله فوجب تقديره فثبت تقديره ثقل الواو مستحق قبل الاعلال



فثبت ان المؤثر في التقدير ما قبل الاعمال قوله لا تمنع آه انما تم ذلك ليلا  
يرد انه يجوز ان يكون اليا بدلا من الواو في الدلالة فلا يكون الاعراب تقدير  
في حالة الرفع وحاصل الجواب ان الابدال تمنع لان كان الكلمة واحدة  
اعرابات لم تفصل في الكتاب قوله باقية آه انما تم ذلك ليلا يتوهم من التبادر  
ان اليا المدغمه يا متحركة قوله او بعضا آه انما تم ذلك ليلا يتوهم من تقدير  
اسم ان تقدير الاعراب بالحرف انما يكون في حالة الرفع فقط وفي جميع الاحوال  
والامر ليس كذلك وحاصل الجواب ان تقدير الاعراب بالحرف قد يكون في  
حالة الرفع كما في المتن وقد يكون في الاحوال اشلت كما مر في الشرح وقد يكون  
في حالة الجر فقط في ما كان الاسم المعرب ملا قيا ساكن في حالة الجر فقط  
فكان اعرابه مدته ولم يلاقي في باقي الحالين ساكنا كما في مرت بابي القوم  
وجاء في البوك ورائت اباك فالما حصل ان في كل موضع يكون الاعراب  
ولا في ساكن بعد ما يكون الاعراب تقدير يا فهذا الطريق ان كان في جميع  
الاحوال فالقدير الضم في جميعها وان كان في بعضها فالقدير اليفم لك فقوله  
مدة فاعل لاتي واخره طرف للفاعل وساكن مفعول قوله سوار كان مضافا آه  
تم ذلك ليلا يتوهم اشتراط الاضافه في تقدير الاعراب في جميع الاحوال او  
بعضها قوله على قرأه النصيب اه في نصب الصورة على المفعولية فخر لا اضافة  
مع تقدير الاعراب لا التقاء الساكنين قوله مصطفى القوم آه لانه وان لم يكن  
بأخره الا ان آخره ليست مدة لعدم كون حركة ما قبله من جنسه فلو قلنا ولا في  
آخره بدون التقييد بمدة لدخل هذا في القاعدة مع عدم الحكم فيه لان  
الحذف انما يكون اذا كان مدة دلالة الحركة عليها و ليس كذلك قوله ولعل  
اصح انما لم يجهده المهم اه جواب من المهم بانه لم يذكر تقدير الاعراب بالحرف في جميع



الاحوال او في بعضها غير حالة الزرع وحاصله ان المقصود بيان التقدير  
 الثابت في ذاة الاسم لا باعتبار العارض وفي مواد التركيب التقدير ثابت  
 باعتبار ملاقات كلمة اخرى قوله وكان اليا آه انما قد ذلك ليلا يروانه لما كان  
 المقصود بيان التقدير الثابت في ذاة الاسم فينبغي ان لا يذكر شل غلامى ومسلمى  
 لان تقدير الاعراب فيه انما هو باعتبار عارض ملاقات كلمة اخرى فيكون حاله  
 كحال كلمة تركها المسم وحصل الجواب ان ياء المتكلم شدة الامتزاج صارت  
 كالجزء فليست عارضة فيكون تقدير الاعراب في شل غلامى باعتبار ذات  
 الاسم قوله ان قلت آه يعنى لما كان اليا شدة الامتزاج كالجزء فينبغي ان  
 يذكر في رفع لان اعرابه بالواو قلبت ياء او قوما قبل ياء المتكلم مضار الاعراب  
 تقدير بالسبب ياء المتكلم فيكون غلامى ثم الاعراض بناء على ان اعراب في  
 بالحوث في حال الاضافة الى ياء المتكلم وعلى الغفلة عما سبق والمحجب احاب  
 بتذكيره بانه في حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركة فيكون داخل في ياء  
 غلامى قوله بطل آه لان في داخل في ما عداه مع انه ليس معرب بالاعراب  
 اللفظي قوله نظرا الى اخواته آه فيه إشارة الى ان المناسبة ياتي في الاعراب  
 بالاحرف لوجود حرف صالح فيه ويكون حكم جميع المضافات واحد سواء كان  
 مضافا الى ياء المتكلم او الى غيره الا انه اعراب بالحركة متابغة اخواته من  
 الاسماء الستة اعني ابي داغى وغير ذلك لانها معربة بالحركة في حال الاضافة  
 الى ياء المتكلم بعد وجود حرف صالح في آخر ثانی تلك الحالة او متابغة لغة اخرى  
 اعني في لانها ايم معربة بالحركة لعدم وجود حرف صالح فيها قوله وان كانت  
 آه انما قد ذلك ليلا يروانه ان فنى اقل استعمالا من في فكيف يتبع القوى الضعيف  
 وحصل الجواب ان فنى وان كانت قليلا ضعيفا الا انه لو كان موجبة بالاعراب



قوله نعم آه فان زيد فمن زيد معرب بأعراب التقدير لا اشتغال آخره  
 بحركة حكائية مع انه ليس بـ اخل فيما ذكره اسم فينطلق من حصر التقدير في  
 المذكور وحصر اللفظ في معناه الا ان يجاب ان المقصود بيان للعقل والتقدير  
 الثابت في اداة المقصود التقدير ليس بثابت في ذاة الاسم بل باعتبار  
 المستفهم عنه قوله نعم الحجاز آه انما قد ذاك ليلا يرد ان غير الحجازيين لا يقولون  
 بالمستفهم عنه قوله من زيد في احوال عن قمارني ومن زيد في احوال عن قمارني  
 ومن زيد في احوال عن قمارني بزيد قوله اذا جازاه فيه إشارة الى ان في مطابقة  
 الشيء بالمستفهم عنه خلاف بين الحجازيين فمن لا يهاورد عليه الاعتراض والجواب  
 الجواب من لا فلا قوله انما صح آه انما قد ذاك ليلا يرد ان العرب لا ينصرفون  
 وغيره فلا يعلم من معرفة غير المنصرف المنصرف لجاز ان يكون اسم لا يكون في علته  
 ولا يجري عليه التنوين واما كالا اسم المنصرف المعرب بالحرف فلا يصح الاكتفاء  
 وحاصل الجواب ان العرب عند الله منحصر في المنصرف وغيره لان كل اسم معرب  
 ان كان فيه علتان فهو غير منصرف والا فهو منصرف فمعرفة غير المنصرف يعلم المنصرف  
 فيضعف الاكتفاء نعم لو كان معنى غير المنصرف المنصرف ما قاله الجمهور من ان غير  
 المنصرف لا يدخله الجرد والتنوين ويحرك بالفتح والمنصرف لا يدخله الحركات  
 الثلاث لثبت عدم الاختصار لخروج المعرب بالحرف عنها فلم يصح الاكتفاء على  
 طريقه لا على طوره فلذا تم عنده قوله ولهذا اسي ولا جمل صحة الاختصار والاكتفاء  
 على طريقه عدل عن تعريفهم قوله وشمل ما سبق آه من لزوم تقدم شيء على  
 نفسه فاما المقصود لان المقصود من تعريف غير المنصرف تحصيل وجه صالح لان يكون  
 وسطا في اثبات الاحكام المقصودة بجزئية وهي منع الكسرة والتنوين والتحريك  
 بالفتحة متاهما فاذا عرف غير المنصرف باعريف الجمهور يكون المنصرف عينا للنتيجة



مع تقدّمها وتفصيل قدرتها كقولك لا يمكن جعله متكلم قادراً على حريان الأجزاء  
 مع المتنوع عليه قوله لأن غيرهما أمانة ذلك للملاير وان غير مضاف الى المعرفة  
 فيكون معرفة فلو جعلت موصولة لا يلزم تعريف الجز وتكبير المبتدأ قوله وفيه آه  
**حاصل** ان غير المنصرف اذا كان المراد منه المعنى الاصطلاحي يكون معرفة لا مفهوم  
 معين عني بافية علمان وهكلك لان المراد ههنا المفهوم بدون ملاحظة المغايرة  
 فلو جعلنا موصولة لم يلزم تكبير المبتدأ قوله لان الظاهر والفرق بين اسم الجنس  
 وعلمه ان الاول بافصح المفهوم كله بدون لحاظ التعيين والعلومية والثاني بافصح  
 له باعتبار لحاظها ثم اسم الجنس تكرة سواء كان لحاظ تحققة في فرد من افراده او في  
 ضمن اى فرد كان لعدم لحاظ التعيين يعتبر في احاطة فما قال انه اذا اراد  
 به المفهوم في ضمن اى فرد كان فلا يكون تكرة لا يخرج عن آثار العقلة قوله  
 لانه ضروري آه بان يكون موصوفاً بحرفته ولا يكون فيه من أداة التعريف  
 شئ فاعترنا علمية الجنس قوله والقول يعنى لم لا يجوز ان يكون كلمة موصولة  
 مبتدأ او غير المنصرف جزاً من علمية فلا يلزم جـ وتكبير المبتدأ قوله تقديم المعرفة  
 يعنى لفظاً ورتبة فلو جعلنا غير المنصرف جزاً يلزم تأخر المعرفة لتأخر الجز قوله  
 موضوعاً اى مبتدأ فلو جعلنا غير المنصرف جزاً يلزم خلافه قوله قد سبق آه في بيان  
 محال النوع الاعراب غير المنصرف بالصفة فعلم منه غير المنصرف بوجه ما فينتج ان  
 يجعل مبتدأ بخلاف بافية علمان فانه ليس بمعلوم فيا سبق اصلاً فلا يصح جعله  
 مبتدأ قوله قدم خبره اعني فيه فعله الاول الجمله فعلية وعلى الثاني اسمية قوله  
 عارض آه احراز لغير الطبع عن الطبع لا يصح الانسان وبقوله السيد على حاله  
 عما لا يستدعى حاله اصلاً كصغرة الوجل وبقوله غير طبعية عما لا يستدعى حاله طبعية  
 كما الكيفية الحاصلة من دوار التي لا يستدعى حفظ الصحة ثم تعريف العلم لغة



واصطلاحاً لا يلزم جهالة تعريف غير المنصرف لاخذ العلة فيه قوله بل مع  
 آه انما قد ذلك ليلا يروا ان تواتر العلتين على معاً فكيف يصح اجتماع علتين  
 على منع صرفهم واحد **وحال** الجواب ان التوارد انما يستحيل لو كانت العلة  
 بمعنى الموجب اما اذا كانت بمعنى ما ينبغي ان يختار فيكلم عند حصول امر انما سببه  
 فكلما لجواز اجتماع امرين يصدق على كل منهما هذا المفهوم وهكلك ان العلة في  
 اصطلاح النجاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى الآخر قوله وعلى هذا آه انما قد ذلك  
 ليلا يروا ان ما يصدق عليه هذا المفهوم هو مجموع العلتين لا كل واحد منهما فلا يصح  
 اطلاق العلة على كل واحد قوله لكن آه اعتراض على من جعل الابطلاق مجازاً  
 مانه مخالف عن كلام المصنف لانه جعل اطلاق السبب على كل من السبب حقيقة  
 دليل تشيئة صاحب الفصل في تعريف غير المنصرف لان صدق تشيئة على المجموع  
 يستلزم صدق المفرد على كل واحد ان حصل في اصدق الحقيقة فيكون اطلاق  
 سبب على كل واحد حقيقة والعلة كالسبب لوقوع تشيئة في كلام المصنف في تعريف  
 غير المنصرف فلو صح ما ذكره المصنف كان اطلاق العلة على كل واحد حقيقة والجواب  
 ان العلة في اصطلاح النجاة كما تطلق على المفهوم المذكور فكذلك تطلق على ماله  
 وخل في هذا المفهوم من مال الى المجاز مال الى الاول ومن مال الى الحقيقة مال  
 الى الثاني قوله وانما آه بيان لفائدة تقييد اسم والتفضيل في الكتاب قول  
 يعارض سببين يعني ان اعتبار الاختصاص في كمال القوة فيعارض سببين  
 ان اعتبرناه في الجملة فيعارض احدهما قوله ويجوز صدقه فلو لم يكن منصرفاً  
 عنده فلم يطلق المنصرف قوله في التحقيق آه بان معنى قوله فيجوز صدقه ويجوز جعل  
 في حكم المنصرف وان الصرف بمعنى التغير والضمير راجع الى الحكم فيكون المعنى ويجوز  
 تغير حكم غير المنصرف فعلى كل تقدير لا يثبت اطلاق المنصرف من المصنف والتفضيل



في التشرح قوله وليست متخفة اهـ بشرط في بسبب التثنية بالنار ان يكون  
 متخفة له وان قلت يجوز ان يقدر نار اخرى متخفة للتثنية فتحقق  
 شرط قلت النار الظاهرة بالغة عن تقدير اخرى لا تكثر اجمع تباين  
 اعرضين قوله ان التنوين للمقابلة اهـ يعني ان المنوع في غير المنصرف تنوين  
 المنصرف لا تنوين المقابلة وفي مادة النقص التنوين للمقابلة بالجمع المذكور قوله  
 والا كسرة اهـ يعني ان المنوع من غير المنصرف الكسرة المتخفة بالجر وهـ الكسرة  
 ليست متخفة بالجر لوجوده في حالة النصب وانما لم يكن هذه الكسرة ممنوعة  
 او لو كان كك ركان الجوفية تابعا للنصب فيلزم خلاف الجمع المذكور الذي  
 هو الاصل لجمع المؤنث لكون النصب فيه تابعا للجر كما عرفت سابقا قوله  
 لو ان تحذف اهـ يعني وان سلمنا ان المنوع من غير المنصرف هو التنوين و  
 الكسرة مطلقا قلنا ان التنوين ولا كسرة في مسلاة في حال تعلية كما نقل عن  
 البعض الاشعار بدون الكسرة والتنوين فالجواب الاول جواب منع  
 صدق التعريف والثاني جواب تسليمه ومنع كون مادة النقص منفردة  
 وان قلت بوجود علامته الانصراف اعني الكسرة والتنوين قلنا ما ذكرنا من  
 التقدير الثالث جواب تسليم كون الكسرة والكسرة والتنوين مطلقا علما  
 المنصرف يمنع تخففا في مادة النقص قوله بنية اهـ انا قد ذكرنا ذلك في كلامي و  
 ان ما فيه علتان اعم من غير المنصرف بخازان يكون الشئ فيه علتان من شئ  
 سواء كانتا علل منع الصرف او لا ولا يكون غير المنصرف وحال الجواب ان  
 المراد بالتشع البنية كما سيأتي وذلك ليتبع لا يكون الا علل منع الصرف  
 فخر ببيت المساواة قوله فلا حاجة اهـ فيه اشارة الى الرد على من تكلف  
 في اثبات المساواة بتقيد علتين بكونهما علتين من الصرف وجعل الرد



التقدير خلاف الأصل ثم تقيده بحسب ما ليس بطريق التقدير في الكلام  
 حتى يكون هو كما المراد وبطلان ارادة المقيد بقربنية البيان في اللاحق فلا يكون  
 خلاف الأصل كما المراد وقوله والحضر انا في ذلك لئلا يتوهم المحضر العطف  
 قسم آخر قوله او من تسع على آه انا في ذلك لان المعدود كما يكون موصوفا  
 للعدد فكذلك يكون مضافا اليه ولما ذكر الاول وترك الثاني فلذا ذكره ليجزى  
 ثم ترك ثم الثاني لتبوع الاول وللموافقة بقوله او واحدة لان ثمانية اثنا  
 عشر اذ كان موصوفه العلة والاما اذا كان مضافا الى العلة فلا وجه لتأنيثه  
 وللموافقة بما دل البيت على منع الصرف تسع لان العدد فيه محم على المعدود  
 فينبغي ان يكون التسع في من تسع ايضا محمولا عليه وان كان بطريق التوضيف  
 وفي اول البيت بطريق الاخبار والى هذا اشار بقوله والاول آه قوله وذلك  
 آه فيه اشارة الى ان قسم التسع يصح المحل باعتبار تقدم العطف على الربط والاما  
 لم يرم حمل المفرد على المتعدد والتحقيق من في تسليم الكلمة فذكر قوله كقولك آه يعني  
 ان تقدم العطف على الربط واقع في كثير من المواضع فلا يتوهم ان التقديم عليه  
 غير واقع فلم اراده المسم به قوله لتصويب معناه كمن اراد كاري بصواب ثبت  
 كمن قوله وانما لم يذكر آه لئلا يرد انه لم يذكر الم اول البيت انه به  
 يخفى عن تعريف غير الصرف وحاصل الجواب ان التعريف  
 المتبادر منه غير جامع فلذا لم يذكره ولم يكتف به بالتعريف مستفاد  
 منه قوله فجزوت آه فيه اشارة الى ان التجريد بالنسبة الى التراخي لا بالنسبة  
 الى اشارة في الحكم فلما يرد ان المتبادر من عبارة الشرح ان ذكر ثم مجرد  
 المحاطة على الوزن بدون اشارة في الحكم فلا يثبت كون الجمع والتركيب علة  
 قوله فيه سائلة آه انا في ذلك لئلا يرد ان هذا الوزن من العلة غير مستقيم



لانه ليس لعلية بل جزاء وحاصل الجواب ان عد النون من اجل بطريق  
 المجاز بطريق اقامة الجزاء مقام الكل قوله لان النون آه انما ذكرك ليلا يرد  
 ان التقدير انما يكون بقرينة ولا قرينة وحاصل الجواب ان اطلاق النون  
 مع عدم ارادته محجوز الى يقين المراد فيكون دليلا على تقديره عن قوله لان اللام  
 آه انما ذكرك ليلا يرد ان النون معرفة باللام فكيف يصح توصيفه بالنكرة وحاصل  
 الجواب ان اللام في النون للعهد الذهني اليهود والذهني في حكم النكرة في عدم الد  
 على اليقين فيجوز توصيفه بالنكرة قوله زيدت آه انما ذكرك ليلا يرد ان اللام  
 العهد الذهني زائدة عند النجاة لعدم فائدتها في المعنى فلا وجه لارادتها قوله يدل  
 عليه آه انما ذكرك ليلا يرد ان العهد الذهني خلاف الاصل فلا يرد الا  
 بقرينة ولا قرينة وحاصل الجواب ان القرينة تنكير البوافي قوله او بدل  
 آه انما ذكرك ليلا يرد ان البدل اذا كانت نكرة من معرفة فالنعت  
 واجبة لا نعت وحاصل الجواب ان زائدة صفة لوزن محذوف وهو  
 فثبت التوصيف قوله معترضة امي غير مرتبطة باقبلها مسبوقه لبيان حال النون  
 لا انها معترضة بين الجزاء متعلقاته كما وقع من الفاضل لان من قبلها تتعلق  
 بالزيادة لا بالنون قوله لانه جزاء مبتدأ محذوف آه امي احدا النون  
 والجملة بيان لمجموع ما في البيتين فيكون حاصل المعنى تلك التسع هذه فقوله  
 تلك التسع بيان لحاصل المعنى لا للمبتدأ المحذوف ولتفصيل ان النون خبر للمبتدأ  
 المحذوف اعني احدا فيكون من الموانع فيكون المعنى وتنع آه قوله من غير  
 تقدير آه فيه إشارة الى ان العاقل المنع المفهوم لانه بعد مقدّر فلذا تم الاستدلال  
 اذ المعنى لم يقل اذ التقدير قوله التعريف استفاداه فيكون المعنى اعرفك  
 النون مع موانع الصرف حال كونها زائدة لكن يريد عليه ان الحال انما يكون



قيد العامل والتعريف ليس بمقتيد بحال الزيادة فلذا ورد صيغة التمرين  
 قوله والارض جميعها اي اعرف الارض حالكونه جمعا قوله المترادفة آه يعني ان  
 هذا الجمله ان كانت حالا من انون يصير فيكون من الاحوال المترادفة لكون  
 الحال في كل حالين واحدا وان كانت من الضمير لست في الاولى فيكون من  
 المترادفة لثقل الثانية في الاولى قوله اوصفه يعني زائدة قوله الفرق آه  
 بيان الفائدة جعل اسم الطرف متعلقا بالزيادة ولم يجعله طرفا لما يصدق عليه  
 هذا الوصف اعني الالف اذ على الاول فيهم زيادتها الضرورة المجازية بين ما قبل  
 وما بعد وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الالف بحسب الذكر على النون لازادة النون  
 فلذا جعل اسم الطرف طرفا للزيادة ليعلم زيادتها اذ المقص هو هذه لازادة احدا  
 فقط قوله فعل آه انما ذك ذلك ليلا يرو ان تغيير التقريب بالاقرب تغيير بالمسار  
 لعدم دلالة الاول على الزيادة ودلالة الثاني على الزيادة في الفعل وحال  
 الجواب ان المصدر اذا حل على صاحبه بقيد البانعة فيهم الزيادة فيهم التغيير  
 نقول ان صيغة التفعيل بحسب تلك فيهم الزيادة اي قوله لا تكثير لفعل آه نحو  
 غلقت الابواب يفيد تكثير الابواب لا تكثير الفلق واسم تفضيل يفيد تكثير نفس  
 الفعل فلما يصح التغيير للثبات في المفهوم انما قيد بالمتعدى لان اللازم يحسب  
 تكثير نفس الفعل نحو حوت تكثير الحولان والجواب ان يجعل التقريب لازما  
 فيفيد كثرة القرب كالاقرب فلا اعتراض قوله والاظهار وانما لم يقل لفظا  
 لصحة اطلاق العلة التي هي بمعنى المانع واداته منها الا ان تغيير التغيير للتبني  
 على اتحاد المعنى قوله مع ان انظر فيكون كون اطلاق العلة على كل واحد مجازا  
 بخلاف مذهب المصنف والمقول ان يقول ان مقصودنا التاويل في كلامنا ان ظم  
 وندبه مذهب الجمهور من كون الاطلاق مجازا فلا محاشية في الخلاف عن



المسموع مع ان المانع بمعنى العلة فيكون الخلاف فيها خلاف فيه فلا فائدة في  
 العدول عنها اليه لعدم التحرز عن الخلاف عن راي المسموع في كلا التقديرين قوله  
 ما ذكرنا في شرح قوله ما فيه علما قد ذكر قوله ضم نشره انا قد ذكر ذلك ليلا يروا ان  
 كثير مما يتحقق مع الصروف بدون الحكايتة والتركيب كما في غير فكيف يصح حصر  
 سببه فيها وحاصل الجواب انهم جعلها مثالا لجميع الاسباب بان يدرج  
 بعضها في احدها والباقي في الآخر قوله ففي وزن الفعل اه يعني ان وزن  
 الفعل سواء كان مع الوصفية كما علم اسم تفضيل او مع العلية ككثير علماء  
 في الحكايتة والباقي في التركيب قوله نحو انكل اه لعدم استعماله في معنى  
 الفعل فلا يتحقق نقل منه وكذا نحو علم اسم تفضيل وللمدرج ان يعيم الفعل  
 من الحقيقة والحكم في مادة النقص وان لم يتحقق الاول لكن الثاني مستحقق  
 مستحق خواص لفعل معنى الزيادة المختصة لان يتحقق خاصة اشئ في حكم حقيقة  
 قوله وقد تكلف اه انا قد ذكر ليلا يروا انه لم يبين الحاشي شمول الحكايتة لما  
 تشمل له ولم يبين شمول التركيب لما تشمل له وحاصل الجواب ان شمول  
 التركيب للبوائت انا ثبت بتكلف فلا فائدة في ايراده وهو ان في  
 المونث تركيب الاسم بالتاظهار او مقدرة او بالالف وتركيب التا  
 مع العلية وفي العدول تركيب اسمين فانه بمنزلة العليين في الجمع تركيب  
 الجمعين فانه بمنزلة جمعين وفي الالف والنون تركيبها مع الاسم او مع العلية  
 في نحو عمران ومع الوصفية في نحو سكران وفي العجمة من اسمين تكريرا في الحقيقة  
 والعربية او تركيبها مع العلية ولا يخفى ما في هذه الوجوه لان المتبادر من  
 التركيب الاسمين المتحققين في الحال لا تركيب الجمعين او الاسمين يكون احدهما  
 حاليا والآخر غيره او تركيب الاسم مع الحرف وفي ما فعلوه هو هذا الاذاك



فلذا قد اختلفت هناك اسي في البواني تكلف لاسم لا ابي لا باعت له ثم في طوم  
 تكلف آخر وهو اعتبار التركيب في العجمة مثلا ووزن الفعل مع استوائهما  
 التكلف قوله وجعل ذلك الاسم علما انما شرط العلم بالثابتة بالالف  
 الثانية بفتح التاء لا متعلق الزيادة في الالهام قوله كاطي آه فان  
 اللام الحاق بجذر الثانية لقولهم ارطاة فلو كانت الثانية لم يحز الحاق  
 تاء الثانية قوله كقبضتي اذ ليس في الاصول من اسي حتى يكون الالف  
 اللام الحاق به وليت الثانية لجاز قبضته فلو كانت الالف الثانية لم يصح  
 الحاق تاء الثانية قوله والالف اللام الحاق انما قد ذلك لئلا يرد انه لما كان  
 الف اللام الحاق المقصورة فينبغي ان يكون الف اللام الحاق المحدودة مانعة عن  
 الصرف لثابتها بالالف الثانية المحدودة وحصل الجواب ان الف الثانية  
 المقصورة اصل في الثانية فيقوى بالتأثير فيكون ثابتها اي قويا فيقوى  
 في منع الصرف والالف الثانية المحدودة فليست اصلا في الثانية فلا  
 تقوى كقوة المقصورة فلا يؤثر ثابتها في منع الصرف قوله ولعل لمصاه انما  
 قد ذلك لئلا يرد انه لما كان مراعاة شبه المقصورة سببا في منع الصرف فلم  
 لم يعدها المصم وحصل الجواب ان الاول مندرج في الوصفية الاصلية  
 ومنع الصرف بها الثاني لم يثبت عند المصم فلذا لم يذكرها فاصنافه منع الصرف  
 الى الثاني من قبل اضافة السبب الى سبب قوله وان كان القياس غير  
 على المصم بانه على هذا التقدير يكون قوله مخالفا للقياس لان في اعتبار الالف  
 والنون الزائدتين شبه الف الثانية مع عدم اعتبار الف اللام الحاق فمترجم  
 الاضعف مع تركيب القوي لان الف اللام الحاق ثابتة بالالف الثانية صورة  
 ولا راس من استلغ التاء بخلاف الالف والنون الزائدتين لانها ثابتة بالان



بالثاني في الاخير فقط فالمراد بالقياس الوجه العقلي لا قياس النجاة  
 مما يكون للسمع فيه دخل لان منع الصرف بالالف اللاحق ليس مسبوع ويمكن  
 الجواب بان الف اللاحق مندرجه في الف الثاني لكون المخرج في حكم ذلك  
 لم يذكره بالاستقلال لانه ليس بسبب فلا ورود من الاصل ولا مخالفة  
 القياس قوله يعني آه انا قد ذكر ليلاير وان المقصود بسببية الثاني لا  
 فالاشارة اليه خلاف الحق وحاصل الجواب ان مرادهم بالاشارة الى  
 في الثاني الاشارة الى اعتبار القسمين في سببية منع الصرف لا الاشارة  
 الى القسم الثاني اليها قوله وان كان آه انا قد ذكر ليلاير وان الثاني  
 اللفظي اما بعينه في الثاني الفعل اذ لم يكن معه ذكر حقيقة ومنع الصرف بالثاني  
 قياس على ثاني الفعل لكونها اثرين له فينتج ان لا يؤثر الثاني في منع صرف  
 طلوعه وحاصل الجواب ان منع الصرف قد يكون له صورة الثانية وان  
 كان مع ذكر حقيقة خفي آه فيه اشارة الى ان المراد بالثاني المعنوي بالكون  
 عكس غير صرف لعدم الثاني فيه بحسب المعنى انا قد ذكر ذلك بيان لفائدة  
 تعديله بالاحتية قوله وارجع الضمير اه ر وعلية في دفع الاعتراض السابق  
 من ان الحكم بضاف الى العلة لا الى ما فيه العلة فاضافة الحكم الى غير المنصرف  
 لا يصح وان رجع الضمير الى علتين يلزم عدم مطابقة الضمير بالضمير قد دفعه  
 اسم بان الضمير راجع الى غير المنصرف باشتراك على علتين فيكون الاضافة  
 اليه اضافة اليها ووقع البعض بان الضمير راجع الى احد الامرين من علتين  
 او باليقوم مقامها فيضم الاضافة ويثبت المطابقة في وجهه بانه خلاف  
 المتناق لان المتبادر من عادة المعنى ان يكون الحكم بغير المنصرف لان  
 عادة ان يعرف الشيء ثم يبين حكمه والتعريف انما هو بغير المنصرف فينتج



ان يكون الحكم ايضا قوله انما ذكر الكسرة اه انما ذكر ذلك ليلا يروا ان  
 الكسرة قد علمت ما سبق فلان فائدة في التكرار قوله الا اذا اعاب اه يعني ان  
 في حال العلم المتوهم وكذا الجمع المذكور ان كانا سحرين باعرب منفرد يكون  
 الحكم من الخواص اشاملة والامن الخواص الغير شاملة فقوله ولا يخفى تحقيق  
 الاعتراض قوله اعلم اه انما ذكر ذلك ليلا يروا ان السباد من الفرعية هو فرع  
 الموقوف للموقوف عليه فلا يثبت فرعته العجبة للاسم العربي ولا فرعته وزن  
 الفعل لوزن الاسم قوله وانما فيه اشارة الى الاعتراض بان الفرعية لا  
 بالمذكورات لتحقيقها في المشنى والجمع مطلقا وفي التانيث بدون العلم به  
 مع انهم لم يعتبروا في غير المذكورات فقوله لكون الاسم اه مثال لما تحقق فيه فرعته  
 ولم يكن ما ذكر قوله ولم يعلم وجهه اه ويمكن الجواب بان قواعد الخواص لا بعد  
 فثبتوا اول ما منع الصرف ثم تكلفوا الاسباب فالمذكورات لم يوجد ما ان في اسم غير  
 مسرف فنجعلها اسبابا او اما غير فاعلم ان اوجد في المسرف فلذا لم يجعلوه سببا  
 قوله لم يفتح لم يبان نكتة اشتراط سبعين قوله خصائص الفعل اه لتحقيقها  
 في الاسم كثيرا فيكون اشارة في الفرعية شاركة في عرض عام فلا يكون تلك  
 اشركة مشابهة قوية اذا كانت مشابهة القوية في اشركة في الخواص ولما كانت  
 الفرعية غير ظاهرة في الفعل كانت مشابهة بها غير ظاهرة ايضا فلذا قال المحقق  
 ولا قوية وانما قلنا ان الفرعية غير ظاهرة في الفعل لا صياجهم الى تكلف في  
 اثباتها بان الفعل متعلق الى الاسم في المصدر والمصدر من الفعل من المعامل  
 في الاشتقاق لكون المصدر اصلا فيه ولا يخفى ما فيه من تكلف لان ما صدر  
 عنه في الواقع هو لول الاسم لالف في اقامة مقامه تكلف والضم اصالة  
 المصدر في الاشتقاق بخلافه فرعته في الفعل فنجعل اصلا من كل وجهه في تكلف



قوله خفي آه لان البناء هو فرع الموقوف عليه وكثير من الاسباب لا يتوقف  
فيه على ما هو فرع له كما مر قوله فلم كيف ذكره بطريق الطبيعة والتفريع وفيما سبق  
بطريق المدعى فلا يلزم التكرار واليفع الاعادة يتصل الاستثناء والافلا حجة  
اليه قوله اعلم آه انما قد ذكر ذلك ليلا يرد وان غير المنصرف والبنيات واسماء الافعال  
ستأويته في الشابهة بفعل فاعلى وجب في ثبوت منع المنصرف في غير المنصرف  
دون الفعل والبناء وفي ثبوتها في الاخيرين دون منع المنصرف وحاصل الجواب  
ان اصل الاسم الاعراب لا عوار المعاني عليه وحصل الفعل لعل والبناء لعدم  
اعوار المعاني عليه وتعلقه بكل من صدر منه او وقع عليه وغيرهما فاذا شابه الاسم  
شابهة تامة لفعل يعني لعل كما في اسماء الافعال واذا شابه بفعل مشابهة  
ستوسط لعل ولم يبنى واذا شابه به مشابهة ناقصة لم يبنى الا انه يمنع من صرف  
قوله بضعف آه انما قد ذكر ذلك ليلا يرد وانه لم يعط لعل ولم يبين ولم يعكس و  
حاصل الجواب ان مشابهة اسم الفاعل بالفعل وان كانت موثرة في ثبوت  
ما هو اصل الفعل اعني لعل الا انها لا تؤثر في البناء لضعف الفعل فيه فلذا يزيل  
عنه مشابهة الاسم قوله ثم يتجه فيه إشارة الى الخلاف بينهم بان مذهب بعضهم  
ان المنوع من غير المنصرف بالذات هو التثنية والكسرة انما يتجدد بتبعية التثنية  
على ان حذف التثنية منع الصرف لعلته اخرى كالوقف وغيره واليدل  
على هذا المذهب عادة الكسرة في صورة ضرورة اعادة التثنية بدون ضرورة  
اعادتها فلو كانت الكسرة ممنوعة بالذات لم توجد بدون ضرورة الى اقامتها  
ومذهب الآخرين ان منعها منه بالذات لان علة المنع هو الاختصاص  
بالاسم وهو في كل منها مستحق فحبل احاطتها لتأخر تكلف قوله إشارة الى  
ذلك اي الى ان نزعها معا اذا لو قدم التثنية لذهب النقص الى ان



التقدير لا صالة في المنعوية واذا قدم الكسرة لم يذهب الذين الى اصالتها  
 لكونه مخالفا عن الاجماع لعدم القائل بفضل ولا الى اصالة المتنون اذ لو  
 كان كذلك لقدم لعين اصالتها لعدم الثالث قوله في شجرة الرضى دليل للذهب  
 الثاني قوله في حذف آه انا قد ذكر ذلك بيانا يروى ان بعض على منع المتنون كما حصل  
 يمنع الكسرة فكذا يحصل منع الصفة ايضاً فامضى وجه في لعين منع الكسرة واما في صورة  
 الكسرة بقا اسغناه عن الدال على الاضافة في غير المفرد قوله وقم اسم دليل  
 ثالث للذهب الثاني وحاصله ان حذف الكسرة ليلا يلزم وجود احد المتكلمين  
 بدون وجود الآخر وعلى طور الرضى حذف الكسرة للتخصيص على ان حذف التنوين  
 لمنع الصرف لا عبرة وان قلت لتخصيص يحصل للمحاذاتين قلت  
 المقص لتخصيص من اول الوبلة بدون المحاذاتين فلذا تم فيما سبق في اول الامر  
 قوله ولما غلب ما اثبت في الفرعية في اللفظ وتركها باعتبار المعنى اشبهنا المحسنة  
 بان المذكر راجع من الموت في الرتبة فكان الموت فرع له المرجح للراجع وكذا  
 فرعية المعدول للمعدول عنه والى هذا اشار المحسنة فيما سبق بقوله لان اصل  
 وة بقوله وغلب المذكر والفرعية الوصف للموصوف فرعية الموقوف للموقوف عليه  
 على هذا اشار المحسنة بقوله لتوقف قوله لاذ لك آه فاما هوذا كرسى ليطر عليه النار  
 والى يلزم اجتماع مقتضيين من اجتماع مجرد مع التلبس قوله ومعناه آه تاييد  
 للاشتراك يعني ان معنى قائم مطلقا اسناد لا اسناده مردود فعلم ان مشترك  
 والجواب ان الفرق بين مجرد المطلق انما هو في المحاذات في اللفظ لا في اللفظ  
 واحدة وتا التاثير انما يطر على اللفظ فاما ليطر على لفظ احد هما ليطر على لفظ  
 الآخر فالقول بان النار ليست بطارية على مجرد غير صحيح وما قال الفاضل  
 ان هذا الفرق تدقيق فلسفي مجمل عن هذا الشبهة مخول بما ذكرناه ثم طرأ



التثانث على الذكر انما هو باعتبار العلة لا داما يجوز ان يكون اسما متكاملا لمن له  
 منكر كزيب مثلا فلا طريان الا ان المحشى لم يذكر قيد العلة اكتفارا بما ذكره في  
 طريان التعريف على التشكيك قوله يعني انه انما ذكره لئلا يرد انه لم لا يجوز ان  
 يكون الاسم معرفة ابتداء فلا طريان فلا فرعية وحاصل الجواب ان الفرعية  
 انما هي بالنسبة الى غالب الافراد قوله اما بوضع جديد كفا في الاعلام التي تكون  
 اسما جنس قبل الوضع على قوله او بدات كفا في اعرف باللام او الاضافة قوله  
 ولما كان اه ولما ثبت اسم الفرعية باعتبار اللفظ وتركها باعتبار المعنى بينها وبين  
 قوله مجهول انما اه ثبارة على ثبوت مرتبة يعقل اليه لاني لما فكل علم من سبق  
 بالعلم وعدم العلم جعل فكل علم مجهول لما قبل العلم فكون طاريا على الجمل فهذا  
 الاعتبار يكون التعريف الذي هو العلم فرعاً لتشكيكه الذي هو الجمل بالاعتين قوله  
 منهم اه يعني في تأثير الالف والنون في منع الصرف خلاف ذهب بعضهم الى  
 ان تأثيرهما لا جل الزيادة وكون المزيد فرع المزيد عليه والى هذا اشار اسم  
 ويقول ذهب لا غدون الى ان تأثيرهما لا جل مشابهاً بالفي ثانث عنى الهرة  
 المنقلبة عن الالف التانث والالف الزائدة قبلها فالمراد بالمراد الهرة  
 المنقلبة وبالمنقوصة الالف الزائدة ولما ترك اسم هذا المذهب لخالف الفرعية  
 على طريقتهم او فرعية المشبه للمشبه بغيره فذكره المحشى واثبت الفرعية بان المشبه  
 اصل للمشبه ووجه التشبيه فثبت الفرعية والى هذا اشار بقوله ولا يخفى اه ويؤيد  
 المذهب الاول اشتراط الزيادة والمذهب الثاني اشتراط استقراء دخول  
 التاد قوله في افتقار قوله والثانية حرف بيان لوجه تشبيهها بالالف التانث قوله  
 بحرف العلة اه فالهرة والنون كونهما من حرف الزوائد يقبلان التحدف  
 والاعمال كحرف العلة قوله لفيده اه اعراض على اسم سمان الدليل على ثبوت



لأنه اثبات الفرعية في كلا القسمين والدليل أنما يفيد اثباتها في القسم الذي  
 يكون على وزن تخفيض بالفعل والجواب أن الاختصاص اعم من أن يكون  
 حقيقة او حكما ففي القسم الثاني وإن لم يوجد الاختصاص بالفعل حقيقة لكن  
 يوجد حكما لوجودها من الفعل في هذا الوزن عني الزيادة المحققة فكان هذا  
 اليف مختصا به قوله ولا يجوز عكسه انما قد ذلك ليللا يتوهم انما كما يجوز صرف غير  
 للضرورة فكذا يجوز عكس اليف للضرورة قوله قصر الممدودة أو بناء على ان المقصود  
 اصل الممدودة كما مر قوله في الشولان الضرورة انما يتحقق فيه رعاية وزنه لا  
 في غيره فلذا يفيد به قوله بشرط العلية لقوتها لكونها سببا في نفسها وشرطا كثير  
 من الاسباب فكانها عديم قائمة مقام سببين خصوصا عند تأييد ما بالضرورة  
 وبما الجملة ان الموثرة العلية مع الضرورة لا العلية فقط والامكان الاسم غير  
 منصرف بالعلية في غير الضرورة والامر ليس كذلك فاما قال من ان منع الصرف  
 لقوت العلية فقط ومن قوله لوجوب الصرف في الضرورة يعني انما لم يأخذ  
 الامكان الخاص بمعنى سلب الضرورة عن الوجود والعدم لعدم صحة التعليل لقوت  
 للضرورة على هذا التقدير لقوت الضرورة ووجود الصرف في صورة الضرورة و  
 كذا لم يأخذ الامكان العام المقيّد بجانب العدم بمعنى سلب ضرورة الوجود لعدم  
 صحة التعليل على هذا التقدير اليف بل اخذ الامكان العام المقيّد بجانب الوجود  
 بمعنى سلب الضرورة العدم سواء كان الوجود ضروريا كما في ضرورة الضرورة  
 او لا كما في صورة التناسب لما كان ضرورة الوجود وجوبا عبر المحقق عنه عنها  
 في قوله لوجوب الصرف ولما كان ضرورة العدم استثناءا عبر المحقق عنه عنها  
 بسلب الاستثناء بقوله لا يتبع قوله فانما اه انما قد ذلك ليللا سر وانه لما كان  
 غير المنصرف في حكم المنصرف فلم يغير عنه بالمنصرف وحاصل الجواب انما



لا يترتب عليه اثره فهو في حكم العدم فيكون غير المنصرف لعدم ترتب الاثر  
عليه كالمنصرف فلذا عبر به عنه قوله وبهذا التوجيه يعني بجعل اسم المنصرف بمعنى  
جعله في حكم المنصرف وكذا يجعل بصرف بمعنى اللغوي وارجاع الضمير الى ان دفع  
نام من عدم بالنية تعريف غير المنصرف بدخول ما صرفه للضرورة لانه غير منصرف  
على ندين التوجيهين فلذا اخبر في صدق التعريف عليه قوله والقول اه رد  
على من تم في دفع عدم بالنية عدم التعريف بان اطلاق المنصرف بناء على ترتيب  
القدار لا على نذهب اليه وجه الروا ان الحكم فرع التعريف فالامضاء فيه على خلاف  
طوره تعريف محل بالالفهام الذي يقصد في العلوم قوله كعقبة يعني في الوزن  
لاني المعنى قوله ويشبه جار واو يا ويا قول بالذي اه يعني كلمة الاستفهامية  
وذا يعني الذي فيكون المجموع بمعنى بالذي او يكون المجموع بمعنى اى شئ وليس  
لذا معنى بالاستقلال فيكون المعنى اى شئ واما كون ذارا اداة بالكلية كما  
وقع عن الفاضل فخالف عما وقع من اسم في بحث المبنيات قوله وقع بيان  
لمستعلق الجار والمجور في ان لا يتم فيه اشارة الى ان لا يتم في محل المنصب  
بشرع الحافظ قوله انواع العاليية اه فيه اشارة الى ان صيغة منتهى الجموع  
تكثر الانواع لا تكثر الافراد فثبت السالبة باتم وجه وحاصل المعنى اى  
شئ وقع على من ثم تربية احمد واستغاه من ثم العاليية في زمان طويل وما  
قال الفاضل في بيان حال المعنى اه لا يجمع على من ثم تربية احمد اترك  
ثم الغوايا في محل بالالبانة لتوهم المسألة بين ثم التسمية وثم الغوايا قوله  
وح ان يكون الجملة استئنافية غير مرتبطة باقبلها سبقته لبيان حال النعمان  
واما كون الاستئنافية جوابا عن سوال كما وقع من الفاضل حيث تم انها  
جواب لسوال اشار من الجملة السابقة اى لم اعد ذكر نعمان فمخصوص صطلح



النجاة بل بعضهم قوله وانما لم يثبت اه انما في ذلك ليلا يروا انه لم يذكر اسم  
 مثال الصرف للتناسب لم يذكر مثالا للضرورة وحاصل الجواب ان الصرف  
 للضرورة ظاهرا فلما لم يذكر مثالا قوله فالمراد اه انما في ذلك ليلا يروا ان الجواب  
 لا يدفع السؤال لان المقصود المعترض عدم شمول الضرورة في كلام المصنف للاحتراز  
 عن الزحاف والجبب انما يثبت شمول الضرورة عند اشتغالها في كلام المصنف  
 حاصل الجواب ان المراد بالضرورة في كلام المصنف ضرورة عند اشتغالها في كلام المصنف  
 في كلامهم شمولها في كلامهم ايضا قوله وغيرنا كجيش الحظي والتقابل قوله عند من  
 آه واما عند من يثبت مران فلا تغير رعاية المناسبة بل هو مناسب في نفسه  
 قوله ثم لم يصر الى اصل سيري من سيري سيري يعني حذف الياء وكسفتي  
 بالكرة لتناسب الفجر قوله دياال برحجي مع انه ايضا منقلبة عن الواو فكان لهما  
 عدم الامالة الا انه بين موافقة قلبه واما لقياسه لكون ايضا منقلبة عن ايار قوله  
 قد يصرف اه انما في ذلك ليلا يتوهم عدم صرف غير المنصرف لتناسب المنصرف  
 الذي لم عليه قوله فانها اه انما في ذلك ليلا يروا ان رعاية التناسب انما يكون  
 في القواني واخر اللامى لبست بقواني فكيف يصح صرف قواري لتناسب قوله  
 واما اذا قرأ انما في ذلك ليلا يروا ان الصرف قواري كما يثبت على قرأة التثنية  
 فكذا يثبت على قرأة الالف بان يكون بدلا من التثنية فلا وجه لتخصيص صرف  
 بقرأة التثنية قوله لا طلاق امي انفتح انضم له بصوت قوله اعلم اه انما في  
 ذلك ليلا يروا ان صرف غير المنصرف فيج فكيف يوجد في كلام الباركي  
 وحاصل الجواب ان كثيرا ما يكون الشيء فيجاء في لغة وحسنا بانضمام امره  
 قوله وكذا ابو يدها يعني ان استعار في هو باب فعال لا باب افعال و  
 في الاعادة استعار هو باب فعال فلذا اورد فيها باب فعال للتوفيق



قوله بالكسر افصح أه بناء على ان لبقار النادى المرحم على اكان قبل الترخيم  
 افصح من جمله نادى برهه قوله المناسب لحنى بين راء حار واوراء حار فكل  
 كل منها مضموم قوله والا لكان الانسب به فيه إشارة الى ان مقوم لم يرفع  
 ما يرد من ان مثال غير المنصرف انما يتم بذكر سلاسل فلا حاجة الى نوكر غلال  
 قوله اللائق أه اعتراض على الصواب ان المناسب لتقديم بيان ما يقوم مقام  
 العليين لكونه متمما للتعريف الذى هو مقدم مع ممتانة على الحكم والمؤخر ان  
 يقول ان تقديم الحكم زيادة الاتمام وايضا ليلا يقع افضل بين تفضيل  
 ما يقوم مقامها وبين تفضيل لعل لان تفضيلات كالمجانبات فلا يقع  
 بين الحكم الذى هو اجنبى بالنسبة لغيرها قوله الى ان ينته أه انما قد ذكرك ليلالير  
 ان المتبادر من صيغة شئى المجموع صيغة لا يجمع اصلا مع ان الامر ليس  
 كك - تجوز ان يجمع تلك الصيغة مع سلامته وصال الجواب ان طلاق  
 شئى المجموع انما هو باعتبار انتهائهم الكسيرة قوله اعلم أه بيان لاختلاف النحاة  
 فى سبب قوة الجمع قوله بنائية جمع الكسيرة فيسلم عن التغير فتوى ما قال  
 الفاضل فى تفصيله فان الشئ اذا بلغ بنائية وكما له قوسى غايته القوة فيكون  
 جواز الجمعية جمع السلامة فلا يثبت انتهائهم الجمعية حتى يثبت قوته قوله تكرار  
 الجمعية فاقامة مقام سببين لتحقيقها فيه لان التكرار يوجب القوة كما ذكر  
 من الفاضل لان التكرار انما يفيد التاكيد وقرى بين التاكيد وبين القوة  
 او مدار الاول على دفع الاحتمالات سواء كان الشئ قويا فى نفسه او لا  
 مدار الثاني على كون الشئ قويا فى نفسه قوله حقيقة كالكالب انما عجم او حكما  
 كك مصابيح قوله لا ينظر له فيكون قويا فى الجمعية لعدم المناسبة بينه بالاحاد  
 قوله وانما نحو ثمانى وضع لما يرد من ان هذا الوزن موجود فى بعض الاحاد فلا



يصح قولهم لا نظير له في الاحاد وحاصل الجواب ان ثمانى وامثالها من  
 الاحاد من نحو رباعى وخامسى من الاعداد التى يكون بعد الالف حرفان  
 شاذين لم يزلوا فلما ثبت انظروا في الحقيقة قوله نحو السراحي من امصار  
 المستوحدة من باب التفاعل قوله ضم ما قبل الياء الرعاية الباب ثم كسر الرعاية  
 الياء وما من وزن في مثله المجموع يكون فيه ما قبل الآخر مضموما فلا يكون  
 المذكور من اوزانها فلا نقص به اليه قوله نحو هو وزن وهو شر من قبل وهو  
 اسم بكسب ومقارط من امين قوله فتقول لكونه في الاصل جمع حوض وكذا  
 حال امثاله فلا دور ووجود الوزن فيها قوله والاسخو يانى وهو اسم منسوب يكون  
 بعد الالف فيه حرفان قوله عوض الاني يانى فظلم لعدم الالف في المنسوب  
 اليه ليل الميزم حذف احد اليامين بلا عوض قوله لم يقدر به فلما لم ينقص لوجود  
 وزن الجمع في المذكورات لانه عوض غير معتبر قوله وما بالنسبة وكذا البدل  
 عنها لكون البدل في حكم البدل عنه فلما يرد ان العرضية كما ثبتت في الياء  
 فكذلك اثبتت في الالف فينتج ان نذكرها قوله بمنتهى آه وانما لم يجعل منوبا  
 اليها افرح لا يكون الالف بدلا عن الياء فيلزم حذف احد اليامين بلا بدل  
 الا اذا اكتف وحذف الف المنوب اليه وجعل الف المنسوب عوضا عن احد  
 اليامين كما في شامى قوله فالحجهرى يعني يجوز ان يكون التهامى منوبة  
 الى التهامى ثم حذف الف المنوب اليه وجعل الالف في المنسوب عوضا عن احد  
 اليامين وحذف التاء ايضا كما هو القياس فغلب كل تقدير يكون وزن  
 التهامى عرضيا فلا ضرر في وجود وزن الجمع فيه اليه قوله دانا آه انا  
 ذلك ليل يرد انه لو كان الوزن الحاصل بيا بالنسبة غير معتبر فينتج ان لا يكون  
 عوارى غير منصرف بصفة منتهى المجموع لكون وزنه حاصل بيا بالنسبة وحاصل



الجواب ان يار النسبة لما كانت معتبرة في واحدة وهي المجمع على اعتبارها  
 فيه صارت اصلية قوله وقيل في دفع الايراد بان قال ثانيا قوله ولا يتحقق بعد  
 لان معنى ثانيا يار ثمانية لانا له من فلا يصح الاضافة اليه وقال الفصل في  
 وجه البعدان ثانيا لو كان منويا الى الثمن لكان رباعيا معنويا الى الربع ولا  
 معنى لنسبة الرباعي الى الربع وفيه ان حال الرباعي كحال الثاني فتسليم المعنى في  
 احد ما دون الآخر تكلف قوله ليس الا يتحقق ليس الامور وادوارد مثل هذا  
 التركيب في مقام التاكيد قوله فاذا يتحقق على طور هذا القول يلزم التكلف وهو اعتبار  
 المغايرة بين اثنين ليلا يلزم حذف احد اليايين بلا عوض فالف ثانيا عوض عن  
 الياء المحذوفة والفت ثمانية ليس بعوض فكذا بين اليايين لان يار ثانيا للنسبة  
 وثمانية ليس كذلك قوله ولما سئل اهل البيت انه قد قلنا بعدم الوزن في الاء  
 العربية فلا ورويه ابيهم قوله شاذ يعني ان سلمنا انه عربي قلنا انه شاذ لا شائع  
 فلما عبرة له وان سلمنا انه شائع قلنا انه جمع لا مفرد فلا نقص به ايضا فالجواب الاول  
 جواب يمنع كونه عربيا والثاني بتسليمه ومنع كونه شائعا والثالث بتسليمه ومنع كونه مفردا  
 قوله واما نحو اكلب انا فمذكور ذلك ليلا يرد وما كان قوة منه المجموع لعدم النظر في  
 الاحاد فينتهي ان يكون نحو اكلب اجمال ايضا قويا بان يقوم مقام سبعين لعدم النظر  
 بها ايضا في الاحاد قوله به ليل تصغيره يعني بصيغة جمع القلة بدون رده الى شيء  
 كما يصغر الاحاد لك بخلاف جمع الكثرة فانه يرد حين تصغير الى القلة او الى  
 المفرد قوله لا يصح الاخذ اياه روي عن ابي من اجاب عن احوال بانه ان لعدم القوة  
 فيها لتحقيق النظر لهما في الاحاد مثل ابرج ووجه الرد انه منقول عن الجمع كونه  
 في الاصل جمع فلا يثبت به الفتور في جميعها كما لا يثبت يكون مداين على  
 وزن ساجد فتور في جميعه ساجد لانه وان كان مفردا في الحال لكونه علم



الا انه منقول عن الجمع كونه في الاصل جمع مدين الى هذا اشار بقوله كونه اه قوله ولا  
 باجر يعني ولا يصح الاعتذار باجر فهو عطف على محي فعل باعادة الجار ورد ايضا على من  
 اجاب بالعدم الفوة لثبوت نظير نحو آخر ذلك ووجه الرد انها اذا كان مفرد  
 الا انها عجيبان ولفظها ما ثبت محي الوزن في الاحاد العربية قوله فاعلا فلا يكون  
 نظير الا كلب اجمال قوله ولا يشهد به البصر وعلى من اجاب باثبات الفوة  
 كونه نظير مفردا لها ووجه اننا لانم انه مفرد بل هو جمع شدة فلا يثبت به الفوة  
 فان قلت ان جمع فعل بكسر الفاء وسكون الحين اذا كان غير معتل غير  
 انما يكون على افعال جمع فله وفعل جمع كثره لا على فعل كحل على اجمال كل  
 فلا يصح جمع شدة على افعال قلنا انه جمع على غير القياس قوله بدليل الا ان  
 ما ثبت افضل انما يكون اذا كان افعال مؤنثا او جمعا فاذا انتهى الى ان ثبت في  
 الشككتين الجمعية قوله وارادوا اياه انا قد ذكر لك ليلامر وان جمع الجمع انما يكون  
 كثير الارادة لا انواع المختلفة فينبغي ان لا يطلق التعميم على افراد كثيرة من نوع  
 واحد ثم مقام اشارة من هذا الحاشية اثبات تكرار الجمعية قوله يا القسم لها بقية  
 ما فيه تكرار الجمعية حقيقة وما كان مدار الحاق على المناسبة بينها بقوله لا شياها  
 وقد اشار بقوله كما لمجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات فمن  
 لفظ المجموع يفهم الوجه الاول ومن باقى العبارات يفهم الوجه الثانى وانما  
 لم يقل شئ في الوزن مع انه استمر لان لفهم المتبادر منه ان يكون الحرف مع ان  
 ليس بموافق الوزن الحرف لانه وزن متماثل مع وزن كالب افعال يخرج  
 صاحب عن القسمين ولما ذكر الموافقة في عدد الحروف دخل فيها تكريره  
 الجمعية حكما قوله الهزة في المسددة انا قد ذكر لك ليلامر وان علامته ما ثبت  
 الالف او التاء واما الهزة فكلما فلا يصح تفسيرها انما التا ثبت بالمقصود والمحملة



لان الممدودة ليست لا هزمة بل ينبغي ان يفسر بالالف في الممدودة وبالف في الهزمة  
 وهي قبل الهزمة وحاصل الجواب ان علامته التانيث في الممدودة الهزمة وان  
 قلت ان الهزمة لا يكون علامته للتانيث قلنا انها متعلقة عن الالف التي هي  
 للتانيث فودون الالف لانها زائدة لم الصوت فلذا لم يفسر ثم بالف في المقصود  
 وبالف في الممدودة قوله ولما لم يفارق آه انما قد ذكرك ليلا يروا انه لما لم يكن الالف  
 للتانيث فلا يصح نسبة الى الممدودة في قولهم الممدودة للتانيث لانها مجموع الالف الهزمية  
 لا الهزمية وحدها قوله اي لبناسها آه انما قد ذكرك ليلا يروا ان التاء لازمة في الاسماء  
 التي بنت تانيثها على تارفعي فكيف يصح نفى اللزوم وحاصل الجواب ان نفى اللزوم  
 بالنسبة الى ذات الكلمة لا بالنسبة الى ما هو مأخوذ بعرض التانيث قوله ان  
 الصفتن آه انما قد ذكرك ليلا يروا ان تاء التانيث قد يكون لازمة لذات الكلمة  
 بان لا توجد فيها كجادة مثلا فلا يصح نفى اللزوم وحاصل الجواب ان المراد  
 هو نفى اللزوم على التانيث في جميع المواد فلا يفرق ثباته في مادة خاصة قوله  
 تفسير العدل آه انما قد ذكرك ليلا يروا ان التبادر من الفار ان يكون جزئية  
 يشوع استعمالها فيها والجزاء يقتضيه سببية شرط ولا شرطه قوله اي لبيان آه  
 انما قد ذكرك ليلا يروا ان كثير من الاخوات لا يفسر فيما بعد فكيف يصح الفاء تفسير  
 الاخوات وحاصل الجواب ان المراد بتفسير العدل واخواته اعم من تفسير بعض  
 المفهوم وتفسير شرطه في التانيث فبعض الاسباب يتحقق الاول فقط كالعدل  
 مثلا وفي بعضها يتحقق الثاني فقط كالوصف مثلا واما ما يتحقق فيه كلا الامرين  
 فليس يتحقق في كلام المم فكلية او في قوله او شرط تانيثه لان الفضال لا يتحقق  
 الفضال الا قبالا لما نعت الخلو كما وقع من الفاعل لعدم تحقق الجمع قوله وهي  
 في اللغة يعني ان العدل في اللغة الصرف مطلقا سواء كان صرفا ام غيره

الجواب



يقع مال معدول اذا صرف عن أصله وكذا اسم معدول اذا صرف عن إبنية  
فذكر قوله اسم معدول تيشل بحزني وليس المراد ان العدل في اللغة صرف  
الاسم فاما قال الفاضل في الاعتراض عليه بان العدل في اللغة هو الصرف مطلقا  
واما صرف الاسم فمفعلة اصطلاحى والمفهوم كلام المحشى هو هذا فالصواب سقاط لفظ  
في اللغة اعتراض على ما يفهم من كلام المحشى لا عليه قوله فنيصو تفسيرا هانا  
ثم ذلك لتلاير وان تفسير العدل بالخروج تفسير متعدى بالمصدر اللام  
وهو لا يصح لما كان التباين بينهما وحاصل الجواب ان المراد بالخروج هو خروج  
الاضمار بالاضمار عنى الخرجية فيكون متعديا مجهول كالعدل والى هذا اشار  
الضمر بقوله كون الاسم مخرجا قوله وان كان المتبادر شيوع استعمال الخروج في  
الخروج بنفسه هو دليل لتبادر وفيه دفع ما يتوهم من ان المتبادر الخروج  
بنفسه فكيف يصح ارادة الخروج المحال بالاضمار وحاصل الدفع ان تبادر  
فرد لا ينافى ارادة فرد غير متبادر من الاسم قوله وانما لم يفسره انا ثم ذلك لتلاير  
سروانه لما كان المراد بالخروج المحال بالاضمار فلم يقل المص الاخراج  
في تفسير العدل من اول الامر وحاصل الجواب ان العدل من الاخراج  
لا اجل انه صفة للمتكلم لا للاسم والسبب ما يكون صفة الاسم بخلاف الخروج فانه  
صفة وان قلت ان الاخراج والى على الخروج كونه لازما فكيف يصح  
قوله انه لا يدل على ما هو سبب المنع قلنا ان دلالة الاخراج على الخروج دلالة  
بكتية كونه لازما فلا يعتبر اذا عرفت ما ذكرنا علمت ان معنى قوله الاضمار الارتفاع  
معنى البعدولية الخرجية قوله اى خروج مادته اه انا ثم ذلك لتلاير وان  
المراد بالصيغة ان كان الصيغة الصرفية اعنى مجموع المادة والصوت فيلزم خروج  
الكل عن الكل وهو لا يتصور ان كان المراد بها البنية كما هو اصطلاح عالم



فيلزم خروج الكل عن الجز وهو لا يتصور الا ان لا يحسن ان يحقر على اشتق الثاني  
 التفسير ثم الصورة التي هي الهيئية فمما سيأتي وحاصل الجواب ان المراد بالصيغة  
 الهيئية ومخرج الاسم خروج مادته اما على حذف المضاف اليها التجوز يذكر الكل وادارة  
 الجز فيكون التفسير خروج مادته عن هيئية فلا يلزم المحذور قوله اراد بها اذ انما  
 قد ذلك ليلا يروا ان التعريف غير جامع لمخرج سحر المعدل عن اسحر عنه لانه  
 يخرج عن صورة اسحر لان اللام كلمة برسمها لا دخل لها في الصورة فيكون الصورة  
 الاصلية باقية سجاها وحاصل الجواب ان المراد بالصورة اعم من الحقيقة  
 والحكمة واللام وان لم يكن لها دخل في الصورة الحقيقة الا ان لها دخل في  
 الصورة الحكيمة لكونها جزءا منها قوله من اد الاضافة لان ليس لها دخل في الصورة  
 الحقيقة وهو ظاهري ولا في الصورة الحكيمة لعدم كونها بمنزلة الجز الجواز الفصل بين  
 اسم التفضيل وبين من وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالطرف ونحوه في الشعر  
 قوله ولهذا يعتبر اي ولا جمل ورود الماعراض على تقدير التاويل المذكور يعتبره  
 قوله وفيه آه يعني انه على هذا التفسير لا يكون التعريف مالا لدخول الاجنبى فيه قوله  
 على التفسير المصطنع مامر من تعميم الصورة من الحقيقة والحكمة جواب المص والثاني  
 هو التاويل اصيغته بما هو حق اللفظ جواب بعض اشار حين فاعلى طور المص لا يكون  
 التعريف جامعاً لمخرج سحر عنه كما مر وعلى طور بعض اشار حين لا يكون التفسير  
 مالا لدخول الاجنبى فيه فعلى كل تقدير يكون التعريف محتملاً لقوله ويمكن آه  
 جواب على طور بعض اشار حين يمنع دخول الاجنبى في التعريف وان  
 قلت تحقق الخروج عما هو حق فكيف يمنع الدخول قلت لانم تحقق الخروج  
 لان مرادنا بالخروج ان يجعل المخرج منه مشروكا بالكلية ولا ليس كذلك  
 لان الفاء المقدرة في حكم الملفوظة فلذا العمل الجز في محله ولا يلزم لانم ان حق



الظروف ذكر الفاء للبن بل حقه احد الامرين لما ذكر الفاء وجوه اوله بغيره وبصية  
فلما يلزم الخروج عما هو حق الاسم قوله قيل آه القائل سيد بن محمد في حواشي الترمذي  
وحاصل ان الماخوذ في تعريف العدل الخروج والمقارن منه الخروج بنفسه  
والمعارات القياسية مخرجة باخراج التكلم لا خارجة بنفسه وروى عليه يحيى  
بان المعدولات التي مخرجة باخراج التكلم لا خارجة بنفسه فلا يصدق تعريف  
على شيء من افراد المعرف و اجاب الفاضل من جانب السيد بان المراد بالخروج  
في تعريف اخراج التكلم بلا علة وهو يتحقق في المعدولات دون المعارات القياسية  
فان دفع النحل اقول ان ما راجع الى خروج غير قياسي فهو يكون الخروج للمعارات  
القياسية هو كون الخروج غير قياسي لنفس الخروج ومطلوب السيد بهذا فهو  
الفاضل لكلامه توجيه بالارضي به قايده قوله كالمجموع كاقوس وانيب لان القياس  
في جمع الفعل من الاجوف ان يكون على افعال فيكون الجمع على فعل شاذ  
فخالف القياس قوله والمضمرات كعريس في تصغير عرس بالكسر امر  
الرجل لان القياس في المؤنث المعنوي ان يظهر التار في تصغيره فلما  
لا يظهر في عرس كان شاذاً قوله والمنوبات كسليقة في المنسوب الى سليقة  
بفتح طبيعة معرفة من غير تعلم لان القياس في المنسوب الى فعلية غير نصية  
خلف الياء فلم لم يعلم بخلافه كان شاذاً قوله واما القلب آه انما ذلك  
ليلاير واذ لا يدخل يعني ان التعظيم امر اعتباري غير موجود فلا يكون  
داخل في الوزن قوله واما نحو فخذ وعشق آه انما ذلك ليلاير وان  
العرف غير بالغ لدخول فخذ بفتح الفاء وسكون العين فيه لكونه معدلاً  
من الفخذ بفتح الفاء وكسر العين وكذا عشق بضم الفاء وسكون العين لكونه  
معدلاً من عشق بضم الفاء وفتح العين مع انها لا بعدولين عندهم



وحاصل الجواب ان المراد بالخروج ما يكون الخارج منه متروكا بالكلية وه كس  
 لك ولما ورد عليه ان الخذف للتقدير فخل بالتقاسم فكيف تركت في تعريفات  
 اجاب بان الاخلال انما يكون اذا لم يكن المراد مبادر او راس ليس لك لان  
 الخروج المطلق يتبادر منه الفرد الكامل وهو ما ذكرنا والى هذا اشار بقوله واللفظ  
 قوله ولا يخفى وه اشارة الى جواب آخر بانها خارجان بما يخرج به المعجزة النقيصة  
 لكون تغيرها مبينا على قاعدة ضمنية وهي ان نحو فخر يخر فخر فخر ونحو غرق يخر  
 غرق غرق وان سلمنا ان تغيرها غير قياسي بمعنى انه ليس بعلة مقتضية بل مجرد  
 التخييف فقلنا انها خارجان بما ذكره سابقا وبالجملة الجواب الاول منع للخروج  
 والجواب الثاني لكون التغير غير قياسي فالانساب تاخير الجواب الاول لكون  
 مبينا على تسليم تغير غير قياسي والجواب الثاني مبني على منعه وان منع مقدم  
 على التسليم الا انه قد سببه بالناسبة بالجواب عن المقلوب قوله وهذا  
 ولا يخل ان القوس والناب انما يجتمعان ابتداءا عليهما لانها يجتمعان ابتداءا  
 اعلى اقواس وانساب ثم يغيران الى اقوس وانيت قوله ايضا فان اه وحاصل  
 ان الاضافة دليل على انها غيران للقوس والناب بلا واسط قوله كان وجه  
 اسي وجه الترتيب مستقادم من كلام اشم بين الامور الثلاثة اعني منع الحرف  
 مقدم على اعتبار العدل وهو على التقدير الاصل والتشغيل في الكثرة  
 قوله ولما علموا آه انما قدم ذلك ليلا يروا ان منع الصرف لا يستلزم  
 اعتبار العدل لجواب كفاية سبب واحد فيه وهو تحقق فلم يصح تفريع بقوله  
 اشم ارجوا وحاصل الجواب ان اعتبار العدل تنفرع على الامور الثلاثة  
 منع الصرف وعدم صلاحية الغير للاعتبار وعدم كفاية سبب واحد ولما  
 ذكرنا في الاولين وتركيب الثالث بينهما بحشي سد قوله ثم قلنا عن حال



الاصل لاقتضار العدل المصدق عنه الا انه لم يذكره لبيان في شرح قوله  
 لاقتضار العدل اه انما ذلك ليلا يرد على التمسك بالاصل هو العدل  
 لا منع الصرف لانه يقتضي سببا اى سبب كان لا خصوص العدل فضل  
 هو مقتضاه فكيف يصح جعل منع الصرف وليا على الاصل وحاصل الجواب  
 ان جعل منع الصرف وليا لما هو من قبيل ذكر سبب واردة السبب فالعدل  
 في الواقع على وجوب الاصل هو اعتبار العدل وعلى اعتباره هو منع الصرف قوله  
 اى العدل المنسوب اه فيه اشارة الى ان توصيف العدل بالحققة بمعنى  
 انه منسوب الى امر متحقق في نفسه فلا يرد ان المتبادر من العدل الحقيقة  
 هو المتحقق في نفسه واما من عدل متحقق في نفسه عند اشتراكها اعتبارا  
 فلا يصح التوصيف قوله اى في الخارج اه انما ذلك ليلا يرد ان المتبادر  
 من المتحقق اعم من الخارجى والذنى والمقدر متحقق وهى فلا يصح المقابلة و  
 حاصل الجواب ان المراد بالمتحقق الخارجى فصح المقابلة قوله المشهور  
 اه فيه اشارة الى ان مقصودنا من قوله واعلم الروى على المشهور وهو ان تقسام  
 العدل الى الحقيقة والتقديرى باعتبار الاصل كما ثبت في الشرح لا باعتبار  
 نفسه كما هو المشهور قوله ولعل وجهه اه انما ذلك ليلا يرد على المشهور من  
 ان كل عدل اعتبارى لا دليل عليه الا منع الصرف فكيف يصح قولهم ان  
 عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وحاصل الجواب ان ما ثبت  
 للاصل من حيث هو اصل مثبت للفرع متعا فلما ثبت الاصل بدليل غير  
 منع الصرف ثبت فرع الضم به واثبت الطرفين مستلزم الاثبات التامة  
 فقد ثبت الفرعية بمشتبها وليس هذا الاثبات العدل بدليل غير منع  
 الصرف وانما لم يلتفت الى هذا المتكلف اشارة وحصر العدل في دليل منع



٢٤  
 الصرف لورود المنع عليهم بان مثبت الاصل مثبت للفرع من حيث الازالة  
 لا من حيث الفرعية فلا يلزم من اثباتها اثبات الفرعية وبغير ان اعتبار العدل  
 مقدم على اعتبار الاصل عند الحاجة فكيف يكون مثبتة مثبت العدل فالاصول  
 بما فعله اسم من جعل العدل اعتباريا مطلقا ونفسيما باعتبار الاصل قوله فكيف  
 آه يعني لما كان عدل بعض الاشياء ثابتا بدليل غير منع صرف فكيف يصح  
 المحصر استفاد من كلام اسم فيما سيقا قوله اراد به آه يعني ان مقص اسم ان اعتبار  
 العدل مقدم في نظر الحاجة على اعتبار الاصل فلا يكون مثبت الاصل مثبت  
 العدل في نظرهم فلا يكون مثبت في نظرهم الا منع الصرف وبالحجة ان المحصر  
 بالنسبة الى نظر الحاجة ومعنى الشهوة على شجر عقله قوله اولا انا قد ذكرنا  
 يريد ان العدل معتبر في باب قسام مع ان منع صرف لا يقتضيه تحقيق  
 اخرين اعني العلوية والتأنيث ولا يقتضيه البناء ايضا عند بني متم فلا يصح  
 المحصر بالنسبة الى نظر الحاجة ايضا وحاصل الجواب ان المحصر في منع صرف  
 او مثله هو العدل بالذات وفي باب قسام ليس العدل بالذات بل يتبع  
 الاحواز والى هذه اشار بقوله واما ثبوت العدل قوله او ضرورة مثله انا  
 قد ذكرنا ذلك ليلالير وان العدل كما ثبت بدليل منع الصرف فكذا اثبت  
 بدليل البناء كما في حضار وتار فلا يصح المحصر في كلام اسم ايضا وحاصل  
 الجواب ان عبارة محمولة على حذف المعطوف قوله وصف آه يعني على طوله  
 اسم يكون تحقيقا بمعنى اسم المفعول ليصح المحل ويكون وصفا بحال متعلق ليصح  
 التقييم لان كل عدل مقدرة لفه فحمله محققا انا يكون باعتبار الاصل  
 الا ان المحصر لم يذكر الاول للاكتفاء بالتاديل الذي ذكره في الشهوة قوله  
 اى خروجها محققا انا قد ذكرنا ذلك ليلالير وان اصفه يكون محمولة على اوصوف



وتحقيقا لا يحل على الخروج لمكان التباين بينهما فلا يصح جعله صفة قوله  
 كرجل سوار يعني ان حمل المصدر يعني المشتق شائع في كلامهم فلا باس به وقوله  
 وكذا سخره آه يعني ان التقدير ايضا يكون بمعنى المقدور ويكون الوصف وصف  
 سجال متعلق على طور اسم وسجال نفسه على طور مشهور قوله صفة آه والتقدير  
 خروجا كخروج ثلث والا يلزم تشبيهه بنسبة بالطرف وهو لا يجوز كخروج  
 ثلث تقدير الخروج بعد الكاف ليلا يلزم حمل الذات على النسبة نظرا  
 المحم هو المحذور والكاف للبتينة على عدم الاختصار فقط قوله هذا حصره  
 يعني ان اسم انا ترك طور الرضى مع انه يشتمل على فرائد الا وبيان فائدة  
 ذكر ثلث وهو كونه مقبولا عليه لذى اجزائه والثانية بيان اشتماله على  
 وصفية اعنى المقومية والثالثة بيان وجه اعرابه هو انصب على الحالية فمادام  
 بعد المقوم للاختصار مع ثبوت اصل المدعى على طور اسم ايضا وما قال اللفظ  
 ان طور اسم بجري في غير اسماء العدد والعدولة لثبوت التكرار في اثنين  
 مثلا لانه وال على واحد واحد فينتج ان يكون معدولا عن واحد واحد لان  
 الاصل اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا بخلاف طور الرضى لانه  
 لا يجرى في غير اسماء العدد والعدولة لان غير ما لا يكون مقبولا عليه فلا  
 يخفى ما فيه من ان معنى اثنين هو مجموع الوحدتين لا واحد فقط فلا يتكرر  
 معناه وهكذا حال البواقي وبالحجة انه لم يفرق بين معنى اثنين وبين  
 اجزائه قوله كراهه يعني وانما كما يقتضيه اسمية الجملة قلنا لا يرد الفاضل  
 الاولى تخصيص عليه لفهمه من الاسمية فلا حاجة الى التذكر قوله فالانظر  
 لان ما يكون ذمى اجزاء لا يكون الواسطة بين اجزاء الاول والجزء الثاني  
 يتعلق الحكم بينهما توسط الواو بينهما لا توسط الالى هكذا هم الفاضل وفيه



ان نقطة الى مذكرة في كلام اشم بعد ثنائيتنا وداخلة على باع فالقول  
 بعدم الواسطة لقول الحق عدي في وجه الاظهرية ان الى موهم عدم دخول  
 رباع يلوغ عدم دخول الغاية في الغاية فالظاهر ذكر الواو ليسلا موهم خلا  
 المقص قوله قد اشبح الرضي آه فيه اشارة الى ان في كلام اشم رد على الرضي  
 وجه الرد انه يحكي ابو حاتم وابن سكين احواد الى عشار فالقول بان السماع  
 مفقود ليس يصحح قوله عند سيبويه آه فيه اشارة الى ان في كلام اشم رد على  
 من رعم ان اسبب هو تكرار العدل من صفات اللفظ فاعتباره بلحاظ  
 الاسمية والوصفية غير مقصود قوله عن صفة ثلثة مع قطع النظر عن التكرار  
 الى ثلث عن ثلثة ثلثة بلحاظ التكرار الى ثلث قوله اعلم اثبات  
 كون الوصفية اصلية في ثلث وعارضية في ثلثة والحاصل ان معنى  
 ثلثة الوحدات الثلاثية باعتبار الهيئة بلا اعتبار ماله الوحدات فلما دل  
 على الذات ومعنى ثلث ماله الوحدات فدل على ذات ماخوذة مع الوحدة  
 فتكون وصفا فعلى هذا يكون الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه في مطلق  
 المعنى وان كان معنى حقيقيا للمعدول ومعنى مجازيا للمعدول عنه وهذا  
 العذر يكفي للعدل واما الاتحاد في المعنى الحقيقية فليس ضروريا وعليه  
 اسر كلامه ان سلمنا ضرورة الاتحاد في المعنى الحقيقية فقلنا ان معنى ثلثة بدو  
 التكرار وان كان نفس الحقيقة والى هذا اشار المحقق بقوله وتعالى آه قوله  
 شهادة بصرف آه يعلم الاتحاد في بصرف بيان صرف اكثر الصنع فلا  
 حاجة الى ذكر الكل فلا بأس بترك تصغير قوله اى في معنى آه انا قد ذاك  
 ليسلا موهم ان التاخير معنى التاخر فلا يصح قوله ثم نقل لانه قد يكون معنى  
 آخر اشد تاخرا وهو معنى غير فلا حاجة الى النقل وحاصل الجواب ان معنى



آخر اشد والتعاضد في المعنى ومعنى غير شدة التعاضد في الذوات فافترقا قوله من  
 المعاني اه فيه اشارة الى ان معنى آخر هو اشد تاخر في اى معنى كان  
 من غير اعتبار التعيين فلا يتوهم اعتبار تاخر في معنى معين قبل النقل كما  
 بقية التعيين اتحاد الجنس بعد النقل قوله ولا يستعمل اه انما قد ذلك لئلا يتوهم  
 ان معنى آخر لما كان معنى فتيحه جواز ارادة مخالف باخر كما يجوز ارادة غير  
 قوله انقلت اه يعنى ان كلام اسم قياس على سببه الشكل الاول بان يتم آخر  
 تفضيل وكل اسم تفضيل وكل قياس ان يستعمل باحد الامور الثلاثة فاخر  
 قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة فيتم وعليه ان المراد اسم تفضيل ان كان  
 ما وضع للزيادة سواء استعمل فيه ادلافا كبيرا ثم لان اسم التفضيل اذا لم يكن  
 مستحتم في معنى الزيادة لم يقبل المفضل عليه فلا حاجة الى ذكر امور ثلاثة  
 متعين المفضل عليه وان كان المراد باستعمل في معنى الزيادة فالتصغير  
 ثم لان آخر ليس يستعمل في معنى الزيادة قوله قلنا جواب باختبار الشق الاول  
 وان قلت بالاسم فقلنا ان المراد بالقياس القياس بالنظر الى الوضع ولا  
 شك ان آخر يجب اصل الوضع يستعمل على معنى الزيادة وبهذا الاعتبار لا  
 القياس فيه احد الامور الثلاثة قوله لكن عدل اه انما قد ذلك لئلا يرد  
 انه لما كان القياس فيه احد الامور الثلاثة قوله لكن عدل اه انما قد ذلك لئلا  
 يرد انه لما كان القياس في آخر يجب الوضع احد الامور الثلاثة فلما  
 ثبتت بحسب الاستعمال وحاصل الجواب ان الحاجة الى الامور الثلاثة  
 انما هو باعتبار الزيادة وبهذا الاعتبار انما هو في الوضع لا في الاستعمال فلذا كوت  
 في الاستعمال قوله ولما كان العدل اه فيه اشارة الى ان تفسير اسم  
 الصيغة بالصورة المطلقة من الحقيقة والحكمة غير مفيد في اثبات الحقيقة الاولى



فرض العدول في آخر عما هو باللام وهو مخالف من اعتبار العدل بالظاهر  
 الى ما هو الاصل بحسب الوضع لان الوضع يقتضي احد الامور الثلاثة لا واحدا  
 بعينه بل التعادل انما ثبت بحسب استعمال في الشر اكيب فثبت ان اخر  
 معدول عما هو باللام هو باللام الثلاثة فلهذا لا يصدق التعريف على اخر معدول  
 عما هو بالاضافة او بمن فلا بد من تاويل الصيغة بحق الكلمة كما مر فالقصر  
 منه ترجيح تاويل بعض شارحين على تاويل المصنف قوله ويؤيد لزوم المطابقة  
 انما لم يؤيد ولم يقل بعينه ليجاز ان يكون معدولا عن اخر من ولزوم المطابقة  
 لخروجه عن معنى التفضيلية فيكون كسائر الصفات قوله لكن يدفعه بعض ان  
 الشائع هو اتفاق بين المعدول والمعدول عنه وعلى تقدير اخر معدولا  
 عما هو باللام يلزم خلافه لكون المعدول حكرة المعدول عنه معرفة  
 قوله واجيب آه يعني يجوز ان يكون المعدول مخالفا للمعدول عنه في  
 بعين المعنى وعدم تعيينه كما هو مخالف عنه في اللفظ فلا بأس ح في كون  
 اخر معدولا عما هو باللام ثم المراد بالعدول في المعنى التخالف فيه اما باعتبار  
 وعدمه واما باعتبار بعين في المعدول عنه بطريق وفي المعدول بطريق  
 اخر وفي آخر تخالف في المعنى بالطور الاول وفي سحر بالطور الثاني لان  
 التعريف في المعدول عنه انما هو باللام وفي المعدول بالعلية بخالف  
 آخر فانه ليس فيه تعريف اصلا لصحة وقوعه صفة نكرة كما في قوله تعالى فخذ  
 من ايام آخر فاعلم ان التخالف المعنوي في اخر انما هو باعتبار بعين وعدمه  
 قوله علماء بان لا يقل الذين هذا الفرع عند اطلاق هذا اللفظ الى غيره قوله  
 واما معنى آه يعني ان التعيين في سحر لو كان مستفادا من اللام الذي هو  
 في المعدول عنه كان بينا تضمنه معنى الحرف مع انه معرب فاعلم ان



يقين باعتبار العلمة فنية عدول عن التعريف اللامي الى التعريف العلمي  
 وانا قيد سحر كونه مراد منه سحر معينا اذ لو لم يكن كك لم يتحقق فيه عدل  
 لا لفظا ولا معنى لعدم ارادة فرد معين قوله في المشهور انه انما قد ذلك  
 لسلا بقوت ثبوت الخلاف فيه من البعض حيث زعموا انه بمنه تضمنه معنى  
 حرف التعريف ويرد عليه لا يتصور البناء خروج عن الاصل من كل وجه  
 فلا يصار اليه بها لكن الا مضار على الاصل فعلى تقدير كونه معربا يكون فتحته  
 اعرابية لازمة للزوم الطرفية وعلى تقدير كونه مبنا يكون فتحته بانية قوله كالحال  
 الرفع يعني ان اس معرب غير منصرف عند بني تميم وبني في باقي الحالين وجه  
 الفرق ان حالة الرفع اصل فاعتره واجهته الاعراب الذي هو ايضا اصل والحال  
 الباقيتان فرع طائفة الرفع فاعتره فيها جهة البناء الذي هو ايضا فرع لان في  
 اس يتحقق جهة الاعراب على تقدير اعتبار اعلمية وجهة البناء على تقدير تضمنه معنى  
 حرف التعريف لكن في الحالتين الباقيتين انما بني على الكسر او بني على الفتح  
 لم يعلم البناء الجواز ان يكون حركة اعرابية بمنع الصرف وبنى على الضم لم يعلم ان  
 الضمة في حالة الرفع اعرابية لجواز ان يكون مبنا على الضم في الاحوال كلها فلم  
 يثبت رعاية جهة الاعراب فعين البناء في الحالتين الباقيتين لكسر او بفتح  
 في حالة الرفع بالضمة يثبت رعاية كلا الجهتين قوله عند بني تميم انه انما قد ذلك  
 لان الحجازيين لقوله ان بناء على الكسر في جميع الاحوال قوله عند الجوزجاني  
 حكم بان الضمة اذا اردت به ضحاك لم تنوّه كسرها ففهم انه معرب غير منصرف ولما  
 لم يقل هذا الحكم غير خصصة المحشى قوله والقياس اي معنى ان القياس الذي سبق  
 من ان كل جنس اذا اطلق دارى به فرد معين فلا بد من لام العهد تقتضي ان يكون  
 صبا ح معدولا من الصريح فيكون كالمس في رعاية الجهتين من الاعراب البناء



فما يكون صرف صباح وسائر معين في جميع الاحوال مخالف للقياس الا ان  
يقال ان اعتبار العدل انما ثبت بعد تفتيش الاعراب في قياسها بقصد الشيء فيها  
وهو لا يقتضي شيئا منها فلا يثبت اعتبار العدل فكيف يكون القياس فيها حال  
قوله لكن يكون عنه من الوجود بمعنى بعد قوله وعدول طواها به عطف على المطابقة  
فكذلك التقدير وسيجد عن اللزوم عدول آه لان استعمال من مفرد مذكر اقدم  
ان الشيء والجمع والمؤنث معدوله من الواحد المذكور انما ادرج لفظ النظم في  
اذلا عدول في المعنى لان ذلك الواحد متحد مع يصنع الباقية في المعنى كذا في الفصل  
وفيه ان استعمال الواحد المذكور في مقام الباقية مسلم وهو لا يتكلم اتحاد المعنى  
والدليل على عدم اتحاد المعنى ما قالوا في وجه كون المستعمل من مفرد مذكر ابد  
من ان اخر اسم تفضيل في حكم الواسطه للحق من فكر هو ايراد علامته التثنية  
والجمع والتانيث في اخره واما من فهو حرف لا يقبل العلامات فلم يقلوا ان المعنى  
المستعمل من معنى مفرد مذكر حتى يثبت الاتحاد فهذا الدليل صريح في ان معنى المفرد  
المذكور حتى يثبت الاتحاد فهذا الدليل صريح في ان معنى المفرد المذكور غير معنى يصنع الباقية  
ومتناع العلامات بعرض اتصال من قوله ولا يخفى عن بعدا في القول بكون المعنى  
والجمع والمعدود مؤنث معدولا عن الواحد المذكور بعد لانها مغايرات في كونه  
والمعبر في العدل غير غير قياسي كذا قال الفاضل وفيه ايضا اشتقاق التثنية  
والجمع والمؤنث من الواحد المذكور وان كان قياسيا الا ان اقامتها في مقامها  
ليس قياسيا في الكلام في العدل باعتبار اقامته لافيه باعتبار اشتقاقه حتى  
يثبت بعد قوله وعلى هذا المعنى على تقدير كون آخر معدولا عن آخر من تحقيق  
العدل في جميع تصاريفه الا في صيغة الواحد المذكور اذ لا فرق بين  
المعدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من في الاول وذكره في الثاني



وذلك لوجوب العدل بنا على تقدير المم لا ان من كلمة برسها لا دخل لها  
 في الصورة الحقيقية ولا في الصورة الحكيمة بخلاف سائر لتدريغ فانها محدثة  
 على تقدير لانها خارجة عن صورته الاصلية وهي صورة الواحد المذكور بهذا قال  
 القائل وفيه ايضا انه على هذا التقدير لا يتحقق العدل في التعريف الباقية ايضا  
 لان المعترضة العدل هو تغيير غير قياسي في تغيير ما عن الواحد قياسي كما قد هو منفه  
 في وجه البعد فيما سبق ايضا ان المعترضة العدل هو تغييره عن صورته الاصلية  
 ولا يخفى ان صورة الواحد المذكور ليست بصورة الباقية فلا يصدق عليها  
 انها خارجة عن المصدر عن تعريف اقول في تحقيق المقام ان ما وقع في  
 بعض النسخ من ترك واو في لا يخرج فيكون قوله وعدل الطواهر متبدا  
 خبره قوله لا يخرج والجملة متناقضة مسبوقه لدفع ما بر من انه لم لا يجوز ان  
 يكون الواحد المذكور معدلا عن ما هو متعل بمن واصلح الباقية معدلة  
 عما هو باللام فلا يكون اذ هو المطابقة بعيدا عن كون الواحد المذكور معدلا  
 عما هو متعل بمن وحاصل الجواب ان تخالف المثنى والجمع وهو متعلق بالواحد  
 المذكور بان اصلها ما هو متعل باللام واصلح ما هو متعل بمن بعيدا لانها مشتقة  
 منه فيجب ان يكون اصلها ما هو اصله وانما قيد بالظ لان التخالف في المعنى  
 لازم ابد فلا يكون بعيدا وان الحال ان العدول بمعنى التخالف لا بمعنى  
 العدول اذا شاع في التعبير عن اعلل الاصطلاحى هو لفظ العدل لفظ  
 العدول قوله وعلى هذا على تقدير كون الواحد المذكور معدلا عما هو بمن  
 لكون الباقية معدولا عما هو باللام متحقق العدل بناء على تفسير المصنف  
 الباقية فقط لان اللام له دخل في الصورة الحكيمة كما مر بخلاف من فانه يسمي  
 له دخل فيها فعلى هذا قوله وعلى هذا اثبات لصنع كون المعدل عنه مستغلا



بمن في الواحد المذكور باللام في الباقية يلزم عدم جمعيته تعريف لهم للواحد  
 المذكور بخلاف ما يكون المعدل عنه هو استعمل باللام في جميع التصاريح فانه على  
 هذا التقدير يكون التعريف جامعاً للصنيع كلها فيكون اولي والى هذا اشار بقوله  
 على تقدير الاول آه فهم من فهم فصل من فصل قوله وعلى كذا التقديرين امي على  
 تقدير كون المعدل عنه ما هو باللام وعلى تقدير كونه ما هو من قوله لعدم احتياج  
 اخر ثبوت اسبين فيه غير العدل وهو وزن الفعل والوصفية وفي اواخر  
 صيغة منتهى الجموع وفي آخر الف الثانية فلا حاجة فيها ايضا الى العدل لان  
 المحشى لم يذكر اخرى الكفار ابداً ذكر اصله قوله في البواقي لعدم اسبسية فيها غير  
 الوصفية فيها قوله باذهب اليه حيث ثم ان اجمع معرفة لتأكيد المعاني  
 فيكون تعريفه باضافة مقدرة فيكون تقدير اجمع اجمعه مع انه ليس فيه  
 شئ من الامور الثلاثة قوله فالاول انما لم يقل فالاصواب لتصحح الاول ايضا  
 بان يكون المحصر بنياً على مذنب الجمهور قوله الا اذا جاز يعني ان حذف  
 المضاف اليه لا يقع الا اذا وقع الجاهل لكون مواضع الاظهار وليدك على  
 مواضع الحذف فلا يخل الحذف وده لا يقع الاظهار بالاستقرار فلا يقع  
 الحذف ايضا وهذا البناء على ان الجواز عند عبارة عن الوقوع في كلام العرب  
 لا عن الامكان العقلي اذ لا غلط العربية كلها ممكنة عند بعض مع انها ليست  
 بجائزة عند الحاجة قوله في اضافة اليه آه انما قد ذكر ليلا يروان ما تله  
 الاضافة انما ثبت بما تله الطرفين فينتج ان شريطة تكرار المضاف الاول  
 والامر ليس كذلك حاصل الجواب ان المراد بما تله الاضافة المماثلة في  
 المضاف اليه فقط قوله نعم آه انما قد ذكر ليلا يروان كما لا يشترط كون  
 المضاف الثاني عين المضاف الاول فكذا لا يشترط كونه تابعا له قوله



او دلالة تا الصنف اليه اى او دلالة اسم الصنف الى ذلك الاسم تابع  
 ذلك المضاف الذى حذف عنه المضاف اليه على المضاف المحذوف  
 قوله الا دلالة او بداية سائجة يعنى لا يبقى فى البير من الماء الا ما بقى من شرب  
 او الشرب ابدل مرة الفرس اسيرج فهو كدلالة مضاف حذف المضاف اليه  
 وقوله او بداية تابعة معطوف عليه مضاف الى ما دل على المحذوف وهو سائج  
 قوله عليه الاكثر ون يعنى كون اجمع صفتها مذمبا لاكثره بن قوله واعترض عليه  
 آه والجواب ان اجمع مجموع على فعل باعتبار الصفتية واما اجمع  
 بالواو والنون فهو باعتبار الزيادة بالنظر الى اصل كاسياتي فينبغي  
 ان يكون جمعا ايضا جمعا على فعل باعتبار الصفتية  
 قوله وعليه ابو على اى كون اجمع اسما هو مذمبا الى على قوله وله يعنى  
 الجواب ان يقول انه علم جنس فانه وضع تأكيد المعارف بلا علامة  
 التعريف فيكون علما ولما لم يستعمل فى الشخص كان علم جنس اليه ذمبا للم  
 يعنى ان منع صرف جمع عنده للعدل والوصفية الاصلية وعند الى على  
 للعدل والعلوية وعند التحليل للعدل والتعريف الاضافى لكن يرد عليه  
 ان التعريف الاضافى لا يوجب منع الصرف لكونه موجبا للصرف غير المنصرف  
 فكيف يكون مانعا عن صرف المنصرف وله ان يفرق بين التعريف الاضافى  
 على تقدير ذكر المضاف اليه وبينه على تقدير حذفه بان الاول موجب للصرف  
 والثانى ملغ قوله على اجمعون آه لا باعتبار المعنى الاصل ولا باعتبار المعنى  
 الحالى ابا الا اعتبار الاول فلان جمعة فعل لا افعلون واما باعتبار الثانية  
 فلان جمعة فاعل فلا يصح افعلون على كل تقدير قوله والكان الثانية  
 اى وان كان فعل تفضيل لم يكن مؤثرا اجمع آه قوله فى الاصل اجمع



بالواو وهو انما هو باعتبار الاصل واما كون المونث فعلا فهو باعتبار النقل  
 من معنى الزيادة الى معنى نقص الوصفية قوله فعناه آه انا قد ذكر ذلك ليلا يروى  
 ان اسم التفضيل لا بد فيه من معنى الزدة ولا زيادة فكيف يصح جعله اسم تفضيل  
 في الاصل قوله فصار آه انا لفظا فلا اتحاد الوزن واما معنى فلتجرد عن معنى الزيادة  
 قوله كما يصح حسا يعني ان حسن مشابه لا حمر في مجرور المعنى فيكون وموضعه على  
 وزن سونثه لاصل هذه المشابهة القومية وهي المشابهة في اللفظ والمعنى كليهما قوله  
 وفيه بحث آه ويمكن الجواب ان في اجمع لتقليل من معنى الزيادة الى الوصفية  
 ونقل من الوصفية الى لاسمية والمثابهة باحمر في المعنى انما هو بعد لنقل الاول  
 وقبل لنقل الثاني قوله من تفسير معنى الخروج آه لما ورد على ان الحرف  
 المعدل غير رافع لدخول النغرة اشادة اجاب فيما سبق بان النغرات  
 اشادة ليست بخارجة عن اصل لعدم اعتبار الخروج فيها فلا يكون  
 داخل في التعريف ورد عليه ان الدليل على اعتبار الخروج هو وجوده  
 وهو متحقق في النغرة اشادة كما هو متحقق في المعدولات فالقول باعتبار  
 الخروج في احد مادون الآخر تحكم واجاب بقوله وعلى ما ذكرنا يعني ان  
 الدليل على اعتبار الخروج هو وجود الاصل مع منع الصرف او منع صرف  
 فقط لا وجود الاصل وحده وفي النغرة اشادة وان وجد الاصل  
 الا انه لا يوجد فيها منع فلا يعتبر فيها الخروج عن اصل فلا يكون داخل  
 في التعريف ولما كان المتبادر مما ذكرنا هو تفسير معنى الخروج ولا يعلم  
 منه انه لا بد في اعتبار الخروج من منع صرف فلا يتم الدفع جعل المحشى  
 كلمة باعتبار عن مجموع الامر من من تفسير معنى الخروج وتبنيه بالاشارة  
 اذا علم بالاشارة ان اعتبار الخروج لا بد فيه من منع صرف او مشله فيجوز



الامر من يتم الدفع فله ما ذكرنا يكون قول الشيخ وعلى ما ذكرنا جوابا للدفع  
 ما يرد على الجواب السابق فلا تكرر وقال الفاضل ان جعل المحشى سجلة ما  
 عبارة عن مجموع الامر من الدفع التكرار ووجه الدفع ان ما ذكرنا سابقا  
 بقوله واما المغارة الشاذة جواب بمنع الخروج في المغارة من صل  
 وه استدلال على عدم دحولها في تفسير العدل بناء على تفسير معنى الخروج  
 وتبينه بالامثلة فانه قد اتضح بالامر المذكورين ان اعتبار الخروج عن  
 الصورة الاصلية بتحقيق العدل والا فلا وفي المغارة الشاذة لم يعتبر  
 فلم يحقق العدل ولما كان هو ضيق حاصل بعد الامثلة آخر قوله كيف آه  
 عنها فلا يرد ان الاستدلال قد قوله كيف آه عقيب قوله واما المغارة  
 الشاذة حتى لا يحتاج الى دفع تكرار انتهى حاصله اقول قد عرفت ان  
 لا تكرار في كلام الشيخ فمحقق كلام المحشى على دفعه حل على دفع ما لا يرد وهو  
 ينبغي من عقل خصوصاً من المحققين قوله يعني آه انما في ذلك ليلا يرد  
 ان الظاهر ان اشارة اليه في هذا الجملة اقواس وانياب فاعلم من كلام الشيخ  
 نقى شذوذ اقواس وانياب بل اشارة ونفى شذوذ اقواس وانياب باعتبار  
 الاصل وباعتبار نفسيهما بمعنى انهما مخرجان ولا قاعدة للخروج حتى يلزم  
 الشذوذ بخلافها فورد عليه انه يجوز ان يكون الشذوذ لهما باعتبار انهما  
 جمعا لقوس وانياب لم يكونا على قاعدة الجمع وحاصل الجواب ان اشارة  
 في قوله هذه الجملة هو اقواس وانياب فيكون المعنى انه لا شذوذ فيهما باعتبار  
 انهما جمعا لقوس وانياب لا ينافيان لجمع لهما فضلا عن ان يكون  
 شاذين ولا باعتبار انهما مخرجان من الجمع اذا لم يخرج لیس قاعدة حتى  
 يلزم الشذوذ بخلافها لكن بقي حرج احتمال ان يكون شذوذ لهما باعتبار



اصلها الا ان صورة المعدول غير صورة المعدول عنه وذا انما يكون  
 باعتبار ما فلا يذهب اليه اسم الى ان يكون شذوذ العدل باعتبار شذوذ اصل  
 مع التحالف في الصورة حتى يحتاج الى دفعه قوله في الشيخ الرضوي لم يقصر  
 من النقل دفع توهم اعتبار العدل في كل فعل قوله اسم جنس المراد به بالان يكون  
 علما سوار كان صفة او لا فلذا قيد بقوله غير الصفة قوله عرف جميع عرفته  
 فالاول مثال الاول الثاني مثال الثاني واما انعدام العدل فلا انعدام  
 لمباحث اعني منع الصرف او مثله قوله الا الفرد وجميع تحقق منع الصرف فيما  
 وليلا على اعتبار العدل واما ما سواه فلا دليل فلا عدل واما الجملة ان في كل  
 فعمل تحقيق الدليل على منع الصرف تحقيق العدل والا فلا قوله فيهما العدل  
 والدليل عليه منع صرفه في حال علميتهما للذكر والى هذا انما ريقوله حتى واما  
 قيديا المذكور اذ لا يظهر العدل في حال علميتهما للموت لتحقيق بين آخر من  
 اعني علميته والثانيث ولما كان الاصل في العدل ان يكون مخالفا لتلقيها  
 اشار الى اثبات مخالفة بقوله وتلكوا آه يعني ان القياس في صيغ المباعدة  
 مساواتها لما بها مباعدة فلما لم تكونا مساوين لما بها مباعدة ان لا يعني فاسق  
 وفاسقة لا اختصاصها بالنداء علم انهما معدولان محالهما تحقيق فالحاصل  
 ان هذا التشكك على اثبات مخالفتها عن القياس واثبات اصلها لان  
 العدل لا يكون الا بهذين الامرين لا انه تشكك على اعتبار العدل  
 بل التشكك عليه ما ذكرنا فاما قال الفاضل في شرح قوله وتلكوا آه على  
 اعتبار العدل ليس لشي واذا عرفت مطلب التشكك علمت بان دفع المنع  
 الا انه بقوله وفيه منع قوله لا انما لا يخجل قلة الاستعمال ليدل على اعتبار العدل  
 بل نجعله دليلا على مخالفة القياس واثبات اصل آخر له واما الدليل على اعتبار



فأمر غير مرة ثم فسق في حال النداء بمعنى الكونه منادى مفرد معرفة وفي  
حال العلمية معرب غير منصرف للعدل والعلمية واما فساق فبني في حال  
الوصفية لمثابهة تنزل عدلا وزنة ومعرب غير منصرف في حال العلمية  
للعدل والعلمية لان البناء للمثابهة عدلا وزنة انما يعتبر اذا ثبت المساواة  
في المعنى ايضا وفي حال العلمية لا مناسبة فيه بخلاف حال الوصفية اوضح  
يتحقق انها سببه في المعنى ايضا لا يستحال كل على المعنى الحديث قوله قاطم  
اسم جنس يعني معدول من قاطم الذي هو اسم جنس في الواقع وان كان  
العدل عنه ليس باعتبار انه اسم جنس بل باعتبار انه علم ثبت الاتحاد  
بين المعدول والمعدول عنه فلا ير واما قال افضل فإسالي ان جعل  
المعدول عنه فاعلا علما مخالفت لكلام الرضوي حيث قاطم معدول عن  
قاطم اسم جنس قوله بصرف يعني فلا عدل لعدم دليل هو منع الصرف  
لغير المقابلة بالاسم الاول فما قال افضل من جعل عدم تحقق العدل  
على الانصاف فهو قلب المطلق قوله قلنا آه حاصله انها لا سمعا غير مقتر  
استثنا عن تلك القاعدة قوله شرط الاول يعني ثبوت فاعل الذي  
هو معدول عنه قوله هذا انما يصح اي كون شرط الاول مخالفا لقول  
الشر انما يصح آه قوله فاعل وهو غير ثابت بل الثابت هو فاعل اسم جنس  
فلا يكون شرط الاول مخالفا لقول الشر قوله على رغم فيه إشارة الى  
ان اعتبار العدل في باب قاطم كما هو مبني على استعمال بعض العرب  
هو مبني على اصطلاح بعض النحاة لا كلهم لان منهم من يقول ان لا عدل  
في هذا الباب لعدم ضرورة موجبة لا عبارة اذا حمل ليس بام ضروري عنهم  
وإشارة ايضا الى ان ضمير اعتبر وارجع الى معنى يقيم واعتبار العدل انما يصح



منهم بعم النجاة فلا يريد ان يثبت من الحرب فكيف اعتبر العدل الذي  
 هو من مصطلحات النجاة قوله اى يضم انما قد ذكر ليلا يريد ان يفهم من كلام  
 اشم ان اسببان لا يوجبان البناء فاذا انقم اليها ثالث يوجبان البناء مع  
 الامر ليس كذلك لان كان احدهما كونه علما للموت مينا وحاصل الجواب ان  
 مقم اشم ان اسببان لا يوجبان المشابهة بالمبنى الاصل فاذا اعتبر العدل  
 يثبت المشابهة فيجب البناء فالجواب ان موجب البناء هو المشابهة بالمبنى  
 الاصل لا اسبابا لثمة من لثمة ولما كانت تلك المشابهة ثابتة بالعدل  
 لا بالبين الاخرين موجب البناء ايضا به لا بها قوله وذلك آه انما قد ذكر ليلا  
 يريد ان يشابه بالمبنى الاصل ثابتة للاتحاد في الوزن فلا حاجة الى اعتبار  
 العدل وحاصل الجواب ان المشابهة الوزنية لا يوجب البناء فلا بد من اعتبار  
 مشابهة اخرى قوله عتواه انما قد ذكر ليلا يريد ان البناء خلاف الاصل في  
 الاسماء فامى حيث في اعتبار العدل لا يجب به خلاف الاصل قوله اذكر  
 الاراد دليل كون الكسر لازما سببا للبناء دفع لما يوتهم اليهم من ان البناء لا  
 يستلزم حصول الكسر لجواز البناء بالصنعة وحاصل الدعوى ان البناء يستلزم  
 الكسر لان كسر الارض مصحح للامالة وهي مطلوبة عندهم في الكلام فاما قال ان  
 ان قوله اذكر الاراد دليل لعدم مطوية اى انما عنو حصول الكسر اللازم للبناء  
 اذ لان كسر الاراد اه تقديري في الكلام بلا حاجة اليه لا مكان جعله دليلا  
 بل هو كما عرفت قوله لان الاراد عطف على يحصل وهو دليل لان بغاية  
 البناء قوله والبناء اخف لان اسلوك بطريق واحد اخف من اسلوك  
 بطرق مختلفة ثم هذا الوجه انما يثبت به البناء واما البناء على الكسر فكلما بل هو  
 ثابت بامر من كون الكسر مصححا للامالة قوله كانه آه جواب لا عراض اشم



الوارد بقوله ذكر باب قطامه ليس في محله قوله فيه إشارة آه انما ذلك  
 ليلا يروا ان الذكر الاستطادى انما يكون لفائدة ولا فائدة قوله وغير  
 المنصرف يعني ان معتمدا من المار لموصولة غير المنصرف بقضية البحث قوله الخاتمة  
 لكون الوصف بعبان متعده وهي القائم بالغير وتابع يدل على معنى في متبوعه  
 وكون الاسم والاعلى ذاة مبهمه وهو المرادة وما قال الفاضل ان المرادة ما  
 يقابل الاسم ليس لشي لان مقابلة هو الاسم الدال على ذاة مبهمه وهو ليس  
 بسبب لمنع الصرف كما صرح به المحشى في هذه القسمة ثم ترك تفير الوصف  
 اما لاكتفاء بشبه الامر واما لاكتفاء بالتوضيح الحال من الامثلة قوله وانما  
 منزه آه انما قد ذلك ليلا يروا ان مشهور ان الوصف هو الاسم الدال  
 لا كون الاسم والا فلم اختيار اسم هذا قوله بوجوب آه لان سبب منع الصرف  
 بوصفه الاسم لا لف الاسم انما هو كون الاسم اه لا الاسم الدال بل هو عين  
 قوله لم يتعين آه انما ذلك ليلا يروا ان التعريف غير مانع له قول اسماء  
 الزمان والمكان والآلة فيه لا نهاد الة على ذاة مبهمه مأخوذة مع بعض  
 صفات مانع انها ليست باوصاف وحاصل الجواب ان المراد  
 بالذاة المبهمه بالم معين سوى معينين بصفات وه معين زائد على معين  
 الصفات وهو كونها مكان وزمانا وشيا يعنى به الفاعل الى الفعل قوله وفيه  
 نظر وحاصل ان التعريف غير مانع لخروج الاوصاف المشتملة على معين زائد  
 على معين بصفات عنه قوله لان الاوصاف اى لان المشتقات المأخوذة  
 في مفهوم تلك المبادئ فما قال الفاضل ان المراد بالصفات مدلولات كباو  
 ونسبته المأخوذة اليها اجراء لاحكام الدال على المدلول ليس لشي لان  
 الصفات كما يطلق على مدلولات المبادئ فكذلك تطلق على نفس المبادئ انما



قال أحمل على المدلولات اجراء التجوز في النسبة الماخوذة بلا عيب قوله على  
 تلك الذوات أي الذاة التي اخذت النسبة اليها في مفهومات المبادئ قوله  
 فان التمس اه اثبات للكلية ببيان الحال في جزئي فهو في الحقيقة  
 لا تحليل الفاء للتفصيل فلا يرد ان اثبات الشخصية لا يستلزم اثبات الكلية  
 فلا يتم التقريب قوله فانه بعيد لعدم سبق الذهن اليه واما يعرف الدلالة  
 بسببه قوله مثل ما ويرى بالشديد اذ يورثا لقلب الواو يار او او غمت ليا  
 الياء قوله ولهذا هي ولا اجل انه وصف قوله فان التصغير انا قد ذكر ذلك ليلا  
 يرد ان اذ يرس على وزن من اوزان الفعل فكيف يصح صرف لاجل  
 وزن الفعل وحاصل الجواب ان منع صرف التصغير لاجل وزن كان في  
 الكبير وان قلت انه يختل في التصغير قلنا ان التصغير لا يختل وزن  
 الفعل في قسم اعني اوله احد الزوائد بثبوت فعل على وزن الفعل قوله  
 قال اولي انما لم يعقل فاصوب لصحة الاول ايضا ان المراد بعدم التعيين  
 هو عدم التعيين باعتبار الهيئته فلا بأس ان يتحقق تعين سوي تعين بصفاته  
 باعتبار المادة قوله منع طلحة اه من الوصفية منافية للطبيعة قوله بين  
 المصغره يعني ان الكبير علم فاجروا حكمه على المصغر قوله القرينية اه انما قد ذكر  
 ليلا يرد ان المتبادر من الدلالة الوصفية فارادة التسعيم مخالفة فلا بد من  
 قرينية ولا قرينية وحاصل الجواب ان القرينية مستحقة هو قوله وشروط ان  
 اشتراط الاصلية دليل كونه الدلالة الماخوذة في تعريف الوصف اعلم من  
 الوصفية وغيره قوله والاستدلال اه انما قد ذكر ذلك ليلا يرد على عدم اعتبار  
 وصف العرض قائم هو الصفات اربع اذ لو كان الوصف العرضي معبرا  
 ان كان اربع في المثال المذكور غير منصرف للوصفية وزن الفعل في المثال



باطل لا انصرافه فالقديم مثله وحاصل الجواب ان انصراف اربع لغوت شرط  
 وزن الفعل معنى عدم قبول التاء لقبوله التاء لا لعدم اعتبار الوصف العرضي  
 فلا يكون الا انصراف دليلا عليه قوله مدخول اي مخدوش قوله وما يقال في  
 تصحيح المتن ورود الرضى من ان الوصفية العرضية غير معتبرة بدليل انصراف  
 اربع وان قلت ان انصرافه للاختلال في وزن الفعل لا لعدم اعتبار  
 الوصفية العرضية قلنا شرط وزن الفعل هو عدم طريان التاء ولا شك ان  
 التاء في اربعة ليست بطارية لوجودها في الذكر المقدم على المؤنث فعلم ان  
 الا انصراف لعدم اعتبار الوصفية العرضية ثبت دعوى المسمود ورد الرضى  
 قوله ليس بشي آه روى من جانب الرضى على رده وحاصله انه لما كان تاء  
 عارضة في اعملة مخلة بوزن الفعل فكيف لا يكون التاء الاصلية في اربعة  
 مخلة له والحاصل ان شرط وزن الفعل عنده هو عدم وجود التاء مطلقا  
 وجد في اربع تاء وان كانت اصلية انصرف للاختلال في وزن الفعل لا لعدم  
 اعتبار الوصف العرضي فرد القول بعدم الاختلال في وزن الفعل و  
 يمكن الجواب من جانب المسميان شرط وزن الفعل هو عدم عروض  
 التاء لكونه من خواص الاسم فاذا وجد في الوزن تقوى مشابهة الاسمية  
 بخلاف التاء الاصلية فانها ليست من خواص الاسم فلم يشترط عدمها في وزن  
 الفعل ولما لم يكن التاء في اربعة عارضة لتحقيق اعتبار وزن فعل علم ان  
 الا انصراف لعدم اعتبار الوصفية العرضية قوله قال السيد قدس سره  
 روى في آخر كلام الرضى بان يقيم ان شرط وزن الفعل هو عدم قبول  
 التاء الثانية وتاء اربعة ليست الثانية لعدم اشتغالها فعلم ان الاختلال  
 في وزن الفعل ثبت عدم اعتبار الوصفية العرضية وحاصل الرد ان التاء



ان تاء اربعة متذكيرة وان قلت لو لم تكن كذلك فلم يستعمل في الزكور  
 قلنا استعمالها في الذكور باعتبار الجماعة وهي مؤنث فيكون التانيث غثيت  
 الاحتلال في وزن الفعل قوله والتذكير آه انما قد ذلك ليلا يميز وان التاء  
 لما كانت للتانيث باعتبار الجماعة فكيف يعينهم التذكير منها لان الجماعة اعم  
 من الذكور والاناث وحاصل الجواب ان التذكير مفهوم من خصائص التاء  
 بجماعة الذكور شرافتها وتقدمها في الرتبة ودفع الالتباس بين المذكور  
 المؤنث قوله ويؤيد ما قاله من كون التاء في اربعة للتانيث لان الانقلاب  
 بالهاء في الوصف من خواص تاء التانيث قوله وعدم الضروف عطف  
 على انقلاب التانيث ان لقول السيد وحاصله ان التاء لو لم يكن للتانيث  
 لم يكن اربع في القول المذكور غير منصرف لعدم سبب غير العلية لان الوصفية  
 منافية مع العلية فلم تعتبر معها وزن الفعل اليف غير معتبر بثبوت التاء فيه  
 فلم يكن التاء للتانيث لم يتحقق سبب غير العلية وسبب الواحد لا يؤثر  
 في منع الصرف واما اذا كانت التاء للتانيث فاجتمع سببان اي العلية  
 والتانيث اما التانيث فله واما العلية فلان كل لفظ اذا غير عن نفسه  
 يكون علما لنفسه وهكك ثم هذا التانيث انما هو على رأي الرضي من خلاف  
 وزن الفعل في اربعة اما على طور الجمهور فكلما جاز ان يكون منع الصرف  
 للعلية ووزن الفعل في مطلق التاء ليست بخلة عندكم في وزن الفعل  
 بل الخلة انما هي التاء الطارئة وهذه التاء ليست كذلك كما مر قوله قال  
 انهم سمنى ودماير وجانب الرضي من كون بضرات اربع لاحتلال وزن  
 الفعل لعدم اعتبار الوصفية العرضية فلا يكون ليلا عليه وحاصله ان  
 شرط وزن الفعل هو عدم قبول التاء قياسا وهذه التاء ليست بصفة



فلا يتحمل بينهما وزن الفعل فاعلم ان انصراف اربع لعدم اعتبار الوصفية  
 العرضية فيكون دليلا عليه واما قلنا ان التارة في اربعة ليست بقياسية  
 لان القياس يقتضي ثبوتها في الموث ولما في الذكر واه بالانكس قوله  
 الاول ان يقول ليلا يرد مقتض باب عالم لانه ينبغي ان يكون غير منصرف  
 للوصفية الاصلية والعلمية فلو قيد باذكر له دفع بان اعتبار الوصفية الاصلية  
 فيما لا يلزم اعتبار استقاردين وفي باب عالم ليس لك انما في الاول  
 علم لعل بصواب ظهور دفعه كما ذكر قوله وكان واما في كانه بعد ما يذكر فيما  
 بعد فيكون ضعيفا في كونه دليلا على اعتبار قيدة قوله قال قدس سره  
 انما في ذلك ليلا يرد ان الاصل ما يتبين عليه شيء والوضع ليس ما يتبين  
 عليه الوصف فكيف يكون اصلا وحاصل الجواب ان الدلالة معتبرة  
 في مفهوم الوصف وهي عينية على الوضع فيكون الوصف ايضا جنيلا على الوضع  
 فيكون اصلا قوله في باب الافادة اه انما في ذلك ليلا يرد ان المتبادر من  
 الدلالة الدلالة المعبرة المستعملة في الكلام والطبعي والعقل ايضا منها مع انها  
 ليست بمنفردتين على الوضع وحاصل الجواب ان المراد بالدلالة المعبرة  
 هي الدلالة المعبرة في باب الافادة والاستفادة وهي المطابقة والتضمن  
 والالتزامي ولا شك انها مستغرقة على الوضع قوله كان الوضع الجار والمجرور  
 عن نفع الدلالة علم له ومتعلق به ايضا وفيه إشارة الى ان مفهوم اسم من  
 الحاشية دفع ما حرزناه فتذكر قوله لان الاصل اه فاذا كان الوضع منفردا  
 عليه كان بينا عليه قوله واذا كان الوضع انما في ذلك ليلا يرد ان انصار  
 انما دخل على نظرت وهو انما كان او مكان والوضع ليس شيء منها فلا يصح  
 دخول انما عليه وحاصل الجواب ان نظرية تجزئة بعلاقة اشتغال



الاصل على الفرع كاشمال الطرف على الطرف والى هذا اشار لقوله توهم  
وانما تم لفظ التوهم بضعف العلاقة لان اشمال الاصل على الفرع انما هو بطريق  
عدم الانفكاك واشمال الطرف على الطرف انما هو بطريق الاحاطة فالعلاقة  
في الواقع انما هي اشركة في نفس الاشمال دون معناه ولا خفاء في نصحها -  
فما قال الفاضل ان الجامع هو عدم الخروج ليس لشيء لان عدم الخروج  
انما يتحقق بالاحاطة وهي في الطرف لان في الاصل قوله ولكاه جواب ثان  
لدخول الفاعل على الاصل الذي هو الوضع وحاصله ان دخول الفاعل هو  
وهو زمان الا انه حذف و اقيم له صفات اليه مقامه فيكون الفاعل دخلا عليه مجازا  
بعلاقة انه قائم مقام الزمان فيكون الفاعل على كل تقدير للطرفية التجوزية  
الا ان الفرق العلاقة بانها على الاول المشابهة وعلى الثاني الالقامة  
مقام الزمان فاما قال الفاضل ان الفاعل على الثاني مستعمل في الطرفية  
الحقيقية وسم اذ دخول الفاعل على كل تقدير بحسب الظاهر هو الاصل وهو  
لفظ حقيقة قوله الفاعل للتفريع انما تم ذلك ليلا يرد ان المتبادر ان  
الفاعل للجزء الشيوع استعمالها فيه وهو يقتضى سببية شرط ولا شرطه قوله غلبة  
الاسمية اه انما تم ذلك ليلا يرد ان المتبادر ان المعروف مطلق الغلبة  
والضمير في اختصاصه ارجع الى الدال على المعنى الوصفى فلا يكون التعريف  
جامعا لخروج غلبة العلمية على اسم جنس غير صفة عنه وحاصل الجواب ان  
المعرف اذا كان غلبة الاسمية على الوصفية بنار اعلى ان اللام للعهد يكون  
ضمير اختصاصه ارجعا الى الدال على المعنى الوصفى وان كان المعروف هو مطلق  
الغلبة بنار اعلى ان اللام للجنس يكون ضمير اختصاصه ارجعا الى الدال على  
معنى مطلق ومصحح الاول المقام ومصحح الثاني الاصلية قوله وذهب شيخنا



المقصر من ثقل بيان الاسم في حال الغلبة على الوصفية بانه اسم جاد في  
 تلك الحالة او صفة فالمراد بالاسم المحض الجاد الثاني عن الوصفية قوله عن  
 كونه وصفا بان يكون جارا على غير ما بعاله في الاعراب قوله وهو لا يحد  
 الفرد فيه بحسب الاستعمال فلو اجري على غيره لزم حل احد المتباينين على الآخر  
 وهو لا يجوز قوله في المفهوم فلو اجري عليه لزم توصيف الشيء بنفث قوله  
 لعدم تقيد ه فلو كان بقا معنى الوصفية شرطا لتقيد الحية فيما سياتي بالسواد  
 في اسود وبافيه سواد وبياض في ارجم ولتقيد التقيد بما فيه ديمية في اديم قوله  
 ان الحمل يعني ان حمل تدبب المص على عدم اعتبار بقا معنى الوصفية حل  
 لمدح على خلاف الاجماع وهو لا يجوز قوله قال بيان لاجماع اهل اللغة  
 على اعتبار بقا المعنى الوصفية قوله فالاولى يعني تدبب المص هو اعتبار بقا  
 المعنى الوصفية وان قلت انه لا وجه لالاطلاق الحية ولتقيد قلنا ان  
 المقصود تعيين الذات التي غلبت فيها هذه الاسماء وهو تحصيل بدون  
 التقيد فلا حاجة اليه انما قال اولى ولم يقل فالاصواب لتصحح كلام السيد  
 ايضا بان المص وضع في اللغة لا مقلد فلا بأس في خلافه اذ لاجماع مع حل  
 امام اعتراض الفاضل بان كلام المص في شرح قوله وخالف سيبويه في كلامه  
 على اولوية تدبب باعتبار الوصفية الاصلية وان ال تحقيقا دل على ان اعتبار  
 المعنى الوصفية ليس شرطا في الغلبة فالحمل على اشتراط فيها يخالف كلامه قوله  
 ان مراد المص بقوله وان زال تحقيقا زال الوصفية الصرفة لازوال الوصفية  
 بالكلية حتى يعين منه عدم اشتراط بقا معنى الوصفية في الجملة قوله الفارسية  
 انما من ذلك لئلا يرد ان الفار للتفريع والفاء للام ايضا فيلحق اذكر احد  
 وحاصل الجواب ان الفار للنتيجة فيفيد ان العلم بالصفات اربع مثلا متفرع



على العلم بشرائط الاصاله مثلا واللام للتعليل فيفيد ان نفس العلم  
 اربع متفرع ومرتب على نفس شرط الاصاله فلا الفاء وذلك بنا على ما قالوا  
 ان العلم ان العلم بالدليل علة للعلم بطم ونفس الدليل علة لنفس العلم الا ان  
 الاول مطلق والثاني مقيد بالبرهان انمى وقال انما فصل في التفضيل  
 هذا المقام ما حصل ان الفاء لترتب العلم الثاني على العلم الاول سواء كان  
 المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما واللام ليقيد كون الاول علة للثاني  
 سواء ترتب العلم بالثاني على العلم بالاول او لا ولا يخفى ما فيه من الخالف  
 من كلام المحقق حيث قرأ ان الفاء للنتيجة فالقول بتعميم مفاد الفاء من ان يكون  
 العلم بالاول علة او معلولا يخالف لما تقر ان العلم بالنتيجة معلول للعلم  
 بالدليل فيكون العلم بالاول علة على ان كل سبب علة والترتب انما  
 يكون على اسبب فالقول بكون المرتب عليه علة او لا سهو وايضا معنى  
 العلة ما يرتب عليه مهم فالقول بكون الاول علة للثاني مع تعميم ان  
 يكون مرتبا عليه او لا سهو بعد هو قوله من مجموع الاصلين اه انما قد ذكر  
 ليلا يرد ان لفظ ذلك انما يكون اشارة الى السبب وهو اصل الاول  
 فلم جعل الـ اشارة الى المجموع وحاصل الجواب ان الـ انما جعل اشارة الى  
 المجموع ليصح عطف امتنع على حرف لان العطف يقتضي التشارك في متفرع  
 عليه فلو جعل اشارة الى اصل الاول فظهر ان امتنع متفرعا عليه  
 يصرف مع ان شرط الاصاله لا دخل له في امتناع اسود وارقم اذ لو  
 فرض شرط الاصاله مع مضرة الغلبة لا يثبت امتناعهما فاذا جعل  
 اشارة الى المجموع يكون امتنع متفرعا عليه وكذا حرف فيثبت اشارة  
 فيصح عطف قوله ووجه ذلك اه انما قد ذكر ليلا يرد ان لا صحة



المعطوف على هذا التقدير انهم لعدم التماسك لان المنع متفرع على المجموع  
 باعتبار الجزء الثاني وصرف متفرع عليه باعتبار الجزء الاول وحاصل الجواب  
 ان اشركه انما يجنب متفرع عليه هو المجموع فلا يعلم تعيين ههنا لكل فرع منشا  
 السنين مفوض الى راي المتعلم والى هذا اشار بقوله وبجاء به قوله عطف  
 على صرف لما تقر ان المعطوف في تلك المعطوفات المستعدة معطوف  
 على اول المعطوفات على انفسه سببته فهو متفرع على المجموع جوابا عما  
 الاول كصرف فما قال انما حصل انه متفرع على الاصل الاول ليس متفرع  
 على المجموع قوله بالتخالف بين المعطوف عليه قوله نسبت لصرته لما ورد  
 على الص ان لصرته انما يكون في الاسمار ومجموع مرت بنو اربع ليس  
 باسم فلا يصح نسبة الصرته اليه واجاب ان ثبوت المراد صرف اربع في  
 مرت بنو اربع ولما كان بنا ذلك على المجاز في نسبة الصرته  
 الى المجموع ولا بد فيه من عناية بين المحشى لهما بنهاى الكلية والجزئية فليكن  
 من قيل ذكر الكل في ارادة الجزء قوله اى صرته اسوداه انما قد ذلك ليلال  
 يريد ان المتبادر من امتناع اسود وارتم امتناع ذاتها ولا امتناع  
 في ذاتها مع ان امتناع الذات ليس متفرع على عدم مضرة الغلبة  
 وحاصله الجواب ان العبارة محمولة على تقدير المضاف وعلى تقدير  
 الجار والمجرور الا ان الاول لما كان ظهرا تعلية الحذف والثاني غير ظهري  
 ذكره اشم وترك الاول اكتفاء ابا الطهوس والمحشى ذكرهما تبنيها على ان  
 كلا منهما واقع قوله ومنشان عطف على مان قوله لم يثبت يعني ان الوصف  
 الاصلية انما يثبت بملاحظة الوصفية في حين الوضع وهو يعلم بالاستقرار  
 فدل على الملاحظة هو الاستقرار فاذا انعدم الغم الملاحظة بناء على عدم

وهو حاصل كونه في كلهما مجموعا ان كان لا وجه باعتبار لا يشرى فان قلت اذا كان متفرعا عليه



الدليل في دليل عدم المدلول قوله فلان يستعمل أه يعني ان الوصفية  
 الحالية انما يثبت بملاحظة الوصفية في حال استعمال ولا ملاحظة في  
 حال استعمال تلك الاسماء للمعنى الوصفية قوله ثبت في افعى وقوة في اجد  
 وخال في خيل قوله وان كانت أه انما في ذلك ليلار يروا ان لو  
 تلك الاسماء الذات المتصفة بتلك الاوصاف فعلم ان المعنى الوصفية  
 المحفوظ في استعمالها وحاصل الجواب ان مدار الوصفية في الحالية على ملاحظة  
 استعمال المعنى الوصفية لا على الصفات ذات المدلول في نفس الامر و  
 ان تحقق الاتصاف بنفس الامر لا انه لا ملاحظة للمعنى الوصفية في حين  
 استعمال قوله تار زائدة احرز بقوله زائدة عن التار التي هي خبر بظنة  
 كتاب تحت وبقوله في آخر الاسم عما يكون في الوسط كتابا افعال وعما يكون  
 في آخر الفعل كتابا ضربت وبقوله مفتوحا ما قبلها احرز عن تار تحت و  
 قوله ينقلب في الوقف تار الدرد على الكوفيين حيث قالوا ان الباء اصل  
 التار ففي حالة الوقف ترد الى الاصل ووجه الرد ان علامته التانيث  
 وضع التار فعلم ان الباء في حالة الوقف تنقلب عنها اعرض **فصل**  
 باب الاول ان يقول تار الزائدة في آخر الكلمة ليستعمل زيادته تار  
 في آخر الحرف كما في ربة اقول ان المعرفة تار التانيث في الاسم  
 تار اعلى انها التي لها دخل في سبب منع صرف اندى هو لمقص نعم  
 لو كان المعرفة مطلق تار التانيث كان الامر كما ذكره قوله في غات  
 من عدم تحض التار للتانيث قوله ولا يكن أه انما في ذلك ليلار يروا لم  
 لا يجوز ان يكون تحت في حال العلمة للموت غير مسرفة للعلمية وال  
 المعنوية وحاصل الجواب التانيث المعنوية انما يكون بتقدير التار



ولا يمكن تقديرها اذ قوله وان لم يكن مستحصه اه انما قد ذلك لئلا  
يتوهم ان تقدير التاء عند وجود التاء ملحوظة انما يمنع اذا كانت ملحوظة  
مستحصه للتأنيث وه ليس لك للزوم التاء اذ لا يقضي الجمله حصل  
قوله اسي بعد انما قد ذلك لئلا يسي وان التأنيث لازم فلا حاجة الى  
اشتراط العلميه لاثبات الزوم قوله اسما اسي جائد ابدليل المتقابلة  
قوله كجمله اه الاول مثال للاول والثاني مثله قوله لكن لم يعتبر اه  
انما قد ذلك لئلا يسي وان التاء لما كانت لازمة بدون العلميه في  
هذه الصورة لعدم وجود الحجة بدون التاء فامضى حاجه الى اشتراط العلميه  
وحاصل الجواب ان هذه الزوم غير معتبر لانه مختصر باده يكون التاء على  
خلاف الاصل في المعبر هو الزوم الكلي الثابت في جميع المواد واما الزوم  
العلمي فهو كك البرايه على كلها قال الفاضل في وجه عدم اعتبار هذا  
الزوم انه عارض بخلاف الزوم بواسطة العلميه فان العلميه وضع ثمان فلا  
يكون عارضا اقول ان هذا الزوم بناء على وجود التاء في اصل الوضع  
الاول فالقول بانه عارض ليس بشي واذا كان هذا الزوم باعتبار الوضع  
الاول وهو اقوى من الوضع الثاني فالقول بترجيح الزوم في اصل الوضع  
الثاني على الزوم في اصل باب الوضع الاول ترجيح المرحوح قوله الفرق اه  
يعني هي تحيل ان يكون المراد بالاعلام هو مطلق الاعلام سواء كان متعينا  
او عجمية وح يكون قيد لا مكان للاحتراز عن الصرف الواقع في  
الاعلام العربية والعجمية جميعا وتحيل ان يكون المراد بالاعلام العربية  
وقيد لا مكان احتراز عن الصرف الواقع فيها فيكون المراد بالاعلام  
الاعلام المعبرة عندهم والاعلام العجمية ليست بمعبرة عندهم والى هذا اشار



بقوله ولكان قوله ضرورة فيكون مثالا للصرف للضرورة قوله  
 للرب عن الثقل فيكون مثالا للصرف لما في حكم الضرورة وهكذا وكما في العلم  
 قوله جبريل آه مثال للصرف بالقص وتغير الحركة وجبرال مثال للتغير  
 بالقص فقط وجبرين مثال للتغير بالقص وتغير الحركة وقلب حرف قوله  
 وتركيب حرف عطف على اوزان كلمهم فيكون ضمير في حروفها ارجا  
 الى كلمهم ويحتمل ان يكون عطف على ورودها فيكون ضمير ارجا الى العلم  
 الثاني في كلمهم قوله فالقرب به كانت فكانها ليست اعلا ما والالم يصح  
 التلقب في اي شيء اشارة قوله اي ما يكون تارة انا قد ذلك ليلا  
 سر وان التانيث المعنوي ما يكون علامته مقدرة سواء كانت تاء او واو  
 فينبغي ان يجوز تقدير الف ايض والامر ليس لك قوله ولا مجال الواو بغير  
 اذ فيكون دليلا لتخصيص التاء قوله قبل آه دليل ثان لاشرط العلم  
 في التانيث المعنوي وحاصل ان التانيث الظاهري قوي من التانيث  
 المقدر فاذا كان القوي مشروطا بالعلمية فالصنيف بطريق الاول  
 وحاصل دليل التانيث قياس المعنوي على اللفظي في كون كلمتها محلا بالتاء  
 من غير اثبات قوة في اللفظي قوله مستلزم آه انا قد ذلك ليلا سر وان  
 كلما هو شرط الوجوب فهو شرط الجواز ايض بشوته في ضمنه فيكون العلم  
 في كلا القسمين شرط للجواز فلا يصح انصراف وحاصل الجواب ان المراد  
 بشرط الوجوب شرط مستلزم لمنع الصرف وبشرط الجواز شرط الغرض  
 مستلزم له ولا شك ان العلمية في اللفظي مستلزم لمنع الصرف وفي المعنوي  
 كلا قوله اي بفعل آه انا قد ذلك ليلا سر وان المتبادر من تحرك  
 الاوسط هو تحرك الاوسط مطلقا سواء كان بالفعل او بحسب الاصل فينبغي



ان يكون منع الصرف في دار واجبات لثبوت تحرك الاوسط في الاصل  
 لانها في الاصل وورث قلب الواد الفاعل كها والنقل ما قبلها قوله وتحت  
 تأثير كليهما اه انما قد ذلك ليدل على وان السبب من تحت تأثير كل من علميته والبيان  
 ان المؤثر كل واحد منهما بالاستقلال والامر ليس لك الامر من ان المؤثر هو  
 مجموع السببين لا كل واحد وحال الجواب ان المراد بتجتم تأثير كل منهما تحت  
 تأثيرهما بطريق الاجتماع قوله فلم جعل المصديغ ان لثقل الذي هو موجب احد  
 الامور الثلاثة بوجوب وال محضة التي يعارض احد سببين لا على اثنين  
 فان شرط التأثير ما لا على اثنين فحين الثاني لغو قوله لان الكلام  
 يعني سلمنا ان الامر كما قلنا الا ان تخصيص الثاني لكون الكلام موقفا لبيان  
 شرطه ولا يلزم من تخصيص في الذكر لثقله تخصيص في الثبوت الواقعي قوله  
 لكونه معنويا يعني لان ان احد الامور الثلاثة شرط لتأثير كليهما بل بشرط  
 للتأثير فقط لان الاحتياج الى شرط انما يكون للضعف لا للضعف في  
 العلم لكون وال اعني اعلم ظاهر بل يضعف انما هو في الثاني لكون علامته  
 مقدرة قوله لا يلزم اه لان الله لم يعين احد سببين للمشرطية حيث لم  
 يقل احد سببين حال يعين تخالفه لان يعين ان المراد باحد سببين الثاني  
 بقرينة المقام فلا خلاف ثم الجواب الاول تسليم والثاني منع فالأنت  
 لتقديمه لتقديم المنع على تسليم الا انه لما كان الاول موافقا لفظ كلام  
 الله والثاني ليس لك قدمه قوله اشارة اه يعني انما اشم بيلدين ولم  
 يقل لكانين للاشارة الى وجه الثاني قوله اعلم بيان ايضا لفظ اما  
 الا ما كن وهما التعايل قوله مرها اه انما قد ذلك ليدل على وان السبب  
 من متاعها هو متاع ذاتها مع ان ذاتها ليست بمجموعة وايضا ان السبب



٢٠٠  
 جمع مؤنث بتأويل الجماعة والضمير نكرة فلا يكون بينهما مطابقة وحاصل  
 الجواب ان المراد امتناع صرفها لا امتناع ذاتها فاندفع الاول وضمير  
 راجع الى اصرافها لا الى الامثلة فلا يكون الجزاء ملا لضمير المتبدر فلا يلزم  
 فاندفع الثاني ايضا ونقول ان الضمير راجع الى كل من الامثلة اية فاندفع  
 الثاني والعبارة مجولة على حذف الجار والمجرور فاندفع الاول لما كان  
 اسناد الامتناع الى اصراف اوفق باسبق من اسناد الجواز الى اصراف ذكره  
 اشترى ترك تقدير الجار والمجرور وارجاع الضمير الى كل واحد من الامثلة الى  
 هذا اشار بقوله والاول اوفق قوله وه شرط آه اعترض بان شرط تختم تاثير  
 التاميز المعنوي غير منحصر في الزيادة على الثلاثة اية عند تسميته بل شروط  
 تختم تاثيره عند تسميته المذكور غير الزيادة على الثلاثة اية فلم يخصه بشرط  
 تختم تاثيره عند تسميته المذكور في الزيادة على الثلاثة اية فالحاصل ان بيان  
 المص في شرط تختم تاثير التاميز المعنوي عند تسميته المذكور ان بشرط الزيادة  
 على الثلاثة فقط غير صحيح فينبغي ان يدفع بان المنحصر في الزيادة على الثلاثة  
 هو بشرط بالنسبة الى الامور المذكورة لا بالنسبة الى جميع اعدادها ولا  
 شك في استقامة المحصر الاضافي فيكون المعنى ان شرط تختم تاثيره  
 عند تسميته الزيادة لا الجملة وتتحرك الاوسط وليس المعنى ان شرط  
 عند تسميته غير الزيادة حتى يرد الاعتراض وقال ايضا  
 ان هذا الجواب لا يدفع السؤال اذ حاصله ان بيان المنحصر في شرط تختم  
 تاثير التاميز المعنوي قاصر لان شرط آخر تركها وهذا الجواب لا يدفعه  
 هذا قول ان قول المحشى وقد زال العلية ما طردل على ان بشرط  
 انما هو شرط في حال تسميته المذكور به فيكون الاعتراض على طور ما ذكرنا و



ليس هذه اشترط تختم تاثيره مطلقا حتى يكون الاعراض على طوره و  
 ايضا ذكره في ذيل قوله شرط الزيادة لاني ذيل قوله وشرط تختم تاثيره  
 دل على ما ذكرنا فهو وود من رد غيره قوله وكذا حاله في اشترط الاول  
 ان لا يكون ذلك المذكور مؤثرا بحسب الاصل ولا مؤثرا مجردا عن التاثير لكونه  
 اصلا في المذكور فيكون كما المنقول عنه قوله وهو اشخص انا قد ذكرنا ذلك ليل  
 يروا ان حاله اذا كان مذكرا فكيف يصح توصيف المسمى وحاصل  
 الجواب انه تبادل شخص وهو مذكور قوله لان الاصل لكون التاثير دليل  
 التاثير وصف فيكون مجردا في المذكور ليثبت الفرق قوله ان  
 الحكم للغالب اه فاذا غلب استعماله في المذكور يكون الغالب التذكير فيكون  
 التاثير كالمعظم في مقابلة وقال الفاضل في شرحه ان المعبر  
 في القسم الثالث الحال السابق فاعني الحالين كان غاليا يعبر حكمه فهو  
 مقصود المحقق الاستدلال على اشراط الثالث وهو لا يثبت على طوره بل يكون  
 للاستدلال على اشراط عدم غلبة الاستعمال في الذكر بانه لو كان غاليا فيه  
 لكان مذكرا اذا الحكم للغالب فالعدم التاثير فكيف يؤثر في منع بصرف  
 وقوله وما ذكرنا جواب الاعراض وحاصل ان معنى كلام المصنفان سمي بذكر  
 اهي وان سمي بالمؤنث المعنوي اه ولا شك ان التسمية بالمؤنث تقتضي  
 لقاء التاثير وعندها فوات شرط الثالث لا يسمي عند التسمية فلا حاجة الى  
 ذكر ما قوله فاهواه انا قد ذكرنا ذلك لئلا يروا ان الحرف الرابع في الاسم  
 الخامس ليس بقائم مقام تاء التاثير لوقوعه في الوسط ومقام التاثير  
 الاخير فلا يصح الكيفية وحاصل الجواب ان المراد بالحرف الرابع الحرف  
 الاخير في الزائد على الثلاثه قوله ويشبه اه انا قد ذكرنا ذلك ليل يروا ان



في ثبوت ثالثة فكيف يصح قوله ان موضع التوافق الثلاثة قوله واما  
 شئ فيكون ثانياً بفتح فقام قوله يجوز ان يفهم ان دفع النقص الذي ورد على  
 المصنوع بانه لا يصح عدم المعرفة من اسباب منع الصرف لان سببه يكون  
 صفة الاسم لا لفه والمعرفة لفه كما يثبت بالمجاز الذي بان المراد من المعرفة  
 التعريف فيكون صفة كما وقع من الشئ فكذلك يثبت بالمجاز بالحدف بان تقدير  
 المضاف وبقي المعرفة على حاله او بان يقدر الحثية او على كل تقدير يثبت  
 لحاظ الوصفية وبه يصح الصدور لما كان المجاز بالذكر اولى من المجاز بالحدف  
 تركه ثم قوله شرطها علمية مع انه احضر لا سقاط ان تكون قوله لان  
 المراد يعني ان المراد بالمعرفة التعريف فلو قلنا شرطها علمية يكون المعنى  
 شرطها كون التعريف علماً ولا شك ان التعريف ليس بعلم بل بوصفه له  
 قوله حتى يكون احضر لان ان تكون اطول في اللفظ من اللام قوله لازم  
 التكرار لما في التانيث شرط العلمية فلو ذكره السطر لازم التكرار وانما قد  
 لفظا لعدم التكرار في المعنى اذ المعنى علمية ما فيه التعريف وفيما سبق علمية  
 ما فيه التانيث ثم التكرار في اللفظ فقط وان لم يكن مستغنياً لكنه يفيق لفوات التفتن  
 ثم حذف المضاف اليه في قوله علمية لكون اللام بدلا عنه وشرطا ما في  
 حذف المضاف من البناء او الاضافة الاخرى او التثوين عند عدم  
 تعويض شئ منه فما قال الفاضل من ان حذف المضاف اليه شرط  
 باحد الامور ليس هو معنى قول المحشي ابدال عن المضاف اليه ان اللام  
 تؤدي مودعي المضاف اليه لانها عوض عنه عدول عن لفظه وديم تعاضده  
 قوله في شرط العجمية نذكره بقول بعينه فيه فانهم التفتن قوله زيادة  
 يعني ان التفتن انما يراد في الجملة التامة لاني مفرداتها وليس شرط



العجيبة تكرر الجملة السابقة الثامنة لزيادة القيدة قوله الاظهر المتميز  
 من التوجه الاول تميزا تاما بان يكون حصول الكل في الجزئي وفي التما  
 حصول الصفة في الموصوف بنظر الى ذات العلم وان كان بنظر الى مفهوم  
 حصول الجزئي في الكل اذ مفهوم الذات الموصوفة بالعلمية فيكون العلم  
 جزءا للكل الكلام في الافراد والعلمية صفة بالنظر اليها قوله ولا يخفى آه  
 بيان للفرق بين اشتراط العلمية في المعرفة وبين اشتراطها في غير ما ليل  
 يتوهم انه على نسق واحد حتى يكون تحقق المعرفة غير تحقق العلمية كما في  
 التائيد وغيره والامر ليس كذلك قوله وفي حكم المنصرف انما قد ذلك ليل  
 يرو ان المنصرف عند المصنف ما يخرج عن علمتين والاضافة لا يعدم بها  
 العلمتان فكيف يصح قولهم ان تعريف الاضافي يجعل غير المنصرف  
 منصرفا وحصل الجواب ان هذا القول مبني على تعريف الجمهور بان المنصرف  
 لا يبدخله الكسر والتون ولا شك ان تعريف الاضافي يدخل الكسر  
 المضاف في حالة الحرا اما على رأي المصنف فالتعريف الاضافي يجعل غير  
 المنصرف في حكم المنصرف لا عينة قوله هذا مبني آه انما قد ذلك ليل يرو  
 ان مذهب الخليل ان اجمع غير منصرف لوزن الفعل والاضافة مقدرة  
 ومذهب جماعة الى انه غير منصرف لوزن الفعل واللام المقدرة فعلم منه  
 ان تعريف الاضافي واللامى ايضا معتبر في منع المنصرف وحصل الجواب  
 ان المحصر مبني على مذهب المصنف كانه منع المنصرف في اجمع اوزن الفعل  
 والصفة الاصلية قوله العلمية كما ذهب اليه ابو علي كمر قوله والاضافة كما ذهب  
 اليه الخليل وقد مر فتذكر قوله او اللام المقدرة كما ذهب اليه جماعة حيث  
 قالوا ان اصل اجمع الاجمع لكونه تأكيد المعرفة بلا علامة تعريف فيه



فلا بد من تقدير اللام لا امتناع تقدير غيره من ادوات التثنية قوله فعل  
 هذا اي على ان السبب هو المعرفة والمؤثر انما يكون ما يكون سبب فيكون  
 نسبة المؤثرية الى السببية العلمية حيرت على صطلح من سجل العلمية سبب  
 لا شرط او مجاز من قبل ارادة العام من ذكر الخاص قوله تجتمع على تقدير  
 المصير قوله او بثبوت على تقدير كون الياء للنسبة قوله واما الاختلاف آه بان  
 يعبر في تعداد الاسباب بالمعرفة وفي اثبات التأثير بالعلمية قوله بالعلمية  
 بل هو احضر مقابل تكبير لانهما قد من معرفة وهو مقابل التثنية قوله لا غير انما  
 ذلك ليلا يرد ان الالفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم لصيد قائلها  
 انها مما وضعها غير العرب مع انها ليست بحجة وحاصل الجواب ان قيد فقط  
 مراد قوله نافع فاعل هي راوية مفعوله وعيسى بدل منه او عطف بيان له  
 قوله تحقق الاشتراط آه انما ذلك ليلا يرد ان المعهوم من شرح ان العلم  
 العجيبة لا يقبل تصرفات كلام العرب والاعراب وما يدنس به من تصرفات  
 كلامهم فينبغي ان لا يجربا فيهما وحاصل الجواب ان الاعلام العجيبة لها  
 شبيهان شبيهة بالحالة الاصلية نظرا الى الاصل وشبيهة بالحالة الطبيعية  
 بناء على ان الطاري يزيل حكم المطر عليه فبالنظر الى الاصل امتنع الام  
 والاضافة وما يضافها اعني التثوين والكسرة ايضا تابعة وبالنظر الى  
 الطاري يجرى باقي الخواص وانما العكس الامر لكون العلمية منافية للام  
 والاضافة دون البواقي وهذا هو السر في اشتراط العلمية والى هذا اشار المحقق  
 سلمه بقوله وهي منافية فعله هذا مرادهم بمنع تصرف في الاعلام العجيبة منع  
 تصرف خاص قوله واما اذا لم يقع انما ذلك ليلا يرد انه على هذا ينبغي  
 ان لا يشترط العلمية لبثوث الشبهين في الاسماء العجيبة غير اعلام



فينبغي ان يمنع التكوين فيها ايضا لرعاية الاصل وحصل الجواب ان  
 الاصل عدم رعاية الاصل بدليل ان اطاري نزيل حكم المطر عليه لا ان  
 الرعاية في الاعلام لرعاية العلية فاذا لم تقع لم تقع رعاية الاصل قوله  
 ونسب سبويه اه فيه اشارة الى ان كلام المصنف من اعتبار تحرك الاوسط  
 انما هو مذموم فقط قوله خفيف فلما ثبت به ثقل الموتر في منع صرف الا  
 المصنف الى ثقل باعتبار الحركة لا الى الخفة باعتبار الثلثية قوله  
 ووضع كلام العجفي ليل ثان لعدم اعتبار تحرك الاوسط الا ان المهم نظر  
 الى وجود كثير من التلثيات في لسان العجم فلذا عجزه قوله كنه في جوارف  
 مهفه قوله وكأنه اه يعني دليل الزمخشري قياس العجمة على التالينث المعنوي  
 فكما يجوز الامر ان في التالينث المعنوي عند سكون الاوسط فلذا في العجمة  
 ايضا وانما كان لعدم التفسير منه على هذا الدليل وفيه اشارة الى ان مقسم الامر  
 من قوله واما التالينث فالايطم ان له علامة مقدرة الخ وهذا دليل قوله  
 او غيره من الغرور وضمير المفعول راجع الى الزمخشري وفاعله تثم اه وفيه اشارة  
 الى دليل ثان له وهو ان العجمة معبرة في ماه وجور مع سكون الاوسط حيث  
 وجب منع صرفها فكيف لا يعتبر في نوح بان ثبت مجاز منه قوله ولا ينبغي  
 اندفاعه اي اندفاع كل من القياسين او اندفاع احد من القياسين بنار  
 على ان المعطوف باد مع المعطوف عليه في حكم احد الامر من فيض ارجاع  
 الضمير الواحد لا انه على هذا التقدير يكون العموم استفادا من المقام ثم وضع  
 القياس الاول قد عرفت واما دفع القياس الثاني بقوله قلنا اعتبار  
 اه وتفضيل في اشارة قوله في الشيخ الرضائي اه تايد لمذهب المصنف قوله في  
 شي المعنى لا في فيض ولا في غيره مع انه مثل نوح فلو جوز فيه منع صرف



سمع من لوطا يظن في شيء من الكلام مع ان الامر ليس كذلك قوله لا  
 له اه انما قد ذلك ليلالير وان العجبة مدلول لفظ العجبي فيكون لفظية فلا  
 يصح اطلاق المعنوي عليه وحاصل الجواب ان المراد بالمعنوي ليس له  
 علامته في اللفظ لانه ليس بدلول اللفظ قوله قيل اه يعني منع بصرف شرطية  
 والثاني لا للعجبة حتى يثبت ان العجبة مؤثرة عند تحرك الاوسط فهذا اعتراض  
 على المص وقوله وفيه جواب له قوله ضمير المونث فلو كان مؤثرا لرجع اليه ضمير  
 المونث فعلم ان العجبة مؤثرة مع تحرك الاوسط قوله فيه مجال ادشهادة  
 المنفى لا يعتبر فيما لا يمكن ضبطه فجاز ان يكون ضمير المونث راجعا اليه في كلامهم  
 ولم يعلم لنا فاحتمال الثاني باق فلا يثبت اعتبار العجبة الا ان يقال  
 ان الاحتمال بعقل لا - يخل في القواعد الادبية لا تالم يتيقن ولا يتيقن بوجه  
 ضمير المونث فلا خلل في اعتبار العجبة قوله لمك بتقديم اللام على الميم مستحكي  
 قوله يجوز اه لما ورد على طور ان التبيينه على انصرف نوح انما هو يحصل من  
 شتر وابر اسيم فاي حاجة الى ذكرها ويدفع بان الاصل في كراهية على  
 اشترط وجود او عدمها كما هو عادة والنكته انما تطلب فيما هو مخالف الاصل  
 لا فيما هو يوافقه او رد المحشى بطور لا يرد عليه الاعتراض اصلا من تعميم  
 ما هو الحق من انصرف نوح واعتبار العجبة عند تحرك الاوسط فالاول  
 يحصل لقوله فتوح مسرف والثاني يحصل بذكر شتر الا انه يرد عليه انه  
 لا حاجة الى ذكر ابر اسيم حصول التبيينه على ما هو الحق بالمعنى الاعم مدونه  
 فيندفع بايدفع به التقصص على طور ان سمد فلذا قد يجوز ولم يقل فالاول  
 قوله من نوح فيه نزاع بين المص واز محشري كما مر وشتر فيه نزاع بين المص  
 واكثر النخات بانه بل العجبة معتبرة فينه كما هو رايه ام لا كما هو رايهم قوله وتقدم



اه انما ذلك ليلادير وانه لما حصل له ثبوت بكليهما فثبت ان يقدم  
 مشتركونه متفرعا على وجود شرط على نوح كونه متفرعا على عدمه قوله  
 مخالف آه فيكون المقصود به اكثر فلذا قدم قوله ولان انصراف اه يدل  
 ثانيا للتقديم ومثله ان انصراف نوح ظاهرا لا يذهب الى خلافة احد من  
 العرب فيكون اشرف فلذا قدم على امتناع شتر اندي هو ليس لك  
 قوله لان كثيرا من الحاجة ذهبوا الى ان منع صرفه ليس للجمعة فالمراد  
 بامتناع صرف شتر امتناعه للجمعة مع تحرك الاوساط والخلاف انما هو  
 فيه لا في امتناعه مطلقا قوله اي الجمعة آه انما ذلك ليلادير وان الجمع  
 من اسباب منع صرف ليس لانه نفس الاسم لا صفة واسباب يكون  
 ما يكون صفة وتفصيل قدم في الحرفة فتذكر قوله ويجوز ان يعني ان  
 الضمير في شرطه راجع الى الالقائمة مقام سببين فلا بد من تقدير الالقائمة  
 قبلة كما ذكره ثم بقوله وهو سبب قائم مقام سببين او من جعل اللام للبعد  
 والمفهوم الجمع الذي يقوم مقام سببين فيكون الالقائمة في حكم الذكر الا  
 ان هذا التوجيه لما كان ظاهرا تركه ثم سلموا انما قلنا ان الضمير راجع الى الالقائمة  
 لان هذا الشرط شرطه لا تحقق الجمع واذا عرفت هذا يتقنت ان يجوز معنى  
 يستحسن قوله مصدر ميمي آه لتحيل ان يكون صيغة لطف مضافة الى المظهر  
 وفيها الا انه تركه المحشي بظهور ما قوله من حيث انها اه مع قطع النظر عن خصوصية  
 المادة ورجال والكانت غير قابلة للتكثير الا انه لخصوص المادة لان  
 لا يعقل التكثير بدليل تكثير حارفا الحاصل ان صيغة منتهى الجموع مالا يعقل  
 التكثير باعتبار الوزن ورجال ليس لك فلا يكون صيغة منتهى الجموع  
 اضافة الجموع الى التكثير للتبني على ان طلاق منتهى الجموع انما هو باعتبار



التكملة لا باعتبار انتفاء السلاسة فلا يرد وان اطلاق منتهى المجموع على  
 تلك الصيغة لا يجوز ليجوز جميعها جمع السلاسة قوله فلا يرد آه بان محار  
 فيه حرفان بعد الالف متحركان مع انه ليس بصيغة منتهى الجموع ولهم ان  
 كمالات يصدق عليه ان بعد الالف فيه ثلاثة حروف او سطها ساكن  
 مع انها ايضا ليست بصيغة منتهى الجموع قوله صيغة جمع ماضية آه انما قد ذلك  
 يرد ان الجمعية انما تجرى في مفرد لا في لفظها لا يفتح جمع التكملة صلا  
 فضلا عن تكرار وحاصل الجواب ان نسبة تكرار الجمعية باعتبار المفرد  
 قول من ثم ان تقدير لا هنا جمعت مفردا قوله وهو تعليل انما قد ذلك ليلاء  
 يرد ان المفهوم من قوله ولهذا ان علة التسمية عدم التسمية مرة اخرى ومن  
 قوله لاسا وهو تعليل ان علة التسمية هو تكرار الجمعية وهل هذا لا يرفع و  
 حاصل الجواب ان تكرار الجمعية علة تكون عدم التسمية مرة اخرى عليه  
 للتسمية لانه علة لها قوله فيصح لان يرفع الاصل لا يكون الا ما كان  
 قويا قوله البار آه انما قد ذلك ليلاء يرد ان اللفظ ان البار للتسمية مع  
 ان غير البار ليس بسبب لصيغة منتهى الجموع قوله والغير اه انما قد ذلك  
 ليلاء يرد ان الملازمة بغير البار ليس بشرط في الجمع فكيف جعل البار  
 للملازمة وحاصل الجواب ان الغير بمعنى لا بمعنى المغايرة قوله بل لا يبار  
 اه انما قد ذلك ليلاء يرد ان المقم سلب البار لا بثبوت سلبها والمفهوم من  
 العبارة هو هذا وحاصل الجواب ان العبارة والكانت والية على ثبوت  
 السلب لكن المراد سلب الثبوت ولما كان جعل الغير بمعنى لا وجعل اللفظ  
 بمعنى السلب لمحض خلاف اللفظ لا بد له من شأبه اثبتة بمثال لقوله كما في  
 قولك قوله وهو خبر آخر والتقدير متلبس بغير بار او صفة والتقدير منتهى



المجموع المتكسبة بغيره فمما يكون متعلق الجار والجر ومعرفة ليست الموافقة بالحوادث  
 قوله فعل الاول اه انما قد ذكرنا سير وان الهاء اذا كانت بضمها وتفيد  
 متباعدة مراد لا يمر وانقص بقرينة في حالة الوصول اذ يصدق عليه انه بغير ما في تلك  
 الحالة مع انه منصرف واذا كان بمعنى التاثير وانقص عليه في حالة الوقف اذ يصدق  
 عليه في تلك الحالة انه بغير ما مع انه منصرف بل المعنى الاول منقوض بكل جمع  
 بتاء التانيث اذ يصدق عليه انه بغير ما والمعنى الثاني منقوض بكل جمع متلبس بها  
 متباعدة عن تاء التانيث اذ يصدق عليه بغير ما مع ان كل منهما منصرف وحاصل  
 الجواب انه اذا كان المراد الهاء بنفسه يكون المعنى مقيد بالحالة الوقف واذا كان المراد  
 التاثير يكون المعنى مقيد بالحالة الوصول فلا ينقص اصلا قوله كما قيل اه انما قد ذكرنا  
 ليكون اشارة الى ان قولهم جمع فارسية وعلمى من فراسه جمع فارسي قوله قد  
 قد من سره انما قد ذكرنا سيرا سير وان فارسي فاعل اسمي فلا بأس في ان يجمع  
 في جملة الجواب انه صفة بدليل ان معناه معنى صفتي ويقال للفلان اورد  
 الوارد للتيمة على انه معنى آخر يعني ان الفارسية قد يكون من الفارسية بمعنى الجاؤن  
 فيستعمل في معنى العقول قد يكون من الفردية بمعنى تركب وشدن يستعمل في  
 غيره بل في بطلان الحار خاصة اذ لا يقال للفرس فارسي بل يقال جواد الى  
 هذا اشار بقوله ويقال للفرس قوله رابع انما قد ذكرنا سيرا يتوهم عدم استعمال غير  
 الجواد في الفرس قوله لا يهابل من يارب النسبة وهي لازمة والبدل في حكم  
 البدل منه فيكون التاثير لازمة بخلاف ما لا يكون مع منسوب فان التاثير  
 ليست بل لازمة فيه فلا يثبت اللزوم في فرارته وكله اما كان جمعا للجمع فان  
 التاثير فيه ايضا ليست بل لازمة والى هذا اشار بقوله بخلاف ما قوله لا يقتضي الوضع  
 فلا يثبت اللزوم بحسب الوضع وبالحقيقة ان جواب العبارة بان التاثير في من



٢٠  
 فغالبه لازمة وصفا محذوش فالحق الجواب الاول قوله كما قيل آه فيه شارة  
 ان المقصود من قوله ولا حاجة رد على من اعترض على ما به كان عليه ان يقول ولا يبا  
 النسبة ليخرج نحو مداسني ووجه الرد انه ليس صحيح فلا حاجة الى اخراجه بصير زائد وان  
 احتج في بابك ان مداسني ليس بصيغة منتهى الجموع لكون بعد الالف التثنية فيها رتبة اخر  
 ارفع بان المقصود اخراج مداسن في مداسني وهو صيغة منتهى الجموع قوله مع آه رد ان  
 وحاصله بانه لو زيد قيد ولا يبا بالنسبة لخرج نحو كراشي مع دخوله في الحكم ثم خرج  
 بمعنى على ان المراد من يبا بالنسبة ما يكون صورتها صورتها والافا ايا كراشي لخصا  
 لا معنى فلا يكون للنسبة وايضا الخروج بمعنى على ان المراد من يبا بالنسبة ياربشت  
 في الجمع لا ياربشت به والافا ايا في كراشي متحققة في مفردة وليست بلا حقه بالجمع  
 قوله لا يصح للمعاملة المفردة مع عدم لحاظ التعدد او معناه شئ منسوب الى مداسن  
 لا اشياء منسوبة الى مداسن لما تقرر في بصرف ان معنى المنسوب لاشياء ومن  
 عدم تغير عند حقوق يبا بالنسبة لما تقرر من الجمع بغير عند حقوق يبا بالنسبة فهو  
 مفرد محض قوله بخلافه انا قد كسبنا سيراوان فزارنه ايضا مفرد مخف فلا حاجة  
 الى اخراجه بغيره قوله معاملة الجمع من لحاظ التعدد او معناه فزارن مستعدة  
 قوله هو عربامي عجبي استعمل العرب لعدم التعدد يعني ان اما التفصيلية تقتضي  
 التعدد ولا تعدد قوله سبق كلام يعني مناسب وهو قوله بغير ما اذا الاستيفان  
 لا بد فيه من عدم سبق كلام مناسب لام من عدم سبق كلام مطلقا قوله  
 لعدم سبق الاجمال يعني ان الاستيفان له معنيان اجد هما لا السابقة كلام من  
 والآخر لا السابقة اجمال وان سبقه مناسبا فهنا استيفان بالانتهى الكا  
 منصرفه مع ان انخر بجنب مطابقة بالابتداء لكونه مشتقا حالما الضمير المتبدل  
 قوله معارها في اصطلاح النحاة لما لم يكن فيه علمان فلا يكون مشتقا فلا



المطابقة قوله نحو فرارته وهو مذكور في ثبوت المطابقة قوله اللفظ وهو لم يذكر  
فثبت المطابقة ايضا قوله هو اللفظ لان المقصود الحكم بالانصراف على هذا اللفظ  
قوله فعلى هذا على ان يكون المراد بهذا اللفظ غير منصرف بالعلمية لما تقرر ان  
كل لفظ اذا عير به عن لفظه يكون علما لفظه قوله للمناسبة مع الجراوم  
المسمى فمكون فيه تنازع بين المناسبة والمثاقلة ويعلم ان تنوين التثنية  
قد يكون مع عدم ذكر المناسبة عند حضارة فقط قوله يجوز ان لا يكون جارا  
ثمان بات لا تنوين فلا اعتراض قوله ليس منصوبا فيه وعلى من قام ان ينصب  
على المفعولية بتقدير عني قوله شي من تلك المعاني لعدم صلاحية لفظ حضارة  
باعتبار العلمية لشي منها قوله وجازاه انما قد ذلك ليل يروا ان علما لو كان  
حالا من ضمير منصرف يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو لا يجوز  
قوله في قوله لا فلا يكون مضافا في المعنى بل هو في حكم لا مجاز فيه ما جاز فيه  
لتأكيد النفي كما في لازيد الدار ولا عمرو وفي غير كاس في ما جاء في غير زيد وغير  
عمرو قوله عن ايهام بناء على ان النفي في الروايات دل على نفي الحكم عما عدا المنصوص  
الا ان ان ليقر ان التخصيص على العلمية لورد ولا اشكال في حالها واماني حال التثنية  
فلا اشكال فلذا لم يذكره وبما اجمعه ان مفهوم المخالفة انما يعتبر - - - اذ لم يذكر  
فائدة سوى نفي الحكم عما عداه وه فائدة وهو مطابقة الجواب بالسؤال قوله  
مبتدأ مخدوف اعني هو ولم يحل ضمير حضارة ليل يلزم حذف المتبدل في حكم المقصود  
اعني الحكم بمنع انصرف واما الحكم بالعلمية فهو وسيلة ليس بمقصد النجاة فلا بأس  
في حذف المتبدل فيه قوله اعتراضية بين المتبدل والجز لا حالته والا كانت قيد  
الحال ذي الحال فيفيد تفيد منع انصرف بحال العلمية فالاهام بناء على هذا  
قوله وان كانت منافية انما قد ذلك ليل يروا ان الجمعية لدلائلها على عدم المعين



متافيا للعلية لادالتهما على اثنين فكيف اعتبر الجمعية في حال اعتبار العلية لازم  
 اعتبار المتضادين وحاصل الجواب ان المنوع هو اعتبار المتضادين بان يكونوا  
 موثرين في حكم واحد لا تاثير في حال تحقيق ضد اخر يدون التاثير و كك  
 قوله من قه آه فينه رد على الرضى حيث تم لانضاد بين العلية والجمعية لحوال اجتماعها  
 في رجال اذ سمى به اشخاص مخصوصة ووجه الرد ان الابهام متاف للعلية  
 سوا مكان ايهام الذات كما في الوصف لوابهام المرتبة كما في الجمعية فالابهام  
 باعتبار المرتبة لازم الجمعية فتكون متافيا للعلية كما ان الابهام باعتبار الذات  
 لازم الوصف فتكون متافيا للعلية وانما نوع ايهام لما عرفت ان الابهام قد  
 يكون باعتبار الذات وقد يكون باعتبار المرتبة واللازم للجمعية هو الثاني قوله  
 لغرض آه بيان متاثر عكس القابل يعني انه لم يفرق بين شائبة معنى الجمعية وبين  
 انفسها فالجمعية مع العلية هو شائبة الجمعية لانفسها و اجتماع شائبة لا يرفع  
 الشائبة والالتمس كمن الوصف ايهام متافيا للعلية لا اجتماع شائبة مع العلية والى  
 هذا اشار بقوله كما يجوز قوله قدس سره في بيان اثبات التاثير في حضاجر  
 بهذه الحاشية متعلق بالاعتراض قوله قدس سره اصراح آه المقص منه الرد على  
 سريان جعل البضغ التي مخالف الكتب الالفة قوله لجمال المذكور في اشرح بقوله  
 فان قلت اذ مداره على كون البضغ التي و حضاجر علم له فاذا اتفقت انتهى قوله الملازم  
 ممنوعة الا ان يقال الملازم من شائبة على قاعدة العلم من ان اية علمية موشرة  
 اذ انكر صرف قوله مثل احرر علماء ان يعبر فيه الجمعية عنه والى العلية كما يعبر في احرر  
 الوصفية عنه والى الا انه على ما ذهب اليه و ملازمة الشئ على ما ذهب اليه  
 قوله في الجملة لما وروى على جواب الشئ ان جعل حضاجر علماء للبضغ وهو  
 عندك فكيف يصح قوله بانه علم للبضغ المذكور ان او ثلثا وحاصل الجواب



ان لفظ الجنس مقدر في المتن فهو بتقدير المضاف لكن يرد عليه انه يجوز ان  
 يكون اضافة الجنس الى الصنع ببيانته فيكون المعنى علم الجنس هو الصنع فثبت  
 التانيث ايضا ويدفع بان الاضافة لامية لا ببيانته والى هذا اشار بقوله شامل  
 للصنيع قوله هذا التاويل اه رد على اشم بان هذا التاويل المعنى بتقدير مضاف  
 ليس مع ما يرد على جواب الاعتراض المبني على تانيث الصنع وقد عرفت من كتب اللغة  
 ان الصنع اسم جنس الاسم مؤنث منه فلا اعتراض فلا جواب فلما ورد عليه حتى تقدير  
 المضاف له فقه قوله ولا امكان اه يعني ان موجب التقييد عدم امكان اعتبار  
 المطلق واه اعتبار المطلق ممكن فلا حاجة اليه قوله او مذهب الاكثر يعني ان الاكثر  
 يحتمل ان يكون صفة الاستعمال فيكون فيه تبيين على اختلاف العرب وتحمل ان  
 يكون صفة المذهب فيكون فيه تبيين على اختلاف النحاة ولما ذكر اشم الاول فترك  
 الثاني ذكره اعشى قوله خبر سبدا انما قد ذلك بيلا ويرد ان مقولة القول لا يكون  
 الا جملة والعجمي لم ينسج قوله والذليل اه فيه إشارة الى ان سر او يل اذا كان  
 العجمي فيحمل والا فلا لان مطابقة المساوي للمساوي غير معقول فلهذا لم يذكر المص  
 الحمل على تقدير كونه عربيا فلما يرد ان سر او يل اذا كان عربيا يحتمل ان يكون  
 محمولا ايضا على موازنه فلم يذكره المصنف قوله وانما لم يمنع اه انما قد ذلك بيلا  
 ويرد انه لما امتنع صرف سر او يل للحمل على الموازن فلم يمنع صرفنا جبر بعضهم  
 للحمل على موازنه وحاصل الجواب ان منع الصرف للحمل انما يكون اذا كان  
 غير منصرف كافي سر او يل ولا شيء من موازين اجبر غير منصرف قوله اعتذاره  
 اشارة الى ان مقام اشم من هذا الكلام دفع ما يرد من ان حصر الاسباب في  
 نسخ غير صحيح لان الحمل ايضا سبب نسخ الصرف كما يفهم من هذه العبارة قوله  
 وقد اعتذر انما قد ذلك بيلا ويرد انه لم يمنع من الحمل من الاسباب لم الفعل



في شدة و حاصل الجواب ان المقصود بيان سبب يكون سببية على تقطع  
 وسببية المحل ليس على تقطع بل على احتمال كون سر او يل عجبيا قوله قد لمصر  
 سلة ما يند كون سببية على الاحتمال بان اهم مخرج بزوم عدد الاشباح على  
 من ثم انه عجبى فعلم منه ان عدد اشباح الجمع لازم على من قد انه عجبى ليس المحل الا  
 عند اشباح الجمع قوله تقدير انما قد ذلك ليلاد اير دان نصب تقدير على  
 وهو يقتضى فعلا شاركا ولا فعله قوله فلا يصح والا لكان معنى المفرد غير ملحوظ  
 في الجمع وهو كما ترى قوله ونقابل اه مقصوده اثبات كون المفرد لسر والى با  
 المعنى الثاني بان يكون سر او يل في الحال نقول ان الجمعية الى هذا الجنس من  
 غير ملاحظة اقطاع لا اقطاع المحرقة ولا اقطاع لازار وفي الاصل جمع بمعنى قطاع  
 المحرقة لا بمعنى اقطاع الازار فيكون مفردة سر والى بمعنى قطع المحرقة والى بدو  
 بقوله فجاز ولما كان اقطاع المحرقة عبارة عن الاقطاع مطلقا من معنى  
 الاقطاع قوله ان قيل اه رد على القائل بابطال احتمال بينة بان نقل  
 الجمع الى الواحد محسبى لم يحجى في كلامهم ثم المراد بالواحد المحسبى سماء والجناس  
 وبما الاشخاص الموضوعات باعتبار معلومية سواء كان اعلام شخص او جنس  
 فلما يرد ان نقل الجمع كما جاء الى الواحد شخص فكذا اجار الى علم جنس كخصا  
 فلا يصح تخصيص الاشخاص قوله لاني مطلق الجمع سواء كان مقدار او حقيقة  
 وسر او يل جمع مقدار فلا بأس في نقله الى الواحد محسبى فيثبت قول القائل قوله  
 وبان المفرواه جواب ثان من جانب القائل باننا نقول بنقل الواحد الى الجمع  
 بل نقول ان سر او يل جمع سر والى بمعنى القطعة فيكون معناه الاقطاع وهذا  
 مشتق عليها فيصير اطلاق لفظ الموضوع لها عليه كما في لو ثبت سر لازم فيكون المفرد  
 على هذا التقدير ايضا محققا بلا موصلة لنقل و با ذكرنا من الاتحاد بين القطعة لمطلقة



و قطعة الخرقه اندفع ما قال بفاضل ان معنى سروالته قطعة الخرقه لا مطلقا  
 والشوب انما يشتمل عليه قوله اجزاء الجمع يعني ان ما ذكرتم يفيد كون السراويل مضممة  
 للشوب انتهى و ثبتت معناه فيه لاصحة اطلاقه عليه قوله صح الاطلاق لان قوله  
 شئ شئ يتلزم صحته التبع لفظ الموضوع للصفة عن الموصوف و اما قوله اللهم لورود  
 ان الشوب يشتمل على قطاع خاصه لا على قطاع مطلقه و معنى سراويل هو هذه الا  
 يقال ان الاشتمال على الاخص يتلزم للاشتمال على الاعم قوله ما كان آه نا  
 قد ذلك سلا يرد ان اذا انما يشتمل في الامور المحققه و ليس لكونه غالبا كما  
 المتيقن فصيح ذكوا اذا و اما الصرف فليس كذلك فلا يصح ذكره اذا فيه بل الكتاب  
 ح و ذكر ان المستحتملة في الامور المشكوكه لان المغلوب كالمشكوك قوله لا شك كلمة آه  
 انما قد ذلك سلا يرد ان وقوعه اذا في موقعه ان مجاز فلا بد له من عايش ولا عايشه  
 و حاصل الجواب ان الباعث هو المشاكه و هو تعبير عن شئ بلفظ غير توقعه  
 في صحته قوله ولا يخفى اه فيه اشاره الى ان في قول الشاعري بالتقصير وقع  
 لما يرد ان اشكاله لا مكره وقع في سياق النفي فيصير العموم فيكون المعنى لا اشكال  
 بوجه من الوجوه مع ان الامر ليس كذلك لثبوت اشكال مذكور في الكتاب و حاصل  
 الجواب ان الموقع في سياق النفي لا اشكال يقيد فيضيد نفى افراده لا افراد غير  
 قوله بهذه المعنى اى بالتقصير سراويل على قاعدة الجمع من ان صيغة منتهى  
 المجموع بدون الجمع لا تؤثر في منع الصرف فكيف يؤثر في منع جنس آخر  
 قوله بوزن مفرد اذا صرف لا يثبت بدون افراد سراويل قوله لا غبار  
 اه لان العجمي صيني بالنسبة الى العرب و الموارنة انما تعبير في المقاربات  
 قوله او بالمدرة جواب ثان حاصل سراويل نادر فيكون كالمعدوم فلا  
 يثبت به انقور سجالات اوزان فرارنته فانها ليست بنادرة قوله او بغير



الجمع جواب ثالث يعني ان سر اول جمع تقدير فلا يثبت به القصور قوله فمن نظر  
 آه انا ثم ذلك لئلا يرد انه لو كان جمعا على كل تقدير فلا وجه الى الخلاف في  
 منع صرفه وحاصل الجواب ان سر اول ذو هذين واحد بالنظر الى التحقيق وجمع  
 بالنظر الى التقدير فمن ثم بصرفه نظر الى التحقيق ومن ثم يثبت بالنظر الى التقدير قوله  
 وكذا كل مفرد آه انا ثم ذلك لئلا يرد ان تعويض التنوين وحذف الياء في  
 حالة الرفع والجر كما جاز في الجمع فكذا جاز في مفرد غير منصرفة فلا يثبت تخصيص الجمع  
 وحاصل الجواب ان العبارة بخلاف استطوف الا انه لما كان الكلام في الجمع  
 التي يكون على صيغة مفتي المجموع لم يذكر اسم حد ثمة مفرد ولما كان دخلا في الحكم  
 ذكره المحشي قوله اسم امرأة فانه غير منصرف للعلية والتأنيث فاصلة في حالة  
 الرفع قاض بالتنوين وبناء الاعلال على احوال اصل ثم حذفت بضمة  
 الاستتقال ثم حذفت الياء لا لتقاء الساكنين ثم حذف التنوين بصرفه  
 ثم عوض التنوين الآخر عن الياء المحذوفة وحركتها ليكون من العيوب الياء  
 قوله واعليل هو ايضا غير منصرف لوزن الفعل والوصفية اصله عمل فعمل به  
 نقاض قوله لا مقصود به امي ليس المقصود مثل الجمع اذ لا عوض تنوين آخر عن  
 الا لث بعد حذف تنوين بصرفه فان الالف تحذف فلا حاجة الى تعويض  
 عودا بخلاف الواو والياء فانها تثبتان فيجب تعويض عودها قوله واعليل  
 آه انا ثم ذلك لئلا يرد ان عمل الطرف لا يكون الا فعلا او معناه وليس شيء  
 منها فكيف يصح انظر فيه قوله دلان الاعلال لما ورد على دليل ان  
 الثابت من تعلق الاعلال بجوهر الكلمة انه من احوالها ومنع الصرف ايضا كما  
 فلا يثبت وجه التقديم اذ التقديم حال على حال آخر لا يجب ويدفع بان لم يرد  
 لا تعلق بجوهر الكلمة تعلق بغيره فيكون المعنى ان الاعلال بغير جوهر الكلمة بخلاف



منع الصرف فيكون قويا فلذا قدم عليه اوردا محتملي دليل لا اوردا عليه صلا  
 قوله والمحسوس آه وقوة السبب تقتضي قوة السبب القوة من اسباب شرفه  
 فيكون الالاعلال اشرف فلذا قدم قوله ضعيف وضعف السبب يلزم ضعف  
 السبب قوله مضاراه فيه إشارة الى ان جوابه وان كان جمعا الا انه منصرف  
 للصور في الجملة قوله يفهم منه حيث صرح بانه بعد الالاعلال غير منصرف فعلم  
 منه ان الالاعلال مقدم على منع الصرف وايضا في المحذوف بمنزلة المقدور  
 والتقدير انما يكون يا الالاعلال فعلم ايضا انه مقدم على منع الصرف قوله عوض  
 عن الياء كما هو مذهب سيبويه والتحليل وجهها الغاء الهمزة والحركة فرج  
 بها فينتج ان يكون عوض عنها لئلا يلزم الغاء الهمزة قوله او عن الحركة كما  
 هو مذهب البرودجته ان الياء محذوفة لاجل التثوين فيكون مينا فيا لها عوض  
 الشيء لا يكون كك فعلم ان استعويض عن الحركة لا متفاد الثالث قوله يجب  
 الضمة تكون اعراب غير المنصرف في حالة الجر بافتحة فخر الا وجه الالاعلال  
 في حالة الجر لكن الفتحة خفيفة فلذا لم يحلل في حالة الضمة قوله واقول آه  
 اثبات الالاعلال في حالة الجر على تقدير تقديم منع الصرف على الالاعلال بان  
 الفتحة في معنى الكسر في كونه علم لضاف اليه فيكون في حكمه في الثقل فيثبت  
 الالاعلال قوله بعيدا رد على القول المذكور بان الثقل انما يثبت بالكسرة  
 الحقيقية والفتحة على طور كسرة حكيم ثم المراءى الفتحة في حالة الجر بقرينة ان  
 الكلام فيه فاللام للبعد قوله لكن آه اعترض على اسم بان تعميم القول في  
 من الياء او الحركة مع القول بتقديم الالاعلال على منع الصرف ليس صحيحا  
 لان الذاهب الى استعويض عن الحركة ليس الا المبرور وليس يقال على  
 تقدم الالاعلال على منع الصرف بل قائل على العكس كما فهم من كلام الرضي



والجواب ان تعميم التعليل مع القول بتقديم الاللال مبنى على احتمال عقلى  
وهو ان يكون الدليل الى استوليف عن الحركة غير المسبر وايضا وهو لم يقل بتقديم  
منع البصر او على احتمال ان يكون مذهب المبرر تقدم الاللال وهذا ايضا  
احتمال عقلى او على ان الثابت عند مذهب المبرر على خلاف ما قاله الرضى  
قوله بخبرها اه اى سجد التثوين قوله واشبات الحركة يعنى فى حالة الرفع  
واما فى حالة الجرف فاصل جوارى يابا الكسر والتثوين ثم قوله ثم جوارى يكون الياء  
لحذف الحركة لتقليل الضمة قوله ثم جوارى بالتثوين مع حذف الياء يعنى ان  
الياء بعد سكونها صارت محذوفة لا لتقاء الساكنين عند ذكر التثوين وانما يذكر  
التثوين ليكون على حذف الياء بتوليفها عنها لمحصل التحفيف بخلاف حرف الياء  
قوله لو كان آه يعنى لو كان عبد الله شرفيا مساويا لنا لما ذكرته بالجوارى والفتح و  
الكنة معقن فواليا مضاف اليه لولى فيكون مجرورا فقيت الياء فى حالة الجوارى والفتن  
للاشباع قوله ويجوز آه يعنى ان قول فزوق ليس من قبل اثبات الياء لجوارى  
ان يكون اصل مواليا موال واليا المتكلم والالف للاشباع وتبقيير ذكر الياء  
يكون الاصل مواليا بابا التشديد والى هذا اشار بقوله والاصل قوله لا يخفى  
آه لكون المصحح انه معقن معقن فيكون ادون معنى لم يأت فكيف يجوز  
قوله فيصح التعريف آه يعنى ان المعروف خاص فلا بأس فى كون التعريف  
اليف خاصا بل هو ضرورى فلا ريب وان التعريف غير جامع لمخرج التركيب  
الاضافى والتوصيفى والاستنادى عنه قوله الى معنى عيسى فيكون مركبا  
امتنزاجيا بدون العلمية قوله ولو سلم آه بنا راعى ان مجرد الاحتمال لا يفي  
فى تصحيح قواعد العربية بل لا بد له من تحقق ولا تحقق من مركب تنزاجى بل  
العلمية قوله لا يشترط به آه يعنى ليس للعلمية شرطا لتأثيره حتى يعلم حقيقة



بدونها قوله تحكم يعني ان التركيب الاسنادي والاضافي والحر في مبادي  
 في كونها داخلة في مطلق التركيب خارجة عن التركيب سببي فالقول قول  
 نفى بعض في مفهوم وكون نفى بعض شرطا خارجا عنه تحكم بلا دليل قوله ان التركيب  
 فيكون مع تلك التركيب اخلا في مفهوم قوله بخلاف التركيب فان له اثر يظهر فيكون  
 من جنس التركيب سببي فلم يكن نفه واخل في مفهوم فلذا جعل شرطا قوله ولما  
 لم يوجد اه انما ذلك ليدل على ان التركيب يجوز ان يكون بين بعضين فلم لم  
 ينفى قوله بوجه آه يعني لا في مفهوم ولا في شرط قوله والاخلال آه فيه إشارة  
 الى ان وال التركيب كيفية اخلال الاجزاء بدون الغذاء بالاكليية فلا  
 ان زوال التركيب انما يكون بالغذاء من الاجزاء والعليية انما تمنع الاخلال  
 فلا حاجة الى شرطها قوله للزوم آه فيه إشارة الى ان المراد بالقوة غير  
 المعنى الاصطلاحي فلما يريد ان القوة انما يعرض الكيف والتركيب نسبتين  
 مقولية الاضافة فكيف يكون معروضا للقوة قوله لا يستاه انما ذلك ليدل  
 على وان يظهر ان البار للسببية ومن العلوم ان التركيب لا متراجي ليس بسبب  
 الاضافة والاسناد فلا حاجة الى نفى قوله امي لا يكون انما ذلك ليدل على  
 ان الاضافة والاسناد كما لا يكون سببا لا متراجي فكذا لا يكون متبعا فلا  
 حاجة الى نفى ايضا وحاصل الجواب ان المراد بالاضافة والاسناد السببية  
 الاضافي والاسنادي ولا شك انها قد يكون متبلة بالامتراجي في اكانت  
 مجرودة عن معنى الاضافي والاسنادي كما في عبد الله علما قوله لان كل كلمة  
 لما كان دليل شئ في عدم التركيب الاضافي في منع بصرف محدثا بانه لم  
 لا يجوز ان يكون الاضافة المحققة سببا للصرف والاضافة الزائفة بالعلمية  
 سببا لغيره او رد المحشى وليد لا يريد عليه شئ وما قال انما قل ان دليل شئ



في عدم اعتبار التركيب لاسنادى في منع الصرف فوهم لان اسم صرح  
بان الاعلام ليست ملزمة فكيف ورد عليه انه يجوز اعتبار عدم صرفه في حال علمية  
قوله لا متناع اعتبار حكمه اى حكم منع الصرف من امتناع الكسر واللين ليقوم  
في استقول عنه قوله لما عرفت في الشرح ان الاضافة يؤثر في اضافة بعض  
قوله في اضافة بالصرف وفي اضافة اليه بعده اذ جالس في تحقق الضدين  
في محلين وحاصل الجواب ان المنع ليس بتحقيق الضدين بل لا سحالة القضاء  
طبيعه واحدة للضدين وان كانا في محلين قوله سيما اه اشارة الى الجواب على  
طريق التسليم يعني بولينا ان المنع لتحقيق الضدين قلنا ان اضافة بضاف  
اليه في حكم كلمة واحدة فتحقق الضدين فيها في حكم تحققهما في محل واحد في الامتناع  
قوله منهم لم يمسده قال الفاضل انه مخالف لما قلناه اسم الرضى من اسم مسده بحث  
المركبات من ان المركب لاسنادى ليس بمعرب ولا مبني لما قبل العلية فلان  
الاعراب البناء من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد علمية فلانه محكي اللفظ فلا يطلق  
عليه انه معرب او مبني انتهى اقول لا اختلاف لان ما قلناه في بحث المركبات  
هو الكلام على التحقيق يعني ان المركب لاسنادى ليس بمعرب ولا مبني في الواقع  
وما قلناه من انه في كلام حسب الاعداد يعني ان المركب لاسنادى معدود وعند  
المسألة من ابيات وان لم يكن منها في الواقع قوله مع بعده فلا يكون حاضرا  
في الذهن والاشبه ان يكون القرينة حاضرة في الذهن ليحصر بها الغير قوله  
التخالف بين استقمة في الحال في استقمة في الاصل بان يكون الاول منبيا  
والثاني معرب غير منصرف وايضا ان المذكور فيها بعد حكم الاصوات المفردة  
لا حكم اصوات المركبة مع غير ما ومن الجائز التخالف بين حال الافراد حال  
التركيب بان يكون في الاول بناء وفي الثاني اعراب منع صرفنا قلنا

في طين في انا قال في الكسرية وانه لا يجوز



كيف يجوز الاعراب الثاني بقوله ان لقوله ان لم يكن مبيا قبل التركيب قلنا  
 يجوز ان يكون هذا التقيد بناء على المذهب المختار وكلامه مطلق من هذا التقيد  
 فيجوز ان يكون الاصوات المركبة معبرته عندهم وان قلت فخر ذكر في الصحيح  
 في كلامهم غير صحيح اذ اعراب المركبات من الاصوات ليس بافصح قلنا انه يتعلق  
 بمعنى الاول وليس يتعلق باعراب الجملة ان عبارة اشم بحدف الحروف لا تقارن  
 على فهم المستعلم قوله ولذا اى لا اجل اختلف بين المتضمنة في الحال والمستثنى في الحال  
 وبين الاصوات المفردة والمركبة مع غير ما قوله خمسة عشر لانه ليس متضمنا في الحال  
 وكذا سيبويه لانه ليس بصوت مفرد قوله نقيح اى يظهر قوله وافهم اه  
 فيكون تركيب خمسة عشر علما وسيبويه معتبر في منع الصرف فلذا لم يخرجه عليه  
 قوله بل من غير نقل اه انا قد ذكر ذلك ليلا اريد ان قصد الاضافة يومهم الشق  
 الاضافة في بعلبك قبل العلمية والامر ليس كك قوله على الارتجال اى  
 الابتداء قوله الواو بمعنى مع اه انا قد ذكر ذلك ليلا اريد ان الواو مطلق اجمع  
 بدون اشتراك في محل فلا يثبت ان الالف والنون في اسم واحد ولم يقصده  
 بهذا قوله ذلك اه جواب ثان وحاصله ان يعطف مقدم على الربط فيكون المعنى  
 مجموع الالف والنون في اسم فيثبت الاتحاد لمحل قوله بالفعل اه انا قد ذكر  
 ليلا اريد ان يتوهم المتبادر من الزوائد ماله صلاحية زيادة وان لم يكن زائدا بالفعل  
 مع ان صلاحية الزيادة لا يوجب منع الصرف لانه كان صفا غير منصرف  
 وحاصل الجواب ان المراد بالزوائد ماله زيادة بالفعل لا ماله صلاحية زيادة  
 قوله ولو اخل الواو بمعنى انفاء فهو تفرع على اشتراط فعلية الزيادة قوله  
 من الجنس فخر يكون غير منصرف لزيادة النون فقوله يمنع اه اشارة الى هذا  
 قوله من الجنس اه فخر تكون منصرف لاصالة النون فقوله جاز بناء على التقيد

من الاصوات المركبة لانها لا تخرج من اعراب المركبات كخروج الواو والالف اللتان



قوله لما كان آه انما قد ذاك بلبا رير وان الالف ولفون مشبهة بالها  
 التانيث في وجوه كثيرة فلم لم يعتبر سوى منع دخول التاء التانيث قوله دابر  
 اد اى على منع دخول التاء التانيث فكما وجه منع الدخول وجه منع صرف  
 وكما اتفق اتفق قوله تادى الوزين آه خبر للوجه مع معطوفاته قوله صدر  
 لكون صدر كل منهما مفتوح الفاء قوله تخشين فوجه تشبيه هو الاختصاص به  
 الصبتين وان كان في احدهما الاختصاص بالذكر وفي الآخر بالموث  
 قوله ولا يدور اه الواو بمعنى اذ فهو تحليل لقوله ولم يجعل يعني ان الاولان علامته  
 العلوية وهو في منع دخول التاء دون غيره من الوجوه فلذا لم يعتبر وقوله لان  
 الوجوه دليل لمقدمة مطوية والتقدير ان الوجوه الاخر مضمرة في الامور لان  
 الوجوه آه ذلك ان تجعل الواو لعطف جملة على جملة ان الوجوه الاخرت اوى لكون  
 آه وجعل لان وجوده دليل للم جعل وهذا سلم من اعتبار قوله مع عدمها  
 لا اختلاف الصدر لكون الفاء فيها مكسورا ومضموما بخلاف صدر حمراء فانه  
 مفتوح ولعدم الموث لهما كونهما علمين والوجهان الباقيان مبنيان على تحقق  
 الموت فاذا اتفق اتفق قوله لا يظهر اه اذ فرعها المرئى للمزيد عليه لا يتوقف على تنوع  
 ودخل التاء قوله والا صالة آه يعني نوصح دخول التاء عليه لكان المجر وعنها  
 اصلا بالنسبة الى التاء والا صالة تنافي الفرعة فلذا شرط منع دخول التاء  
 او روعليهما انه لو ضعف الفرعية بزيادة شى فينتج ان بشرط امتناع دخول  
 علامته تشبیه والا لضعف بزيادة ويدفع بان الزيادة انما افرادا تحققت  
 منع صرف وزيادته علامته تشبیه ليست بتحقيقة مع منع الصرف لانها في المنع  
 وليس فيه منع صرف قوله اى في منع آه انما قد ذاك بلبا رير توهم اعتبار  
 المشابهة في الوجود الاخر حتى يلزم انه خلاف ما سبق من اعتبار التشبیه



من منع دخول النار قوله على هذاذهب آه لعدم ظهور لغزمية المشبهة للمثبته به  
 الا بمعونة ما سبق من ان المشبهة باقوى وجهه المشبهة من المشبهة فيكون فرعاً له  
 قوله فهو فرع الطرفين لعدم تحقق النسبة بينهما وخارجاً عن الطرفين وتذكيراً لضمير  
 بناء على ان المصدر ذاته يجوز فيه الوجهان التذكير والتأنيث قوله وان كان  
 الثاني اى المشبهة قوله لكنه آه انما ذلك ليلاليردانه لما كان اسبباً في  
 الالف والنون فامى حاجته الى اشتراط الثابتة وحاصل الجواب ان من م  
 سببية ذاتها لم يجعلها سبباً حلياً غير محتاج الى شرط بل جعلها سبباً بشرط  
 المشابهة فلذا جعل المشابهة قوله لان المشبهة آه دليل لقوله فهو فرع لما زعم  
 عليه وحاصله ان المشبهة في حكم المشبهة به فيكون حاله كماله قوله غير انه لو ردد  
 الاعتراض الذي سبق عليهم ان كان بجانبه بان ذكر قوله ولا الاسم آه تغير  
 على التاكيد بين وجه عدم ايراد الاسم المقابل للفعل ولم يبين وجه عدم ايراد  
 الاسم المقابل للقب والكنية كما في قولهم اعلم الاسم او لقب او كنية والمقابل  
 للمجهول كما في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اى الالفاظ الموضوعية والمقابل  
 للطرف كما في قولهم حيث يضاف طرف الاسماء ويمكن الجواب ان المقابل  
 للفعل فاذا انتفى انخص دليل عدم صحة المقابلة بالصيغة اشقى الاغم هذا دليل  
 بطريق الاكوار اما المقابل بالطرف فهو ايضا يفتقد بهذا الدليل بعينه لعدم  
 صحة المقابلة حين ارادته بالصفة واما المقابل للقب والكنية فستروك لعدم  
 صحة الاختصار حين ارادته بوجود اسم لا يكون صفة ولا اسماً مختصاً بل  
 يكون لقباً او كنية قوله او مجموعاً وجواب ثان لما ورد على افراداً بضمير  
 عدم المطابقة وحاصله واحد وحاصل جواب اشم انما وان كانا مستقيمين  
 الذات الا انها متحدتين في اسببية اذ اسبب هو كلاهما لا كل منهما فيكون

الكبر ما حكم من الضمير



المبرمج هو سبب هو واحد فاشتمل لفظ الى الواحدة في سبب المحقق نظر الى  
 الواحدة باعتبار الاجتماع والمال واحد قوله وتنشئة الضمير انما قد ذكرك ليدل  
 على ان الالف والنون لما كانا شبيها واحدا باعتبار سببية او باعتبار  
 الاجتماع فلما يصح ضمير التنشئة في ان كانتا قوله للشروط آه لا بها شرط  
 الاسباب لا شروطا فيه الاسباب قوله لكن اه انما قد ذكرك ليدل على  
 ان التوجيه الثاني لما كان مخالفا عن طور الاخوات فلم لم يذكر اسم صفة  
 التمرين وحاصل الجواب منع التفاد بين التوجيهين لا ثبات خدشته  
 في كل منهما في الاول لزوم التماثل وفي الثاني التحالف من الاخوات قوله  
 شرط وسبب بناء على ان الالف والنون ليسا بآلئ مقام اسبين لا  
 المشبه اقل رتبة من المشبه به قوله لا سبب بناء على ان المشبه في حكم  
 المشبه به قوله سبب آخر على مذهب من لم يجعل المشبه في حكم المشبه به قوله  
 وسلمان آه فيه اشارة الى ان الفاء في الاسم يحجرى عليها الحركات الثلاث  
 بخلاف اصفه والى هذا اشارة بقوله وفي الصفة لم يحجرى قوله لكن لمؤنت  
 انما قد ذكرك ليدل على ان ما جاز فتم الفاء ومنها فيمنع ان يمنع من صرف  
 على كلا التقديرين وحاصل الجواب ان فعلا ان اصفه اذا كان بضم الفاء  
 لا يكون مؤنثة الا فعلا نة فيفوت الشرط كحريان وعمرانته فيصرف بخلاف  
 فعلا ان مفتوح الفاء فان مؤنثة قد يكون بالفاء وقد لا يكون وزد مانته  
 وسكران وسكرى ففي الاول فيصرف والثاني لا يتحقق بشرط قوله مختلفين  
 آه يعني ان كلامهم من قبل عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين  
 والمجور ليس بمقدم فيقوت شرط صحة ذلك العطف لان مجموع في صفة  
 عطف على مجموع في اسم والعامل فيه كان وانتهاء فعلا نة عطف على علمية



فيكون خبرا والعامل فيه معنوي وهو جوهر الحجار والمجود ليس مجود بل هو  
 الطرف في محل البصيص فلا شك في قوة الشر والرفع هذا المحذور قد اشتمل لفظه  
 كما لا يخفى او لفظ شرط قبل استقار فعلانته للشيء على انه من قبل عطف الشرطية  
 على الشرطية بتقدير فعل الشرط والمبتدأ في الجوار في المعطوف الا ان الالف  
 حذرت الا يقول المحشي فلذا قدرنا ان الالف لم تقل كاستقار على ظهور الامر قوله تعالى  
 ان فلا تفهم الترويد الذي هو مدلول او قوله الالف في احدهما لان يتحقق فرد  
 احد في مكانين ممنوع بناء على ان الشخص مساوق للوجود فمتى تعدد تعدد  
 واذا تحقق في مكان كان الشخص الواحد شخصين نعم لا يابس في تحقيق الطبيعة  
 في مكانين باعتبار تحقق افرادها فيها اذ تعدد يتحقق ليس لهم في الطبيعة قوله للشيء  
 آه فيه إشارة الى ان الالف والنون على نوعين احدهما ما يكون في الاسم والثاني  
 ما يكون في الحقيقة لكن برؤية ان اول التثنية انما يذكر في التعريفات لاني ان  
 وهذا العبارة من قبل الاحكام فلذا الكاورد وذكر لفظ يمكن قوله عند الاكثرين  
 فيه إشارة الى ان الملازمة التي ذكرنا اسمها في قوله مني كانت موضة فعلية  
 مني على مذهب الاكثر فلا يريد ان بعضهم جوزوا اجتماع فعل مع فعلانته قول  
 فسادا به فيه إشارة الى ان في دليل اسمهم إشارة الى وجه ايراد اسم صفة  
 التمر ليس في المذهب الثاني قوله بغير وجود فعله كما في حسن لان استقار حاشا  
 فيه متحقق بدون وجود محي قوله الوجود فعله ليس في حسن وجوده فلا  
 يتحقق المطلق عندهم قوله لاني الوضع اذ معناه في الوضع ذات له الرحمة  
 من غير اختصاصا بالواجب قوله اما اكونها موضوعا للفرق بين المذكورين  
 قوله اكثر والاتفاق بالاعمال الا على اول قوله منصرفا لفوات شرطها اتفاق  
 قوله غير منصرفا للتحقق بشرطه بالاتفاق قوله لا يضر على تقدير كون الثاني



بالتأويل كيفي على تقدير كونه بالالف اذ المفرد الكافي ليس الا التامنيث  
 الذي يكون متحققا في كلام العرب وتامنيث المؤنث الذي يكون ارحمان  
 ليس كذلك قوله ان على المص على تقدير كون ندان مفعولا مكملة في المتن  
 كذلك في المتن قوله كان علما اذ كل لفظ اذا عبر به عن لفظ كان علما و  
 كذلك قوله غير منصرف لمتحقق الالف والنون في الاسم مع تحقق بعلمية قوله  
 لما كلة اسمي وهو ندان صفة فهذا جواب له وحاصله ان التوثن والكسرة  
 لما كلة اسمي وهو منصرف قوله سوار كان اه فيه إشارة الى ان بعض  
 من زيادة لفظ بعد دفع ما يرد من ان اللف ان الاضافة للاختصاص  
 فيكون وذكر شرط الآتي لغوا وحاصل الدفع ان الاضافة للنسبة  
 لا للاختصاص قوله ذلك آه جواب ثان وحاصله ان الاضافة للاختصاص  
 وان قلت باستدراك شرط قلنا بانه شرط للتحقق لا للتأثير ولا شك ان الوزن  
 المحقق لا يتحقق له بدون الاختصاص قوله لا على الاشترط يعني ليس بشرط  
 شرطها للتأثير حتى يفهم منه تحقق وزن الفعل بدون الاختصاص فيكون ذكر  
 الشرط لغو الفهم الاختصاص من الاضافة قوله لان تحليل لان تحليل  
 ولقائل ان يقول من جانب اسم ان الفرعية كما ثبتت بالاختصاص  
 فلماذا ثبتت بعد ذلك الوزن من اوزان الفعل وان لم يكن هناك اختصاص  
 قوله واذا عر ب يعني ان العكس بان يكون ضمير مخبر اجبا وضمير راجعا  
 الى الوزن او فتح نبارا على ان دخول الباء على المقصور شهر واما على  
 طر الاول فيكون الباء دخلا على المقصور عليه وهو اقل استعمالا في الكلام  
 اقرب عند العقل تقديم المحشى على الاحتمال في الاما لموافقته بالسنخه الا  
 ولفظه الى العقل والافا الانب تاخيره لكونه خلاف الاشهر وتعمل ان



٢٢٤  
يكون ذات إشارة الى ذكر ضمير فكون اللفظ ان الالف بالضمير او ضمير بناء  
على ان كلما ذكر سابقا ويكون المقام بامونا عن الالف ليس يكون الالف  
بالضمير كما هو المشهور قوله من اجل اى علما ابتداء من غير نقل من معنى  
آخر قوله لم يأت اه اثبات يكون ضرب على بناء الجوهل من اوزان  
المختصة قوله الاول انا قم ذاك ليلا يريد ان فعل موجود في اسماء  
الاجناس كدفع له ويلة فابن الاحتصاص بفعل وحاصل الجواب ان  
شاذ فلا عبرة له او نقول انه منقول من دليل بمعنى اسرع بناء على  
ما قيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس فلا يوجد هذا الوزن  
في الاسم المتبدي الرقيبت الاحتصاص والى بنا اشار بقوله وقيل آه والما  
وقيل علما يعني ان دل اذا كان اسم جنس فنقول من دليل بمعنى اسرع  
والما اذا كان علما فيجوز ان يكون منقولة عنه بلا تغيير من دل بمعنى وان  
قلت فائى وجه في التغير من وزن العلوم الى وزن الجوهل قلنا التغير لانه  
على العلمية ثم لما كان التغير للدلالة على العلمية مستحقا والدلالة على السمية  
كلما اجزى الاثمان في دل علما لاني دل اسم جنس فلهذا كافرده علما  
كان اسما قوله والما فعل آه انا قم ذاك ليلا يريد ان وزن الجوهل مستحق  
في الاسماء كقولهم وكيف الاحتصاص وحاصل الجواب انما شاذ ان  
قوله في الوعل يعني انه بمعنى الوعل بزكوهى قوله ونسب بنسبان  
بعض النجاة قوله لو شرط مطلقا سوار كان منقولا من الفعل ولا فغده  
كون الاسم على وزن الفعل يوجب الفرعية بالاخصصاص قوله منقولة  
كون الاسم على وزن الفعل بدون الاحتصاص انما يوجب الفرعية بشرط  
النقل منه قوله انا ابن جلاء آه اى انا بن رجل يسمى بجلاء وليسع الاثمان  
العلما قوله ولو لا ذاك آه اى لو لا منع صرف بالوزن لم يترك المنقول



من لفعل النون جلاء لكونه مضافا اليه معرا. قوله وهو لا يغيره تمنع المومنين  
 لمنع التغير للحكاية لا لمنع لصرف قوله امره اى علوه وشرفه قوله او كشافا  
 ليغنى تحيل ان يكون لازما وتعديا قوله غالب مخلوق ويغلب لدخل الاسماء  
 التي كانت على وزن فعال فيه مع خروجها عن الحكم قوله زيادة مؤنثة  
 الغلبة انما ثبت بتتابع جميع اوزان الاسماء والافعال ولا اختفاء فيما فيه من  
 المؤنثة قوله تلك الزيادة اى زيادة المؤنثة لان الاختصاص ايضا انما ثبت  
 بتتابع اوزان العبتين قوله ما يخرج زبان ليقوم مقام الاختصاص كما يقوم شئ  
 مقام الغلبة في الافادة قوله او بالغلبة فينبغي ان يقول او يغلب كما قالوا ليطهر  
 الفرعية قوله انصرفه انما قيد بها لعدم زيادة ما فرعا للفضل فما شتر اطرا زيادة  
 يثبت الفرعية فوق فرع الغلبة قوله لعل اه انما قد ذلك لئلا يؤول قوله انه اى  
 وجه في عدم اعتبار الزيادة عند تحقق الاختصاص او لا اذ فرع الغلبة الاختصاص  
 اظهر من فرع الزيادة قوله والنظم يعني ان الشئ انما اعتبر بالافصال حقيقة  
 ينظر الى اشتراط الشقين اذ لا يجمع في اشتراطهما بل يجمع فيها او بينهما منع  
 انخلوا لافصال حقيقة قوله واستبرق جملة معتبرة من المعطوف والمعطوف  
 عليه لدفع ما يرد من ان وزن استخراج غير مختم بالفعل ايجي استبرق و  
 حاصل الجواب انه عجبي فلا يحيل به الاختصاص قوله لا آه يعني ان المقصود  
 الشئ ببيان الاحتمال من ان المراد باللفظ الاصطلاحي وهو الاسم الذي كان  
 على وزن الفعل فصرح بجمع الضمير الى الاسم الموزون او اللفظ الاصطناعي  
 فصرح بجمع الضمير الى وزن الفعل الا انه على هذا التقدير كان المراد بوزن  
 الفعل الوزن المتحقق في الاسم فغلب كل تقدير يدفع بمؤنثة الشئ ما يرد من  
 ان المتبادر ان الضمير يرجع الى وزن الفعل ولا شك ان الزيادة في وزن



الفعل زيادة فيه فيلزم تشبيهه بشئ له نفس ولفظ المقصود الزيادة في اول  
 الاسم لان في اول الفعل يفهم منه هذا الاذاك وبما قلنا من بيان الاحتمالين  
 يظهر فساد ما في الفاضل ان في ارجاع الضمير الى الموزون صرف الضمير  
 انطه قوله صح فيه شارة الى ان المقصود من الترديد يصح بطريقة او بالآخر  
 يصح نسبة العام الى الخاص نظر الى المفهوم ونسبة الخاص الى العام نظر الى  
 قوله اولان آه يصح آخر بتقدير المضاف قوله ولو غيره انما قد ذلك ليلاد  
 قوله ان المتبادر من الحروف لا يتغير فينتج ان يكون هراق وهرق عليين متصرفين  
 للتغير في الزيادة قوله حال من ضميره وان قلت كيف يصح الحال عن  
 المضاف اليه قلنا الحال عن المضاف اليه انما يصح فيما لم يكن حذف المضاف واقا  
 مقامه وهك اذ لو قد بدل في اوله فيه يصح قوله اصلا آه يعني لا قياسا ولا غيره  
 يكون التاء المتحركة من خواص وزن الاسم قوله كانه آه انما قد ذلك ليلاد  
 ان هو قابل للتأنيذ يقع اسوده فينتج ان لا يعتبر وزن الفعل فيه وحاصل  
 الجواب ان اعتبار عدم القبول بحسب الوضع والقياس لا شك ان هو غير  
 قابل بحسب القياس لا كان هذا التقيد غير منصرح من اسم ولا من لفظ  
 بل بارادة الكاظم من المطلق ذكر لفظة كان قوله ولا بالشرط ان الشرط  
 ما يتوقف عليه لشرط من غير ان يكون مؤثرا قوله لا بالشرطية المحضية فيه  
 شارة الى ان المقصود من حصر التاثير في الشقين الرد على من ذهب الى ان  
 العلمنة بالشرطية المحققة قوله المفهوم آه انما قد ذلك ليلاد ان المقصود  
 بموافق بالآخر لانه يعلم منه التأويل بالواحد ومن الآخر التأويل بالاسمي  
 وحاصل الجواب ان المراد بالمفهوم الواحد المفهوم الصالح لارادة الواحد منه  
 لا خصوص الواحد ولا شك ان اسمي لك فقوله الصالح صفة المفهوم فاق



في بعض المنهج من تكملة هو قوله بأخراة فيه إشارة الى ان مقصود من زيادة  
آخر اثبات النكارة قوله لدليل اه لما كان برهنت الحكم هو الدليل حتى كلمة تامة قوله  
بالا التزام انما ذلك ليدل على ان التبادر ان المراد البيان بالمطابقة ولا شك  
ان الدليل ليس مبین قیاسی بالمطابقة قوله بعد التقيده انما ذلك ليدل على  
ان الظن من كلام الله سبحانه المستثنى منه الثاني هو ما بقي من الاول لكن لا من  
حيث انه ما بقي لانه لم يذكر قيد الحقيقة فلا بد من دفع المخدور قوله فلم يلزم اه فيه إشارة  
الى ان في كلام الله دفع ما يرد من انه يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلطف  
وهو لا يجوز وحاصل الدفع تغاير المستثنى منه بالاطلاق والتقييد قوله انظر لعدم  
الورد وواضح لعدم ذكر الاثباتا قوله اختلاف اه فان تأثير ما في المعطوف  
عليه بالسيئة مع الشرطية وفي المعطوف بالسيئة فقط قوله انفق النجاة فيه إشارة  
الى وجه اختيار تأثير العلمية مع العدل في اسم يكون علما مختلفا دون تأثير ما  
العدل في اسم كان علما منقولا غير منصرف قبل علمية بان الاول التفاني واما  
مختلف فيه وايضا فيه إشارة الى وجه اختيار تأثير العلمية مع وزن الفعل في اسم كان  
غير منصرف قبل علمية دون تأثير ما مع وزن الفعل في اسم لم يكن قبل علمية  
لكل بان تأثير ما في الاول خفي وفي الثاني ظنه فلذا تركت قوله تابع لان  
العدل لا جمل تكرار المعنى وهو في المعنى الوصفى قوله وهو باق وان تغير المعنى  
قوله واما آخر انما برزه عن سابق مع دخوله في الحكم لانه كثر ثلاث تغاير للحال  
اه عنهم قیاسی قوله دفع ما يتيهم اه حلال الدفع ان اداة النقص لا بد فيها  
من التحقق واه لا تحققه قوله عندهم متعلق بسرد اس دون غير ما اذ لا خلاف  
بينهم وبين الحجازيين فيما بينهما قوله يعني اه فيه إشارة الى ان مقصود من دفع  
ما يرد من ان ضمير يكون ان كان اسما الى مطلق اسما يصح المحرر ان كان



راجعاً الى اسبين فلا يصح ايضا لعدم المطابقة بين الضمير والضمير وان كان حيا  
 الى احد الامرين فلا يصح ايضا لزوم استثناء شيء عن نفسه وحاصل الجواب  
 ان الضمير راجع الى الامر الا اعم من مجموع اسبين واحد بما فقط فلا يلزم المنذور  
 قوله او مفهوم اه جواب ثان يعني الضمير راجع الى ما يصادى المراد قوله لكنه اعم  
 من ذلك ليلاءير واما لآلم ان هذا المفهوم اعم من احدهما فقط لان تأثيره عليه  
 انما يكون في حال تحقق احدهما لا في حال تحقق كليهما فكان هذا المفهوم مساويا لاحد  
 بما فقط فيلزم استثناء شيء من نفسه فقررت اورث منه قوله وهذا التقدير يعني الغنوم  
 المفهوم قوله كما يقربان الآلة وان كان مساويا لكافي بصدق لكنه اعم منه في مفهوم  
 فيصح الاستثناء قوله وبه يندفع فيه إشارة الى ان الجواب الاول لما كان مستوفيا  
 بأخر لتحقيق احد في مع وزن الفعل فذكر ثم جوابا آخر لا يرد عليه هذا النقص قوله  
 ليعيد فيه إشارة الى ان من يقسم الشيء الردي على من جعل الخش فاعل الخلف للتحيز  
 عن نسبة الخلف الى الاستثناء قوله واستلغاه لان شرط نصب المفعول له  
 هو اتحاد فاعل الفعل مع فاعل المفعول له ولا اتحاد لان فاعل الفعل مع فاعل  
 الاعتبار هو سبويه فاعل الخلف الخش على هذا التقدير قوله بعبارة المقص هو  
 تحليل الخلف ذلك الوجه لا يفيد والضم في الطرفية تكلف حذف المصنف  
 اعني وقت الاعتبار وفي الحاشية تكلف جعل الاعتبار بمعنى اعتبر ليصح الحمل على سبويه  
 قوله لانه مفعول اه انما قد ذلك ليلاءير قوله ان امر مضاف اليه مثل في الحال عنه  
 لا يجوز وحاصل الجواب انه مفعول الفعل استفاد من مثل كانه قبل ماثل امر علماء قوله  
 اه هذا بناء على اى شيء من ان كلما خفي فيه المعنى الوصفى اذا صار علما ثم تنكر كان منصوبا  
 بالاتفاق فلا يرد ان المفهوم من الرضى ان ثلاثا كما حرم فلا يصح ذكره في دليل  
 افعل التفضيل قوله ولذا اى وضع معنى الوصفية في فعل التفضيل لاني فعل فاعل قوله



اي صارا انا قد ذك ليلا رير وان المراد بالاسم ان كان مقابل لفعل فلا يصح  
توكر حتى التفرعية على ضعف الوصفية اذ لو فرضنا قوتها كان اسما مقابلا للفعل لغير  
وان كان المراد الاسم المقابل للصفة فلا يصح الحمل لان فعل تفضيل ليس باسم  
مقابل للصفة وحاصل الجواب ان المراد بالمعنى الثاني وجعل الحمل من قبل بها بآلة  
قوله لان ذلك آه انا قد ذك ليلا رير وان شرط المصدر الاتحاد مع العامل في  
المعنى ولا اتحاد فكيف المصدرية ولما كانت المصدرية مخلة بالتعليل بمقام ذكر  
يجوز للتبني على الضعيف قوله يعني آه انا قد ذك ليلا رير وان المتبادر من  
اعتبار الوصفية كما <sup>ط</sup> بعد التذكير مع ان الامر ليس كذلك اذ معنى امر بعد التذكير  
مسمى بهادات له حجة بالاتفاق قوله كزيد او معناه مسمى به لانه زيادة قوله  
فهو على منع الصرف فيه إشارة الى ان مرادنا من الانصراف عند الاختصاص هو ان  
يجب لقياس فلا رير وان الاختصاص قابل بسامع منع صرف كما في الرضى فكيف  
ثم انهم ان مذمبة الصرف قوله علمته انتهى انا قد ذك ليلا رير يوم من القربان علمته  
للزوم والامر ليس كذلك لان علمته اعتبار الوصفية الاصلية لا اعتبار المتضاد من  
قوله يعني آه فيه إشارة الى ان في قولهم إشارة الى دفع رير من ان <sup>ل</sup> التقابل  
بدل من امرين وجوديين والعموم بمعنى عدم تحين ليس بوجودي وانما البناء  
بين العموم والخصوص لا بين الوصفية والعلمية وحاصل الجواب ان المراد بالاسم  
التقابل مطلقا وفي التقابل بالواسطة فان دفع المحذور ان قوله بالعرض اي  
التقابل بين صفى يوليها قوله اي في شان آه انا قد ذك ليلا رير وان  
اعتبار المتضادين في حكم واحد يقتضي تحقق الحكم ولا حكمه وحاصل الجواب ان  
العبارة بعدت المضاف اي في شان حكم ولما ورد عليه ان شان بمعنى كصفة  
تقتضي تحقق الكيف بايجاب بانه يعني تحصيله ولا شك ان تحصيل الحكم لا بالاسم

سلك



للتبني على ان المرادة هو مصطلح النجاة قوله فلا يراد به لما قيدته الحكم بمنع صرف  
 لفظ واحد لا يراد الاول لما قيد الحاشي المنع باليخص لا يراد الثاني اعني منع صرف احمر في  
 حالة الوصفية للوصفية وفي حالة العلمية للعلمية قوله بل لقول اه اضرب عن جواب  
 فهو جواب آخر بان اه وان لم يكن اجتماع استقابلين متحققا لكن اجتماعهما توهما يجعل الاجتماع  
 في التأثير كالاجتماع في التحق وكما تميز عن اجتماعهما متحقا فكذا تميز عنهما توهما قوله وبيان  
 ذلك امي بيان عدم اجتماع استقابلين متحققا قوله وهو بوجه ارجاء الاجتماع بان يكون  
 احدهما بالكتابة والاخر بالتضمن قوله للمقابل لعدم حواز استعمال مشترك في المقدر  
 والاركان المنع على كل تقدير قوله ذلك جواب آخر وحاصله منع تأثير الضدين في  
 لفظ واحد بالشخص ان لم يجتمع قياسا للعالم اللفظ على عالم العين قوله تدقيق غير معتبر  
 عند العوام بل معتبر عندهم هو لا يصح لعدم صحة الحكم في باب المنصرف باب البنيات  
 قوله بطريق الاستغارة للمشاركة في الصوة قوله البصر من فلا يصح تعلقه بالانحراف  
 لان الانحراف انما يكون في امرات هذا هو الباعث في التايل قوله فاللفظ تخيل النظام  
 عن الاستغارة الا انها طريقة البلفاء وهذا اختيارنا قوله دون اه انما قد ذلك ليلالير  
 ان الاستناد اليه من خواص الاسم فينبغي ان يكون غير المنصرف من كونه منسدا الى الصالح  
 للانحراف مع ان الامر ليس كذلك قوله وجه ذلك امي وجه عدم اعتبار الخواص الباقية في  
 قوة الاسمية قوله لدول الاسم من يتعين الى غيره الباقى ليس كذلك قوله لا يمنع  
 والكسر ما يتبع النون حين سقوطه بمنع صرف السبب آخر لكن سيد عليهم انه لا يشرح  
 لا اعتبار بمنع صرف الكسرة لم تنزل النون يزل سببا آخر فلهذا اورد حقيقة الامر  
 ويرد على الوجه الاول ايضا ان الكلام على تقدير منع صرف القول بثبوت خلف التوكل  
 مع الكسر قول بثبوت شيء بلا فائدة قوله للتونين بقدر لا جل منع صرف فلو كان منع  
 النونين للاضافة لا يمنع صرف لقائوا ان الاضافة متعاقبة للتونين الملتصق



فيه ان اللام اه ويمكن الجواب بان كثير ما يعتبر في الاعلام الحالة لها بقية على  
 العلمية فيجوز ان يكون دخول اللام بهذا الاعتبار لا بالاعتبار الحالى فلا يثبت اجتماع  
 اللام مع العلمية كما علم بان يدل على ان الفاعل كل جزء من افعال عشرة امور الاول  
 اللام في نحو ضربت رباعين نحو ابي اربع فحركات فيا هو كالقلم الواحدة والثاني وقوع الهمزة  
 بعده في التثنية والجمع مع ان الاعراب يكون بعد المعرب بضمير التثنية او العین  
 واللام في نحو قولنا درانا رفع افعالها كين لهو جند فيها في افعالها كين بجر كما بجره صليته  
 رعايته للام لا بخلاف قل الحق ومرت الحجر عدم تحرك اللام من بجره صليته والرابع  
 ثنية وجميعه تثنية افعال جميعه في نحو افعالها ورب ارجون فان المكونة لفعال اى  
 الوقوف اربع اربع لا الفاعل فانه واحد المثالين فثنى الفاعل وجمع تثنية افعال  
 وجميعه فذا يدل على انه كجزء من افعال من افعال تثنية افعال تثنية افعال في  
 ضربت يند مع ان افعال من حيث هو لا يعرفه التثنية فانتبه لان تثنية افعال  
 تانيه والسادس تنزيها من نكرة كلمة واحدة في جند فان فاعل حب هو ذال الصبح  
 تثنية وجمعه وتأكيده ولا اعطف عليه كل ذلك شدة الامتزاج بين حب ذال  
 جعلها شيئا واحدا او اسلم الفاعل مع الفعل حين توسط افعال القلوب او  
 تاخره عن مفعولها في يجوز يدا طنت مقاما او يدا مقيما طنت مع ان الفاعل  
 ليس عامل في ذلك لكونه كجزء والثامن انهم حكموا بزيادة الفاعل عند زيادة  
 في قول الشاعر فكيف لو مرت بلاد قوم وجيران لنا كانوا اكرام به حكموا بزيادة  
 مع زيادة ضمير الفاعل وذلك لكونه كجزء منه والتاسع ان نسبة الى الفاعل  
 معاني نحو صحبتك تقيا فبشخص الى كنت وهو فعل وفاعل وذلك لكونها كلمة  
 واحدة والعاشرون اتصال ضمير المفعول مع الفعل المتصل به ضمير الفاعل في نحو ضربت  
 مع انه لا الحق الا العامل فذلك لكون الفعل مع الفاعل كالفعل مع العامل من الباشرة

ح